



د. نجلاء محمود المصباحي

الخطاب الإسلامي والتنمية في

المجتمع المصري

**** معرفتي ****

www.books4all.net

منتديات سور الأزبكية



الخطاب الإسلامي والتنمية في المجتمع المصري

◆ مطبوعات ◆

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير

نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير

ضياء رشوان

المستشار الفني

السيد عزمى

سكرتير التحرير الفني

حسنى إبراهيم

الاجراچ الفني

مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
حقوق الطبع محفوظة للناشر ويحظر النشر
والاقتباس إلا بالإشارة إلى المصدر الناشر مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

شارع الجلاء - ت : ٢٥٧٨٦.٣٧

القاهرة ٢٠٠٩



الخطاب الإسلامي والتنمية في المجتمع المصري

د. نجلاء محمود المصباحي



المحتويات

٧	: تمهيد
١٥ الخطاب الإسلامي والتنمية : إطار مفاهيمي	: الفصل الأول
١٧ الخطاب الديني الإسلامي	: أولاً
٢٤ مفهوم التنمية	: ثانياً
٣٢ الخطاب الإسلامي والتنمية	: ثالثاً
٤١ مؤسسات إنتاج الخطاب الإسلامي في مصر	: الفصل الثاني
٤٥ الأزهر الشريف	: أولاً
٥٩ وزارة الأوقاف	: ثانياً
٦٣ دار الإفتاء	: ثالثاً
٦٦ مؤسسات إنتاج الخطاب الإسلامي غير الرسمي: القنوات الفضائية نموذجاً	: رابعاً
٨١ السمات العامة للخطاب الإسلامي ومنتجيه : تحليل سوسيولوجي	: الفصل الثالث
٨٤ السمات العامة للخطاب الإسلامي ومنتجيه: عرض كمي	: أولاً
٩٩ خصائص الخطاب ومنتجيه: تحليل سوسيولوجي	: ثانياً
١٠٥ التنمية الاقتصادية في الخطاب الإسلامي	: الفصل الرابع
١٠٩ التنمية الاقتصادية في الخطاب عرض كمي	: أولاً
١٢٤ التحليل السوسيولوجي لنتائج التنمية الاقتصادية في الخطاب	: ثانياً
١٣٩ التنمية الاجتماعية في الخطاب الإسلامي	: الفصل الخامس
١٤١ التنمية الاجتماعية في الخطاب عرض كمي	: أولاً
١٦٤ التحليل السوسيولوجي لنتائج التنمية الاجتماعية في الخطاب	: ثانياً
١٨٣ التنمية الثقافية في الخطاب الإسلامي	: الفصل السادس
١٨٦ التنمية الثقافية في الخطاب عرض كمي	: أولاً
١٩٦ التحليل السوسيولوجي لنتائج التنمية الثقافية في الخطاب	: ثانياً
٢٠٩ التنمية السياسية في الخطاب الإسلامي	: الفصل السابع
٢١٢ التنمية السياسية في الخطاب عرض كمي	: أولاً
٢١٧ التحليل السوسيولوجي لنتائج التنمية السياسية في الخطاب	: ثانياً
٢٢٩	: الخاتمة

**** معرفتي ****
www.books4all.net
منتديات سور الأزيكية

تمهيد:

تكاد جهود التقويم والمراجعة التي قام بها باحثون ومفكرون من مختلف التوجهات لأزمة النهضة في العالمين العربي والإسلامي أن تنتهي بعد أكثر من قرنين من المحاولات المتعثرة إلى اتفاق عام مؤداه محورية البعد الثقافي في الأزمة والنهضة على حد سواء.

لقد تنوعت التجارب العربية والإسلامية في قاعدتها المادية وأنظمتها ومؤسساتها ونظرياتها. بيد أنها اتفقت جميعاً في قاسم مشترك هو الإخفاق في التعامل الخلاق مع تلك المقومات والموارد على نحو يحقق النمو الذاتي التراكمي والإبداع. وقد أدى ذلك إلى خلاصة مؤداهما أن مشكلة النهضة والتقدم والتنمية لا تكمن بالضرورة في نقص الموارد المادية أو عجز النظم والصيغ - التي نجحت بالفعل لدى أمم أخرى - وإنما تكمن في ذلك الوسيط الإنساني ومنظومته الثقافية التي تتفاعل مع كل تلك المقومات والعناصر لتفرز نجاحاً أو فشلاً. وتشتمل المنظومة الثقافية على أبعاد كثيرة منها نظام القيم والأخلاق ونسق الدوافع والأهداف والتوجهات، ومنظومة المعتقدات الدينية والفكرية، وقواعد التعامل بين الأنا والآخر وبين الإنسان وعالمه.

لقد استندت معظم هذه الآراء إلى مقولات عدد من رواد علم الاجتماع، وفي طليعتهم ماكس فيبر *Weber* الذي قرر - بخلاف كارل ماركس *Marx* - أن الدين يمكن أن يكون ذا أثر إيجابي على التنمية والتغير الاجتماعي وأنه ليس معوقاً بشكل حتمي كما ذهب ماركس.

ففي دراسته عن البروتستانتية والأخلاق الرأسمالية، قرر فيبر الأثر الإيجابي الذي أحدثه المذهب البروتستانتي الأمر الذي كان مؤذناً بالتحول إلى الرأسمالية.

وإذا كان فيبر قد أثبت أن الديانة البروتستانتية قد ساهمت في ظهور النظام الرأسمالي، فإنه حاول أن يثبت من دراسته للإسلام أن بناءات المجتمعات الإسلامية لا تتضمن العناصر البنائية الضرورية القادرة على بلورة نظم رأسمالية، لأن نظرة فيبر للإسلام كانت متحيزة وقاصرة، وقد تأثر كثيراً بالأفكار العامة التي كانت سائدة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وهي الأفكار التي تميل إلى وصف المجتمعات الشرقية بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلاً عن الجمود الفكري والتخلف الثقافي¹.

وفى المقابل، رأى الكثير من المفكرين الإسلاميين أن هذا الفشل مرجعه ابتعاد الأمة عن تعاليم الدين الذي ارتقى بها من قبل وجعلها فى طليعة الأمم.

ورغم التباين الحاد بين وجهتى النظر، إلا أنهما تتفقان فى أمر واحد جوهره إن الحديث عن أزمة حضارية لأمة ما إنما يعنى الحديث عن خلل حقيقى فى كل أبعاد نظامها الثقافى القائم.

ومن هذا المنطلق ستدور دراستنا الراهنة حول موقف الخطاب الإسلامى من العمليات التنموية فى المجتمع المصرى؛ وذلك على أساس أن الخطاب الإسلامى يعد ضمن منظومة المعتقدات الدينية، وأن الأديان التى تمثل مرجعيات مستقلة تقبل إعادة القراءة وتعدد الرؤى الإصلاحية من جيل لآخر.

وبناءً على ما سبق، فإن الحديث عن مجتمع مسلم مأزوم - يعانى من التخلف - لا يعنى بحالٍ من الأحوال الحديث عن "الإسلام" كدين مأزوم، بل عن رؤية وقراءة مأزومة للإسلام.

وبالنسبة للتنمية، فقد ذاع استعمال مصطلح التنمية منذ نحو قرن وذلك فى الدول الغربية واقتصر مفهومه فى هذه الدول على الجانب الاقتصادى حيث ظهرت الحاجة إلى تنمية الاقتصاد القومى وزيادة الدخل حتى تتحقق زيادة دخل الفرد وارتفاع مستوى معيشته.

ثم تطور هذا المفهوم بعد ذلك وأصبح له. فى أوائل القرن العشرين الميلادى مفهومٌ أكثر دقة وهو زيادة دخل الفرد فى المتوسط.

ولم يقف مفهوم التنمية عند هذا الحد، فقد طرأ عليه تطور جديد جعله أكثر شمولاً، ومن ثم أصبح هذا المفهوم يعنى التغير الشامل الذى يطرأ على المجتمع كله بما فى ذلك الفرد نفسه لأنه جزء من المجتمع.

وبعد الحرب العالمية الثانية اخذ مفهوم التنمية وضعاً جديداً امتزج فيه العلم بالاقتصاد فالتنمية الحقيقية لا سبيل إليها بغير الدراسة والمعرفة الإنسانية وفى هذا الإطار احتلت قضية التنمية مكاناً بارزاً فى الفكر الاجتماعى المعاصر، وقد حظيت باهتمام كبير من المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فاقبلوا على دراستها محاولين تحديد أبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسية ومن هنا أصبحت الهدف الرئيسى المعلن لرجال السياسة والاقتصاد والاجتماع فى مختلف دول العالم الثالث. وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات الدولية والقومية والمحلية، وتعدد الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع، فإن مفهوم التنمية مازال من أكثر المفاهيم غموضاً ومثاراً للجدل، فليس هناك

تعريف عام متفق عليه بين علماء الاجتماع لهذا المفهوم ولما يرتبط به من مفاهيم أخرى مثل التغيير والتقدم.... الخ. ويترتب على ذلك الاختلاف في تعريف المفهوم اختلاف في البرامج التي توضع لتحقيق التنمية، واختلاف في تصور العقبات والصعوبات التي تقف في طريق تحقيقها.

ولعل تلك الأسباب كانت وراء ظهور مفهوم التنمية الشاملة بل واعتماده من قبل المنظمات الدولية المتخصصة في التنمية.

لقد انقضت أربعة عقود من التنمية، ولا زالت الدول/المجتمعات التي أصطلح على تسميتها بالنامية - وفيها يعيش معظم المسلمين في العالم - لم تكد تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك على اعتبار أن التنمية الحقيقية هي التنمية البشرية التي تعنى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي تحقيق حياة طويلة خالية من العلل - واكتساب المعرفة، والتمتع بمعيشة كريمة، هذا بالإضافة إلى خيارات أخرى من بينها الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته.^٢

ومن هنا يتضح لنا مدى الصلة الوثيقة بين حق الشعوب في التنمية وبين مختلف حقوق الإنسان، فقد نص "إعلان الحق في التنمية" الصادر سنة ١٩٨٦م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن (جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومتراصة، ويجب إعطاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتقرير وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار أيضاً إلى ضرورة التخلص من معوقات التنمية الناجمة عن عدم مراعاة حقوق الإنسان المدنية والسياسية فضلاً عن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأكد الإعلان كذلك على مسؤولية كل البشر عن تحقيق التنمية على المستوى الفردي والجماعي.^٣

وسنركز في دراستنا الراهنة على مسؤولية ودور الدين بشكل عام، والدين الإسلامي بشكل خاص، في تحقيق التنمية.

ويُنظر إلى الدين في هذه الدراسة كظاهرة اجتماعية موجهة نحو ما يسمى بالمقدس (Sacred) أو ما هو فوق طبيعي (Supernatural) وينعكس ذلك في نسق (System) من الاعتقادات والممارسات.^٤

ولا يخفى على بال معظم الدارسين الاجتماعيين في العلوم الاجتماعية أن الدين يدخل في عناصر التاريخ منذ القدم.^٥ بغض النظر عن ماهية هذا الدين فهذه الحقيقة يؤيدها تاريخ

الحضارات، والحضارة العربية على وجه الخصوص. فالحضارة لا تنبعث - في معظم الحالات - إلا مستندة إلى عقيدة دينية. فقد كان الدين ولا يزال من أكثر العوامل تأثيراً في حياة الأفراد والمجتمعات. ولم ير تاريخ الإنسانية انقلاباً أعظم ولا إصلاحاً ولا حضارة أنقى من الانقلابات والإصلاحات والحضارات التي جاء بها الأنبياء.^٦

ويكتسب الدين أهمية خاصة في مجتمعنا الإسلامي لأنه المصدر الرئيسي للقيم والمثل العليا وقواعد السلوك الخلقى ومبادئه التي تدفع الحضارة وتحركها.^٧

وعليه تتجلى أهمية الدور الكبير الذي يلعبه الدين في حياة المواطن المصري منذ فجر التاريخ، حيث شكل أحد الروافد الأساسية التي يبنى عليها الوجدان المصري. فالإنسان المصري يحتوى كيانه حساً دينياً يقف وراء نظرتيه إلى الحياة والأشياء والوجدان الديني الذي يدركه من يقرب من روح مصر في الديانة المصرية وفي المجرى الإسلامي.^٨

فالمفهوم الإسلامي للتنمية ينطلق من معنى استخلاف الله للإنسان في الأرض ومسئوليته عن عمارتها.

يقول الله تبارك وتعالى في محكم كتابه "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"^٩ والاستعمار من الله هو طلب العمارة وهذا الطلب للوجوب فلا تدل قرينة على صرفه عن غيره، فالتعمير والتنمية واجبان على المسلمين كافة كل حسب طاقته وما يسر الله له من الأعمال فمن قصر أو أهمل فهو آثم لأنه خالف ما أوجب الله عليه.^{١٠}

ويكاد يتفق الباحثون على الفعالية الاجتماعية للدين في المجتمع المصري، وما أكتسبه القائمون على أمور الدين والعارفين به من وضع خاص داخل المجتمع المصري على مر التاريخ، بدءاً من كهنة المعابد في العصر الفرعوني، ووصولاً إلى الدعاة والعلماء وأئمة الدين في العصر الإسلامي؛ الأمر الذي جعلهم على مر التاريخ قادة رأي مؤثرين في المجموع العام كثيراً ما يعتد برسائلهم الاتصاليه المتمثلة في خطاباتهم.

وفي ضوء ما تقدم يتلخص موضوع الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على الخطاب الإسلامي في مصر وعلاقته بالتنمية التي تمثل، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، التحدي الأول أمام الدولة. والتي احتلت مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي المعاصر، وحظيت باهتمام كثير من المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فاقبلوا على دراستها محاولين تحديد أبعادها وتحليل عناصرها.^{١١}

وقد تصاعد الاهتمام بدراسة العلاقة بين الدين والتنمية على اعتبار أن هناك افتراض أن المعارف والتوجيهات الدينية التي تبث عبر المنابر الدينية المختلفة، سواء أكانت مكتوبة أو

مسموعة أو مرئية، عبر الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري، تواكب احتياجات الناس؛ وبالتالي تؤثر في الجمهور المستهدف. كما يفترض أنها تؤثر على النحو الذي يستهدفه المرسل الأصلي ممثلاً في منتجي الخطاب الديني الإسلامي الرسمي (الأزهر - وزارة الأوقاف - دار الإفتاء)، وغير الرسمي (كالمساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف، والبرامج الدينية في الفضائيات).

ومع بروز تحديات العولمة، وبفعل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تصاعدت موجات التشكيك في تحقق هذا الافتراض على أرض الواقع، الأمر الذي أثار إشكالية حول الخطاب الديني في مصر، وما إذا كان مواكباً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة، أم إنه يتجاهلها. وبعبارة أخرى، ما إذا كان حافزاً للتنمية أم معوقاً لها. كما أثار إشكالية أخرى حول مدى الاتساق أو الاختلاف بين الخطاب الذي طرحه المؤسسة الدينية الرسمية، وبين الخطاب المطروح عبر خطب الجمعة في المساجد الرسمية وغير الرسمية، وكذلك المطروح عبر الفضائيات.

ويتأتى الاهتمام بالخطاب الإسلامي الرسمي (الأزهر - وزارة الأوقاف - دار الإفتاء) انطلاقاً مما يلي:

- ١ - أنه يمثل القوام الرئيسي لإنتاج الخطاب الموجه لعموم المسلمين في مصر.
- ٢ - أنه مسئول عن الإعداد العلمي والثقافي لجمهور الدعاة في البلاد.
- ٣ - يفترض في هذا الخطاب أن يكون الأكثر تعبيراً عن توجهات التنمية بوصفه ضمن مؤسسات الدولة.

أما الاهتمام بالخطاب الإسلامي غير الرسمي (المساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف، والبرامج الدينية في الفضائيات) فيأتي انطلاقاً مما يلي:

- ١ - أنه في بعض القضايا يفرض خطاباً بديلاً لذلك الذي طرحه المؤسسات الرسمية.
- ٢ - أنه يحظى باهتمام قطاعات واسعة من الجمهور العام.

وتنطلق الدراسة لتحقيق **هدف عام رئيسي** يتمثل في الكشف عن العلاقة ما بين الخطاب الإسلامي في جانبه الرسمي (الأزهر - وزارة الأوقاف - دار الإفتاء)، وغير الرسمي (كالمساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف، والبرامج الدينية في الفضائيات)، والتنمية في مصر وما إذا كانت قضايا التنمية تحظى باهتمام هذا الخطاب الإسلامي أم لا.

كما تسعى للتعرف على طبيعة اهتمام الخطاب الإسلامي، بنوعيه، بالتنمية؛ بمعنى ما إذا كان حافزاً للتنمية أم معوقاً لها. وعلى مستوى آخر مدى اهتمامه بقضايا تنمية معينة وكيفية معالجته للقضايا التنموية التي يهتم بها، وترك قضايا تنموية أخرى، ومحاولة التعرف على أسباب تجاهلها.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة التي تتناول الخطاب الإسلامي اللجوء إلى تحليل المضمون الكمي والكيفي للتعرف على ملامح هذا الخطاب ومدى اهتمامه بقضايا التنمية في المجتمع المصري، هذا فضلاً عن مدى تجاوبه مع الأحداث والقضايا الملحة التي شهدتها المجتمع في فترة التحليل.

ومن ثم، استخدمت أداة لتحليل مضمون خطب الجمعة في عام ٢٠٠٤ بما يناهز ١٣٦ خطبة في كل من الجامع الأزهر، وبعض مساجد القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى مساجد بالوجهين القبلي والبحري. وقد تنوعت بين مساجد تابعة لوزارة الأوقاف وأخرى غير تابعة لها (كخطاب إسلامي شفاهي).

وكذلك لتحليل مضمون مجلة الأزهر في عامي ٢٠٠١، و٢٠٠٤ لمعرفة مدى الاهتمام بالقضايا التنموية وإيضاً كيفية الاهتمام بها.

كما قامت الباحثة بتحليل مضمون ٥١ حلقة من البرامج الدينية التي تم بثها على أربع من القنوات الفضائية، ناهزت زمن بث قدره خمس وستين ساعة. وقد تم ذلك خلال دورة البث الثانية التي بدأت من مطلع شهر مارس ٢٠٠٥م، وانتهت في آخر شهر مايو من العام ذاته. وقد انحصرت هذه البرامج في:

- "الشريعة والحياة" تقديم خديجة بن قنة، ويتم إذاعته على قناة الجزيرة الفضائية الخاصة.
- "صناع الحياة": فكرة وتقديم الأستاذ عمرو خالد، ويتم إذاعته على قناة اقرأ الفضائية الخاصة.
- "عم يتساءلون": تقديم الأستاذ أحمد عبدون، ويتم إذاعته على قناة (دريم ٢) الفضائية الخاصة.
- "هذا ديننا": تقديم محمد حامد ويستضيف بشكل دائم الدكتور عمر عبد الكافي ويتم بثه على قناة الشارقة الفضائية.

المراجع

- (١) سامية الخشاب، علم الاجتماع الإسلامى، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٨٥، ص ٢٩-٣٠. وكذلك:
- Max Weber; The Sociology of Religion, Translation: Ephraim Fischhoff, London, Methuen & Co Ltd, 1966, pp268-269.**
- (٢) أتيح كول، لوجولدستون، برنارد هوستر وآخرون، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة الانمائى- مطبعة جامعة اكسفورد، نيويورك، ص ٢١.
- (٣) نبيل السمالوطى، الإسلام وقضايا التنمية الشاملة: دراسة للأبعاد الإيمانية للتنمية، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف- جمهورية مصر العربية، العدد (٩٦)، إبريل ٢٠٠٣م، ص ٥.
- (4) **Encyclopedia Britanica., Inc. (Religion) 2002.**
- (٥) أحمد الخشاب، الاجتماع الدينى، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١، ص ٢٠٠.
- (٦) حسن البناء، الله فى العقيدة الإسلامية، القاهرة دار الشهاب، ١٩٧٦، ص ٢٤.
- (٧) مالك بن بنى، وجهة العالم الإسلامى، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨١، ص ٢٨.
- (٨) نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ٩٨.
- (٩) القرآن الكريم، سورة هود، ٦١.
- (١٠) نبيل السمالوطى، الإسلام وقضايا التنمية الشاملة، دراسة للأبعاد الإنمائية للتنمية، مصر، وزارة الأوقاف، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، قضايا إسلامية، العدد (٩٦)، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥١، ص ٦.
- (١١) جمال البناء، استراتيجية الدعوة الإسلامية فى القرن ٢١ كما يقدمها الأحياء الإسلامى، دار الفكر الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢١ - ٢٢.





الفصل الأول

الخطاب الإسلامي والتنمية:
إطار مفاهيمي



سوف يتناول هذا الفصل مفاهيم الخطاب ، والخطاب الدينى ، والخطاب الإسلامى ، كما سيتم تناول مفهوم التنمية والمفاهيم المرتبطة به، وخصوصاً مفهوم التنمية البشرية. كما سيعرض هذا الفصل للعلاقة بين الخطاب الإسلامى والتنمية.

أولاً: الخطاب الدينى الإسلامى

يعنى الخطاب مفهوماً يجمع بين اللغة والممارسة أى بين النص والسياق بكل تفاعلاته، ولذا يشمل الخطاب كل إنتاج ذهنى منطوقاً أو مكتوباً فردياً أو جماعياً، ذاتياً أو مؤسسياً، وما ينجم من دلالة الألفاظ والعبارات والأفعال والمعانى الكامنة والمسكوت عنها في الخطاب، وكذلك مدلولات التجارب التى ينتجها كل مجتمع لاستعماله الخاص في فهم أى نص، فكل خطاب يمكن أن يصبح مادة لخطاب آخر كما أنه بإمكانه هو نفسه أن يصبح خطاباً شارحاً. والخطاب إما خطاب قوى أو خطاب ضعيف، وليس هناك خطاب صادق أو كاذب.^١

ويكمن معنى الخطاب في موقعه واستراتيجية المتحدث به؛ فالخطاب خاضع لقوانين المؤسسة التى تصدره، وإذا كانت له بعض السلطة فإنه سيستمد منها من المؤسسة التابع لها. ومن ثم فإن حفظ وإنتاج الخطاب في كل المجتمعات هو إنتاج مراقب ومنتقى ومنظم.

فالخطاب هو بناء من الأفكار، فصاحب الخطاب قد يبرز أشياء ويسكت عن أشياء ويعمل على تقديم أشياء وتأخير أشياء.^٢ ويكاد يقترب هذا المعنى من ذلك الذى أورده قاموس بلاكويل *Blackwell* لعلم الاجتماع حيث ذكر أن الخطاب يعد بمثابة حوار مكتوب أو مسموع (شفاهى) ينطوى على أفكار ومعتقدات لها أهميتها المجتمعية التى تنبع من تأثيرها فى تكوين صورة متلقى الخطاب عن العالم الذى يعيش فيه وتحديد كيفية تصرفه إزاء هذا العالم.^٣

ويشير مفهوم الخطاب الدينى إلى ذلك البناء من الأفكار والمعتقدات التى تتسم بأهميتها الاجتماعية التى تنبع من ارتباطها بدين ما، ومن ثم تأثيرها فى تكوين تصور متلقى الخطاب من المؤمنين بهذا الدين عن العالم الذى يعيشون فيه وتحديد كيفية تصرفهم إزاء هذا العالم.

ومصطلح الخطاب الدينى قد ينطوى على خطاب دينى مغلق وهو الخاص بتفسيرات النصوص والشعائر، وكذلك خطاب دينى مفتوح وله عدة مستويات، فقد يكون فى إطاره إبداء

القيادة الدينية الرأى في أسئلة تتعلق بقضايا شخصية توجه إليها، وهذا ما يمكن تسميته بالخطاب الدينى الخاص، وقد يكون بخصوص قضايا عامة مثل رأى الدين في الاقتصاد أو السياسة أو الهندسة الوراثية إلى آخره وهذا يمكن تسميته بالخطاب الدينى المفتوح العام. أما التصنيف الثالث للخطاب الدينى المفتوح فهو الخاص بالقضايا الملحة في واقع التفاعلات.^٤

ولابد أن ندرك جيداً إن الخطاب الدينى بكل مستوياته المغلق والمفتوح، العام والخاص والمعتدل حكومى ومعارض ومتطرف وتعليمى تربوى وإعلامى يشترك في آلياته ومنطلقاته الفكرية.^٥

وانطلاقاً من تلك المستويات المختلفة للخطاب الدينى، نستغرب تلك الدعوات التى تؤكد على تأثير الخطاب الدينى فى مجال المعاملات المختلفة، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوات الساعية إلى تجديد الخطاب الدينى، وحيث تفرض متغيرات عالمنا المعاصر وضروراته بأن يجدد الخطاب الدينى نفسه لكى يساهم بحقه كما ينبغى له في دفع مسيرة مجتمعنا نحو النمو واكتساب القدرة على مواجهة تلك المتغيرات والضرورات وعلى التعامل معها بالكفاءة المطلوبة.. وإذا كان هذا الخطاب هو: اجتهاداتنا البشرية، أى اجتهادات رجال العلم المتفهمين في الدين مسلمين ومسيحيين فإنه من الواضح أن الاجتهادات البشرية لا يمكن أن تغلق أبداً ولا أن تمس الثوابت الأساسية للعقائد الدينية نفسها، والتى تجسدها وتعبّر عنها خير تعبير أركان الإيمان ثم أركان الدين المعين بالذات.. فتلك الثوابت هى من الكليات أو القضايا الكلية التى لا يتصور أى عقل مؤمن أنها يمكن أن تكون عرضة أو موضوعاً لأى نوع من الاجتهاد البشرى.

فالاجتهادات تقتصر على الواقع.. واقع الطبيعة.. وواقع الإنسان أى الواقع الإجتماعى فهو خاضع شئناً أم أبينا لأعراض الزمان أى لأعراض التاريخ وتغيراته وضروراته. ولذلك يتغير الخطاب الدينى من عصر إلى عصر ومن بيئة إلى بيئة.

إذن الخطاب الدينى في أصوله وأسسها لا يتغير، لكن الذى يتغير هو الأسلوب أو الطريقة وعلى ذلك يمكننا القول بأن **الخطاب الإسلامى** ليس هو خطاب الإسلام ممثلاً بنصوص الوحي من القرآن أو السنة وإنما هو خطاب "الإسلاميين" في التعبير عن الرسالة التى يوجهونها إلى الآخرين في شأن من الشئون.

فالإسلاميون هم أفراد أو جماعات من المسلمين يتميزون عن غيرهم بقراءة خاصة للإسلام وبما يختلف عن قراءة غيرهم من سائر المسلمين. وقد ميز أبو الحسن الأشعري في القرن الرابع للهجرة مجمل الخطاب الإسلامى باسم "مقالات الإسلاميين".^٦

قطعاً الخطاب الإسلامي في أصوله وأسسها لا يتغير لأنه مبني على عقائد وعلى عبادات وعلى قيم وعلى تشريعات لا تتغير لكن الذي يتغير هو الأسلوب.^٨

"إذن، كما يرى أحمد كمال أبو المجد، إن الخطاب الإسلامي لا يتعلق بالنص الديني، قرآناً كان ذلك النص أو سنة، فكتاب الله كلام الله سبحانه وهو حق كله، وحكمة كله، ونور كله، وهو محفوظ بحفظ الله - تعالى - له... وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، هي الأخرى وحى يوحى، المعنى فيها من عند الله سبحانه، واللفظ من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أولى جوامع الكلم".^٩

أي أنه خطاب يمتاز بالأصالة وتمتد جذوره عميقة تضرب في الأرض كما أنه يهتم بالعلم ويدعو إلى التقدم والرقى، ويتطلع إلى اليوم الذي تعود فيه الأمة الإسلامية إلى ريادتها التي فقدتها في غفلة من الزمن.

فالخطاب الديني الإسلامي لا يهتم بالأمة الإسلامية فقط، بل أنه موجه للإنسانية. وذلك لأن الإسلام بسيط في طابعه العقيدى، بمعنى أن في إمكان الإنسان العادى بإدراكه البسيط الوصول إلى مقاصده ومعانيه - وهو الأمر الذي يشكل أحد أبعاد قوته.^{١٠}

باعتبار أن الإسلام هو الرسالة الخاتمة العالمية، قال الله تعالى في كتابه العزيز "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"^{١١}. ويعلن ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه، كما في قوله تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا"^{١٢}.

ومما سبق، يتضح لنا إن مصدر الخطاب الإسلامي يتمثل في: الوحي، والوحي منضبط في أصلين: القرآن الكريم، والسنة النبوية، الوحي الذي يمنحنا دليل التعامل مع الناس والكون والحياة.

ولهذا يعد الخطاب الإسلامي في عقيدة المسلم هو أشرف خطاب يتبادله الناس فيما بينهم، لأنه خطاب الرسل الكرام مع أقوامهم، ولأنه خطاب المصلحين مع غيرهم، ولأنه خطاب العقلاء والأخيار فيما بينهم.^{١٣}

والخطاب الديني بصفة عامة، والإسلامي بصفة خاصة هو الخطاب الذي منح الله تعالى من ينطقون به، فقال الله تعالى: "وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ"^{١٤}.

ولعل من أهم سمات الخطاب الإسلامي - كما ينبغى أن يكون - ما يلي:

- الدفع بالتى هي أحسن، قال تعالى: "ادفع بالتى هي أحسن"^{١٥}.
- الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، قال تعالى: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن"^{١٦}.

- أن يكون الخطاب الإسلامي مراعيًا للزمان والمكان بحيث يكون لكل زمان لسان، ولكل مكان أذان، ولكل حدث حديث، ولكل مقام مقال، ولكل مصاب جواب، ولكل داء دواء. فالداعية الحق هو الذي يتناسب خطابه مجال زمانه ومكانه، والقضايا التي تثور، ويجب أن يكون خطابه جواباً لمشكلات العصر الذي يعيشه.
- فهم المرحلة وفهم العصر وتحديد حاجاته، والوقوف على سفن التغيير والمدافعة.
- فهم المرحلة وفقه الواقع أصل معتبر في الشرع يؤيده كتعبير القرآن عن حاجات الناس والمناسبات. ويؤكدده تغير الفتوى بتغير الأزمة والأمكنة والأصول والعوائد، بناء على اعتبار المرحلة والواقع.^{١٧}
- أن يزاوج الداعية الحق بين الواجب والواقع، وبين التبليغ ومقتضيات العصر، والداعية الموفق هو الذي ارتبط خطابه بزمانه ومكانه وبيئته وحال قومه وأهله.
- أن يكون الخطاب الديني دائماً مع الناس على قدر ما تعى عقول المخاطبين رؤى البخاري في صحيحه، عن أم المؤمنين عن علي بن أبي طالب قال: حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟
- تحديد أهداف الدعوة العامة والأساسية والأهداف مرحلية، وكذلك أهدافها الخاصة المرتبطة بفئة المدعوين ومكانهم.
- ترتيب الأولويات، بمعنى ترتيب ما هو أولى وما هو أدنى.
- أن يسعى لتقديم العلاج في كل أمر فاسد رسخ في المجتمع بديلاً إسلامياً صالحاً نافعاً.
- تكوين الرأي العام الجماهيري حول كل ما يهم المسلمون، ويسدد الخطى، ويوجه الصف وينهى عن الفحشاء والمنكر.

خلاصة القول أن يمس الخطاب الديني الإسلامي مشكلات وقضايا الحياة اليومية المعاصرة وي طرح الحلول المناسبة لها.

تلك هي بعض المواصفات التي يجب أن تتوافر في الخطاب الإسلامي المعاصر حتى يستطيع أن يواكب العصر، وأن يحرز الأهداف المرجوة منه سواء داخل المجتمع الإسلامي أو خارجه.

تنوعات الخطاب الإسلامي:

وبما أن الخطاب الإسلامي ليس كلام الله، وإنما هو التعبير عن اجتهادات المسلمين داخل الزمان والمكان فهو متعدد وكثير^{١٨}. باعتبار أن التنوع سنة كونية، وسنة بشرية سنّها الله في هذا الوجود لتنوع أحوال الناس وتفكيرهم ونفسياتهم حتى لقد يبدو أنه متناقض في

بعض الأحيان، وبالطبع هذا التمايز يعود إلى الخلفيات الثقافية والبيئية، بل والجغرافية للذين يتوجهون بهذا الخطاب ويتحدثون به ويوظفونه، كما أنه يتأثر ويظهر أثر ذلك عليه بنوعية الجهات التي يوجه إليها هذا الخطاب بمعنى ثمة خطاب إسلامي يعتمد على ثقافة الطرفين وارتباطهما ببعضهما، وطبيعة تفاعلاتهما مع بعضهما البعض. ومن ثم يختلف الخطاب الموجه إلى مسلمين عن ذلك الموجه إلى غير المؤمنين بذلك الدين، كما أن الخطاب قد يختلف حينما يوجه إلى مسلمين علمانيين عن تلك الحالة التي يوجه فيها الخطاب إلى مجموعة من المسلمين الأصوليين أو حتى ذلك الخطاب الموجه إلى الجمهور البسيط من المسلمين.

خلاصة القول: يعد الخطاب الإسلامي محاولة الإنسان لفهم القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والسلف الصالح ومحاولة استنباط الأحكام، وهنا يدخل الاجتهاد والاختلاف، حيث الاجتهاد البشري في إطار الثوابت الإسلامية العقائدية والتشريعية. فيعد بذلك الخطاب الإسلامي - اجتهادات بشرية لمحاولة فهم وتفسير القرآن، والسنة، والسلف الصالح؟ إذن فالعلاقة بينهما تتراوح بين التقارب حتى التماثل، والتباعد حتى التغير وربما التضاد. على أساس أن المكون البشري - الاجتهادات البشرية لفهم القرآن، والسنة الشريفة لا تخلو عادة تماماً من القصور أو الخطأ.

بناءً على ما سبق فلا بد من ضرورة التمييز عند الحديث عن الخطاب الإسلامي بين مكونه الشرعي الإلهي ومكونه البشري، لأن المكون البشري هو الذي يتباين مع المكون الشرعي مضموناً، ولأنه بحكم مصدره البشري - لا يخلو من أوجه القصور الكامنة في البشر.^{١٩}

ويتجلى التنوع في الخطاب الإسلامي بفعل التنوعات في الخطاب الإسلامي البشري التي ترجع إلى البيئة. وبالتالي يمكن الإشارة إلى بعض تنوعات الخطاب الإسلامي فيما يلي:

- ١ - خطاب يتعلق بالأحكام الفقهية.
- ٢ - خطاب يتعلق بالمنحى السلوكي - التربوي.
- ٣ - خطاب يتعلق بالمنحى الفكري.
- ٤ - خطاب يتكلم عن العقيدة.

وهكذا يتنوع الخطاب بما يتناسب مع تنوع المخاطبين، وباختلاف موضوع الخطاب، وباختلاف المنطلقات والأسلوب.^{٢٠}

إذن فالخطاب الإسلامي الذي نعني به ليس هو الخطاب الشرعي، وإنما هو أقرب مما يكون إلى رؤى وفكر واجتهادات المسلمين داخل الزمان والمكان، لذا فهو متعدد ومتنوع لمحاولة لفهم النص القرآني - والسنة الشريفة - باعتبار النص ثابت غير متغير لكن فهمه هو الذي يتغير.

وبالإضافة إلى التصنيفات السابقة، فإن هناك تصنيفات أخرى للخطاب الديني الإسلامي في إطار التفاعلات العريضة لواقعنا الثقافي.^{٢١}
كما أن هناك تصنيفات أخرى للخطاب تبعاً لأسلوبه، وفي هذا الصدد يصنف عبدالواحد علوانى الخطاب إلى ثلاثة أنواع:^{٢٢}

• **خطاب الإشادة:** وهو خطاب تمجيدى استلابى (أو مستلب) مغرق فى الذاتية، يميل إلى تغييب الأسس المنطقية العامة، فيعلن عن تمذهبه فى لغته أو مرجعيته أو مصطلحاته، مادة الخطاب فيه لغة حماسية مؤازرة، لا يرى فى المثير سوى الأبعاد الصائبة فيمجدها ويفسرهما فى وجهة محددة، أو يؤولها للتخلص من ضعفها ووهنها.

• **خطاب الإدانة:** خطاب تفنيدى / استفزازى، لغته مناهضة تقريرية تهكمية، لا يرى فى المثير الذى يتناوله سوى الجفاف والضعف، فيفنده ويدينه فى وجهة محددة، ويستدر البراهين الداخلية والخارجية ليعاير بها المقاييس المنتقاة لبيان الوجه السلبي لهذا المثير.

• **خطاب المراوحة:** هذا الخطاب يقف إزاء المثير متجماً، فى موقفين: إدانة - إشادة فى آن واحد، وبذلك يعلن وصايته على هذا المثير ويمارس وصايته هذه دون أن يعول كثيراً على مدى أحقيته فى تسلّم مرتبة الوصاية عليه. فهو يتملكه أولاً، ثم يمضى فى تشكيله وتفكيكه حسب ما يرى، ليحافظ على جمالية ما يعتقدّه جميلاً، ويقوم ما يبدو له عكس ذلك... كل هذا ليشكل اللوحة التى يدعيها والتى يأسر المثير فيها.

إذا اعتبرنا أن الخطاب الدينى الإسلامى كغيره من المنتجات الثقافية، يخضع وبشكل مباشر وغير مباشر لجملة من الشروط التاريخية والسوسولوجية والمادية التى تحدد أشكاله وكذلك نمط توصيفه للحاضر واستشرافه للمستقبل، فيمكننا تصنيف الخطاب الدينى الإسلامى تصنيفاً تبعاً للواقع الاجتماعى الذى أفرزه. ولعل هذا ما دفع بعض الدارسين إلى القول بأن الإسلام فى المجتمع المصرى المعاصر يأخذ عدة أنماط:

- **النمط الأول:** الإسلام الرسمى والذى يمثله الأزهر ووزارة الأوقاف.
- **النمط الثانى:** الإسلام الصوفى ويتمثل فى الطرق الصوفية.
- **النمط الثالث:** الإسلام السياسى وهو المرتبط بالجماعات الإسلامية.
- **النمط الرابع:** الإسلام كما يقدمه الدعاة الجدد من منابر مختلفة تأتى فى مقدمتها البرامج الدينية فى الفضائيات.

▪ **النمط الخامس:** الإسلام الشعبي، وهو الإسلام كما يفهمه عوام الناس وتعكسه ممارساتهم.

ومن ثم يمكن تصنيف الخطاب تبعاً لتلك المصادر النابع عنها، فيكون لدينا خطاب إسلامي رسمي، وآخر صوفي، وآخر خاص بالجماعات الإسلامية.

إن الخطاب الحضاري الذي تسعى الأمة الإسلامية إلى تحقيقه هو محاولة البحث عن طريق التقدم لتلك الأمة، إلا أن هذا الخطاب لو تحقق فسوف يكفل التقدم ليس للأمة الإسلامية فحسب، بل أنه قد يضمن أيضاً التقدم بكل الإنسانية.

الخطاب الإسلامي هو خطاب متكامل مهمته الرئيسية الدفاع عن الإسلام من ناحية والنهوض بالإنسانية من ناحية أخرى. وبالرغم من ذلك لم يتأت له أن يقوم بمهمته وكانت النتيجة حدوث فراغ وانعدام وجود الدعوى الإسلامية الحياتية.^{١٣}

ولهذا تنطلق دعوة تطوير الخطاب إلى تفعيله على نحو ما فعل رسول الدعوة في حجة الوداع يوم أن وضع للبشرية قانوناً شاملاً يبدأ من تحديد علاقة الرجل بالمرأة - وينتهي عند حدود سياسة الراعي مع الرعية، وتنظيم قضية الثأر والربا والأحكام وغيرها من مشكلات الحياة.

فالخطاب الإسلامي الحاضر أصبح محاولة لأسلمة بعض جوانب الحياة الحديثة، تلك الأسلمة التي قد تأخذ في معظم الوقت شكل حذف المحرمات بلا إضافة ولا إبداع، وتأكيد الجوانب "الحلال" أو البحث عن تلك الجوانب في المنظومة الإسلامية، الأمر الذي يعنى ضمور الجوانب الأخرى التي تشكل صميم خصوصية المنظومة الإسلامية التي عليها أن يقوم بطرح تصورات إسلامية لكل مجالات الحياة المختلفة.

أذن المقصود بالخطاب الإسلامي المعاصر في الدراسة الراهنة هو الخطاب (الشفاهي، والمكتوب، والمرئي) بجانبه الرسمي، وغير الرسمي، حيث الخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي (خطب الجمعة في مختلف أنحاء مصر) في عام ٢٠٠٤؟ بينما الخطاب المكتوب هو المعبر عن المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) في كل من عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٤ أما الخطاب المرئي المتمثل في البرامج الدينية في الفضائيات في عام ٢٠٠٥. ولا نزعم في هذه الدراسة إننا ندرس كل أنواع الخطاب الإسلامي أو إننا نقدم مسحا كاملا لخريطة الخطاب الإسلامي في مصر ولكننا نقدم بعض من أنواع الخطاب الإسلامي سواء من الخطاب الشفاهي، أو من المكتوب، أو من المرئي (البرامج الدينية في الفضائيات).

ثانياً: مفهوم التنمية

يعنى مفهوم التنمية *Development* التغيير الجذرى للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، ولقد ذاع مفهوم التنمية منذ نحو قرن وذلك في الدول الغربية واقتصر مفهومه في هذه الدول على الجانب الاقتصادي، حيث ظهرت الحاجة إلى تنمية الاقتصاد القومى وزيادة الدخل القومى، حتى تتحقق زيادة دخل الفرد وارتفاع مستوى معيشته. ثم تطور هذا المفهوم وأصبح من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلت على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية^{٢٤}.

ومن ثم فقد أصبح مفهوم التنمية عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعانى والتعميمات، وإن كان يقتصر فى الغالب على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذى يؤدي بدوره إلى زيادة الإستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوى للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به فى الحياة، وتحقيق الأهداف التى خلق من أجلها^{٢٥}.

لكن هذا المفهوم للتنمية الذى يجعل من الإنتاج مقياساً لها بحيث إذا توفر نمو وزيادة فى الإنتاج كانت هناك تنمية، وإذا انتفى انتفت. وقد ضيق من مجالات التنمية فى المجتمعات الإنسانية، ثم حصر طاقات الإنسان المتنوعة التى يمكن تنميتها فى طاقة واحدة هى الطاقة المادية المتمثلة فى الإنتاج والاستهلاك. كما أن جعل الإنتاج مقياساً للتنمية، بحيث تكون التنمية الاقتصادية متوقفة على الإنتاج ليس بمقياس سليم فى حد ذاته، بل إن الواقع يشهد بخلاف ذلك: فهذا المقياس الذى حقق نجاحاً باهراً فى البيئة الغربية لأن هذا التوجه فى العملية التنموية كان منسجماً مع النظرة الغربية للكون والإنسان والحياة.

أما الكثير من الدول التى اصطلح على تسميتها بالنامية، والتى لا تتبنى نفس النظرة فقد انقضت بضعة عقود دون أن تحقق تقدماً ملحوظاً فى معظم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. بل إنها تراجعت فى كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه^{٢٦}.

ونظراً لهذا الاجتزاء الذى اتسم به مفهوم التنمية فى المراحل الأولى، فقد بدأ الباحثون والمفكرون المتخصصون فى التنمية فى طرح تعريفات أكثر شمولاً وتنوعاً. فقد بدأ من الباحثين من يرفض تلك المفاهيم للتنمية التى لا تخرج عن نطاق المال وزيادته وتهمل العنصر

البشري الذي هو المصدر الحقيقي للتنمية. فالتغير المادي مهما يكن حجمه لا جدوى منه ما لم يصاحبه أو يسبقه تغيير جوهري للإنسان من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية، ومن ثم أكد العديد من الباحثين على أن جوهر التنمية يكمن في تحسين نوعية حياة الإنسان.^{٢٧}

ومن ثم، تواجدت تعريفات مختلفة حيال ذلك المفهوم، يسعى كل منها لاستجلاء بعض جوانب غموضه، ويركز بعضها على أحد أبعاده دون البعد الآخر.^{٢٨}

لقد ذهب البعض إلى أن التنمية هي كل عمل إنساني ببناء في مختلف المجالات.^{٢٩} حيث إنها عملية معقدة تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.^{٣٠}

وأكد فيور وكاسان *Feuer and Cassan* أن التنمية هي عملية اقتصادية اجتماعية، سياسية، وثقافية، تهدف إلى التحسين المستمر في رفاهية وسعادة كل أفراد المجتمع على أساس مشاركتهم الفعالة والحررة وحصولهم على نصيب عادل من عوائد تلك العملية.^{٣١}

كما تعد التنمية ثورة على القديم ولتحقيق هذه الثورة يجب تغيير الفكر للإنسان، وعلى ذلك يمكن القول أن أهم رعاية للإنسان هي رعاية عقله وهذه الرعاية تنحصر في العناية القصوى بالتعليم والعمل على نشر الثقافة حتى تتحرر إرادة المواطنين فيندفعوا إلى الإنجاز.^{٣٢}

وهكذا، لا يقتصر دور أبناء المجتمع الذي يشهد عمليات التنمية على مجرد تنفيذ الأوامر بل يتعداها إلى المشاركة الإيجابية الفعالة بشأن تحديد أهداف التنمية والمشاركة في تحقيقها.^{٣٣}

ومن كل ما سبق، يتضح لنا إن التنمية تعد أسلوباً من أساليب النهوض بالمجتمع الإنساني. وعلى هذا فهي لا تعتبر غرضاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق أغراض يبتغيها المجتمع.^{٣٤}

وبهذا يعد مفهوم التنمية من المفاهيم الإشكالية، والمفهوم يشمل الحياة نفسها ليصف نمط الحياة بأنه متقدم أو إنه في نمو، أو سائر في سبيل التنمية فتشمل كافة الجوانب إلى الدرجة التي يمكن دراسة كل شئ باعتباره تنمية.^{٣٥}

ومما سبق يؤكد هنا إنه لا يوجد تعريف للتنمية جامع مانع بحيث يعطينا مفهوماً محدداً حاسماً للمصطلح المذكور *Development* ولكننا نجد أن أغلب التعريفات للتنمية سواء المثالية، أو الراديكالية أو غيرها تدور جميعها حول...

إن عملية التنمية تشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع وهي عملية تستند أساساً إلى قدرات أفراد هذا المجتمع وإرادتهم لتحقيق ما فيه مصالحهم وتقديمهم.

ولهذا تعد التنمية ثورة على القديم وتحقيق هذه الثورة يجب تغيير الأطر الفكرية للإنسان. حيث إنها تعد ثورة على القديم المتنافر مع روح العصر في كل المجالات، إنها نهضة شاملة، إنها محاولة جادة علمية للتحديث بشرط أن تنمو جميع القطاعات بدرجة واحدة.

٢- مفهوم التنمية البشرية: طرح جديد لمفهوم التنمية

مع دخول العقد الأخير من القرن العشرين جاءت الإحصاءات المتعلقة بالتنمية في العالم صادمة: فلا يزال ثلاثة أرباع سكان العالم ممن يعيشون في الدول النامية لا يحصلون إلا على ١٦٪ من الدخل العالمي، ويعيش واحد من كل ثلاثة أشخاص في هذا العالم في فقر مدقع؛ هذا بالإضافة إلى مشكلة البطالة والعجز المتزايد في فرص العمل وعلى الرغم من تحسن فرص الحياة وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة للتطور العلمي والطبي، فإن السياسات المادية للتنمية أسفرت عن عواقب خطيرة على صحة الإنسان نتيجة إهمال البيئة أو إفسادها اللذين صاروا يشكلان مصدراً أساسياً لتهديد أمن الإنسان، هذا إلى جانب عجز السياسات التعليمية الصحية الحكومية في عديد من بلدان العالم عن استيعاب أعداد هائلة من البشر البسطاء، فلا يزال أكثر من مليار نسمة محرومين من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومياه الشرب المأمونة والتغذية الكافية لقد كانت تلك الصورة الإنسانية المحزنة - رغم كل ما حققته الإنسانية من مكاسب - دافعاً للأمم المتحدة، خلال تقييمها لجهود التنمية في نهاية الثمانينيات - إلى الحديث عن ضياع حلم التنمية بالنسبة لدول الجنوب، وكانت تلك هي البيئة المواتية لظهور منظور جديد يحمل هدف وشعار التنمية من أجل البشر: وهو التنمية البشرية *Human Development*.

ولقد أصبحت التنمية البشرية موضوعاً يحتل مكان الصدارة فيما يدور من نقاش حول التنمية العالمية. وقد جرى إدخالها كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية لمختلف بلدان العالم. وهي الآن لب الاستراتيجية الإنمائية الدولية للأمم المتحدة.^{٣٦}

ينطلق هذا المفهوم من افتراض بأن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن الهدف الأساسي للتنمية هو:

"خلق البيئة الملائمة ليتمتعوا بحياة طويلة خالية من العلل وخلافة".^{٣٧}

ورغم أن ذلك قد يبدو بديهياً فإنه كثيراً ما يغفل في غمرة الاهتمام المباشر بتراكم السلع والأموال، حتى لقد شاع أن الدخل هو بديل للخيارات الإنسانية الأخرى لأن توافره يسمح

بممارسة جميع الخيارات الأخرى، بيد أن خبرات بلاد كثيرة قد دلت على إمكانية تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية رغم تواضع مستويات الدخل فيها، والعكس صحيح. وقد يعني ذلك أنه لا توجد صلة تلقائية بين نمو الدخل والتقدم البشري بيد أنه يجدر بنا أن نؤكد أن الدخل هو وسيلة وليس غاية؛ فمستوى الرفاهية يعتمد على استخدامات الدخل وليس على مستوى الدخل ذاته.^{٢٨}

ومن ناحية أخرى فإن مستوى الدخل الحالي لأي بلد قد لا يعطي فكرة كافية عن احتمالات النمو في المستقبل؛ إلا أن استثمار بلد ما ثروته في تنمية ثروته البشرية ينبئ بالضرورة أن دخله سيكون أعلى بكثير مما يشير إليه مستوى الدخل الحالي.

والتنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة؛ هي:

- أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.
 - وأن يكتسبوا المعرفة.
 - وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.
- وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال.^{٢٩}

وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول ما إذا كان مفهوم التنمية البشرية يمثل نسقاً فكرياً جديداً يعيد صياغة فلسفة الفكر التنموي على أسس جديدة - جوهرها أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت - أم أنه مجرد مفهوم ضمن منظومة مفاهيم موجودة بالفعل في إطار الفكر التنموي الكلاسيكي بما ينطوي عليه من أفكار مراحل التطور واللاحق بالركب، يمكن القول أن هذا المفهوم في جوهره قد يتسق مع المنظور الإسلامي الذي يرى أن الإنسان خليفة الله في الأرض؛ منوط به استعمارها بما يحقق سعادته في الدنيا والآخرة.

ومن ثم يمكننا القول أن هذا المفهوم يضيف أبعاداً إنسانية واضحة على التنمية، حيث يؤكد على مفهوم التعاون البشري، ويعلي مفهوم أمن الناس في مواجهة أمن الدول مبيناً أن الميزانيات المخصصة لتحقيق الأمن العسكري يتم توفيرها على حساب البشر المعوزين.

وإذا كان منظرو التنمية البشرية يكادون يتفقون على أن المفهوم أوسع نطاقاً وأعمق مضموناً من الأساليب المتاحة لقياسه، وأنه شتان بين شمول المفهوم وبدائية المقاييس التي لا تبني الجهود ساعيةً لتطويرها. ومع ذلك، يبدو أنه لا مناص من الاعتماد على المؤشرات والمقاييس المطروحة مع التسليم بما قد يعثرها من قصور.

٣- أبعاد التنمية: (٤٠)

أ - بُعد إشباع الحاجات الأساسية

إن تحسين حياة البشر يعتمد بالضرورة على تحسين مستوى إشباع حاجاتهم الأساسية؛ بيد أن ثمة خلافاً دائماً حول معيار تحديد كون الحاجة أساسية أو ثانوية، وهو معيار متجدد دوماً ومتغير من مجتمع إلى آخر، ومن حضارة إلى أخرى، ومن زمان إلى زمان. ولكن بالرغم من ذلك فإن توفير الغذاء والكساء والسكن والماء والكهرباء والتعليم والصحة بالمعايير المناسبة، والتي تتسق مع كرامة الإنسان، التي يعلي الإسلام من قدرها دوماً، جديرة بأن تصدر قائمة الحاجات الأساسية للإنسان التي تتطلع المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها في مختلف وحداتها ومستوياتها.

ولقد أكدت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على أولوية إشباع هذه الحاجات، وأوردتها في مقدمة الحقوق الأساسية للبشر. غير أننا نجد الإسلام قد بلغ في الإيمان بالإنسان، وفي تقديس "حقوقه" إلى الحد الذي تجاوز بها مرتبة "الحقوق"، عندما اعتبرها "ضرورات" ومن ثم أدخلها في إطار الواجبات؛ فالأكل والملبس والسكن والأمن والعلم والتعليم ... كل هذه الأمور، هي في نظر الإسلام ليست فقط "حقوقاً" للإنسان من حقه أن يطلبها ويسعى في سبيلها ويتمسك بالحصول عليها، ويحرم غيره عن طلبها، وإنما هي "ضرورات واجبة" لهذا الإنسان، بل إنها "واجبات" عليه أيضاً. وفي هذا يبدو جلياً ما قرره الإسلام من إباحة الضرورات الدنيوية - المتصلة بتلك الحاجات الأساسية - للمحظورات الدينية؛ وكذا قول أبي ذر الغفاري "عجبت لمن يجوع ولا يخرج على الناس بسيفه"

ومن ثم يمكن القول أن الغذاء الذي يطلبه الجائعون، والملبس الذي يطلبه العراة، لا يمكن أن تمثل تعجيزاً لأي دولة نامية. كما أنه لن تتحقق التنمية المستدامة إلا إذا كانت هذه المستويات المتواضعة هي نقطة البداية في الفكر والتنفيذ.

وفي هذا الصدد قد يبدو عجيباً، إن لم يكن من المخجل حقاً، ألا تتم التنمية المستدامة في ظل عادات وطباع وممارسات غذائية تعتمد، في الدول النامية، على عدد قليل من السلع

المحلية، وفي ظل عادات وطباع وممارسات في الملابس لا تتهافت على خيوط وأنسجة غريبة عن مجتمعاتنا، وفي ظل عادات وطباع في الاعتماد على الخارج دائماً أو بين الحين والحين.

ب - البعد الاقتصادي

يعتمد تحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية على تضافر عاملين: الأول هو زيادة وتنوع السلع والخدمات المتاحة، والآخر هو رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة. ويتأتى تحقيق العامل الأول من رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي وتحسين توزيعه، فيما يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة وتنوع السلع والخدمات المتاحة، وزيادة وتنوع فرص العمل المجزي، وتنوع مصادر الدخل في أن واحد.

يقوم النظام الاقتصادي الأمثل للتنمية البشرية على الشراكة بين الدولة وآليات السوق. وجوهرها أن يُعتمد مفهوم الخصخصة وإطلاق المبادرات الخاصة، وتحرير مشروعات القطاع الخاص من القيود، وأن تكون الأسواق مفتوحة.

غير أن كل هذا لا بد وأن يلتزم العديد من المبادئ والضوابط التي تحكم حركة وإيقاع السوق، من قبيل كتابة العقود والإشهاد في المعاملات، والنهي عن الغش والإحتكار، والوفاء بحق المال للدولة والمجتمع، والتأكيد على أهمية التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع.

ج - البعد الاجتماعي

تطرح التنمية في بعدها الاجتماعي على الفكر الإسلامي المعاصر ضرورة التصدي لمعالجة العديد من القضايا والمشكلات ومن أبرزها ما يلي:

- الدور التنموي للنظام الأسري وتحتاج بلورة هذا الدور وتأكيدده إلى إبراز أهمية الأسرة كمركز للنظام الاجتماعي وكأحد أهم عوامل النمو في المجتمع. والتصدي لمواجهة تأثير بعض المتغيرات السلبية الراهنة التي يتعرض لها النظام الأسري والتأكيد على إحياء وتكريس القيم الاجتماعية السوية والمفاهيم الصحيحة لأسس العلاقات الأسرية والإنسانية السوية بين أفراد الأسرة. والاهتمام بدور الأسرة في التربية والتنشئة الاجتماعية والسياسية وغرس قيم الانتماء الوطني والتكافل والتراحم الأسري والاجتماعي.

- ترسيخ قيم السلوك الاجتماعي المتوازن في مواجهة الاتجاهات والميول المتطرفة كالانفلات والتسيب أو الجمود والانغلاق والتزمت الاجتماعي.

- تحقيق التكافل الاجتماعي ومعالجة مشكلة الفقر ورعاية الفئات الضعيفة والأكثر احتياجاً.

- وتتصدر أبحاث التنمية الاجتماعية المعاصرة مفهوم إنماء الأسرة كلبنة أولية للتنمية الاجتماعية الشاملة والتي تتخذ شكلاً بنائياً تتحفز له كافة التنظيمات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وجميع نشاطات المجتمع الفاعلة. وذلك لبلورة حركة العمل الاجتماعي الذي يعني ضرورة خلق تضافر الجهود لاستثمار كافة الخبرات والكفاءات والموارد نحو تحقيق رقي ورفاهية المجتمع.

وتنسجم التصورات والمفاهيم النظرية لمعنى التنمية مع ما يطرح في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة، وتراكم طرح النظرية بمعناها الكلي ضمن مفهوم العمل الاجتماعي العام. حيث يرى مجموعة من المختصين في شؤون التنمية، أن التنمية الاجتماعية ما هي إلا الحلقة الأساسية ضمن سلسلة حلقات التغيير الاجتماعي وأحد أهم ركائزه في المجتمع. فالتنمية ما هي إلا عملية النهوض بتراكم خبرات أفراد المجتمع وتضافر جهودهم في سبيل خلق فرص مناسبة للبناء الاجتماعي الأكثر كفاءة وفق بعد التغيير الاجتماعي العام. كما أن إبراز هوية المجتمع بصورة متقدمة وحضارية لا يكون إلا بتأصيل مبدأ الإنجاز والفاعلية الهادفة والتي تميز أي مجتمع في مجالات تقدمه عن غيره من المجتمعات الأقل نمواً وتقدماً.

د - البعد الثقافي للتنمية

إن المدخل الصحيح للتنمية يكمن في استيعاب مفهوم التنمية بتحريره من إسار المعايير الاقتصادية أو تثبيت مفهوم موحد باعتبار التنمية عملية شاملة تتصل بكافة جوانب الحياة: الفردية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي يمكن اختصارها في التنمية الحضارية التي تستهدف إصلاح النظام العلمي - التربوي والعلاقات الأسرية والوضع الاجتماعي والتخلف الثقافي والمعضلة الاقتصادية، الأمر الذي لن يتأتى إلا بتطوير نسق القيم السائد من خلال غرس أو تدعيم القيم التي تحث على التنمية والتماسك الاجتماعي. وبذا يكون صحيحاً أن التنمية عملية مجتمعية متشابكة متكاملة متفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية.

هـ - البعد السياسي:

ويشير إلى عملية تطوير سياسى ديناميكى تستهدف تحقيق أقصى درجة من درجات مشاركة المواطن في العملية السياسية، واحترام حقوقه وحياته الأساسية، وانتشار السلطة

والرقابة السياسية، بما يعنيه ذلك من ديمقراطية، وتحقيق التكامل أو التكتل القومي لفئات وعناصر المجتمع السياسي على اختلاف أصولها وانتماءاتها الضيقة بما يعنيه ذلك من تكامل سياسي، ويدفع بعملية هذا التطوير نظام سياسي يتصف بقيادته ومؤسساته بالشرعية السياسية وبالقدرة على الاستمرار والمتابعة في تحقيق برامج وخطط التنمية بما يتطلب ذلك من استقرار سياسي.

وتتضمن التنمية السياسية بهذا المعنى أربعة عناصر أساسية هي الديمقراطية والتكامل والشرعية والاستقرار. وبتعبير آخر تشمل التنمية السياسية كل الأمور المتصلة بعلاقة الفرد بالدولة من حقوق وواجبات كل منهما تجاه الآخر. وشروط الحاكم، وقضايا الديمقراطية وكذلك الانتماء وكذلك تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع.

فكل هذه الجوانب هي التي يتصور أن يركز عليها الخطاب الإسلامي الساعي لحفز التنمية في بعدها السياسي.

مما سبق. فإن عملية التنمية تشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية. ومن ثم، فيجب علينا البحث في العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الخطاب والممارسة الحياتية اليومية ومدى ارتباطها بالعمليات التنموية الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، والسياسية.

فالتنمية الاقتصادية في الدراسة الراهنة تعنى النظرة العامة للاقتصاد، والعمل والإنتاج، وضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية، والفقر.

أما التنمية الاجتماعية تشير إلى العدالة الاجتماعية (العدالة في الخدمات الصحية، العدالة في فرص التعليم، والعدالة في توزيع الدخل والثروة)، الأحوال الشخصية والقرابة وما يتضمنه من موضوعات الزواج، والطلاق، العلاقات بين الآباء والأبناء، الحث على صلة الرحم، الموارد، التضامن الاجتماعي ينطوي هذا البعد على عدد من البنود مثل أهمية التضامن الاجتماعي، رعاية اليتيم، رعاية الشيوخ وكبار السن، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، احترام حقوق الجار، التعامل مع أهل الزمة، قضايا المرأة مثل زنى المرأة، عمل المرأة، ميراث المرأة ودمتها المالية، شهادة المرأة، تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية، ولاية المرأة، قدوة المرأة، ختان الإناث، قضايا الانحراف الاجتماعي كالعنف والرشوة والزنا .. الخ .

بينما التنمية الثقافية تشير إلى (مكانة العلم والعلماء، الموقف من الثقافات الأخرى ما بين التشكيك والتأييد والمعارضة الخ ، القيم)

أما التنمية السياسية، قصدنا بها مسؤوليات الدولة، وشروط الحاكم، والديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، الانتماء، تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع.

ثالثاً: الخطاب الإسلامي والتنمية

ولعل من أهم القضايا التي تشغل الخطاب الإسلامي هي التنمية التي تمثل التحدي الأول أمام الدول الإسلامية. فقد احتلت هذه القضية بمختلف أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي المعاصر، وقد حظيت باهتمام كبير من المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فاقبلوا على دراستها محاولين تحديد أبعادها وتحليل عناصرها.

ولقد تعددت الرؤى الفكرية والاتجاهات النظرية من حيث تأكيدها على عوامل التخلف/ التنمية نتيجة لاختلاف المنطلقات النظرية لكل منها، وإن كادت جميعها أن تتفق على أن العلمانية هي شرط لازم للتنمية. غير أن بعض هذه النظريات قد ذهب إلى حد وجوب استبعاد الدين تماماً بوصفه أحد مصاحبات التخلف، وعنصراً مهماً في دعمه وتكريسه. ومن ثم، فإن بعض هذه النظريات ينظر إلى العلاقة بين الدين والتنمية بوصفها علاقة إعاقة، وبعض النظريات تنظر للعلاقة بين الدين والتنمية كعلاقة دعم - مساندة.

هذا في حين وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع قام بدراسة التداخل بين الدين والمجتمع، الأمر الذي جعله يختلف عن المداخل النظرية الأخرى التي تعزل الدين عن المجتمع.

ومن هنا يعتبر الاتجاه المحافظ الدين أحد الأنساق الفرعية المهمة للنظام الاجتماعي، وبالتالي ركزوا على طبيعة العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي، أو بعبارة أخرى الدين والتنمية، حيث يمكن استخدام الدين (كظاهرة اجتماعية) لتحريك الجماهير من أجل تحقيق أهداف تنموية محددة، وبشكل تدريجي يحافظ على المقومات الأساسية للمجتمع القائم. ومن هنا يصبح المقدس ليس الدين وإنما المجتمع القائم هو المقدس ذاته. ولا يعدو دور الدين أن يكون داعماً ومحافظاً على هذا المجتمع، رغم التناقضات والمشكلات التي يعاني منها أفرادها وجماعاته.

ورغم تأكيد أصحاب الاتجاه المحافظ على دور الدين في التنمية ونمو الرأسمالية، إلا أن هذا في رأيهم لا ينسحب بالضرورة على كافة الأديان. ففيما يتعلق بالمجتمعات الإسلامية،

رأى المحافظون أنها لا تتضمن العناصر الضرورية القادرة على بلورة نظم رأسمالية، وذلك لأن نظرتهم كانت متحيزة وقاصرة لتأثرهم بالأفكار العامة التي كانت سائدة في أوروبا، وهي الأفكار التي تميل إلى وصف هذه المجتمعات الشرقية بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فضلاً عن الجمود الفكري والتخلف الثقافي.^{٤١}

أما الاتجاهات البنائية – التاريخية فقد نظرت للدين بوصفه أفيون الشعوب، بمعنى أنه يساعد على مواجهة الآلام وتناقضات الواقع المعاش من خلال حل كافة مشكلات الإنسان والمجتمع خارج نطاق الواقع المعاش. فالماركسية ترى الدين انعكاساً لشقاء الإنسان وضعفه، فهو يبدو كعقيدة لتبرير النظام القائم، حيث تستخدمه الطبقات الحاكمة لتعليم الجماهير أن النظام القائم هو نظام أرادته الله. وبهذا يعتبر الدين إحدى الوسائل المهمة لتزييف وعي الجماهير المقهورة. وهكذا فإن الدين، والخطاب المرتبط به، وأياً كان مصدره، لا يكون تقديمياً ولا رجعياً، وإنما بالإمكان توظيفه توظيفاً رجعياً من طرف الطبقات التي تملك، كما يمكن توظيفه توظيفاً تقدمياً ثورياً من قبل الطبقات التي لا تملك للتحرر من الاستغلال والظلم والاضطهاد. ولكن في الغالب يكون الدين، والخطاب الخاص به، أداة الطبقة المسيطرة لقمع وضمان خضوع أفراد وجماعات الشعب تحقيقاً لمصالحها. ومن ثم، تعد مهمة الدين هي الحفاظ على مصالح الطبقة الحاكمة – المالكة، حيث إبقاء الوضع على ما هو عليه من تخلف أم تنمية.^{٤٢}

ومن ثم، يتجلى عدم إدراك الدين، وبخاصة الدين الإسلامي في الرؤى الغربية المختلفة، كمقدس. فماركس اعتبر الدين من عناصر الثقافة التي تشكل عنصراً أساسياً في البنية الفوقية التي تتحدد بموجب البنية التحتية المتمثلة في علاقات الإنتاج وتوزيع الثروات، كما إن ماكس فيبر، والوظيفيين، الذين حاولوا تقديم أطروحة بديلة عن الأطروحة الماركسية، فعزوا الدين إلى استجابات وعي الأفراد للوضع الاجتماعي، فكلا الاتجاهين لم ينظر للدين باعتباره وحياً ولم يعزز فاعليته انطلاقاً من ديناميكية تأثيراته ولعل هذا كان أحد أبرز جوانب الخلل في الإدراك التي استتبعها خللاً في تقدير دوره العمراني.^{٤٣}

واستمراراً لسياسات النظام الرأسمالي الغربي، ظهرت على مستوى المجتمعات الإنسانية مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة. وذلك نتيجةً للتقسيم غير المتكافئ، وانتزاع البلدان الغربية المتقدمة للفائض المتحقق في البلدان المتخلفة. الأمر الذي أدى لظهور مدرسة التبعية التي تعد إضافة ماركسية جديدة لدراسة التأثيرات المختلفة للتوسع الرأسمالي التي قسمت العالم إلى مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة.

سعت مدرسة التبعية لتفسير تخلف بلدان العالم الثالث إلى العوامل الخارجية، كما أوضحت أن تنمية المجتمعات المتخلفة التابعة لا بد أن تكون مشروطة بإستراتيجية المجتمع المتقدم، الأمر الذي يتم من خلال عملية إدماج اقتصادية واجتماعية وكذلك ثقافية.

وعلى الصعيد الثقافي، تسعى المراكز الرأسمالية العالمية لدفع بلدان الأطراف إلى لتخلي عن قيم الأصالة وتبنى قيم المعاصرة التي تخدم السوق الرأسمالي العالمي.^{٤٤}

وقد امتدت هذه الاستراتيجية في مسمى جديد وهو مصطلح العولمة التي ارتبطت بعالم الاقتصاد وعالم المال وكذلك عالم الثقافة، والتي تعد مزيداً من تكريس التبعية ومزيداً من السيطرة الرأسمالية العالمية. فالعولمة تعد مرادفاً للهيمنة، فهي تمثل مجالاً لتنافس السادة وأصحاب القدرة التي تسعى للسيطرة على العالم ووضعه بكل إمكاناته وأسواقه وثقافته وقيمه وخطاباته الفكرية والسياسية والإعلامية والدينية في إطار واحد. وبمعنى آخر، يتم دمج الدوائر الثقافية المختلفة وإنشاء فضاء ثقافي مشترك. وبذلك فالنظام الرأسمالي العالمي يعمل على نشر الثقافة العالمية التي إن لم تعمل على تغييب الثقافة الوطنية أو إلغائها، فعلى الأقل تعمل على تخفيضها وإبعادها عن حقول السلطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي، تدفع النخب الاجتماعية إلى تبنى سياسات وخطابات لا تخضع لقيم ومعايير وطنية، ولكن لتبنى معايير البقاء في إطار المنافسة العالمية. ومن هذا المنطلق، يتم الضغط على كافة المؤسسات، بما فيها المؤسسات الدينية، وكافة الخطابات السياسية والإعلامية والثقافية ويأتي الخطاب الديني في مقدمته، حيث تسعى الطبقات الرأسمالية العالمية من خلال وكلائها من الطبقات الرأسمالية العالمية من الحيلولة دون تطوير خطاب ديني ثوري يقف في وجه القيم الاستهلاكية والعلمانية ويكافح الاختراق الأجنبي.^{٤٥}

ولم يكن العالم الإسلامي بمختلف أقطاره ومجتمعاته بعيداً عن هذا الجدل ولا ذاك الاهتمام، فقضية التنمية كانت ولا تزال هي التحدي الأول أمام الدول الإسلامية التي يراها البعض بوصفها معركة حضارية إيمانية يعبأ لها الشعب باعتبارها الصورة الحقيقية للجهاد.

وطبقاً لهؤلاء، إذا أريد تحقيق تنمية منشودة فلا بد من تقديم فهم جديد للإسلام يختلف عن الفهم التقليدي المتفوق الذي ظهر عقمه. ويقوم هذا الفهم الجديد على تثوير القرآن، بمعنى إعادته كما كان أداة لخلق مجتمع جديد وإخراج الناس من الظلمات إلى النور.^{٤٦}

فالخطاب الإسلامي يجب عليه توضيح لماذا شرع الإسلام هذا وحرّم ذلك والحديث عن العلاقة بالآخر والاعتراف بهذا الآخر.

ومن ثم، ينصرف اهتمام هذا التصنيف إلى التعرف إلى دور رجال وعلماء الدين الإسلامي، ودورهم ودور خطابهم الإسلامي في العمليات التنموية في المجتمع المصري لما لهم من مكانة وتأثير واضح على تشكيل وعي المجتمع.

وبعبارة أخرى هل يمارس رجل الدين من خلال خطابه، أو سلوكه في المجتمع دور المثقف العضوي الذي أشار إليه جرامشي، أم أنه يعبر عن الشخص ذي الياقة البيضاء بوعيه الزائف الذي أشار إليه ماركس، والذي يمثل أداة الطبقة الحاكمة للهيمنة على الطبقة المقهورة.

وبالتالي يمكن تصنيف الخطاب الإسلامي تبعاً لموقفه من التنمية إلى:

- **خطاب مساند:** وهو الخطاب الذي يهتم بقضايا التنمية التي تواجه المجتمع، ويجتهد في تقديم حلول قابلة للتطبيق لها.
- **خطاب معوق:** وهو الخطاب الذي لا يتكيف مع مقتضيات وظروف الحياة، ومن ثم يقدم أحكاماً لا تناسب مع هذه الظروف كأن يركز الخطاب على حديث "تكاثروا تناسلوا..." دون أن يأبه بظروف الفقر والانفجار السكاني في الكثير من المجتمعات الإسلامية.
- **خطاب مغترب:** وهو خطاب يبتعد عن الحديث في المعاملات الحياتية مغرقاً في الحديث عن الجوانب العقيدية والعبادات، بل ويركز كثيراً على الجوانب المتعلقة بالغيبيات، دون أن يهتم بالمشكلات التي يواجهها الناس بأنواعها المختلفة، اقتصادية، اجتماعية، سياسية... الخ؛ كما إنه لا يلقي بالاً للمشكلات التي يواجهها الناس على المستويات الإقليمية أو في المجتمعات المحلية.

ويمكن ان يندرج في هذا النوع من الخطاب ذلك الخطاب الذي يقدم حلولاً للمشكلات المعاصرة مفرطة في الأصولية وعدم القابلية للتطبيق في العصر الحالي.

وهكذا، يبدو مدى احتياج المجتمع للخطاب الإسلامي الساعي لحفز التنمية في كافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ذلك الخطاب المساند الذي يهتم بقضايا التنمية التي تواجه المجتمع، ويجتهد في تقديم حلول قابلة للتطبيق لها.

هوامش الفصل الأول :

(١) أميمة مصطفى عبود أمين، قضية الهوية في مصر في السبعينات: دراسة في تحليل بعض الخطاب السياسي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠-٤٤.

أنظر أيضاً:

- Gordon Marshall, **The Concise Oxford Dictionary of Sociology**, Oxford University, 1994.

(3) Allan G. Johnson; **The Blackwell Dictionary of Sociology: A User Guide to Sociological Language**, Blackwell Publishers Inc, Blackwell, 1997, pp 82-83.

(٤) نبيل عبد الفتاح (محرراً)، تقرير الحالة الدينية في مصر، ط٢، ١٩٩٥، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(5) http://www.amcoptic.com/book_electronic_library/book_hamedy_20a60%20zaed/book_hamedabozied_study.htm قائمة تقارير هيئة حقوق الإنسان / عناوين الأخبار

(٦) سامي خشبه، عن تجديد الخطاب الديني: علوم الدنيا المتغيرة وواجب عمارتها. في:

- <http://www.ahram.org.eg/archive/index.asp,5/13/03>.

(٧) فتحى ملكاوى، الخطاب الإسلامى الحضارى.. ملامح ومكونات، ملف قراءات في المشروع الحضارى الإسلامى المعاصر، في مجلة "الكلمة" مجلة فكرية ثقافية إسلامية، لبنان، بيروت، د.ت. ص ١٧.

(٨) الخطاب الإسلامى في عصر العولمة في:

- <http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2002/12/12-27-I.htm>.

(٩) أحمد كمال أبو المجد، حول الخطاب الدينى المعاصر في:

- <http://alarabnews.com/alshaab/gif/26-04-2002/kamal%20abou%20a1%20magd.htm>. 4/16/03.

(١٠) على ليلة، التيار الإسلامى بين التأييد والمعارضة - قراءة في الصحافة المصرية - في تقارير عن التراث والتغير الاجتماعى، ط١، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة ٢٠٠٢م، ص ١٢٧.

(١١) القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية ٢٨.

(١٢) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٥٨.

(١٣) إبراهيم رشاد محمد صبرى، تجديد الخطاب الإسلامى، حوليات آداب عين شمس - المجلد ٣١ إبريل - يونيو ٢٠٠٣م، ص ٢٢٩.

- (١٤) القرآن الكريم، سورة الحج، الآية ٢٤.
- (١٥) سورة فصلت الآية ٣٤.
- (١٦) سورة النحل الآية ١٢٥.
- (١٧) إبراهيم صبري، تجديد الخطاب الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٥ - ٢٤٥. وكذلك:
- محمد سيد طنطاوي، الخطاب الديني وكيف يكون، كتاب مجلة الأزهر لشهر ربيع الآخر
١٤٢٣هـ.
- (١٨) عبد الوهاب المسيري، الشرعية السياسية في الإسلام، تحرير عزام التميمي، مارس،
١٩٩٧م.
- (١٩) إبراهيم رشاد محمد صبري، تجديد الخطاب الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
- (٢٠) تنويعات الخطاب الإسلامي في:
- <http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2003/1/1-4-1.htm>
4/27/03 - P. 3
- (٢١) نبيل عبد الفتاح (محرراً)، تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٣٣-
٣٣٤.
- (٢٢) أنظر في هذا الصدد:- عبد الواحد علواني، الخطاب والنقد بين الوصاية والتواصل،
الكلمة (مجلة تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والنشر، بيروت)، ص ٩٣.
- (٢٣) جمال البناء، استراتيجيات الدعوة الإسلامية في القرن ٢١ كما تقدمها دعوة الأحياء
الإسلامي، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٥.
- (٢٤) عبد السلام نوير، العولمة وسياسات التنمية البشرية في أفريقيا، سلسلة دراسات
مصرية أفريقية يصدرها برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد، جامعة
القاهرة، ٢٠٠٤م.
- (٢٥) حسن بن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة، السنة الثالثة
والعشرون، عد ٩٨ (ذو القعدة ١٤٢٤هـ)، ص ٧٣.
- (٢٦) المرجع سابق، ص ص ٧٥-٧٦. وكذلك:
- http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche2b.htm
- (27) Richard L. Sklar; Developmental Democracy, *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 29, No. 4 (Oct 1987) p 688.
- (٢٨) أنظر مثلاً لهذه التعريفات في:
- إسماعيل صبري عبد الله، ندوة الأهرام عن حرب أكتوبر وحاجتنا إلى عقد اجتماعي،
الأهرام، القاهرة في ٦/١٠/١٩٨٨م.
- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٠م،
ص ٩١-٩١.

- سمير نعيم، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ص ١٢-١٣. محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ١٣-١٤.

Guy Feuer et Herve Cassan; Droit International du Developement, Paris, Dalloz, 1985, p122. in:

- ناهد عز الدين عبد الفتاح، العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٠٣.

(٢٩) محمد جمال برعى، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، ط ١، ١٩٩٨م، ص ١١.

(٣٠) السيد محمد الحسينى وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٩٧٣م، ص ٥-٦.

(31) 31 Guy Feuer et Herve Cassan; Droit International du Developement, Paris, Dalloz, 1985, p122. in:

- ناهد عز الدين عبد الفتاح، العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٠٣.

(٣٢) متولى مصطفى السلماوى، التنمية وقضية الديمقراطية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠م، رسالة مقدمة للحصول على الدبلوم الخاصة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، معهد العلوم الاجتماعية، شعبة التنمية الاجتماعية، ١٩٩٠م، ص ٢٠.

(٣٣) محمد الجوهرى، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩م، ط ٢، ص ١٦٥.

(٣٤) محمد عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر: دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، ط ١، ١٩٧٠م، ص ٢٢١.

(٣٥) فراسوبيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، اليونسكو، ١٩٨٣م ص ١١-١٢.

(٣٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩١، ص ١٢.

(٣٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، ص ٢٠.

(٣٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٣٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، ص ٢١.

(٤٠) أنظر بالتفصيل: جلال عبد الله معوض، الديمقراطية والتنمية السياسية - كلية الآداب - جامعة عين شمس، د.ت، ص ١١. وكذلك:

- Francis Fukuyama & Sanjay Marwah; Comparing East Asia and Latin America: Dimensions of Development, **Journal of Democracy**, Vol. 11, No. 4 (2000) pp80-94.

(٤١) انظر في هذا الصدد:

- محمد عبد السلام أبو زيد، التحليل السوسيولوجي لمفهوم الحلال والحرام، عند بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري، ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، الآداب القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٩.

- عاطف العقلة عضيبات، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي دراسة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

- مصطفى شاهين، علم الاجتماع الديني، دار أحياء التراث، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٧٣-٧٤.

- محمد علي محمد، رواد علم الاجتماع: قراءة جديدة للفكر الاجتماعي العربي الغربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص ١٣٣.

- ج. تيمونز روبيرتس & إيبي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور الاجتماعي، ترجمة: سمر الشيشكلي، الكويت: عالم المعرفة (سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب)، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ١٠٥. وكذلك:

- Jeramy Townsley; Marx, Weber and Durkheim on Religion, in:
- <http://www.jeramyt.org/papers/sociology-of-religion.html>
- Sociology at Hewette; The Sociology of Religion....Durkheim, in:
- <http://www.hewett.norfolk.sch.uk/curric/soc/durkheim/durkw3.htm>

- (42) Sean Scheiderer, "Keys to Paradise": Marx on Religion, in:

-http://home.columbus.rr.com/sciences/keys_to_paradise.htm

- (43) <http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/economy/2001/4.shtml>.

- (٤٤) علي غربي و(آخرون)، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق، ص ١٣٥. وكذلك:

- Vincent Ferraro; Dependency Theory: An Introduction, in:
- <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/depend.htm>

- (45) Deepak Nayyar; Globalization and Development, In: Dr. Mohamoud Farrag (ed); **Globalization Revisited: Challenges & Opportunities**, Cairo, The American University in Cairo, 2003, P 9.

- عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة، في:

- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-11.asp>

- (٤٦) جمال البناء، استراتيجية الدعوة الإسلامية في القرن ٢١، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.





الفصل الثاني

مؤسسات إنتاج الخطاب
الإسلامي في مصر



تمهيد

لعب الدين دوراً كبيراً في حياة المواطن المصري حيث شكل أحد الروافد السياسية التي انبنى عليها الوجدان المصري الذي يدركه من يقترب من روح مصر في الديانة المصرية القديمة. ومعنى ذلك، أن العقيدة الدينية في الثقافة المصرية تمثل أحد الملامح المميزة لهذه الثقافة منذ أقدم العصور. ورغم تعاقب الأديان على المجتمع المصري فإنه ظل قادراً على استيعابها، كما ظل الدين عنصراً أساسياً في الذاتية الثقافية لمصر حيث قد شاءت إرادة الله سبحانه ان ينصت شعب مصر عبر تاريخه الطويل لأصوات الأنبياء والمرسلين داعين لعقيدة التوحيد فقد أقام بها إبراهيم عليه السلام، واستقر بها يوسف عليه السلام، وعاش بين أهلها موسى عليه السلام، ومر بها عيسى عليه السلام، وأوصى بأهلها خيراً محمد صلى الله عليه وسلم.^١

ورغم ما انطوى عليه التاريخ المصري من مظاهر انقطاع وتغير في الديانة والشخصية القومية، إلا ان ملمحاً مستمراً في طبيعة الشخصية المصرية يمكن إدراكه للوهلة الأولى؛ يتمثل في روح التدين الغالبة على المصريين والتي جعلتهم يستمدون بعض التصورات الطقوسية من عباداتهم السابقة، برغم مظاهر الانقطاع التي أكد محمود عودة أنها شملت جوانب الشخصية المصرية ولاسيما عند التحول إلى الإسلام.^٢

ومن ثم، فإن البعد الديني يعد من أهم العوامل التي تحكم رؤية المجتمع المصري للعالم المحيط به. ويحدد بالتالي موقفه منه وكيفية تعامله مع هذا العالم.^٣

وهكذا، فقد مثلت المؤسسات الدينية المصرية أبرز ملامح خصوصية المجتمع والدولة في مصر تاريخياً، نظراً لعراقة هذه المؤسسات التي تمثل ظاهرة تاريخية ومجتمعية ارتبطت بالأديان والعقائد كافة. وتعود أهميتها إلى الوظائف التي تناط بها أو تلك التي تصوغها لذاتها في المجالين العام والخاص فضلاً عن المجال الديني.^٤

ويرى البعض ان المؤسسات الدينية تمثل الدعامة الأولى فى نشر الثقافة والوعى الدينى الصحيح. ويعرفونها بأنها تلك المؤسسات التى أقامها المنشئون على أساس من التقوى ورأوا فيها القدرة على القيام بتأدية الوظائف الدينية التى تلبى الاحتياجات الروحية لبناء المجتمع المصرى.

بيد ان تقرير الحالة الدينية فى مصر يتوسع فى هذه الوظائف انطلاقاً من الدور المتعاظم للظاهرة الدينية فى العقود القليلة السابقة فيضيف إليها ما يلى^١:

- قيامها ب مهمة تفسير وتأويل النصوص الدينية وتعاليمها وشروحها وبسطها بين أتباع الدين ومعتنقيه، ومن ثم إعادة إنتاج المعرفة عن السنن والتقاليد الدينية.
- الدعوة إلى الدين ونشره بين قطاعات المجتمع.
- وضع المعايير والحدود بين النسق الدينى - العقيدى الذى تنتمى إليه المؤسسة وغيره من الأنساق الدينية والمؤسسات الأخرى.
- السعى إلى مد المجال الدينى إلى مساحات تدخل فى المجالين العام والخاص.
- دعم وتسويغ الخطاب السياسى الرسمى سواء فى مكوناته وأهدافه، وإضفاء الشرعية عليه.
- ويبدو أن هذه الوظائف، ولاسيما الوظيفة الأخيرة، صنو للمؤسسات الدينية الرسمية، وبالأحرى ذلك الجانب من الإسلام الذى تشرف عليه الدولة^٢. وتلك المؤسسات تتقاسمها فى مصر رموز ثلاثة هى الأزهر الشريف، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، وفى نفس الوقت تواجدت مؤسسات أخرى غير تابعة لهذه المؤسسات الدينية الرسمية بجانب هذه المؤسسات الرسمية لإنتاج الخطاب الإسلامى غير الرسمى (القنوات الفضائية "نموذجاً"). وسوف نتناول بالتحليل دور هذه المؤسسات فى إنتاج الخطاب الإسلامى فى مصر.

وهكذا، فإن هذا الفصل سوف يتناول بالدراسة أهم المؤسسات الدينية المسئولة عن إنتاج الخطاب الدينى فى مصر، والتى يأتى الأزهر الشريف فى مقدمتها. ومن ثم يعرض للدور التاريخى للأزهر، ومدى مسئولية الأزهر عن أزمة الخطاب الإسلامى. كما يتناول وزارة الأوقاف موضعاً أهم وظائفها ومدى مسئوليتها عن أزمة الخطاب الإسلامى. ويتناول دار الإفتاء، ووظائفها ودورها فى أزمة الخطاب الإسلامى. ثم يعرض الفصل لمؤسسات إنتاج الخطاب الإسلامى غير الرسمى من خلال دراسة البرامج الدينية فى الفضائيات العربية

أولاً: الأزهر الشريف

شيد الفاطميون الجامع الأزهر فور استيلائهم على مصر ليكون منبراً لنشر المذهب الشيعي؛ غير أن زوال ملكهم قد أذن بتحول الأزهر ليصير منارة وحارساً للمذهب السني الذي حمل لواءه وزاد عنه منذئذ وحتى الآن.

ولعله ليس من المستغرب أن يقرر البعض للأزهر مثل تلك المكانة بعد المساجد المقدسة، ذلك أنه المسجد الوحيد الذي حمل على عاتقه مهمة حماية الإسلام ولغته لأكثر من ألف عام حتى صار مقصداً للطلاب من شتى بقاع الدنيا ينهلون العلم على شيوخه العظام، كما كان الملجأ للكثير من العلماء الفارين من وجه الظلم والاضطهاد في كل بلد يحتله المستعمرون.^١

وإذا كان للأزهر مثل تلك المكانة على مستوى العالم الإسلامي ككل، فليس غريباً أن تسمو مكانته ويعلو صيته على مدار التاريخ المصري عبر مراحلها. فقد كان للأزهر في التاريخ المصري الوسيط مكانة ربما لم تحظ بها مؤسسة أخرى، إذا استثنينا المؤسسة العسكرية؛ فقد كان للأزهر دوره البارز في قيادة الحركة الوطنية في مصر ضد قوى الاستغلال والاستعمار، وكان له كذلك دوراً بارزاً بالنسبة للثقافة المصرية، حيث مثل بالنسبة لها رافداً تنهل منه، فاكتسبت بذلك الكثير مما كان له عظيم الأثر في ثرائها وأصالتها.^٢

غير أن المسيرة التاريخية الطويلة للأزهر والتي تربو على ألف عام لم تكن خلواً من المصاعب والعقبات التي ألت بتلك المؤسسة العتيقة لتنال من دورها، وتحجّم رسالتها. كما أن قروناً طويلة تواتر فيها على مصر حكم المماليك والعثمانيين والفرنسيين والإنجليز كان لها أن تترك أثارها على الأزهر ومدى فعاليته فيما يتصل بتنوير وتثوير المجتمع بل إن تناول الأمد ربما حول تلك المؤسسة في بعض العهود إلى طابع بالغ المحافظة أو حتى الجمود. وهذا ما سوف نعرض له تفصيلاً من خلال:

الدور التاريخي للأزهر:

تمتد المسيرة التاريخية للأزهر الشريف لأكثر من ألف عام شهدت الكثير التطورات والحوادث. فقد بدأ بوصفه المسجد الأول للدولة الفاطمية الشيعية، غير أنه صار معقل المذهب السني بعد أن دالت تلك الدولة.^٣ وكما تأتي للأزهر أن يكون دوماً في قلب الأحداث السياسية في كثير من الفترات شاءت إرادة بعض الحكام تهميش دوره واستبعاده. وقد اعتلى منصب إمامة الأزهر العديد من الأئمة الذين تراوحت مواقفهم إزاء تلك الإرادة؛ فسعى

بعضهم لاستعادة مكانة الأزهر وتوسيع دوره، بينما ركن البعض الآخر للتعامل المحافظ مع الأوضاع القائمة.

وفيما يلي نسعى لتحليل مراحل المسيرة التاريخية لتلك المؤسسة العريقة وتوضيح الدور التاريخي والمعاصر التي قامت وتقوم به في إنتاج الخطاب الإسلامي الذي يتفق وظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المختلفة.

- الأزهر في العصر الحديث

يوضح السياق التاريخي مدى تعاضد دور علماء الأزهر في الحقبين المملوكية والعثمانية نتيجة استقلالهم المالي والعلمي، والذي مكنهم من القيام بالعديد من الأدوار التي تفرضها مهمة العلماء في السياق الإسلامي؛ وهي تعيين الحاكم، وإسداء النصيحة له طوال فترة حكمه، وأيضاً تعليم الدين، والدفاع عن الشعب في مواجهة السلطة الظالمة، وأن يكونوا حلقة وصل بينه وبين السلطة العادلة وتعبئته لتأييد سياستها إذا اقتضت الظروف ذلك.^{١١}

ومع مطلع العصر الحديث، كان للأزهر دور كبير في إحياء الحركة القومية، وتجلى هذا في زعامته العلنية أيام الاحتلال لمصر - خاصة الاحتلال الفرنسي، بيد أن الأزهر قد وقف موقف المعادي والمندد بالاحتلال، فكان للأزهر لجنة لتدبير الثورة تعمل على إثارة روح المقاومة في نفوس الشعب، مما أدى لقصف الأزهر وانتهاك حرمة الدينية وقديسيته.^{١٢}

وفي مايو ١٨٠٥م، كان السوء قد بلغ بالناس حداً لا يطاق مما دفع شيوخ الأزهر إلى تعطيل الدراسة وإغلاق الفصول، وقاموا بعزل الباشا التركي، واختيار محمد علي ليخلفه.^{١٣}

وقد أولى محمد علي للأزهر قدراً ما من العناية المصحوبة بكثير من الاهتمام. وهكذا اهتم باستيعاب المؤسسة بأن يوجد على قمته من لا يخشى معارضتهم أو اتساع نطاق تأثيرهم بين الناس، على نحو لا يكرر تجربة الشيخ الشرقاوي أو السيد عمر مكرم.

وقد استمر خلفاء محمد علي ينتهجون سياسته إزاء الأزهر.. فلم يتعد دعمهم بعض المنح والهبات المالية لطلابه، مع الحرص على استيعاب المؤسسة وضمان ولائها، وعدم المجازفة باستعداداتها؛ هذا مع الاستمرار في تهميش دورها التربوي لصالح التعليم المدني.

لقد كان بعث روح التجديد في نفوس الكثير من الأزهرين إسهاماً مهماً للسيد جمال الدين الأفغاني، ولعل تأثيره على تلميذه الأزهرى الشيخ محمد عبده هو الأهم في هذا الصدد حيث شارك الأخير في أحداث الثورة العرابية، وهاجم طابع الجمود الذي اعتري الكثير من علماء الأزهر في عصره، كما ألى على نفسه أن يرد الشبهات التي صوبها المستشرقون إلى

الإسلام بوصفه ديناً يعوق التنمية ويعادى العلم. وهكذا فقد انتهى الإمام محمد عبده إلى تصور للتنمية يقوم على التوفيق بين الدين والعلم، وتمثل التربية محوره وعموده الفقري.^{١٤} ولكنه لقي معارضة شديدة من رجال الأزهر الذين بلغوا من الفهم القديم وجمودهم عليه أن أصبحوا يعتقدون أن تغيير هذا التفسير تغيير للإسلام نفسه، بمعنى آخر تغيير هذا الخطاب الإسلامي ومحاولة تجديده لمواكبة التطورات الاجتماعية يعد في نظر رجال الأزهر ذو الفخم القديم الجامد تغيير للإسلام نفسه.

ومن ثم، فقد كان الشيخ محمد عبده يبرز في خطبه ومقالاته الآيات التي تتصل بجهاد النفس وجهاد العدو عندما شدد الاستبداد قبضته على الناس. في حين أن الآيات التي كان يستشهد بها الوعاظ في زمنه في خطبهم، لم تكن تتجاوز ما يتصل بما أعد الله من حسن الثواب للمتقين، وما أعد من العذاب للعصاة والمفسدين.^{١٥}

ومع مطلع القرن العشرين بدا أن الروح المدنية في مصر تكتسب دفعة قوية بفعل جهود المثقفين وعدداً من السياسيين الذين جاهدوا لإنشاء الجامعة الأهلية والتي تقوم على تدريس العلوم الحديثة. وقد كان هذا إيذاناً بتكريس وجود نخبة ثقافية ذات خطاب مغاير لذلك الخطاب الذي يطرحه الأزهريون بشأن التنمية.

لقد بدأت هذه الصفوة عملها منذ عصر إسماعيل وحتى قيام ثورة يوليو، وفي هذا الإطار تندرج كل الدعوات التي كانت تدعو للأخذ بالقيم والسلوكيات الغربية، بما فيها الدعوة لتحرير المرأة أو سفورها. الأمر الذي يعنى أن النظام السياسي كان مهتماً خلال هذه الفترة بتوسيع مساحة الليبرالية لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية لا السياسية والاقتصادية فحسب.^{١٦}

ومع ذلك بقي للأزهر دوره الملموس في الحياة الثقافية والسياسية المصرية، واستكمالاً لهذا الدور للأزهر، بدت مسيرته الالتحامية مع الشعب، حيث برز دوره في ثورة ١٩١٩. وكان الأزهر يعد معقلاً للثورات، حيث كانت ساحات الأزهر مركزاً لتنظيم المظاهرات الوطنية.^{١٧}

وعندما هدأت الثورة، وغدا السلطان فؤاد ملكاً على مصر، أصبح الأزهر خلال حكمه فريسة لتيارات ثلاثة وهي: القصر، النفوذ البريطاني، وزعماء الحركة الوطنية. ولما كان الملك قد أضفى سخاءه على الأزهر، فقد اتخذ جانبه أكثر شيوخته، مما حدا بزعيم مصر سعد زغلول إلى التصدي لمسلحهم هذا ليكون الأزهر في رحاب الحركة الوطنية مؤيداً لها^{١٨}، أما في الواقع فإن علماء الدين كانوا في مختلف عصور التاريخ الإسلامي خاضعين سياسياً واقتصادياً لحكم السياسيين. إن اعتمادهم على السلطة السياسية المسيطرة هو الذي حدد

تفسيرهم للشريعة.^{١٩} وبالطبع حدد خطابهم الاسلامي من حيث "اهدافه، وأسلوبه" وقد تجلى هذا الأمر في موقف علماء الأزهر من قضية إحياء الخلافة الإسلامية في مارس ١٩٢٤، حيث تكونت "الهيئة الدينية الإسلامية الكبرى"، برئاسة شيخ الأزهر، ودعت إلى تولي الملك فؤاد خلافة المسلمين. غير أن هذا المسعى لم يتأت له النجاح نظراً للمعركة السياسية التي فجرها إصدار الشيخ على عبد الرزاق كتابه "الإسلام وأصول الحكم" الذي قرر فيه أن الإسلام ليس فيه، ولم تكن فيه، خلافة على الإطلاق؛ بل إن الخلافة كانت نكبة على الإسلام، كما أن "الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية"، الأمر الذي أثار عليه ثائرة علماء الأزهر، كما كان سبباً في احتدام المعركة السياسية بين حزب الإتحاد الموالي للملك فؤاد، وحزبي الأحرار الدستوريين والوفد المعارضين لذلك. وقد انتهى الأمر بفشل تلك الدعوة التي حاول الشيخ مصطفى المراغي شيخ الأزهر إحياءها حين دعا إلى تنصيب الملك فاروق خليفة على المسلمين. وثانية، لم يقدر لتلك الدعوة أدنى نجاح، لتعارضها مع توجهات معظم القوى السياسية الموجودة على الساحة آنذاك.^{٢٠}

لقد كان هذا الواقع المتمثل في اقتراب علماء الدين من السلطة وارتكانهم إليها، وتزايد دور ونفوذ النخبة المدنية العلمانية، ولاسيما في ظل الاحتلال البريطاني لمصر، كان دافعاً لنشأة وازدهار جماعة الإخوان المسلمين على يد الإمام حسن البنا، حيث بدأت التفرقة بين تيارين في الفكر الديني الإسلامي المعاصر على مستوى الحركة: التيار الإسلامي الرسمي المتمثل في المؤسسة الأصولية الأزهرية، أما التيار الثاني والذي طرح خطاباً بديلاً، فهو الإسلام الاعتراضي، الذي قادته تاريخياً هذه الجماعة التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية عام ١٩٢٧ كجمعية دينية تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعلق نشاطها في البداية بالوعظ الديني والدعوة لإقامة مسجد أو لبناء مدرسة مع استتارة المشاعر الإسلامية ضد مظاهر التحلل الأخلاقي.^{٢١}

لقد ساعد وجود الاستعمار وما صاحبه من مظاهر الفساد السياسي والاجتماعي على تدعيم الخطاب الإسلامي البديل الذي طرحته جماعة الإخوان المسلمين، والذي مثل تحدياً كبيراً بالنسبة للمؤسسة الأصولية الأزهرية التي كانت تبدي عجزاً عن تطوير خطاب يتلاءم مع طبيعة الأزمة التي كان يواجهها المجتمع المصري. لم تكن تلك الأزمة مسئولة فقط عن ظهور وازدهار جماعة الإخوان المسلمين وخطابها البديل وإنما كانت مسئولة عن ظهور حزب مصر الفتاة اليميني المتطرف والجماعات اليسارية الماركسية. وقد طرحت هذه الجماعات أنماطاً متباينة من الخطاب المغاير لما طرحه المؤسسة الأزهرية.^{٢٢}

- الأزهر منذ ١٩٥٢ حتى الآن:

تعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فاصلاً تاريخياً مهماً في تاريخ المجتمع المصري حيث استطاع لأول مرة اختيار حاكمه بنفسه، وتخلصت مصر الثورة من الاحتلال الأجنبي وأصبحت مستقلة لأول مرة منذ ألفين وخمسمائة سنة.^{٢٢} وتعد ثورة ٢٣ يوليو من ثورات التحرر الوطني، ولكنها دفعت قضية التحرر الوطني إلى التشابك، والتداخل مع قضايا التحرر الاجتماعي والديمقراطية الاجتماعية^{٢٣}، الأمر الذي أعوزها إلى الدين كمصدر مهم من مصادر الشرعية؛ وهكذا بدأت حقبة جديدة في تاريخ مصر وفي تاريخ الأزهر الحافل. فإنها وإن مثلت مرحلة تاريخية جديدة من مراحل التطور السياسي المصري، إلا إنها اختطت مساراً معيناً في تحديد العلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية استمرت عبر فترات حكم مختلفة الاتجاهات والسياسات.. لعب الدين في ظل نظام ٢٣ يوليو، ولا يزال، دوراً إشكالياً في إستراتيجيات الصفوة السياسية في تأسيس الهوية وفي التلاعب بها، ومن ثم كان ولا يزال الصراع على الدين وبه هو أحد أبرز محاور الصراع داخل النظام -- بنيته الأيديولوجية وعملياته السياسية -- وخارجه أيضاً.^{٢٥} -

- الأزهر في عهد عبد الناصر:

لقد أقدم جمال عبد الناصر على إعادة صياغة الفكر الديني بأسلوب يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات التنمية كما حددتها الدولة وفق قناعاتها الفكرية والأيديولوجية، فاستخدم الدين مع أدوات أخرى في عمليات التعبئة السياسية وإيجاد شرعية للنظام.^{٢٦} ومؤدى ذلك أن النظام الثوري كان يلجأ إلى الأزهر لإضفاء الشرعية الدينية على قراراته وسياساته، ولاسيما عند الشدائد والخطوب على نحو ما فعل إبان عدوان ١٩٥٦ حيث عمد الرئيس عبد الناصر وقصد الأزهر واعتلى منبره وأعلن الجهاد ضد جيوش الطغاة والمعتدين.^{٢٧}

غير أن اهتمامه بإيجاد تلك الأسس الشرعية بقراراته وسياساته دفعه إلى إضعاف استقلال العلماء من خلال سياسة شاملة تجاه المؤسسات الإسلامية التي انطلقت في عدة محاور تمثلت في القضاء على استقلال العلماء المالي بإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلي وتحويل جانب كبير من أراضى الأوقاف لوزارة الإصلاح الزراعي فضلاً عن إلغاء المحاكم الشرعية والقضاء على أي دور محتمل يمكن أن يؤديه الأزهر في شئون المجتمع باستقلال عن الدولة وذلك بإصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر، كما سعى النظام الناصري لإيجاد أداة إسلامية بديلة لإضفاء الشرعية على سياساته، وهو ما تمثل في إنشاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.^{٢٨}

رأى عبد الناصر أنه بمقدور الدين أن يؤدي دوراً في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي نحو التنمية الشاملة، وأن هناك حاجة موضوعية لتطوير الفكر الديني. كما أدرك أهمية الدين في السياسة المصرية الخارجية للنظام الجديد حيث حدد العالم الإسلامي كأحد دوائر هذه السياسة. كما استطاع أن يبلور تصوراً لدور الدين يبدأ بالإصلاح المؤسسي بهدف إنتاج رجل الدين العصري، الذي يستطيع عبر تكوينه أن ينهض بدوره في مواجهة تحديات الحياة العصرية، وذلك كجزء من وظائف جديدة للدين ورجاله في عمليات التنمية.^{٢٩}

أصدر النظام الناصري القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر الشريف والهيئات التي يشملها حتى يتم اصلاح جذرى شامل للأزهر وكان هدف القانون:^{٣٠}

- أن يبقى الأزهر أكبر جامعة اسلامية وأقدم جامعة في الشرق الاوسط والغرب.
- أن يظل الأزهر حصناً للدين والعروبة.
- أن يخرج علماء يجمعون بين علوم الدين وعلوم الدنيا كلها.
- أن يتحقق قدر من المعرفة والخبرة.
- أن يتم منح جميع خريجي الأزهر شهادات.

وقد نص قانون التطوير على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية الى كل الشعوب، ... ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية، وتعمل على تخريج علماء عاملين متفهمين فى الدين، يجمعون إلى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة.^{٣١}

وبذلك أصبح الأزهر تابعا لرئاسة الجمهورية، وصار شيخ الأزهر يرأس المجلس الأعلى للأزهر، ويُختار من بين هيئة مجمع البحوث الاسلامية أو ممن تتوافر فيه شروط العضوية فى الهيئة، وأكد القانون أن للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس، وحدد هيئات الأزهر وتكوينه.

وهكذا تم إنجاز خطة تطوير الأزهر، وتعديل بعض المناهج الدراسية فى الكليات التقليدية المنوط بها تدريس المواد الدينية، ثم إضافة كليات جديدة هى الطب والتجارة والهندسة، وتدعيم فرع متكامل للبنات، فضلاً عن تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية، وتعيين وزير لشئون الأزهر.^{٣٢}

لقد ظل الأزهر منذ إنشائه حتى عام ١٩٦١ م قاصراً فى تعليمه على المواد الشرعية التأصيلية، إلا أنه فى ذلك العام، ويصدر قانون الأزهر الجديد، تم تقليص سنوات الدراسة الثانوية فيه من ٥ سنوات إلى ٤ سنوات، كما تمت إضافة مواد التعليم العام إليه مع حذف

بعض المواد الشرعية، كما أضيفت كليات كثيرة إلى جامعته. إلا أن البعض يرى أن مستوى التعليم في الأزهر تدهور بعد ذلك شيئاً فشيئاً، حتى قل مستوى الخريجين بشكل ملحوظ.^{٢٣} ويرى الدكتور يوسف القرضاوي أن السبب في هذا التراجع ليس مرجعه قانون التطوير المذكور، بل ويرى أن القانون قد استهدف بالفعل دعم الأزهر ودوره في الدعوة الإسلامية بتخريج الطبيب أو المهندس... الداعية، ليفتح آفاقاً جديدة للدعوة. غير أن القائمين على الأزهر لم يستفيدوا من التطوير لتحقيق الغرض المرجو منه. كما يرى آخرون أن هذا قد جاء في إطار سياسات الدولة التي ترمى إلى تهميش دور الأزهر في الحياة العامة، والتعامل معه فقط في إطار دعم سياسات الدولة وتبريرها.^{٢٤}

لقد حاول أغلب من تولوا مشيخة الأزهر تطويع رأى الدين لخدمة السياسات السائدة، فبينما أفتى الشيخ شلتوت قبل الثورة بأن "الاشتراكية تتعارض مع الإسلام"، دافع الشيخ حسن مأمون عن القوانين الاشتراكية بعد ذلك، ثم لم يلبث الدكتور محمد الفحام، الذي تولى مشيخة الأزهر في الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٣، أن اعتبر الانقراض على الاشتراكية في إطار ثورة التصحيح عام ١٩٧١ بمثابة خطوة تأتي من أجل كفالة الحريات للوطن والمواطنين وسيادة القانون وبناء الدولة الجديدة.^{٢٥}

كما لعب الأزهريون دوراً أساسياً في سياسات توظيف الدين، ولاسيما في إطار صراع النظام الناصري مع حركة الإخوان المسلمين، التي قدمت دوماً الخطاب الديني البديل لما يطرحه الأزهر. ومن ثم لا يبدو غريباً أن تجدد الاهتمام بدور الأزهر الشريف وعلمائه في إطار مواجهة النظام مع الإخوان المسلمين، خاصة في ظل هجوم بعضهم على الإخوان واعتبار أعضائها كالخوارج لا يقبل في أمرهم توبة ولا شفاعة.^{٢٦}

شكل هذا الدور الذي لعبه الدين في إطار المشروع التنموي الناصري توظيفاً مكثفاً للدين، ومضاداً للنمط الإخواني في العمل السياسي، ومن ناحية أخرى شكلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ مزيداً من الاعتماد على وظائف الدين في السياسة، لكن الهزيمة ذاتها أدت إلى إعطاء دفعة كبيرة لقوى الإسلام السياسي بأنماط خطاب متباينة قدمت تفسيراتها الخاصة للهزيمة وأحكامها المختلفة على نظام الحكم والمجتمع في مصر.^{٢٧}

- الأزهر في عهد السادات:

لقد شهد المجتمع المصري العديد من بوادر التحول منذ تولى الرئيس السادات الحكم، الأمر الذي أنبأ عن تغيرات جوهرية لم تلبث أن شهدتها خريطة القوى الاجتماعية المصرية، من قبيل عودة البرجوازية العليا من جديد، وتواري الطبقة المتوسطة، وظهور القوى الدينية من جديد في مقابل انحسار القوى اليسارية.^{٢٨}

استخدم التحالف الطبقي الحاكم الجديد الذي تشكل في السبعينيات كل ما هو متاح في ترسانة أجهزة الدولة الأيديولوجية، ولاسيما المؤسسات الدينية، لتهيئة المناخ العام وتذليل الأرض وتمهيدها أمام التحولات المرتقبة، وما يقتضيه ذلك من إعادة تكييف المزاج الجماهيري العام. ومن ثم يلمح المراقب لحركة المجتمع المصري في تلك الاونة أن كلاً من الطبقة الحاكمة بشرائحها المتعددة المسيطرة اقتصادياً والسائدة سياسياً، وأيضاً عناصر عديدة من المحكومين الذين ينتمون للطبقات الدنيا والوسطى، قد أداروا صراعاتهم الأيديولوجية داخل الإطار الديني.^{٣٩}

فعلى خلاف الفترات السابقة، نجد أن عصر السادات قد شهد تغيراً في نمط العلاقة بين الدين والدولة. فقد كان الرئيس السادات هو أول من سمح أن يطلق عليه لقب "الرئيس المؤمن"، وأن تركز عليه الكاميرات وهو يصلي. وكان دستور ١٩٧١ الذي اضفى على نظامه شرعية غداة حركة ١٥ مايو يتضمن نصاً يقرر أن "الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" بالإضافة إلى النص السابق الذي يقرر أن "دين الدولة الرسمي هو الإسلام. وكان الرئيس السادات هو الذي رتب الأمور بنفسه داخل المؤسسات الشعبية والتشريعية والتنفيذية بحيث تصبح الرموز اليسارية والليبرالية في الحكم مجرد واجهة تخفي أكثر مما تعلن.^{٤٠}

وبالنظر إلى مسيرة العلاقة بين الدين والنظام السياسي في عهد السادات، يمكن القول أن الدين قد شكل مصدراً من مصادر شرعية النظام، واعتبر رمزاً من رموزه، وطقساً من طقوس الزعامة السياسية. كما وُظف كأداة من أدوات تبرير الخطاب السياسي، وتسوية قرارات وسياسات النظام انطلاقاً من توافقها مع أحكام وأصول الدين. واستخدم الدين أيضاً كأداة من أدوات المناورة السياسية في إطار الصراع مع القوى اليسارية الراديكالية في بداية تلك المرحلة، ثم شُهرت تلك الأداة في وجه الليبراليين بعد ذلك، بل واستخدمت لمواجهة فصائل التيار الإسلامي المختلفة المناوئة للنظام في نهاية عصر السادات، هذا فضلاً عن استخدام الدين لتبرير قرارات وسياسات النظام على الصعيد الإقليمي والدولي.^{٤١}

لقد كان للدولة دورها في الإحياء الديني رسمياً كان أو شعبياً؛ فقد حرص النظام السياسي على إحياء المناسبات الدينية واستغلال الخطاب الديني لتعبئة الجماهير من أجل المعركة (قبل ١٩٧٣) كما حرص على التواجد الدائم في المؤتمرات الدينية الرسمية، هذا فضلاً عن رفع شعار دولة العلم والإيمان.^{٤٢}

استدعى السادات الدين إلى بؤرة الممارسة السياسية والصراع على السلطة في إطار سعيه إلى دعم شرعيته في مواجهة منافسيه عقب توليه الحكم. فقد سعى إلى اكتساب التأييد الشعبي على حساب منافسيه من خلال استخدام الرموز الدينية والإلحاح في التأكيد عليها؛ كما اعتمد على أعدائهم، وبالأحرى أعداء النظام الناصري، وهم "الإخوان المسلمون"، والجماعات المنبثقة عنهم داخل السجون، لتصفية القوى اليسارية والناصرية من الجامعات. ومن ثم، نمت تلك الجماعات بدعم من الدولة وعلى مرأى ومسمع منها وتحت رعايتها. وتماشياً مع تلك الرؤية والآلية التي استخدمها الرئيس السادات، اتخذت السلطات عدة إجراءات منها:^{٤٣}

- إنشاء لجنة التربية الإسلامية من الأزهر، والتي اقترحت أن تكون التربية الدينية من مقررات الدراسة الجامعية.
 - تحريك الأزهر للمطالبة بإصدار تشريعات تنادى بتطبيق الحدود الإسلامية، وخاصة التشريع الذي يقضى بتطبيق عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام والملحد، الأمر الذي كان موجهاً لقوى اليسار والشيوعيين بالأساس.^{٤٤}
 - صدور القانون ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ الذي بمقتضاه صار شيخ الأزهر بدرجة رئيس وزراء من الناحية المالية ويتبع رئيس الوزراء إدارياً.^{٤٥}
 - إنشاء لجنة من الأزهر لمواجهة أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ للدفاع عن سياسات الحكومة، وتأييم أفعال من خرجوا للتظاهر ضدها، حيث وصف الدكتور عبد الحليم محمود اليساريين والشيوعيين بأنهم "ملحدون لا ينتمون إلى جماعة المسلمين".^{٤٦}
- لقد تم استخدام المؤسسة الدينية الرسمية كأحدى أدوات للدفاع عن أطروحات وأهداف النظام السياسي، وبيان عدم مناهضتها لشرع الله أو تقديم تسويغ ديني لها. ويعد هجوم الإمام جاد الحق على جاد الحق على سياسات الإصلاح الزراعي مثلاً جلياً في هذا الصدد. وما أن انتهت علاقة الوثام بين التيار الإسلامي في أعقاب معاهدة الصلح مع إسرائيل، استخدم الرئيس السادات المؤسسات الدينية الرسمية، ولاسيما الأزهر، في تنفيذ أطروحات الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، وبنقض خطاباتها وإثبات تنافيها مع الأصول الإسلامية وصحيح الدين، وبيان مغالاتها وتشدها. ويتجلى هذا الاهتمام في بيان الإمام الأكبر عبد الحليم محمود الذي أرسله إلى المحكمة العسكرية العليا في قضية جماعة "المسلمون"، التي عرفت باسم جماعة التكفير والهجرة، ثم الكتاب الذي أصدره الأزهر بعنوان "هذا بيان للناس" رداً على أطروحات الجهاد والفريضة الغائبة الذي طرحه تنظيم الجهاد.

واستخدم النظام المؤسسات الدينية الرسمية للدفاع عن سياساته الخارجية، سواءً قى تحولاته نحو الدول العربية المحافظة كالسعودية ودول الخليج.. الخ، أو إزاء التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتوقيع اتفاقية السلام.^{٤٧}

وإذ سعى السادات دوماً لاستخدام الأزهر لدعم شرعيته، والدفاع عن سياساته، وسحب بساط الشرعية من تحت أقدام مخالفيه، لم يتوان عن التأكيد على دور الأزهر في مجال الدفاع عن الإسلام في مصر والعالم الإسلامي، كما أشار في عدد من خطبه إلى أن الأزهر يعد أحد أهم الأسباب التي تجعل مصر مقصداً لجميع المسلمين بعد مكة والمدينة. وقد استمر الرئيس السادات في التأكيد على هذا الدور التاريخي خاصةً خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه، وهي السنوات التي شهدت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومقاطعة الدول العربية لمصر، وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، وتعليق عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث أشار إلى أنه "لا يمكن للدول العربية أن تعمل بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات العربية لن تبني ما يماثل الأزهر".^{٤٨}

لقد استدعى السادات الدين إلى بؤرة السياسة خلال فترة حكمه، وسعى لتوظيفه لدعم شرعيته، والدفاع عن سياساته، فضلاً عن تأثيم مخالفيه. وقد أدى هذا إلى غلبة الحوارات حول الدين، وفي إطاره، على المناخ الثقافي العام في مصر، فأصبح النموذج الديني يمثل خلفية لكل الحوارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأدى ذلك إلى استيعاب الخطاب السياسي والاجتماعي برمته في شبكة الأيديولوجيا الدينية؛ فإذا كانت "الطبقة" المسيطرة تلجأ إلى القرآن لتبرير توسيع الملكية الخاصة، وتفاقم الفجوة بين الدخل، وترضية الفقراء والمقهورين بأوضاعهم، فإن القوى المعارضة تلجأ إلى نفس نصوص قرآنية أخرى لإثبات آراء مغايرة.^{٤٩}

بيد أن بضع سنوات من حكم السادات لم تلبث أن أعادت الكرة عليه وصار موضعاً لهجوم الجماعات الإسلامية، كما أصبح ميزان الحلال والحرام هو المعيار لتقييم سياساته في نظر الكثير من القطاعات. ولم يلبث أن راح ضحية خطاب ديني متطرف اعتبره خارجاً عن الدين ومستوجباً للقتل، فكان اغتياله في حادث المنصة في ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد تحالف الجهاد والجماعة الإسلامية.

- الأزهر في عهد مبارك:

كان استثناء العنف الديني الذي راح ضحيته الرئيس السادات هو أولى القضايا التي واجهت الرئيس مبارك منذ توليه الحكم. وبالتالي أخذ اعتماده على الأزهر شكلاً خاصاً. فقد

اتبع الرئيس مبارك مع علماء الأزهر سياسة ليس مقصدها فقط إضفاء الشرعية على حكمه، ومحاربة الإسلاميين المتشددین بنفس أسلحتهم، أى بسيف الأزهر الرسمي، ولكن أيضاً السعى إلى إضفاء المزيد من الاحترام على الأزهر ودوره، وجعله المرجعية الدينية الحقيقية لنظام الحكم.

وقد مارس الأزهر هذه المرجعية سواءً فى إقراره لمشروعات القوانين قبل إصدارها لتكون موافقة للشريعة الإسلامية - دستورياً - أو القرارات العادية التى قد تثير المشاعر الدينية، وأدى ذلك إلى تعاظم دور الأزهر فى الرقابة فى وقت زاد فيه هامش الحريات، وكانت له فتاوى وأراء معارضة فى قضايا حساسة كالعلاقات مع إسرائيل وفوائد البنوك فى ظل سياق تسعى فيه الدول العربية إلى سلام مع إسرائيل وتمر فيه مصر بعملية التحول الاقتصادى.^{٥٠} وبصورة عامة كانت الدولة تستجيب لغالبية فتاوى وأراء الأزهر خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا الفكرية والاجتماعية، أما ما يخص منها القضايا الاقتصادية أو تلك التى تمس الأمن القومى فلم تكن الدولة تستجيب لها.

وفى خلال تلك الفترة لم يضغط الأزهر من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، أو إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، أو تحريم فوائد البنوك. وفى المقابل، أعطت له الدولة قدراً ملحوظاً من الحرية والاحترام مكنه من تعظيم نفوذه وأصبح بذلك مؤسسة شبه مستقلة عنها فى سنوات التسعينات.^{٥١}

إن العلاقة بين شيخ الأزهر ورئيس الجمهورية فى مرحلة الرئيس مبارك قد تميزت بالاحترام الكامل على الرغم من بعض الخلافات التى ثارت حول بعض الموضوعات والقضايا، وأصبح مبدأ التعايش هو المسيطر على تلك العلاقة.^{٥٢}

غير أن هذه الحقبة قد شهدت بعض الشد والجذب فى العلاقة بين الأزهر والسلطة، فالشيخ جاد الحق على جاد الحق الذى أيد معاهدة السلام مع إسرائيل حين كان يتولى الإفتاء، رفض التطبيع بعد توليه مشيخة الأزهر اعتراضاً على عدوان إسرائيل المستمر على الفلسطينيين، وأعلن من بعد تأييده للانتفاضة الفلسطينية والعمليات الاستشهادية، وندد بموقف الولايات المتحدة المنحاز إلى إسرائيل دوماً، كما رفض مشروع الشرق أوسطية. وعارض جاد الحق فتاوى إباحة عائدات البنوك وشهادات الاستثمار، ورفض توصيات المؤتمر الدولى للسكان الذى استضافته القاهرة عام ١٩٩٦. وأخيراً، فمن المعروف عن الدكتور محمد سيد طنطاوى الذى تولى المشيخة عام ١٩٩٦ مجاراته للسلطة السياسية فى مواقفها وتراجعها عن أى رأى أو فتوى كان قد أصدرها طالما لم تلق قبولاً لدى السلطة الأمر الذى جعل التناقض يعترى مواقف الأزهر فى السنوات الأخيرة.^{٥٣}

- الأزهر وأزمة الخطاب الإسلامي

يبدو مما سبق أن الأزهر يمثل المرجع الأول والأهم لتشكيل وصياغة الخطاب الديني في مصر، بل والعالم الإسلامي ككل. بيد أن المؤسسة الدينية الأزهرية تواجه مشكلات وتحديات عديدة تلقى بظلالها على الخطاب الإسلامي الصادر عنه، بل وتلقى بظلالها على الخطاب الإسلامي كله نتيجة لدور الأزهر المحوري في إطار الدعوة والعمل الإسلامي. ويمكن إيجاز هذه التحديات فيما يلي:^{٥٤}

١ - الجمود الفكري للمادة الفقهية موضوع سياسات التعليم الديني، والاعتماد على مناهج فقهية تقليدية وقديمة، فيما يعد إنتاجاً بمثابة إعادة إنتاج للأسئلة والتفسيرات والتأويلات التي كانت سائدة في قرون خلت. وعدم استيعاب التعليم الأزهرى لكثير من الإنتاج الفقهى السننى المستحدث بشأن كثيراً من القضايا كالمواطنة والموقف من غير المسلمين والمرأة والحريات العامة... الخ.

وقد انعكس كل ما سبق في تدهور مستوى ونوعية الخريجين، الأمر الذي لم يعد يرضى أى غيور على الإسلام وعلى موقع الأزهر ومكانته المرموقة. وقد أكد بعض مسئولى التعليم الأزهرى على هذه الحقيقة، وإن حاولوا وضعها في سياق عام من ضعف مستوى التعليم في مصر. وقد انتقد بعضهم تجربة كلية الدراسات العربية والإسلامية التي استقبلت جميع خريجي الدبلومات الفنية، حيث درسوا فيها قشوراً من العلوم العربية والشرعية وفرضوا على الأزهر، وهم الآن في ساحة التعليم الأزهرى. كما ذهب إلى أن الأزهر الشريف يعاني عجزاً في محفظى القرآن الكريم!!^{٥٥}

ويشير بعض الأساتذة إلى التدهور في التعليم الجامعى الأزهرى، وأن هذا التدهور قد تزايد في ظل التطور في ثورة الاتصالات والمعلومات والذي يفرض عبئاً أكبر على مؤسسات التعليم الأزهرى. في هذا الإطار يذهب محمد ابراهيم الفيومى، إلى القول "إن نقطة الانطلاق لا تكون صحيحة إلا إذا لخصنا نقاط ضعف النمط الحالى للتعليم الأزهرى والذي يرصده فيما يلي:^{٥٦}

- أن المقررات المتاحة للطالب تُصَب في قوالب جامدة من حيث المحتوى والمستوى وهي أقل في الكم بالنسبة لطول العام الدراسى، وهي أقل كَيْفياً فهي تنتهى بالنسبة للطالب من أجل الوقوف عليها إلى شهر دراسى كذلك بالنسبة إلى الجامعات التي تعتمد أسلوب الساعات المعتمدة أقل كماً وكيفاً.
- يعتمد أسلوب التعليم على الحفظ والتلقين و مذكرات الأستاز السريعة فضلاً عن طريقة الامتحان والتقييم. مثل هذا النمط ينحى جانباً نزعة التحليل العقلى ومملكة النقد العلمى.

- إن إدارة الجامعات بالأسلوب المركزي الحالى يحول دون الاستجابة إلى متطلبات العصر.
- الزيادة الكثيفة لأعداد الطلاب مع قلة الموارد المادية مع قلة أعضاء هيئة التدريس سببت انخفاضاً مستمراً لمستوى الخريج
- اعتبار مجرد حمل الشهادة وأقدمية التخرج هو المعيار الوحيد لتقييم الإنسان.
- عدم الاهتمام بالزمن والقيم الأساسية للإنسان وما يجب أن يتبعه من تغييرات اجتماعية وسياسية.
- يفرض كل ما سبق نفسه على مستوى الخريجين والباحثين والأساتذة الأزهريين، ومن ثم لم يكن غريباً أن تجد وزارة الأوقاف صعوبة فى انتقاء عدد ١٥٠٠ خطيباً من بين عشرات الآلاف من خريجي الأزهر، فيما حدا بالدكتور على جمعة مفتى الجمهورية أن يهيب بالجامعة أن تعيد النظر فى العملية التعليمية برمتها.^{٥٧}
- ٢ - **الأزمة فى مناهج التفسير والتأويل**، إذ تعتمد على إعادة إنتاج النصوص والنقول والمرويات دون تحليلات تعتمد على أسئلة مختلفة وإنتاج أساليب للقياس والاستنباط جديدة تستطيع ان تساعد الفقيه على الاجتهاد الفعال. ومن ثم لا يزال العقل النقلى هو المسيطر على إنتاج غالب الخطابات الدينية السائدة داخل المؤسسة بل وخارجها.
- ٣ - **التوظيف المكثف للمؤسسة الأزهرية فى إطار الصراع السياسى داخل مصر وخارجها**، وعلى محاور عديدة منها: التسويات السياسية الإقليمية وقضاياها العديدة، والسياسة الخارجية المصرية، ثم فى المواقف السياسية الحكومية على تغييرها، وتناقضها بين الحين والآخر، الأمر الذى أثر على مصداقية خطاب المؤسسة، وخطابات رموزها الدينية. وقد امتد التضارب ليشمل خطاب رأس المؤسسة شيخ الجامع الأزهر.
- ٤ - أدت رغبة بعض علماء الأزهر فى ممارسة العمل السياسى إلى خلق بعض الجماعات التى ترمى إلى التدخل فى كافة القضايا السياسية والاجتماعية، وإبداء الرأى فى امور عديدة قد يخرج بعضها عن نطاق التخصص الدينى، الأمر الذى يؤدى إلى تعدد الخطاب بشأن نفس القضية رغم انتماء تلك الجماعات إلى الأزهر.
- ٥ - ادت الفضائيات إلى انتشار رغبة عارمة لدى بعض رجال الدين الأزهريين إلى استخدام تلك القنوات لتحقيق شهرة ونفوذ مؤسسين على التشدد، ونقض كل الآراء التى قد يطرحها بعض رجال الدين المعتدلين. وهكذا يتجلى الاستقطاب فى الخطاب الذى ينتجه كلا الفريقين رغم انتمائهما لمشرب واحد.

وفى اللحظة الراهنة، وبفعل تداعيات حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يقف الأزهر على عتبات مرحلة جديدة، يواجه فيها تحديات متعددة داخلية وخارجية، من خلال طلب محدد بتطوير مناهجه التعليمية^٨، فضلاً عن مواءمة فتاواه وخطابه ليس فقط مع السياسات التي تتبناها السلطة الداخلية، وإنما التواءم مع إرادة القوى الفاعلة فى النظام الدولى.

وقد كان مثيراً للانتباه أن تشهد هذه الحقبة الكثير من الجدل حول جهود تطوير التعليم الأزهرى التى شملت المناهج، ثم امتدت إلى عدد سنوات الدراسة التى تم تقليصها من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات.

فقد رأى عدد من علماء الأزهر الذين عارضوا قانون التطوير، الذى اقره مجلس الشعب المصرى فى منتصف عام ٢٠٠٢م، أن هذا القانون قد أدى إلى تقليص الساعات المخصصة لتدريس المواد الشرعية، فضلاً عن إلغاء العديد من أبواب ومباحث الفقه الإسلامى كأبواب الجهاد والمواريث وغيرها إلغاءً كاملاً من المقررات.^٩

هذا على حين يرى البعض الآخر أن هذا القانون يعد بمثابة خطوة على طريق طويل يجب أن يخطوه الأزهر لتحديث مناهجه وأسلوب التدريس به، لمواجهة التحديات التى أشرنا إليها، ولتحرير الخطاب الدينى من سيطرة كتابات السلف التى يتم تدريسها للطلاب دون نظرٍ لمدى ملاءمتها للعصر الحاضر.^{١٠}

وقد أصدر شيخ الأزهر بياناً للرد على منتقدى قانون التطوير مؤكداً أن ليس ثمة أدنى شبهة يمكن أن ترد على القانون الذى ابتغى التخفيف على الطلاب، دون أن يقلل من جوهر ما حصلونه فى العلوم المختلفة، وفى الطليعة منها العلوم الشرعية. وأكد أن ما حدث من تطوير كان من قبيل تهذيب المقررات ومراجعتها من قبل الخبراء والمتخصصين الأمناء. وقرر أن المجلس العلى للأزهر عندما تبنى هذا المشروع كان اقتراحه "تابعاً من اقتناعه التام بأن العدالة والمساواة والمصلحة تقتضى ذلك. وليس تابعاً من أى جهة أخرى".^{١١}

وقد كانت الملاحظة الأخيرة التى وردت فى البيان رداً على الاتهامات التى اثارته الشبهات حول القانون، حيث رآته بمثابة استجابة سريعة للضغوط التى مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على التعليم الدينى فى العالم الإسلامى ككل، كما كانت رداً على منتقدى الشيخ ممن يرونه حريصاً على عدم مخالفة السلطة فى فتاواه وخطابه.

وفى هذا الصدد يؤكد محمد سليم العوا أن أزمة الأزهر تبدو فى موقف فضيلة الإمام الأكبر من المشيخة، إذا قورن بالدور التاريخى لها، وبالواجب القانونى المنوط بها.

فالإمام الأكبر، طبقاً للعوام، يرى المشيخة وظيفية من وظائف الحكومة.. ويرى أن عليه - بهذا الاعتبار - أن يتحرك في حدود ما تسمح به الجهات الحكومية "السياسية والأمنية"، ويقرر صراحة أنه يقول لهذه الجهات "سمعاً وطاعة" بشأن ما يوجه إليه من دعوات رسمية خارجية.^{٦٣}

ثانياً: وزارة الأوقاف

الأوقاف هي أموال تبرع بها وحبسوها من أجل الإنفاق من ريعها أو استخدامها في الأعمال الخيرية.^{٦٣}

لقد عرفت الأوقاف في عهد الدولة الفاطمية، وكانت الأوقاف العامة والخاصة تحت إشراف قاضي القضاة. وفي عهود الخلافة الإسلامية المختلفة وحتى عهد محمد علي وأبنائه أوقفت مساحة هائلة من العقارات للإنفاق منها على البر ولنشر الدعوة الإسلامية من خلال الأزهر الشريف. وصار للأوقاف ثلاث دواوين وهي: ديوان لأحباس المساجد، وآخر لأحباس الحرمين الشريفين، وديوان ثالث للأوقاف الأهلية.

ولما تولى محمد علي استولى على الأوقاف وتعهده بالإنفاق على المساجد وجهات البر، ثم صدر الأمر العالي بإعادة الأوقاف، وعملت الحكومة على تنظيمها وحمايتها، فأنشأت ديوان الأوقاف في عام ١٨٩٥م.

وفي العصر الحديث قد حدد القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٠م اختصاصات الوزارة الرئيسية واستثماراتها وأموالها بما يساعد على تحقيق أهدافها المتعلقة بالدعوة ونشر الإسلام من جانب، وأهدافها المتصلة بالحفاظ على أموال الأوقاف وتنميتها من جانب آخر.

- وظائف وزارة الأوقاف:^{٦٤}

- حدد القانون اختصاصات وزارة الأوقاف فيما يلي:
- نشر الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج.
- القيام بأعمال الخير والبر.
- تنمية موارد الوزارة واستثمار أموالها بما يساعدها على تحقيق الوظائفيتين السابقتين.
- رعاية شروط الواقفين وتوجيهها للخير العام.

وبناءً على هذه الاختصاصات تقوم الوزارة بما يلي:

- نشر الثقافة الإسلامية وحث الوعي الديني والتعريف بالإسلام بين شعوب العالم.
- وإحياء التراث الإسلامي وإنشاء المساجد، والإشراف على شئونها، سواء التابعة للوزارة أو التابعة للأهالي ومدتها بالقوى العاملة اللازمة من علماء ومقيمي شعائر وخدم، والنهوض بمستواها
- أداء رسالتها في الإشعاع الديني والمحافظة على القرآن الكريم بنشره والقيام على طبعه ومراجعته وتسجيله وتوزيعه.
- العناية بالوافدين ودعم الصلوات بالعالم الإسلامي.

- وزارة الأوقاف وأزمة الخطاب الإسلامي:

تتمثل هذه الأزمة في عدة محاور منها:

١ - تقوم وزارة الأوقاف بتعيين الأئمة في المساجد الحكومية من بين خريجي كليات أصول الدين. ولكن مع تزايد الحاجة إلى الأئمة، ونقص الأعداد من خريجي هذه الكلية، اضطرت الوزارة إلى تعيين خريجي الثانوية الأزهرية كأئمة في المساجد الصغيرة، أو حتى من ذوى الشهادات الأقل. في حين أن المساجد الأهلية التي يتولى بناءها وإدارتها الأفراد والجمعيات، لا تخضع لنفس اللوائح والتعليمات الحاكمة للمساجد الحكومية. والواضح إنه مع اعتماد النظام على دور المؤسسة الدينية وتوجيهها سياسياً بدت المشكلة الرئيسية في المدى الذي يمكن ان تصل إليه هذه السيطرة خاصة في حالة المساجد والتي بحكم طبيعتها وسعة انتشارها كان من الصعب الهيمنة عليها خاصة مع الزيادة الملحوظة في عدد المساجد الأهلية والتي لا تخضع للإشراف المباشر لوزارة الأوقاف وقد أدى هذا إلى عدد من النتائج الخطيرة، والمتداخلة، وأهمها:

- الأولى: فقدان وزارة الأوقاف رقابتها على المساجد.
- الثانية: نقص عدد الأئمة من خريجي الأزهر، والذين كانوا تقليدياً يقومون بوظيفة الإمام في المساجد التابعة للوزارة.
- الثالثة: ظهور أئمة مستقلين على مدى العقدين الأخيرين لعبوا دوراً هاماً على صعيد الخطاب الإسلامي في جذب انصار للجماعات الإسلامية المتشددة. وفي هذا اعتبرت هذه المساجد أكثر الأماكن ملائمة للتعارف واللقاء والتجنيد لهذه الجماعات.

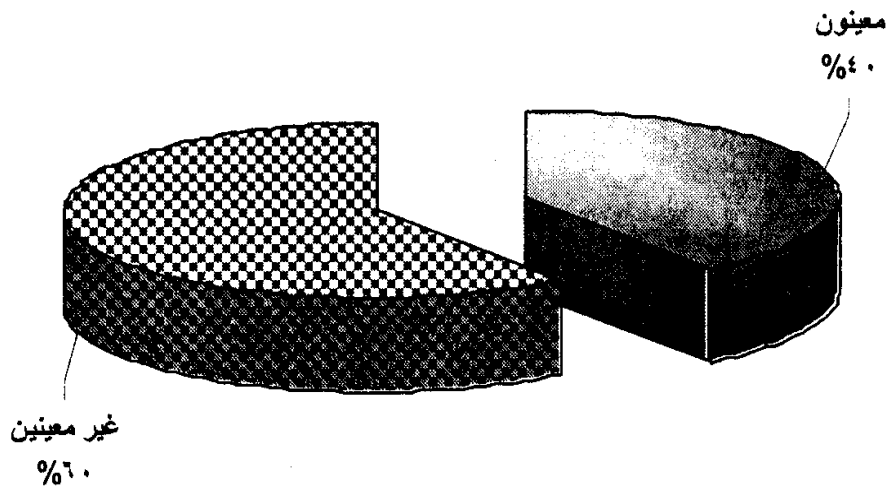
وقد تجسدت هذه المشكلة بشكل بارز في عهد الرئيس السادات حيث اتسعت الفجوة بين عدد المساجد الحكومية مقارنة بالمساجد الأهلية. وقد وصف الدكتور البري آخر من شغل منصب وزير الأوقاف في عهد الرئيس السادات هذه المشكلة بقوله: "لقد تم الإسراع في بناء المساجد الأهلية بمعدل لم تعرف له مصر مثيلاً وذلك خلال السنوات الخيرة وبشكل يفوق بكثير إمكانات الوزارة للإشراف عليها". وقد بلغ عدد المساجد الحكومية عام ١٩٩٥ ألفاً وأربعمائة مسجداً بعد أن كانت ألفاً وخمسمائة مسجد عام ١٩٩١ في الوقت الذي ارتفعت فيه المساجد الأهلية حتى عام ١٩٩٥ إلى مائة وعشرين ألف مسجد.

أدت هذه الظاهرة إلى العديد من الأزمات الخطيرة مع نهاية عهد الرئيس السادات، وقد كان حرياً بالدولة أن تتلافى العوامل المؤدية إليها، بيد أن هذا لم يحدث على النحو المأمول على نحو ما أكد الدكتور على جمعة مفتي جمهورية مصر العربية حين أكد أن وزارة الأوقاف قد سارت في خطة ضم المساجد الأهلية إليها على نحو أسرع مما فعلت بشأن توفير الدعاة المؤهلين وتدريب الدعاة التابعين إليها.

لقد كشف المفتي أن وزارة الأوقاف تحتاج إلى ١٦٠ سنة حتى تنتهي من تدريب خطباء المساجد بما يتفق وخطة تحديث الخطاب الديني. وأوضح أن عدد المساجد الموجودة في نهاية عام ٢٠٠٢م بلغ ٨٠ ألف مسجد، ضم منها للأوقاف ٧٥ ألف مسجد وأن العدد المتبقى لن يحتاج لأكثر من عام ليتم ضمه. غير أنه قد كشف عن أن عدد المعينين في هذه المساجد من جانب وزارة الأوقاف لا يزيد عن ٢٢ ألفاً بينما يوجد ٤٨ ألف خطيب في المساجد الأخرى من الهواة. (على نحو ما يبين الشكل التالي)

شكل (٢ - ١)

خطباء المساجد طبقاً لتبعيةهم لوزارة الأوقاف



وكشف المفتى أن خطة التدريب لخطباء المساجد الحالية لا تستوعب سوى ٦٠٠ خطيب فقط سنوياً، ولهذا أصبح واجباً البحث عن حل آخر لإنجاز مهمة التدريب في وقت أقل سواء للخطباء المعيّنين أو الهواة، وأضاف أن الوزارة قد بدأت في إجراء مسابقات لتعيين الخطباء، وأصبح يتقدم لكل مسابقة نحو ١٥٠٠٠ من خريجي جامعة الأزهر يُنتقى منهم ١٥٠٠ خطيب سنوياً هم فقط الذين يصلحون لمهمة الخطابة، ومن ثم أكد المفتى أنه يجب على جامعة الأزهر التي يصل عدد الطلاب بها إلى ٣٥٠ ألف طالب وطالبة أن تعيد النظر في مناهجها ومناهج الدراسات العليا بها حتى تتفق وروح العصر.^{٦٥}

٢ - رغم جهود الوزارة في ضم المساجد الأهلية إليها، حيث كانت تأمل أن تضم جميع المساجد الأهلية إليها بنهاية عام ١٩٩٥، بواقع عشرة آلاف مسجداً سنوياً، إلا أن هناك معوقات كثيرة لضم جميع تلك المساجد على الرغم من إعلان الوزارة أنها ضمت ٧٠٪ منها، بل ويمكن تصور عدم جدية هذه الرغبة في ضوء تشجيع الوزارة للأهالي على بناء المساجد الأهلية، حتى إنها خصصت مليون جنيه سنوياً من حساب صناديق النذور لإعانة المساجد الأهلية التي يتم بناؤها بالجهود الذاتية بناءً وفرشاً، هذا على حين تقصر إمكاناتها عن استيعاب هذه المساجد والسيطرة عليها.

٣ - النقص الخطير في الكوادر العلمية الفنية التي تتولى إدارة المساجد الأهلية بعد ضمها إلى الوزارة، حتى أن الوزارة لجأت إلى تعيين خطباء بالمكافأة ليسوا على المستوى المطلوب دينياً، وكذلك إعادة تشغيل المحالين للتقاعد من علماء الأزهر، والتوسع في تعيين مقيمي الشعائر وخدام المساجد، حتى أصبح جزء كبير من أموال الأوقاف المخصص أساساً للإنفاق على نشر الدعوة ينفق على جيش من الموظفين.

٤ - أصبح الهدف من ضم المساجد الأهلية هدفاً سياسياً وليس دينياً، وبالتالي فقدت المساجد تأثيرها الروحي ولم تقم بتنفيذ سياسة الدولة في تطوير أفكار الجماعات المتشددة دينياً، وأصبح هناك، رغم هذا العدد من المساجد، مساجد باسم جماعة الإخوان وأخرى مخصصة للجهاد ومساجد ثلاثة للجماعة الإسلامية وأيضاً للسلفيين الخ.

٥ - رغم الإنفاق الهائل للوزارة على مسابقات القرآن الكريم والتي بلغت في عام ١٩٩٥ ألفاً مسابقة على مستوى الجمهورية وصلت مكافآتها إلى ثمانية ملايين جنيه، وإنشاء مقارء ومكاتب لتحفيظ القرآن بالمساجد، وإنشاء ما يعرف بالمراكز الإسلامية في المساجد لتخريج الدعاة، وإنشاء لجان عليا للقرآن الكريم، إلا أن الوعي الديني العام في انخفاض مستمر نظراً للطريقة التي تعرض بها الثقافة الإسلامية، والتي أصبحت ثقافة تلقين وليست

ثقافة تكوين، والاعتماد على حفظ القرآن وليس فهمه وتدبر معانيه، والاهتمام بدراسة العقائد وأصول الفقه دون بث روح الاجتهاد والاندماج في الواقع المعاصر وتوظيف الفكر الديني في خدمة القضايا المعاشة.^{٦٦}

٦ - عدم حرص الوزارة على تزويد المكتبات الإسلامية التي تم إنشاؤها في المساجد بكتب تعيد بناء العقل دينياً أو تدحض أفكار المتشددين، بل تقوم بتزويدها فقط بكتب تاريخية.

ثالثاً: دار الإفتاء

الإفتاء هو بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول وأول من قام بالفتوى هو الرسول(ص) ومن بعده الصحابة. ويعد المفتي قائماً في الأمة مقام الرسول(ص)، ويقوم بوراة العلم وتبليغ الأحكام وإنشاء حكم بحسب اجتهاده.

يرجع إنشاء دار الإفتاء إلى سنة ١٣١٢ هـ - ١٨٩٥ م. وكانت وظيفة الإفتاء في أول الأمر من اختصاص شيخ الأزهر ثم صارت بعد ذلك وظيفة مستقلة منذ تعيين الشيخ محمد عبده فيها. حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، فصار المفتي الرسمي للدولة يعين بقرار من رئيس الجمهورية وتحت مسمى مفتي جمهورية مصر العربية، ويكون بدرجة وزير.

وللعلم فقد كانت مهمة الإفتاء تسند دوماً إلى علماء الأزهر، مما يدل على أن دار الإفتاء لم تكن بعيدة عن الأزهر ولا منفصلة عن كيانه من الناحية الإدارية، حيث كان الأزهر هو المرجع في العلوم الدينية على المستويين الشعبي والرسمي. كما أن المفتي عادة ما يكون من علماء الأزهر. غير أن هذا لا يعنى تطابقاً بين دور المؤسساتين، ولا يعنى ذلك أيضاً أن مؤسسة دار الإفتاء المصرية تابعة للأزهر. فالواقع يؤكد أن ثمة تبايناً بين المؤسساتين، وأن مؤسسة الإفتاء الرسمية أكثر قدرة على الاستجابة للدور التي ترسمه الدولة من الأزهر، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات تحد أحياناً من الدور التكاملية للأزهر مع مؤسسات الدولة ولعل من أهمها:^{٦٧}

- أولاً: عمل دار الإفتاء بمبدأ تحرى المصلحة الوطنية... أما الأزهر فهو مؤسسة إسلامية دولية لا يقتصر سلطانها ونفوذها الولائي على الجانب الوطني بل والدولي.
- ثانياً: ثمة قيود مؤسسية متزايدة على شيخ الأزهر مقارنة بالمفتي الذي يتمتع بحرية نسبية.

- وظائف دار الإفتاء:

تحدد وثائق دار الإفتاء دورها ووظيفتها في " بيان الحكم الشرعي في مسألة من المسائل من حيث كونها من الأمور المباحة، أو المندوبة أو المكروهة، أو الواجبة، أو المحرمة، على حسب

الظاهر من السؤال. وليس من وظيفتها البحث عما وراء ذلك من الملابسات والظروف والعلل؛ فتلك وظيفة جهات أخرى، كالأمن والنيابة والقضاء. ولذا كان من المناسب أن تقول دار الإفتاء على ما يوجه إليها من أسئلة، وهذا إذا كان الحال كما ورد في السؤال".^{٦٨}

وثمة مهام أخرى لدار الإفتاء تتراوح ما بين الوظيفة القضائية وتحديد أوائل الشهور العربية والإجابة على الأسئلة الفقهية وبيان الحكم الشرعي فيها وطبع الفتاوى التي أصدرتها، كما أنها تقوم أيضاً بتدريب المبعوثين من الدول الإسلامية المختلفة على أعمال الإفتاء فنياً وإدارياً، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية والجنايات.^{٦٩}

على إنه مما يؤخذ على بعض المفتين مواقفهم الدينية التي يغلب عليها الطابع السياسي الرسمي المعضد للدولة والمتمثلة في تطويع الفتوى لتتواءم مع الظروف السياسية السائدة، والتراجع في بعض الأحيان عن فتاوى سابقة بحجة الاستجابة للمستجدات بما فيه مصلحة المسلمين وبما لا يخالف الشرع. ولعل أبرز الفتاوى السياسية الرسمية التي تؤكد ذلك هي تلك الخاصة بالموقف من إسرائيل.^{٧٠}

دار الإفتاء وأزمة الخطاب الإسلامي :

يعد صدور فتاوى متعارضة من مظاهر الأزمة في دار الإفتاء، وخاصة التي تصدر من مفتي واحد في مسألة واحدة. وقواعد الاجتهاد في الإسلام لا تضيق بأن يعدل المجتهد عن رأيه، ولكن هذا العدول المباح يجب أن يكون مسوغاً؛ إما بنظر جديد في الدليل الشرعي الواحد، وإما بالوقوف على صحة دليل لم يكن يعرف صحته، وإما باختلاف الحال الواقعية في الفتاوى التي يستند حكم الشرع فيها إلى أعراف الناس.

وقد كان من أشهر وقائع تضارب الفتوى، الواقعة الخاصة بفتوى حل فوائد البنوك، مما يعكس أزمة حقيقية في منهج دار الإفتاء. كما يعكس مدى دورها الرمزي التابع لحكم الحاكم من جانب، والخاضع لوزارة العدل. فهي ليس لها دور في صنع القرار أو اتخاذه، وليس لها دور في صنع القاعدة القانونية. وتأكيداً على ذلك ما تم عرضه على المحكمة الدستورية العليا من الفتاوى التي تصدرها دار الإفتاء ومدى اعتبارها ملزمة كأحكام القضاء، فقضت بأن ما يصدر عن دار الإفتاء من فتاوى هو مجرد "رأى" وغايته بيان الحكم الشرعي في المسألة المستفتى عنها^{٧١} من خلال اجتهاده حسب نظره في أدلة الشريعة. وليس معنى أن القاضي هو الذي يحكم، أن يكف المجتهد عن الاجتهاد.

ولعل من أهم مظاهر الأزمة كذلك تلك العلاقة التنافسية بين الأزهر ودار الإفتاء بخصوص الولاية الشرعية ما بين الوظيفة القضائية وتحديد أوائل الشهور العربية والإجابة

على الأسئلة الفقهية وبيان الحكم الشرعي فيها وطبع الفتاوى التي أصدرتها، كما أنها تقوم أيضاً بتدريب المبعوثين من الدول الإسلامية المختلفة على أعمال الإفتاء فنياً وإدارياً، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية والجنايات.^{٧٢}

لقد أعاد الشيخ جاد الحق على جاد الحق تنظيم لجنة الفتوى بالأزهر في عام ١٩٩١، وأصدر قراراً بتشكيل لجان الفتوى من علماء الأزهر على مستوى الجمهورية في جميع المناطق الأزهرية لتكون فروعاً للجنة الفتوى بالقاهرة ومقرها الجامع الأزهر. وتبع ذلك قيام وزارة الأوقاف بتشكيل لجان للفتوى بالمساجد، بل وأعلن أن هناك محاولات لإنشاء لجنة عليا للفتوى بالمساجد برئاسة شيخ الأزهر، الأمر الذي أثار غضب مفتي الجمهورية في ذلك الوقت، الدكتور طنطاوي، والذي وصف هذه التصريحات بأنها محاولة من الوزير لسحب البساط من تحت أقدام دار الإفتاء.

وهكذا، اسفر التنافس على الولاية الشرعية على الفتوى في مصر بين دار الإفتاء، ولجنة الفتوى إلى بروز فتاوى متناقضة في مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، الأمر الذي أصاب الرأي العام بالحيرة والقلق.^{٧٣}

وهكذا تتجلى أزمة دار الإفتاء المصرية في إصدار فتاوى متعارضة أحياناً بخصوص نفس القضية^{٧٤}، هذا فضلاً عن اختلاف فتاواها عن تلك الصادرة عن لجنة الفتوى بالأزهر. ومن ثم تتعدد أنماط الخطاب الإسلامي الصادرة عن المؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية وتتضارب، الأمر الذي يهز مصداقيتها، ويجعلها في حالة أزمة في مواجهة أصحاب الخطاب العلماني المغاير، فضلاً عن أصحاب الخطاب الإسلامي البديل. وكل ذلك له التأثير السلبي على جموع المسلمين ومدى مصداقيتهم في الخطاب الإسلامي بكافة أنماطه وتبعيته (للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية)، ومن ثم عدم تأثير ذلك الخطاب في حياة الناس والمجتمع وتنميته.

رابعاً: مؤسسات إنتاج الخطاب الإسلامي

غير الرسمي: القنوات الفضائية "نموذجاً"

يستهدف الإعلام تزويد الجمهور بكافة الحقائق، والأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات بدقة وموضوعية دون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تنوير الرأي العام وتوعية الجمهور بالموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة.

ومن خلال هذا التعريف للإعلام يمكن ان تشتق مجموعة من المعايير والخصائص التي ينبغي ان يتميز بها الإعلام وذلك على النحو التالي:

1. ينبغي ان يتسم الإعلام بالصدق والدقة والموضوعية وعرض الحقائق الثابتة دون تحريف. يتصف الإعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها فإنه نشاط موضوعي وليس ذاتي يتأثر بشخصية الإعلاميين القائمين به.
 2. ينبغي أن يسعى الإعلام إلى محاربة الخرافات والعمل على تنوير الأذهان وتنقية العقول.
 3. ينبغي على الإعلام التبسيط والشرح والتوضيح للحقائق والوقائع.
 4. ينبغي ان يترتب على الجهود الإعلامية الموضوعية تأثير فعلى فى عقلية الجمهور ومستويات تفكيره وإدراكه، كما يؤدي ذلك إلى إحداث اليقظة والنمو والتكيف الحضارى مع المجتمع.
 5. ينبغي ان تزداد أهمية الإعلام كلما ازداد المجتمع تعقيداً وتقدمت المدنية وارتفع المستوى التعليمي والثقافي والفكري لأفراد المجتمع.
- وبالتالى، بهذه الخصائص التى ينبغى ان يتصف بها الإعلام سيصبح نشاطاً يرتبط ارتباطاً مباشراً بحياتنا وثقافتنا. وكلما ارتقى وتطور كلما ارتقى المجتمع وتطور والعكس صحيح.^{٧٥}

- الإعلام فى ظل العولمة:

عندما بدأ العالم يتحول مع نهاية القرن العشرين إلى قرية صغيرة سببها الرئيسى تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وعلى رأسها الأقمار الصناعية التى أدت إلى تدفق الأخبار والمعلومات بين شعوب العالم أجمع، ظهر مصطلح العولمة *Globalization* مواكباً لثورة

الاتصالات والمعلومات وشاع استخدامه خلال السنوات العشر الأخيرة خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى أن يعيش العالم اليوم نوعاً من التشابك والتداخل والتفاعل، وأصبح من الصعب على أي مجتمع أن ينفصل عن مجتمعات العالم الخارجي من حوله.

ليست العولمة مصطلحاً اقتصادياً فحسب، وتتجلى العناصر الأساسية للعولمة في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار الأفكار والمعلومات، كما تعنى العولمة في جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية والإعلامية والثقافية كي تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة كي تحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام.^{٧٦}

وتاريخياً، فإن مفهوم العولمة لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره التي بدأت مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، وهيمنة القوى الأوروبية على أنحاء كثيرة من العالم مع المد الاستعماري.

ومؤخراً، ساهمت ثلاثة عوامل في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية:

١. عولمة رأس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، خاصة مع نمو البورصات العالمية.

٢. التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال والذي قلل - إلى حد كبير - من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الإنترنت، والفضائيات.

٣. عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمى الشبكات الدولية *Networking* حيث برز التعاون استناداً للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية.

- الإعلام العربي والعولمة:

في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الجديدة، ظهرت وسائل جديدة ومخترعات هائلة سهلت تدفق المعلومات وحرية انسيابها، على النحو الذي نراه في شبكات المعلومات الدولية العنكبوتية الجبارة - مثل الإنترنت، وإلى جوار شبكات المعلومات، والكمبيوتر العملاق، طغت أساليب الإعلام الإلكترونية الأخرى، وخصوصاً البث التلفزيوني المباشر

والمحطات الفضائية، العاملة على الأقمار الصناعية وأشعة الليزر والكوابل، فإذا بها الوسيلة الإعلامية الأحدث والأقوى تأثيراً، ليس فقط في توجيه الرأي العام، بل في صنع السياسات وتشكيل المواقف وترتيب الأولويات والاهتمامات أيضاً...

وعلى العكس، فبقدر ما استفادت الصحافة المطبوعة - بأشكالها التقليدية المعروفة منذ اختراع الطباعة على يد جوتنبرج - من كل منجزات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في تحديث شكلها وتغيير مضمونها وتلوين صفحاتها، فإن الإعلام الإلكتروني، خصوصاً التلفزيون الأكثر تأثيراً والأشد إبهاراً، قد سرق الساحة من الصحافة المطبوعة بدرجة مثيرة، وهو مستمر في السباق نحو التفوق.

هكذا بدأت بلادنا العربية خصوصاً، تتعرف على إعلام جديد بوسائل ومضامين جديدة، يحمل رسائل ثقافية وإعلامية وتربوية وقيماً أخلاقية جديدة، وهي إن كانت تتصادم أحياناً مع أفكارنا القديمة وتراثنا المعهود وأخلاقياتنا المحافظة، فهي تعبر عن مجتمعات الغرب الصناعي المتقدم وترجم قيمه وأخلاقياته وتروج لسياساته واهتماماته وتفرض على مستقبلها ومتلقيها أجندته الرئيسية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وأخلاقياً.

ومقابل التأثير الغلاب للإعلام الإلكتروني الجديد، خصوصاً التلفزيون الأكثر شعبية وإبهاراً، تراجعت الصحافة المطبوعة من حيث التأثير، وفقدت إلى حد ملحوظ دورها القديم في احتكارها توجيه الرأي العام وتشكيل العقل وصناعة الفكر والإسهام في تنمية الثقافة، خصوصاً في بلاد تنتشر فيها الأمية، مثل بلادنا العربية.

وفي مناخ الأمية هذا، وعدم التحصين الثقافي، وسقوط حواجز المنع والرقابة وأساليب التشويش، وتنامي قدرات الإعلام الإلكتروني والبت التلفزيوني المبهر، شاعت مقولات الغزو الثقافي الأجنبي، واختراق التراث والهوية الثقافية الدينية، وأصبحت قدرة المواطن العادي على التأثر بما يأتيه أشد وقبوله لما يقدم له أقوى.

وبقدر ما إن الاستسلام المطلق لهذا الوافد الجديد بكل سلبياته مرفوض، كما أن التفوق مستحيل في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، فضلاً عن ان العولمة الجديدة تفرض على الجميع قواعدا وأساليبها وشروطها... إعلامها وثقافتها وأخلاقها، احتكاراتها ومصالحها وأهدافها.

والمعضلة الحقيقية أو المعادلة المطلوبة تكمن في كيف نتمكن من الحفاظ على الصالح من ثقافتنا وحماية هويتنا الوطنية والقومية، وفي الوقت نفسه، كيف نستفيد من منجزات العلم

والتكنولوجيا ونلحق بقطار العصر الجديد، ونستغل امكاناته في تطوير مجتمعاتنا وبناء
تنميتنا السليمة والمستديمة، والإعلام الجديد هنا لا بد يكون أحد أسلحتنا .

على أن المذهل، أنه بقدر ما يركز الإعلام الجديد على اهتمامات قادة العولمة ويروج
لسياستها وأهدافها ويكيف الاهتمام بأولوياتها، في الاحتكار الإقتصادي والسياسي، وفي
الهيمنة الثقافية والإعلامية والعسكرية، إحكاماً للقبضة على رقبة العالم كله، وخصوصاً على
الشعوب الفقيرة، بقدر ما أن إعلامنا لا يزال يجرى وفق المفاهيم البالية، سواءً من حيث
ترويج رسائل الترفيه والتسلية والتسطيح والتهميش على حساب الموضوعات الجادة، او من
حيث الارتواء في التبعية المطلقة لسلطة الحكومات من ناحية، والتبعية المطلقة للإعلام
الأجنبي.^{٧٧}

- واقع الفضائيات العربية :-

يعتبر التطور التكنولوجي الهائل سمة رئيسية للبيئة الاتصالية في العصر الحديث، حيث
تتطور قوة الأقمار الصناعية باستمرار في مجال الإرسال والاستقبال، ويتزايد الاعتماد على
نظام التوزيع بالكوابل على مستوى العالم وهو الأمر الذي يتيح للمشاركين استقبال مئات
القنوات التليفزيونية، بالإضافة إلى التقدم الهائل في مجال البث التليفزيوني الفضائي عبر
الأقمار الصناعية متوسطة القوة وأقمار البث المباشر مما أتاح للمشاهدين إمكانية متابعة
مئات القنوات الفضائية العالمية عن طريق هوائيات استقبال القنوات الفضائية *Dishes* وبدون
المرور على رقابة الدولة.^{٧٨}

ويقصد بالقنوات الفضائية العربية تلك القنوات الفضائية المملوكة لدول أو أشخاص أو
هيئات عربية ويخضع بعضها لسيطرة الدولة بينما يدار البعض آخر بواسطة رأس المال
الخاص. وتبث هذه القنوات إرسالها من داخل المنطقة العربية

وفي ظل الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصال، انطلقت إلى الفضاء عشرات
القنوات الفضائية العربية منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، يركز معظمها على الجوانب المرتبطة
بالتسلية والترفيه، والتي تتزايد فرص التعرض لها مع تدنى أسعار الأطباق الفضائية. ومن
الملاحظ على القنوات الفضائية العربية أنها تبث إرسالها باللغة العربية سواءً لمشاهديها
داخل الوطن العربي أو خارجه، باستثناء قناة النيل الدولية، الأمر الذي يعني أن تلك القنوات
تستهدف المشاهد العربي في المقام الأول داخل الوطن العربي أو خارجه.^{٧٩}

ولم تكد تمضي سنوات قليلة حتى تطورت الفضائيات العربية كما وكيفا، فقد أرسلت
الفضائيات العربية مراسليها إلى الجبهات والمناطق المختلفة، ولاسيما خلال أزمات كبرى مثل

غزو العراق، فيما مثل سابقة جعلت الإعلام الفضائي العربي لأول مرة مصدراً مهماً للأخبار ليس إقليمياً وحسب بل عالمياً أيضاً. ولعل هناك عدد من العوامل التي أسهمت في ارتقاء الإعلام العربي، من أهمها:^{٨٠}

- انفتاح الاتصال بين الدول والمناطق في ظل العولمة والتطورات التقنية، بما في ذلك الأطباق الفضائية، ما وسع قاعدة الإعلام المرئي وجعله في متناول أكبر عدد من المشاهدين، وبالتالي جعله أكثر تأثيراً.
- تحكم وكالات الأنباء العالمية الكبرى في مجال انسياب الأخبار وفي تقديم تفسير متحيز للأحداث التي تقع في منطقة الشرق الأوسط، والشعور العربي المتنامي بعدائية الفضائيات الغربية، ما جعل الفضائيات العربية إعلاماً بديلاً.
- توفير تقنيات متطورة للتواصل مع المراسلين مثل الهواتف المحمولة التي تعمل بواسطة الأقمار الصناعية.
- زيادة الطلب على الأخبار لدى المشاهد العربي، والحاجة العربية الملحة لتغطية إعلامية عربية لحرب تدور رحاها في دولة عربية من منظور عربي.
- الإمكانيات المالية والتقنية التي أتاحت للفضائيات العربية الخليجية، وترسيخ تقاليد إعلامية عربية جديدة.

ولكن بعض الإعلاميين يرون أن الفضائيات العربية متخلفة فكرياً ومتقدمة تقنياً، وأن الساحة الإعلامية تشهد زخماً كبيراً في الفضائيات، لكنه زخم لم يضيف الكثير في مجال الموضوعية وشمولية التغطية والارتقاء بالمهوم والخدمات إلى أفق عالمي وإنساني رحب إن نظرة فاحصة على واقع المشهد الثقافي العربي - كما تعبر عنه قنواتنا الفضائية - تدلنا بوضوح على وجود خلل كبير في العلاقة بينهما، ويمكن أن نشير هنا إلى عدد من مظاهر ذلك الخلل:^{٨١}

أولها: ضمور الاهتمام بالثقافة الجادة النافعة في الفضائيات العربية، ويتمثل هذا في ضالة نسبة البرامج الثقافية فيها، قياساً إلى نسب المواد والبرامج الترفيهية والرياضية وغيرها، ويضاف إلى ذلك أن البرامج الثقافية المحدودة التي تقدمها الفضائيات تفتقر - في الغالب - إلى الرؤية الشاملة والمتكاملة مما يجعلها مجرد أشتات من الثقافة العامة، التي لا يجمعها إطار فكري محدد، أو توجهها غايات استراتيجية، سواء أكانت إسلامية أو قومية أو وطنية.

وثانيها: غلبة الاتجاه التغريبي في نسبة عالية من البرامج والمواد الثقافية والترفيهية التي تقدمها الفضائيات العربية، سواء في توجهاتها أو في مضامينها، أو حتى في أساليب عرضها، ويتمثل هذا - على نحو واضح - فيما تقدمه هذه الفضائيات للطفل العربي من برامج ومسلسلات وأفلام وإعلانات تمتلئ بمشاهد العنف والجريمة والسلوكيات المنحرفة، فضلاً عما تنقله من أوضاع وظروف وقيم فكرية وثقافية بعيدة عن ثقافتنا العربية، أو تتناقض معها بالكلية، ويتمثل الاتجاه التغريبي - أيضاً - فيما تقدمه الفضائيات العربية من برامج ومواد للمرأة العربية، لا تعبر عن القيم الدينية والفكرية للمجتمع العربي المسلم، بل تروج - على نحو أو آخر - لأسلوب الحياة الغربية، وتصور المرأة - في الغالب - بوصفها سلعة للمتاجرة، أو مجرد أداة للمتعة والإغراء الرخيص !.

وثالثها: هزال المضمون الثقافي الذي تقدمه الفضائيات العربية، وافتقاره إلى الشمول والتنوع، ويغلب على هذا المضمون الموضوعات التقليدية وقضايا التراث المستهلكة، ويندرج - مثلاً - أن نرى في هذه الفضائيات برامج متقنة، تستهدف تسهيل الثقافة العلمية ونشرها، ويقل اهتمام هذه الفضائيات بالبرامج التي تعنى بالثقافة السياسية والاقتصادية، وليس مجرد العروض الإخبارية الآنية، كما يشتكي رجال الأدب والإبداع من محدودية البرامج التي تهتم بالتيارات الأدبية ونتائج المبدعين في الحقول المختلفة.

ورابعها: الميل إلى التسطيح واللجوء إلى الإثارة في الخطاب الفضائي، الذي تقدم به المادة الثقافية، ويتم هذا - بالطبع - بدعوى جعل هذه المادة أكثر جماهيرية، مما ينتج عنه مسخها وهزال مضمونها الثقافي؛ لتكون أقرب إلى المواد الاستهلاكية الرخيصة، التي تقتات منها الفضائيات لزيادة حجم جمهورها وزيادة مبيعاتها.

وخامسها: غياب الحوار الهادف في البرامج والمواد المصنفة في الفضائيات العربية في باب البرامج والمواد الثقافية.

ولواجهة تلك السلبيات يرى الباحثون والخبراء التزام عدد من الأمور لعل أهمها:^{٨٢}

- ضرورة التنسيق والتعاون بين الفضائيات العربية، وتحمل جزء من مسؤولية بناء الشخصية العربية الإسلامية
- أن تكون الفضائيات منابر تحمل الثقافة الإسلامية والعربية، وتنهل من التراث العربي والإسلامي لتحقيق التقارب العربي، مشيرة إلى أن ذلك يعطي فرصاً لتطوير الإنتاج البرامجي، وتحقيق تميز عن غيرها من الفضائيات الأجنبية.

- أهمية تقديم برامج ومواد تسهم في إرساء قواعد بناء الشخصية العربية بالقدر الذي لا يصطدم بأهداف وتوجهات تلك القنوات، مع مراعاة الاتساق والتكامل بين ما تقدمه من مواد وبرامج، وما تدعو إليه من قيم وأفكار تتفق مع القيم الدينية والتربوية.
- إذا كان وجود الرؤية الثقافية الشاملة هو أساس العلاج للخلل الواقع في علاقة الإعلام بالثقافة في مجتمعاتنا العربية - فإننا لا ينبغي أن نغفل عن عنصرين أساسيين آخرين من عناصر العلاج، وهما:
- تهيئة الكفاءات البشرية التي يقع على عاتقها همّ صناعة تلك الثقافة في وسائل الإعلام.
- توفير الدعم المادي لتمويل إنتاج البرامج والمواد الإعلامية التي تجسد تلك الثقافة المنشودة وتقدمها للجمهور في إطار رفيع من الحرفية والإتقان المهني والإبهار الإعلامي.

- البرامج الدينية في الفضائيات العربية:

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن القنوات الدينية أو الإسلامية التي تستهدف مليار مسلم لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة.... في مقابل أكثر من اثنتي عشرة قناة مخصصة للطرب والغناء ومثلها تقريباً للأفلام والدراما وأكثر منها للمنوعات. ويتهم بعض الباحثين القنوات الفضائية العربية بالعمل على علمنة المجتمعات الإسلامية، منتقدين ندرة الفضائيات التي تقوم بواجب الدعوة إلى الله عز وجل، مستنكرين أن "مدة برنامج الشريعة والحياة الذي تقدمه قناة الجزيرة أسبوعياً ساعتان من أصل ١٦٨ ساعة بث أسبوعية!!"⁸³

ويؤكد فوزي عبد الغنى أن تواجد القنوات الإسلامية قد شغل حيزاً كبيراً من الفراغ على الساحة الإعلامية فيما يختص بالإعلام الديني قائلًا: "إن القنوات الموجودة على الساحة الإعلامية الآن نجحت في جذب عدد كبير من المشاهدين بأسلوب (الإعلام الرأسمالي) الذي يعتمد على ترويج المادة الإعلامية كسلعة، فاستعانت بالمشاهير في مجال الفقه والدعوة الإسلامية مثل الشيخ يوسف القرضاوي والداعية عمرو خالد والحبیب الجفري وغيرهم، بالإضافة إلى عدد من الممثلات المعتزلات فيما يشبه نظرية الترغيب. ويضيف أن هذه القنوات أسهمت في تجديد الخطاب الديني ودعمت جهود الدعوة الإسلامية في الداخل وحملت على عاتقها التعريف بحقيقة الإسلام في الخارج ولكن بشكل محدود"⁸⁴

ويقرر فهمي هويدي، أنه "يجب أن ندرك أن الدعوة للإسلام هي الدعوة للدفاع عن القيم السامية للمجتمع المسلم، وبناء على ذلك يفترض أن تكون هذه هي رسالة جميع قنواتنا الفضائية، ولا يصح أن تصنف الفضائيات إلى إسلامية وأخرى تبيح الفواحش وتصدر العري والابتذال... هذا ما يجب أن يكون، ولكن بالنظر لما هو قائم من انتشار الفضائيات التي تتبنى الفساد رسالة لها فليس أمامنا سوى تشجيع بث القنوات الإسلامية متخصصة وإن كانت قليلة ولا تزال في طور الحبو وليس الفصح الكامل"

ويضيف عن رأيه في أسلوب وبرامج القنوات الإسلامية قائلاً: "هذه القنوات تنتج برامجها وتبثها للداخل وليس للخارج ومع ذلك لا تزال عاجزة عن التصدي لتلك الحملة الشرسة من الإعلام الغربي والهادفة إلى إحلال تقاليدنا وقيمنا الإسلامية بعبادات وافدة تهدد مجتمعاتنا بالخطر، وقد نجح الإعلام الخارجي إلى حد كبير في إفساد وتسطيع عقول أبناء أمتنا، فهل نجحت القنوات الإسلامية في التصدي لذلك؟... الإجابة يمكننا أن نستخلصها من نتائج أي استفتاء يهدف إلى رصد أعداد مشاهدي القنوات الإسلامية في مقابل أعداد الغارقين في ابتذال القنوات المخلة، ولن نجد نسبة وتناسب بين الاثنين".⁸⁵

ويؤكد المفكر الإسلامي فهمي هويدي على أننا مازلنا حتى الآن عاجزين عن استخدام تكنولوجيا الإعلام أو مواكبة العصر المعلوماتي وتوظيفه لخدمة قضايانا قائلاً: "لقد عجزنا بالرغم من كل ما يتوافر لنا من إمكانيات إعلامية عن نشر روح الإسلام في الداخل فضلاً عن الخارج، ولازال القصور يلازمنا في إطلاق قناة إسلامية تعبر عنا وتستند إلى أسلوب محترف واستثمار عالي حتى تثبت أركان الدين الصحيح في هذه الأمة التي بدأ الفساد يستشري فيها حتى وصل للأعناق، وذابت قيمنا وعاداتنا في طوفان العولمة لتصب نتيجة ذلك في صالح أعداء هذا الدين".⁸⁶

ويقر البعض الآخر بتقصير القنوات الفضائية العربية والإسلامية في مجال الدعوة إلى الله عز وجل، مرجعاً ذلك إلى تخلف المسلمين ردحا من الزمن عن التعامل مع وسائل الإعلام الحديثة، موضحاً أن الفضائيات تنقسم إلى فضائيات عامة، وأخرى متخصصة.

وأن "الفضائيات العامة تقدم برامج متنوعة، ورغم أنها تُبث من بلاد إسلامية وترفع لواء الإسلام، ورساير بلادها تنص على أن دين الدولة هو الإسلام.. فإن هذه الفضائيات منهجها في تقديم البرامج يتناقض في كثير من الأحيان مع الإسلام، وهي بالتالي لا تقوم بدور فاعل في الدعوة".

وأن الفضائيات العامة تقدم برامج دينية تدعو إلى الفضيلة، وتعمل على نشر الإسلام وتعليم الناس العبادات والقيم الإسلامية، إلا أنها في الوقت نفسه قد تبث قبل البرامج الدينية أو بعدها برامج ترفيهية ساقطة، تتناقض فيما تقدمه من قيم ومعلومات مع القيم التي تبث في البرامج الدينية.

وأن المزاوجة بين البرامج الخلية الطاغية على ساعات البث، والبرامج الدينية الضئيلة تجعل المشاهد في حيرة من أمره، مضيفاً أن "هذا الأمر يقلل تأثير البرامج الدينية في الدعوة إلى الله عز وجل، وتحقيق الرسالة المنشودة؛ جراء بث البرامج التافهة بجوارها، جنباً إلى جنب".

وفي المقابل تقدم القنوات الفضائية المتخصصة برامج دينية متخصصة جيدة، لكن - للأسف الشديد - كثير من هذه البرامج يتسم بالوعظ الديني المباشر؛ حيث يكون تأثيرها أقل من البرامج الأخرى؛ كون أن المؤثرات المستخدمة في البرامج الدينية أقل وأضعف من المؤثرات المستخدمة في البرامج الأخرى.

ويبدو أن الأنظمة الحكومية في البلاد العربية تقف كعقبة في وجه الشخصيات والحركات التي تحمل الفكر الإسلامي وترغب بإنشاء فضائيات؛ اعتقاداً منهم (الأنظمة) أن ذلك يمثل خطراً على الأنظمة الرسمية في هذه الدول أو تلك، الأمر الذي يمثل اعتداءً على حرية الفكر وحرية الاعتقاد، واعتداءً كذلك على حرية التعبير التي تتكفل بها كافة الأنظمة والدساتير في العالمين العربي والإسلامي. وفرق البعض بين ضرورة وجود قنوات فضائية إسلامية تتبنى منهج الإسلام بشموليته، والحاجة إلى قنوات دينية تهتم فقط بالأمور العقائدية وجوانب العبادة في حياة الناس، ومضى يقول: "نحن بحاجة إلى وسائل إعلام عامة، تكون ملتزمة بمنهج الإسلام من البداية حتى النهاية؛ بحيث تتناول كل القضايا في مختلف مناحي الحياة من منظور إسلامي، والجانب الديني هو جزء من خريطة الإعلام الإسلامي".^{٨٧}

هوامش الفصل الثاني :

- (١) سحر فؤاد احمد على، دور إذاعة القرآن الكريم في التنقيف الديني للشباب الجامعي دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير في الإعلام، قسم الإذاعة كلية الإعلام جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠.
- (٢) محمود عودة، التكيف والمقاومة: الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٥، ص ص ٥٥-٥٨. أنظر أيضاً: - أحمد أبو زيد، الحياة الدينية، في: محمد السيد سعيد (محرراً)، حكمة المصريين، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩١، ص ص ٩٥-٩٦.
- (٣) سحر فؤاد احمد على، دور إذاعة القرآن الكريم في التنقيف الديني للشباب الجامعي دراسة تحليلية وميدانية، مرجع السابق، ص ١٠. ولمزيد من التفاصيل أنظر: نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ١٨٥. محي الدين عبد الحليم، الإعلام الديني وأثره في الرأي العام: دراسة ميدانية في الريف المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الإعلام- جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٣٨.
- سيد عويس، من وحي المجتمع المصري المعاصر، القاهرة، دار الهلال، دت، ص ٨٣.
- (٤) نبيل عبد الفتاح (محرراً)، تقرير الحالة الدينية في مصر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص ٢٥.
- (٥) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢- ١٩٨٠: الأنشطة الدينية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥، ص ٩١.
- (٦) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (7) <http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2004/7/7-28-1.htm>
- (٨) حسين فوزي النجار، مقدمة، في: بيار دودج، الأزهر في ألف عام، ترجمة: حسين فوزي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة، ١٩٩٧، ص ص ٩-١٠.
- (٩) سعيد إسماعيل على، دور الأزهر في السياسة المصرية، القاهرة: دار الهلال- كتاب الهلال عدد ٤٣١ (نوفمبر ١٩٨٦) ص ٧.
- (10) <http://www.aljazeera.net/programs/correspondents/articles/2003/7/7-28-.htm#L1>

- (١١) لمزيد من التفاصيل أنظر: - شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ١٣، ص ٧٦-٦١. وكذلك:
- ١- ميكل وينتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٨٠-١٨٢ & ص ١٩٩.
- (١٢) سعيد إسماعيل على، دور الأزهر في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٨٦-١٠٠.
- (١٣) بيارد دودج، الأزهر في ألف عام، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.
- (١٤) حورية توفيق مجاهد، تطور الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢.
- (١٥) عبد العظيم رمضان، الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص ٥٠-٥٥.
- (١٦) مركسان محمد محمود محمد سعد، القوى الاجتماعية الراضية للنظام السياسي خلال مراحل التحول الاجتماعي للمجتمع المصري: تحليل بنائي تاريخي للفترة من ١٩٥٢-١٩٩٠، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ٧٥.
- (١٧) بيارد دودج، الأزهر في ألف عام، مرجع سابق، ص ١٤٤.
- (١٨) المرجع سابق، ص ١٤٥.
- (١٩) عاطف العقلة عضيات، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢٧.
- (٢٠) محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض: جامعة الملك سعود- عمادة شئون المكتبات، ط ١، ١٩٩١، ص ٩٤-٩٨. ولمزيد أنظر: رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، القاهرة: دار الهلال - سلسلة كتاب الهلال، رقم ٤١٠، ١٩٨٥، ص ٤٦-٤٧. - سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص ٢٧٧-٢٨٢.
- (٢١) مركسان محمد سعد، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٩. وكذلك: رباب الحسيني حسن العوضى، موقع الدين في إيديولوجيات العالم الثالث: دراسة حالة مصر ١٩٥٢-١٩٨١، ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص ٥٩.
- (٢٢) رباب الحسيني، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩. وكذلك: محمد أنيس، (وآخرون)، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ١٧٩-١٦٩.

- (٢٣) سعد الدين ابراهيم، مصر في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٨١، ص٥٢.
- (٢٤) طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٨٧، ص١٤٠.
- (٢٥) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص١٥٥.
- (٢٦) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الحالة الدينية في مصر، القاهرة، ١٩٩٥ ص٢٨.
- (٢٧) سامية الخشاب، مرجع سابق، ص٢٢. ولمزيد أنظر:
- بيارد دودج، مرجع سابق، ص ١٥٧.
- رباب الحسيني، مرجع سابق، ص٧١-٨٣.
- (٢٨) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩.
- (٢٩) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٥٩. وكذلك:
- أحمد زايد، الخطاب الديني ومعضلة الحداثة، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة "العالم الإسلامي في إطار المتغيرات الدولية" التي نظمتها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع معهد الاستشراق بأكاديمية العلوم الروسية (موسكو) ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (القاهرة)، بالقاهرة في الفترة ١١-١٣ ١٩٩٦، ص٥.
- (30) <http://www.sis.gov.eg/child/symbol/html/azher2.htm>.
- (31) <http://www.sis.gov.eg/child/symbol/html/azher2.htm>.
- (٣٢) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: المرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٠..
- (33) <http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2002/6/6-26-2.htm>
- (34) <http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2002/6/6-26-2.htm>
- (٣٥) عمار على حسن، الدور السياسي للأزهر وضرورة المراجعة، الديمقراطية، السنة الثالثة، عدد ١٢ (أكتوبر ٢٠٠٣)، ص٧٦ & ص٧٩.
- (٣٦) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: المرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٠. ولمزيد أنظر:
أحمد محمود السيد البسيوني، المشروع الاجتماعي للتيار الإسلامي: تحليل بنائي تاريخي للفترة من ١٩٥٢-١٩٩٠، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ٧٥-٧٦.
- (٣٧) المرجع سابق، ص ١٦٠. ولمزيد أنظر: رباب الحسيني، مرجع سابق، ص ١١٦.

- (٣٨) حسن حنفي، الدين والتنمية في مصر، في: سعد الدين ابراهيم (محرراً)، مصر في ربع قرن، بيروت: معهد الإنماء العربي، ص ٢٧٣. ولمزيد حول تلك التحولات أنظر: أحمد محمود السيد البسيوني، المشروع الاجتماعي للتيار الإسلامي: تحليل بنائي تاريخي للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٩٥-١٠٠.
- (٣٩) عبد الله شلبي، الدين والصراع الاجتماعي في مصر ١٩٧٠-١٩٨٥، كتاب الأهالي، عدد ٦٧ (أغسطس ٢٠٠٠) ص ٤٨-٤٩.
- (٤٠) غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٨٧، ص ٧٤-٧٥.
- (٤١) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.
- (٤٢) رباب الحسيني، مرجع سابق، ص ٣١٧. وكذلك: - أحمد زايد، الخطاب الديني ومعضلة الحداثة، مرجع سابق، ص ٦.
- (٤٣) أحمد محمود السيد البسيوني، مرجع سابق، ص ١٠١.
- (٤٤) عبد الله شلبي، مرجع سابق، ص ٦٨.
- (٤٥) عمار على حسن، مرجع سابق، ص ٧٩.
- (٤٦) المرجع السابق، ص ٧٩.
- (٤٧) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٤.
- (٤٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٩.
- (٤٩) محمد سيد أحمد على اليمنى، القوى الاجتماعية المؤيدة لجماعات العنف: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية لبعض أحياء مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص ١٨٨-١٨٩.
- (٥٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الحالة الدينية في مصر، ١٩٩٥، ص ٢٩.
- (٥١) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (٥٢) نبيل عبد الفتاح (محرراً)، مرجع سابق، ص ٢٩. ولمزيد أنظر: - نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.
- (٥٣) عمار على حسن، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (٥٤) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان...، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٦٩.

- (٥٥) نبيل عبد الفتاح، تقديم: الحاجة لإصلاح وإحياء علوم الدين، في: علاء قاعود، مرجع سابق، ص ص ٣٩-٤٠.
- (٥٦) محمد إبراهيم الفيومي، مفهوم الجامعة، جريدة صوت الأزهر، عدد ٢٨، ٧/٤/٢٠٠٠.
- (57) <http://www.akhbarelyom.org/akhbarelyom/issues/3086/0104.html>
- (٥٨) عمار على حسن، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (59) <http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2002/6/6-26-2.htm>
- (٦٠) لمزيد حول الانتقادات التي يوجهها هذا الفريق لمقررات التعليم الأزهرى، انظر:- علاء قاعود، مرجع سابق، ص ص ٧٧-١٥٨.
- (٦١) انظر بيان شيخ الأزهر في: الأهرام، ٢٨/٥/١٩٩٨.
- (٦٢) محمد سليم العوا، أزمة المؤسسة الدينية، القاهرة: دار الشروق، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٣.
- (٦٣) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ٥٩.
- (٦٤) سحر فؤاد احمد على، دور إذاعة القرآن الكريم في التنقيف الديني للشباب الجامعي دراسة تحليلية وميدانية، مرجع سابق، ص ٥٨.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ٦٢.
- (65) <http://www.akhbarelyom.org/akhbarelyom/issues/3086/0104.html>
- (٦٦) مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٦٥.
- (٦٧) عبد العزيز شادي، الدين والسياسة: دراسة حالة للدور السياسي لدار الإفتاء في مصر، بحث مقدم إلى الندوة المصرية - الفرنسية التاسعة "العلوم السياسية والاجتماعية: الأفاق والتوقعات"، التي عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة بالتعاون مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في القاهرة في الفترة ١٩-٢١ فبراير ٢٠٠٠، ص ص ٣٤-٣٥.
- (٦٨) جمهورية مصر العربية، وزارة العدل، دار الإفتاء المصرية، ١٩٩٤، ص ص ٨-٩.
- (٦٩) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٧٣-٧٩. (بتصرف).
- (٧٠) المرجع السابق، ص ٧٩.
- (٧١) محمد سليم العوا، أزمة المؤسسة الدينية، القاهرة، دار الشروق، ط ١، ١٩٩٨، ص ص ٢١-٢٤.

- (٧٢) نبيل عبد الفتاح (محررا)، تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص ص٧٣-٧٩. (بتصرف).
- (٧٣) عبد العزيز شادي، مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١.
- (٧٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفتاوى أنظر: - محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص ص٢٠-٤١.
- (٧٥) سوزان يوسف أحمد القليني، الاتصال ووسائله ونظرياته، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٣١-٣٢. انظر أيضاً: أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٠.
- (٧٦) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦. انظر أيضاً: سوزان يوسف القليني، الاعلام الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٩٧-١٩٨.
- (٧٧) سوزان يوسف القليني، الاعلام الدولي، مرجع سابق، ص ص٢٠٤-٢٠٧، انظر أيضاً: سعد لبيب، عالمية الاتصال في الوطن العربي والمتغيرات العاملة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٨. انظر أيضاً: محمد شومان، عولمة ومستقبل النظام الإعلامي العربي، عالم الفكر، الكويت، العدد ٢، أكتوبر، ٢٠٠٠، ص ١٥٢.
- (٧٨) سعد لبيب، مدخل لتحديد مفهوم الاختراق الإعلامي، بحث مقدم لندوة "الاختراق الإعلامي للوطن العربي"، والتي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة في الفترة ٢٣-٢٤ نوفمبر، ١٩٩٦، ص ٢٦.
- (٧٩) سعد لبيب، مدخل لتحديد مفهوم الاختراق الإعلامي، المرجع السابق، ص ٢٦.
- (٨٠) العرب والإعلام الفضائي، في:
<http://www.islamweb.net/ver2/Archive/readArt.php?lang=A&id=79938>
- (٨١) عبد القادر طاش، الدور الثقافي للفضائيات العربية، في:
<http://www.islamweb.net/ver2/Archive/printarticle.php?id=80401>
- (٨٢) الفضائيات العربية: نسيج غير متناغم وضعف في القدرة الإنتاجية
http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=6528
- (٨٣) محمد ياسين، فضائياتنا والدعوة.. الواقع والطموح، في:
<http://www.islamonline.net/Arabic/Daawa/2004/11/article07.shtml>
- (٨٤) ممدوح الصغير، الفضائيات والبرامج الدينية، غائبة... مغيبة... أم تفتقد إلى التخطيط؟
في: http://www.arabiyat.com/magazine/publish/article_596.shtml
- (٨٥) المرجع السابق
- (٨٦) المرجع السابق
- (٨٧) محمد ياسين، فضائياتنا والدعوة.. الواقع والطموح، في:
<http://www.islamonline.net/Arabic/Daawa/2004/11/article07.shtml>

الفصل الثالث

السمات العامة للخطاب الإسلامي
ومنتجيه : تحليل سوسيولوجي



تمهيد

تركز هذه الدراسة على إيضاح العلاقة ما بين الخطاب الإسلامي المعاصر (الشفاهي، والمكتوب، والمرئي) بجانبه الرسمي، وغير الرسمي وعلاقتهم بالتنمية، وما إذا كانت قضايا التنمية تحظى باهتمام هذا الخطاب الإسلامي الرسمي، وغير الرسمي المعاصر أم لا.

كما تتناول طبيعة هذا الاهتمام بمعنى ما إذا كان حافزاً للتنمية أم معوقاً لها، وعلى مستوى آخر مدى اهتمامه بقضايا تنموية معينة وترك قضايا أخرى، وكيفية معالجته للقضايا التنموية التي يهتم بها. ومحاولة معرفة الأسباب وراء هذا الاهتمام بتلك القضايا محور اهتمامه، وأيضاً التعرف على الأسباب وراء تجاهله لقضايا تنموية أخرى في نفس الوقت.

ومن ثم، فيجب علينا البحث في جذور الخطاب والموضوعات الواقعية التي ناقشها واهتم بها، بمعنى البحث في العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الخطاب والممارسة الحياتية اليومية ومدى ارتباطها بالعمليات التنموية.

بمعنى أدق، يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة التعرف على طبيعة العلاقة ما بين الدين والتنمية؛ بمعنى هل الخطاب الديني - الإسلامي عامل معوق أم مساند للتنمية في المجتمع المصري؟.

وعلى ذلك، سوف يتناول هذا الفصل أنواع الخطاب وخصائصها المتعلقة بالشكل والمضمون، بالإضافة إلى السمات الاجتماعية لمنتجات الخطاب، مع تقديم تحليل سوسيولوجي لخصائص الخطاب ومنتجاته.

أولاً - السمات العامة للخطاب الإسلامي ومنتجيه (عرض كمي)

١. السمات العامة لمنتجي الخطاب الإسلامي

فقد اهتمت الباحثة برصد السمات الاجتماعية لمنتجي الخطاب لاسيما من حيث السن والوظيفة، مع دراسة علاقة هاتين السمتين بنوع الخطاب موضع التحليل.

١. ومن حيث الوظيفة فقد تنوعت وظائف منتجي الخطاب بين أساتذة جامعيين في جامعة الأزهر والجامعات الأخرى، والعلماء بالأزهر وكذلك الدعاة في وزارة الأوقاف، والدعاة غير التابعين لها، هذا فضلاً عن عدد من المفكرين والأدباء والشعراء الذين وردت أعمالهم في الخطاب المكتوب على وجه الخصوص.

جدول (٣-١)
وظيفة منتج الخطاب

النسبة	التكرارات	البيان	النوع
٢٠,٩	١٠٩		١. أستاذ بجامعة الأزهر
١٩,٤	١٠١		٢. أستاذ بجامعة أخرى
١٥,٤	٨٠		٣. عالم بالأزهر الشريف
١٥,٠	٧٨		٤. دعاة بوزارة الأوقاف
١٨,٨	٩٨		٥. مفكر
٥,٠	٢٦		٦. شاعر أو أديب
٤,٦	٢٤		٧. أخرى
١,٠	٥		٨. غير مبين
١٠٠	٥٢١		- مجموع

يكشف الجدول (٣-١) عن أن نسبة الأكاديميين كانت مرتفعة نسبياً بين منتجي الخطاب حيث بلغت نسبتهم ٤١,٧٪ من المشتغلين بجامعة الأزهر والجامعات الأخرى، المتخصصين في علوم الفقه والشريعة واللغة. وقد كادت النسبتان الخاصتان بعلماء الأزهر والدعاة التابعين لوزارة الأوقاف أن تتطابقا حيث بلغت حوالي ٣٠٪، في حين قد وردت وظائف أخرى لمنتجي الخطاب غير المنتمين للمؤسسات الدينية الرسمية حيث وصلت نسبتها حوالي ٣٠٪ من إجمالي منتجي الخطاب الإسلامي في الدراسة الراهنة.

وقد حاولت الباحثة التعرف على تصنيف وظائف منتجي الخطاب في كل أنواع الخطاب (الشفاهي، والمكتوب، والمرئي) موضح التحليل على نحو ما يوضح الجدول رقم (٣-٢)

جدول (٢-٣)
وظيفة منتج الخطاب تبعاً لنوعه

المجموع	فضائيات	مكتوب	شفوي	البيان	الأسلوب
١٠٩	٩	٨١	١٩	١. أستاذ بجامعة الأزهر	
١٠١	٥	٩٥	١	٢. أستاذ بجامعة أخرى	
٨٠	٣	٥٦	٢١	٣. عالم بالأزهر الشريف	
٧٨	٠	٣	٧٥	٤. دعاة بوزارة الأوقاف	
٩٨	٣٤	٦٤	٠	٥. مفكر داعية	
٢٦	٠	٢٦	٠	٦. شاعر أو أديب	
٢٣	٠	٣	٢٠	٧. أخرى	
٥	٠	٥	٠	٨. غير مبين	
٥٢١	٥١	٣٣٤	١٣٦	- مجموع	

ويتضح من الجدول السابق أن الوظائف الأكاديمية ترتبط بالخطاب المكتوب بالألسن، وإن بدا أن عدداً من الأساتذة يمارس لخطابة في عدد من مساجد لجمهورية. كما بدا أن وظائف من قبيل الشعراء والأدباء والمفكرين قد اقتصر ظهورها على خطاب المكتوب بون الشفاهي. وفي المقابل كان ظهور الدعاة بوزارة الأوقاف غالباً في خطاب الشفاهي ولا غرابة في ذلك حيث أن هذا يعد من أصيل مسؤولياتهم وواجباتهم الوظيفية.

ب. ومن حيث السن، فقد اهتمت الباحثة بدراسة هذا المتغير للتعرف عما إذا كان إنتاج خطاب الإسلامى مقترناً بالشيخوخة على نحو ما كان يوماً، حتى أن رجل الدين يطلق عليه في الثقافة واللغة الشعبية "شيخ"، أم أن الشباب قد صارت لهم نسبة يعتد بها بين منتجي خطاب بما يتصور معه التخلي عن النزعة للحافظة التي تغلب على الشيخوخة في إنتاج خطاب من حيث مدخله وأساليبه ومضمونه.

جدول (٣-٣)
منتج الخطاب تبعاً للسن

النسبة	التكرارات	البيان	السن
١٣,٦	٧١		١. شباب
٧٧,٧	٤٠٥		٢. شيوخ
٨,٧	٤٥		٣. غير مبين
١٠٠	٥٢١		- مجموع

ويبدو من الجدول (٢- ٣) ارتفاع نسبة الشيوخ في إنتاج الخطاب الإسلامي، فقد ناهزت نسبتهم ٧٧.٧٪، بينما اقتصرت مساهمة الشباب على ١٣.٦٪ من الخطاب موضع التحليل.

وقد سعت الباحثة للتعرف على سن منتجي أنواع الخطاب للتعرف على مدى غلبة الشيوخ في أي منهم.

جدول (٣-٤)
سن منتجي أنواع الخطاب

الأسلوب	البيان	شفوي	النسبة	مكتوب	النسبة	فضائيات	النسبة
١. شباب	٥١	٣٧,٥	٨	٢,٤	١٢	٢٣,٥	
٢. شيوخ	٨٥	٦٢,٥	٢٨١	٨٤,١	٣٩	٧٦,٥	
٣. غير مبين	٠	٠	٤٥	١٣,٥	٠	٠	
- مجموع	١٣٦	١٠٠	٣٣٤	١٠٠	٥١	١٠٠	

وقد أوضح الجدول (٣- ٤) غلبة الشيوخ على أنواع الخطاب، بيد أن النسبة تبدو طاغية في الخطاب المكتوب حيث وصلت إلى ٨٤.١٪، بينما وصلت نسبتهم في الخطاب المرئي إلى ٧٦.٥٪، ومن ناحية أخرى، فقد لوحظ ارتفاع نسبي في الشباب منتجي الخطاب الشفاهي فبلغت نسبتهم ٣٧.٥٪. في حين لوحظ انخفاض في الشباب منتجي الخطاب المكتوب فقد بلغت نسبتهم ٢.٤٪.

٢- السمات العامة للخطاب الإسلامي (عرض كمّي)

شهدت عينة التحليل عدداً من الانقسامات تبعاً لنوع الخطاب ومكان صدوره وسنة صدوره، وتبعيته (رسمي/غير رسمي)، ومدته، والفنون المستخدمة فيه، وأساليبه، وموضوعاته، على النحو التالي:

- فمن حيث نوع الخطاب، راعت الباحثة أن تجمع ما بين كل من الخطاب الشفاهي الموجه لعموم المسلمين عبر خطب الجمعة في المساجد المختلفة في اقاليم مصر المختلفة، والخطاب المكتوب الموجه عبر مجلة الأزهر المعبرة عن المؤسسة الدينية الرسمية الأهم، ليس فقط في مصر ولكن في العالم الإسلامي أجمع، والخطاب المرئي (البرامج الدينية في الفضائيات)، ولتتأى إمكانية المقارنة ما بين أنواع الخطاب، واستكشاف ما إذا كانت ثمة مفارقة توضح ابتعاد الخطاب الشفاهي عما يستهدفه الخطاب المكتوب الذي يعد لسان حال الأزهر الشريف؛ وكذلك الخطاب المرئي.

وفى ضوء ذلك، نوعت الباحثة ما بين خطبة الجمعة ومجلة الأزهر، اللتين يغلب عليهما الحديث المباشر بدون إشراك الجماهير، والقنوات الفضائية التي يغلب عليها مشاركة الجمهور.

جدول رقم (٣-٥)
عينة التحليل من حيث نوع الخطاب

النوع	البيان	التكرارات	النسبة
١. المكتوب		٣٣٤	٦٤,١
٢. الشفاهي		١٣٦	٢٦,١
٣. فضائيات (مرنى)		٥١	٩,٨
- مجموع		٥٢١	١٠٠

ويوضح الجدول (٣-٥) أن الخطاب المكتوب قد مثل أكثر من ثلثي الموضوعات موضع التحليل، بينما مثلت خطب الجمعة التي تم رصدها في مساجد مختلفة من أنحاء مصر على مدى عام ٢٠٠٤ بكامله، أقل من الثلث.

- ومن حيث مكان صدور الخطاب الشفاهي، راعت الباحثة أن تجمع خطباً من مختلف أقاليم مصر، كما أولت عناية خاصة للخطب الصادرة عن الجامع الأزهر لما له من مكانة خاصة - على نحو ما أوضحنا سابقاً - ولكونه يعد معبراً عن رؤية المؤسسة العريقة في قضايا التنمية المختلفة.

جدول رقم (٣-٦)
عينة التحليل الشفاهي من حيث مكان الخطبة

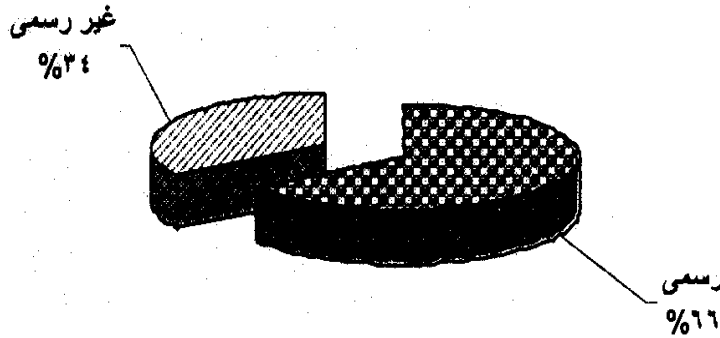
المكان	النوع	التكرارات	النسبة
١. الأزهر		١٨	١٣,٢
٢. القاهرة		٢٦	١٩,٢
٣. الوجه القبلي		٤٠	٢٩,٤
٤. الوجه البحري		٥٢	٣٨,٢
- مجموع		١٣٦	١٠٠

ويتضح من الجدول (٣-٦) أن ما يناهز ٤٠٪ من الخطب موضع التحليل الشفاهي صدرت من مساجد بالوجه البحري، تليها الخطب التي تم رصدها من مساجد القاهرة والتي تبلغ نسبتها ٣٢,٤٪، وقد جاء فصل الخطب الخاصة بالأزهر الشريف لأغراض التحليل وحيث يفترض أن الخطاب الصادر عنه ذو أهمية خاصة تمثل منهجاً لغيره من المساجد كما تعبر بدرجة أو بأخرى عن الخطاب الخاص بالمؤسسة الدينية الرسمية.

هذا على حين مثلت الخطب التي تم رصدها من الوجه القبلي أقل من ٣٠٪ من إجمالي الخطب موضع التحليل.

- ومن حيث تبعية المسجد مصدر الخطاب الشفاهي، راعت الباحثة أن تجمع خطباً من مساجد تابعة لوزارة الأوقاف (الرسمية)، والتي تمثل النسبة الأكبر بعد ضم الكثير من الزوايا والمساجد الأهلية، ومساجد غير خاضعة لإشراف الوزارة (غير الرسمية). وقد تم جمع ٩٠ خطبة من المساجد الرسمية في مقابل ٤٦ خطبة من المساجد غير الرسمية. وهو ما يعرضه الشكل التالي.

شكل رقم (٣-١)
عينة التحليل من حيث تبعية مصدر الخطاب (رسمي/غير رسمي)



- ومن حيث مدة الخطاب الشفاهي، فقد تنوعت المدة التي استغرقتها الخطب في المساجد المختلفة، حيث تراوحت ما بين أقل من ثلث الساعة، إلى أكثر من ساعة. على نحو ما يوضح الجدول رقم (٣-٧)

جدول رقم (٣-٧)
عينة التحليل الشفاهي من حيث مدة الخطبة

المدة	البيان	التكرارات	النسبة
١. أقل من ٢٠ دقيقة		٢٢	١٦,٢
٢. ٢٠ دقيقة -		٤٣	٣١,٦
٣. ٣٠ دقيقة -		٤٧	٣٤,٥
٤. ٤٠ دقيقة -		١٩	١٤,٠
٥. ٥٠ دقيقة -		٢	١,٥
٦. ٦٠ دقيقة فأكثر		٣	٢,٢
- مجموع		١٣٦	١٠٠

ويوضح الجدول السابق أن معظم الخطب التي تم رصدها قد تراوحت مدتها ما بين نصف ساعة فأكثر، حيث بلغت نسبتها ٣٤,٥٪ من إجمالي الخطب. وقد بدا أن أغلب الخطب، ٨٢,٣٪ من إجمالي الخطب، لم يستغرق وقتاً أكثر من ٤٠ دقيقة. ويبدو أن هذا يأتي التزاماً بتعليمات وزارة الأوقاف التي تقضى بعدم امتداد الخطبة.

- أما الخطاب المرئي الصادر عن الفضائيات فقد تراوح زمن الحلقة بين الساعة والساعة ونصف، ومن ثم، فقد بلغ مجموع الساعات التي تم تحليل مضمونها نحو ٦٥ ساعة بث.

ومن حيث لغة الخطاب الشفاهي والمكتوب، فقد بدت غلبة اللغة الفصحى العميقة على الخطاب موضع التحليل. على نحو ما يوضح الجدول رقم (٣-٨)

جدول (٣-٨)
عينة التحليل من حيث لغة الخطاب

النسبة	التكرارات	البيان	اللغة
٦٤,١	٣٣٤		١- فصحي عميقة
٣٥,٩	١٨٧		٢- فصحي بسيطة
١٠٠	٥٢١		- مجموع

ويبدو من الجدول السابق أن معظم الخطاب موضع التحليل قد التزم اللغة الفصحى العميقة، بينما التزم أقل من ٣٠٪ من هذا الخطاب اللغة الفصحى البسيطة المشوبة ببعض الكلمات الدارجة أو حتى العامية. ومن ثم يبدو جلياً أن هذا التمييز يتطابق تماماً مع تقسيم موضوعات التحليل إلى خطاب شفاهي يلتزم الفصحى البسيطة نتيجة إدراكه تباين مستوى جمهور صلاة الجمعة، بينما تلتزم مجلة الأزهر خطاباً يتسم بالعمق يتناسب مع جمهور ذي مستوى تعليمي وثقافي متميز.

- ومن حيث تاريخ صدور الخطاب، فقد تركز التحليل على الخطاب الصادر في عام ٢٠٠٤، بيد أن الباحثة ارتأت أن تقوم بتحليل الخطاب المكتوب الصادر في عام ٢٠٠١ قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي اقترنت بكثير من الجدل، بل والضغط، فيما يتعلق بتطوير الخطاب الديني. ويوضح الجدول رقم (٣-٩) تصنيف الخطاب تبعاً للنوع وتاريخ الصدور

جدول (٩-٣)
نوع الخطاب تبعاً لسنة صدوره

اللغة	البيان	مكتوب	شفاهى	فضائيات (مرنى)	مجموع
١. سنة ٢٠٠١		١٦٤	٠	٠	١٦٤
٢. سنة ٢٠٠٤		١٧٠	١٣٦	٠	٣٠٦
٣. سنة ٢٠٠٥		٠	٠	٥١	٥١
- مجموع		٣٣٤	١٣٦	٥١	٤٧٠

يبدو من الجدول السابق أن أعداد الخطاب المكتوب التي تم رصدها متساوية تقريباً فى كل من عام ٢٠٠١، ٢٠٠٤م. حيث بلغت فى عام ٢٠٠١ ما يقرب من ١٦٤ موضوع، بينما بلغت ١٧٠ فى عام ٢٠٠٤ فى حين تم رصد ١٣٦ خطبة جمعة فى عام ٢٠٠٤ تمثيلاً للخطاب الشفاهى. وعلى ذلك فقد بلغت نسبة الخطاب الشفاهى والمكتوب فى عام ٢٠٠٤م نسبة ٦٥.١٪ من إجمالى الخطاب موضح التحليل.

- ومن حيث نوع الخطاب تبعاً للفن المستخدم فيه، فقد تنوع الفن المستخدم فى الخطاب، ولا سيما الخطاب المكتوب الذى تنوعت موضوعاته ما بين الافتتاحية، والمقال، والقصة، والشعر، وعروض الكتب، ورسائل القراء، بل وعرض النماذج المكتوبة لخطب الجمعة لتمثل مرشداً للدعاة يستهدون به فى خطابهم الشفاهى. ويوضح الجدول التالى تصنيف الخطاب تبعاً للفن المستخدم فيه.

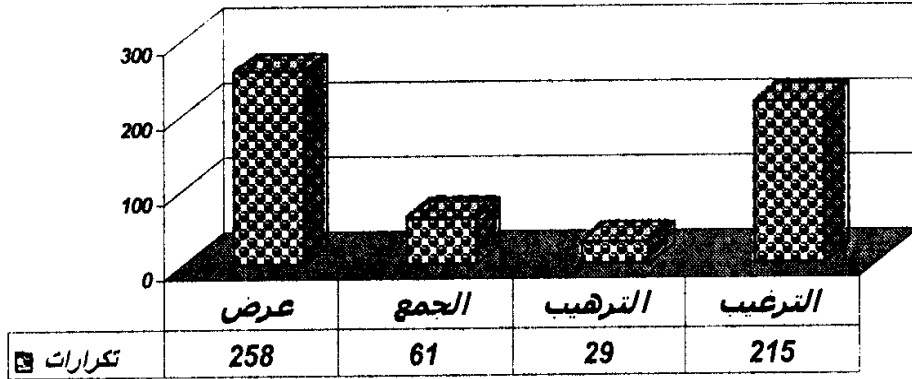
جدول (١٠-٣)
نوع الخطاب تبعاً للفن المستخدم فيه

الفن	البيان	التكرارات	النسبة
١. افتتاحية		١٠	١,٩
٢. مقال		٢٥٣	٤٨,٦
٣. قصة		١١	٢,١
٤. شعر		٢٨	٥,٤
٥. عرض كتاب		١٦	٣,١
٦. رسائل قراء		١١	٢,١
٧. نموذج خطبة جمعة		٥	١,٠
٨. خطبة جمعة شفاهية		١٣٦	٢٦,١
٩. برامج فضائيات		٥١	٩,٨
- مجموع		٥٢١	١٠٠

يبدو من الجدول السابق أن فن المقال استحوذ على معظم الموضوعات التي تم رصدها من مجلة الأزهر حيث بلغ نسبته من إجمالي الموضوعات ٤٨.٦٪، يليه خطبة الجمعة الشفاهية التي بلغت نسبتها ٢٦.١٪، في حين استحوذ الشعر على ٥.٤٪ من إجمالي الخطاب، بينما بلغت نسبة عدد الموضوعات المقدمة في شكل "عرض كتاب" ٣.١٪، وقد جاءت ٢.١٪ في شكل رسائل القراء، هذا في حين جاء نموذج لخطبة الجمعة بمجلة الأزهر بنسبة ١.٠٪.

- ومن حيث الأساليب المتبعة في الخطاب، بدا أن نحو نصف الموضوعات التي تم تحليلها قد التزمت العرض المجرد للفكرة، وأتبع الترغيب في ٤١.٣٪ من العينة، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة مدخل التهيب إلى حد كبير مقارنة بالمدخل الأخرى، فلم تصل إلى ٦٪ من العينة. وهو ما يعرضه الشكل التالي.

شكل (٤-٢)
الأساليب المتبعة في الخطاب



وقد كان حرياً بالباحثة أن تقارن بين نوعي الخطاب من حيث الأساليب المتبعة في الخطاب على نحو ما يشير الجدول التالي.

الجدول (٤-١١)
الأساليب المتبعة في الخطاب تبعاً لنوعه

الأسلوب	البيان	شفوى	النسبة	مكتوب	النسبة	فضائيات	النسبة
١. الترغيب	٧٢	٥٢,٩	٣٨,٦	١٢٩	٢٧,٥	١٤	٢٧,٥
٢. التهيب	٩	٦,٦	٥,٤	١٨	٣,٩	٢	٣,٩
٣. الجمع بينهما	١٩	١٤,٠	٤,٨	١٦	٥١,٠	٢٦	٥١,٠
٤. عرض مجرد للفكرة	٦١	٤٤,٩	٥٥,٧	١٨٦	٢١,٦	١١	٢١,٦

مجموع النسب أكبر من ١٠٠ لتضمن النص الواحد أكثر من أسلوب

ويوضح الجدول السابق أنه على حين يغلب العرض المجرد للفكرة على الخطاب المكتوب بنسبة ٥٥.٧٪، فإن أسلوب الترغيب يغلب على الخطاب الشفاهي بنسبة ٥٢.٩٪. هذا على حين يغلب الجمع بين الأسلوبين على خطاب البرامج الدينية في الفضائيات، وأن اللجوء للترهيب يزيد نسبياً في الخطاب الشفاهي عن كل من الخطابين المكتوب والمرئي.

- ومن حيث مداخل الإقناع المتبعة في الخطاب، فقد تنوعت المداخل المتبعة لدعم الفكرة والإقناع بها ما بين استخدام القرآن، والأحاديث القدسية، والأحاديث لنبوية، واللجوء إلى آراء الأئمة والفقهاء، وأقوال ومواقف الصحابة، وأقوال المؤرخين والمفكرين، و القصص التاريخية، و الحقائق العلمية، والمواقف العامة. وقد تباينت نصوص الخطاب من حيث الاعتماد على أي من هذه المداخل على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٣-١٢)

جدول (٣-١٢)
مداخل الإقناع المستخدمة في الخطاب

النسبة	التكرارات	البيان	المدخل
٩١,٢	٤٧٥		١. القرآن
١٨,٢	٩٥		٢. أحاديث قدسية
٣٣,٨	١٧٦		٣. أحاديث نبوية
١١,٩	٦٢		٤. آراء الأئمة والفقهاء
١٥,٩	٨٣		٥. أقوال ومواقف الصحابة
٣٧,٨	١٩٧		٦. قصص تاريخية
١٧,٣	٩٠		٧. حقائق علمية
٨,١	٤٢		٨. أقوال مؤرخين ومفكرين
١٧,٣	٩٠		٩. الشعر والحكم
٨,١	٤٢		١٠. مواقف عامة

مجموع النسب أكبر من ١٠٠ لتضمن النص الواحد أكثر من مدخل

وقد بدا من الجدول السابق ان اللجوء إلى الآيات القرآنية لتحقيق الإقناع وتأييد الأفكار الواردة في الخطاب كان سائداً، حيث تحقق في ما يربو على ٩٠٪ من الخطاب موضع التحليل. ويبدو هذا طبيعياً في إطار الخطاب الديني الإسلامي، بل إن ما يسترعى الانتباه هو النسبة التي لم تستخدم هذا المدخل في الإقناع. وهنا نشير إلى ان تلك النسبة تقترن بالخطاب المكتوب في الحالات التي تم فيها التعرض لموضوعات مجردة من قبيل النقد أو سير العلماء، او في الفنون القصصية أو الشعرية.

لقد جاء الاستناد إلى القصص التاريخية في المرتبة الثانية بنسبة ٣٧,٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل بما يناهز النسبة الخاصة باللجوء إلى الأحاديث القدسية والأحاديث النبوية معاً. بيد أن ما يثير الاهتمام هو انخفاض النسبة الخاصة بعرض الحقائق العلمية، وعدم اللجوء إلى المواقف الحياتية العامة إلا نادراً، الأمر الذي يعنى أن الخطاب الإسلامي ما زال موسوماً بانفصاله عن واقع حياة الناس حيث لا يفضل استخدام مواقفهم التي يعيشونها في مداخل الإقناع بالفكرة التي يستهدفها الخطاب.

ومن حيث موضوعات الخطاب الإسلامي اتجهت الباحثة للتعرف على تصنيف الخطاب الإسلامي تبعاً لأهم الموضوعات، وذلك بالاعتماد على الفكرة الرئيسية، أو وحدة السياق، وذلك قبل أن تتجه في مرحلة أخرى لتحليل الأفكار الفرعية التي تتناول تفصيلات الخطاب.

جدول (٣-١٣)

واقع التنمية في الخطاب الإسلامي (أفكار رئيسية)

النسبة	الإجمالي	
٤٩,٩	٢٦٠	عقائد وعبادات وسير
٥٠,١	٢٦١	موضوعات خاصة بالتنمية
١٠٠	٥٢١	الإجمالي

ويشير الجدول السابق إلى أن الجوانب المتعلقة بالعقائد والعبادات والسير في هذا الخطاب قد وصل إجمالي نسبتها للخطاب موضع التحليل إلى ٤٩,٩٪ تقريباً، هذا على حين لم تكد تتجاوز نسبة الموضوعات الخاصة بالتنمية نصف إجمالي الخطاب موضع التحليل إلا قليلاً.

ويمكن القول أن تحليل الأفكار الفرعية الواردة في الخطاب قد اقترب مما ورد في البيانات السابقة على نحو ما يبين الجدول التالي

جدول (٣-١٤)

أنواع التنمية في الخطاب الإسلامي (أفكار فرعية)

النسبة	التكرارات	البيان	البند
١٥,٤	٨٠		١. عقائد
١٦,٣	٨٥		٢. عبادات
١٨,٢	٩٥		٣. سير
٤,٦	٢٤		٤. التنمية الاقتصادية
١٨,٤	٩٦		٥. التنمية الاجتماعية
١٥,٤	٨٠		٦. التنمية الثقافية
١٠,٧	٥٦		٧. التنمية السياسية
١,٠	٥		٨. لا ينطبق
١٠٠	٥٢١		- مجموع

مجموع النسب أكبر من ١٠٠ لتضمن النص الواحد أكثر من فكرة فرعية

وقد اتضح من الجدول (٣-١٤) أن الجوانب المتعلقة بحفظ الدين في هذا الخطاب قد وصل إجمالي نسبتها للخطاب موضع التحليل إلى ٥٠٪ تقريباً، هذا على حين اقتضرت نسبة التنمية على ٤٩٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

وقد اهتمت الدراسة بالتعرف على تصنيف موضوعات الخطاب الإسلامي تبعاً لنوعه للتعرف على مدى اهتمام كل أنواع الخطاب بالتنمية وقضاياها أم لا.

جدول (٣-١٥)

العلاقة بين موضوعات الخطاب الإسلامي ونوعه

الإجمالي	%	فضائيات	%	شفاهي	%	مكتوب
٢٦٠	٣٩,٢	٢٠	٦٤,٠	٨٧	٤٦,٥	١٥٣
٢٦١	٦٠,٨	٣١	٣٦,٠	٤٩	٥٣,٥	١٧٢
٥٢١	١٠٠,٠	٥١	١٠٠	١٣٦	١٠٠,٠	٣٢٥

وقد اتضح من الجدول (٤-١٥) درجة أعلى من عناية الخطاب الشفاهي بكل من العقائد والعبادات مقارنة بكل من الخطابين المكتوب والصادر عن الفضائيات، وقد كان الأخير أقل الأنواع الثلاثة بتناول العقائد والعبادات والسير، فيما كان اهتمامه ملحوظاً نسبياً بقضايا التنمية. وهذه النتيجة المرتفعة قد ترجع لمدى اهتمام الخطاب المرئي بصفة عامة والفضائيات بصفة خاصة باهتمامات الناس وعلاقاتهم وتفاعلاتهم واحتياجات الناس لمعرفة موقف الإسلام من أنماط التنمية وتفاعلاتهم، ولذلك جاءت نتيجة اهتمام البرامج الدينية في الفضائيات بمحور التنمية. الأمر الذي يشير إلى اختلاف في تناول موضوعات التنمية نتيجة للاختلاف في أنواع الخطاب.

وقد اتجهت الدراسة إلى استكشاف طبيعة تصنيف موضوعات الخطاب الإسلامي المكتوب تبعاً لسنة صدوره، وذلك للتعرف على مدى تطور خريطة موضوعات هذا الخطاب خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م، فيما قد يعبر عن استجابة ما للدعوات المتكررة الخاصة بتطوير الخطاب الديني. أنظر جدول (٢-١٦).

جدول (٣-١٦)

العلاقة بين موضوعات الخطاب الإسلامي المكتوب و سنة صدوره

الإجمالي	سنة ٢٠٠٤		سنة ٢٠٠١	
	%	تكرار	%	تكرار
١٥٣	٣٩,٥	٦٧	٤٨,١	٨٧
١٧٦	٦٠,٥	١٠١	٥١,٩	٧٥
٣٢٩	١٠٠,٠	١٦٨	١٠٠,٠	١٦٢

• تم حذف حالات غير مبين

وقد بدأ من الجدول السابق أن ثمة تطوراً يمكن رصدده في الخطاب المكتوب يتجلى في الزيادة الملموسة في البحث الخاص بالتنمية الذي زادت نسبته من ٥١.٩٪ من إجمالي الخطاب المكتوب الصادر في عام ٢٠٠١م إلى ٦٠.٥٪ من إجمالي الخطاب المكتوب الصادر في عام ٢٠٠٤م.

هذا في حين تراجعت درجة الاهتمام بالمباحث الخاصة بالعقائد والسير بقدر ملموس، حيث تراجعت نسبتها من ٤٨.١٪ في عام ٢٠٠١، إلى ٣٩.٥٪ في عام ٢٠٠٤.

ويشير هذا الأمر إلى قدر من التطور نحو درجة أعلى من الاهتمام بالتنمية فيما قد يعبر عن درجة من الاستجابة للدعوات الخاصة بتطوير الخطاب الديني ليكون أكثر تجاوباً مع حياة الناس ومشكلاتهم المعاصرة. غير أن هذا الأمر لا يمكن الحكم عليه دون الخوض في غمار المضمون بأفكاره الفرعية للتيقن من هذه النتيجة، وللتعرف على الكيفية التي عالج بها هذا الخطاب تلك الجوانب الخاصة بالتنمية، وهو ما سوف نتناوله في تحليل النتائج المتعلقة بأبعاد التنمية في الخطاب الإسلامي عبر فصول الدراسة التالية.

وقد اتجهت الدراسة إلى استكشاف طبيعة تصنيف موضوعات الخطاب الإسلامي الشفاهي تبعاً لمكان صدوره، وذلك للتعرف على مدى التباين في خريطة موضوعات هذا الخطاب نتيجة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأقاليم الصادر فيها هذا الخطاب. أنظر الجدول التالي

جدول (٣-١٧)

العلاقة بين موضوعات الخطاب الإسلامي الشفاهي ومكان صدوره

الإجمالي	%	بحري	%	قبلي	%	القاهرة	
١٥٣	٥١,٩	٢٧	٦٢,٥	٢٥	٧٩,٥	٣٥	عقائد وعبادات وسير
١٧٦	٤٨,١	٢٥	٣٧,٥	١٥	٢٠,٥	٩	موضوعات خاصة بالتنمية
٣٢٩	١٠٠,٠	٥٢	١٠٠,٠	٤٠	١٠٠,٠	٤٤	الإجمالي

• تم حذف حالات غير مبين

ويوضح الجدول السابق أن اهتمام مساجد القاهرة بموضوعات العقائد والعبادات والسير كبيرة جداً حيث بلغت نحو ٨٠٪ من إجمالي الخطاب المرصود فيها، قلت في الوجه القبلي إلى ٦٢.٥٪، ثم الوجه البحري ٥١.٩٪. وعلى العكس من ذلك كانت مساجد الوجه البحري أكثر اهتماماً بالتنمية من غيرها في الوجه القبلي والقاهرة. بيد أن ما تجدر الإشارة إليه أن الخطاب الشفاهي بمختلف أنواعه يهتم بموضوعات العقائد والعبادات والسير أكثر من قضايا التنمية.

وقد سعت الباحثة إلى تبين طبيعة العلاقة بين موضوعات الخطاب الإسلامي الشفاهي ومكان صدوره، وذلك للتعرف على مدى التباين في خريطة موضوعات هذا الخطاب نتيجة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأقاليم الصادر فيها هذا الخطاب. أنظر الجدول التالي

وقد اتجهت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين موضوعات الخطاب الإسلامي الشفاهي وتبعية المسجد (رسمي/غير رسمي)، وذلك للتعرف على مدى التباين في الاهتمام بموضوعات التنمية بين النوعين. أنظر جدول (٣-١٨)

جدول (٣-١٨)
موضوعات الخطاب وفقاً لتبعية المسجد (رسمي/غير رسمي)

الإجمالي	%	غير رسمي	%	رسمي	
٨٧	٧٣,٩	٣٤	٥٨,٩	٥٣	عقائد وعبادات وسير
٤٩	٢٦,١	١٢	٤١,١	٣٧	موضوعات خاصة بالتنمية
١٣٦	١٠٠	٤٦	١٠٠	٩٠	الإجمالي

وقد بدا من الجدول السابق أن الخطاب الصادر عن كلا النوعين أكثر عنايةً بالعقائد والعبادات والسير، وإن كان الخطاب الصادر عن المساجد غير الرسمية أكثر اهتماماً بتناول هذه الموضوعات، حيث جاءت في نحو ٧٤٪ من إجمالي الخطب الصادرة عنه مقابل ٥٩٪ للمساجد الرسمية. وهكذا، ورغم اهتمامهما المحدود بموضوعات التنمية، يبدو أن الخطاب الصادر عن المساجد الرسمية يعبر عن اهتمام نسبي بموضوعات التنمية مقارنةً بالمساجد غير الرسمية.

وسعت الدراسة لاستجلاء طبيعة العلاقة بين موضوعات الخطاب ووظيفة منتجها، وذلك لتبين ما إذا كانت هذه الموضوعات تتباين باختلاف وظيفة الداعية مصدر الخطاب. أنظر الجدول التالي:

جدول (٣-١٩) العلاقة بين موضوعات الخطب ووظيفة منتجيها

إجمالي	أخرى		شاعر أو أديب		مفكر إسلامي		دعاة		علم		استاذ بجامعة		استاذ بجامعة الأزهري		عقائد وعبادات وسور
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٥٥	٧٣,٩	١٧	٥٢,٠	١٣	٣٦,١	٣٥	٥٩,٠	٤٦	٦١,٣	٤٩	٣٦,٤	٣٦	٥٤,٦	٥٩	موضوعات خاصة بالتنمية
٢٥٥	٢٦,١	٦	٤٨,٠	١٢	٦٣,٩	٦٢	٤١,٠	٣٢	٣٨,٧	٣١	٦٣,٦	٦٣	٤٥,٤	٤٩	الإجمالي
٥١٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٢٥	١٠٠	٩٧	١٠٠	٧٨	١٠٠	٨٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٨	

• تم حذف حالات غير مبين

يشير الجدول السابق إلى اختلاف في الاهتمام بموضوعات التنمية باختلاف وظيفة الداعية مصدر الخطاب. فبينما مال أساتذة جامعة الأزهر، وعلماء الأزهر، ودعاة وزارة الأوقاف، بل وغير المتخصصين من الدعاة، لطرح موضوعات العقائد والعبادات والسير، مال أساتذة الجامعات الأخرى والمفكرين الإسلاميين لطرح الموضوعات الخاصة بالتنمية بجوانبها المختلفة.

وسعت الدراسة لاستجلاء طبيعة العلاقة بين موضوعات الخطاب وسن منتجه، وذلك لتبين ما إذا كانت هذه الموضوعات تتباين باختلاف سن الداعية مصدر الخطاب. أنظر الجدول التالي:

جدول (٣-٢٠)
العلاقة بين موضوعات الخطاب وسن منتجه

الإجمالي	%	شيوخ	%	شباب	
٢٤٣	٤٩,٦	١٩٩	٦٢,٠	٤٤	عقائد وعبادات وسير
٢٢٩	٥٠,٤	٢٠٢	٣٨,٠	٢٧	موضوعات خاصة بالتنمية
٤٧٢	١٠٠	٤٠١	١٠٠	٧١	الإجمالي

• تم حذف حالات غير مبين

يوضح الجدول السابق اختلافاً في الاهتمام بموضوعات التنمية بين شباب الدعاة وشيوخهم، ولكن في عكس الاتجاه المتوقع. فقد كان شباب الدعاة أقل اهتماماً بموضوعات وقضايا التنمية مقارنة بشيوخ الدعاة. فثلثا الموضوعات التي قدمها شباب الدعاة تركزت على العقائد والعبادات والسير، في مقابل أقل من نصف الموضوعات التي قدمها شيوخ الدعاة، الذين كانوا أكثر ميلاً لتناول موضوعات تتعلق بقضايا التنمية.

ثانياً: خصائص الخطاب ومنتجيه : تحليل سوسيولوجي

وبعد أن استعرضنا في هذا الفصل الخصائص العامة للخطاب ومنتجيه ،سوف نعرض لأهمها فيما يلي:

• اوضحت نتائج الدراسة الراهنة أن نسبة المنتجين للخطاب الإسلامي ممن ينتمون إلى الأزهر وجامعة الأزهر والجامعات الأخرى، المتخصصين في علوم الفقه والشريعة واللغة، وكذلك الدعاة التابعين لوزارة الأوقاف وجميعهم بلغت نسبتهم ٧٠.٧٪ ، في حين قد بلغت نسبة المنتجين للخطاب الإسلامي حوالي ٣٠٪ ممن ينتمون إلى وظائف أخرى من قبيل نائب رئيس محكمة النقض، ورئيس قسم بوزارة التربية والتعليم، وموظفين بوزارة الزراعة. ألخ ويشير هذا إلى أن الخطاب الإسلامي ما زال ينتجه بعض الدعاة غير التابعين لوزارة الأوقاف "الدعاة الهواة". ورغم أن وزارة الأوقاف في مصر قد أوجبت أن يحصل كل خطيب على تصريح منها بالخطابة، فإن الواقع بذلك يؤكد أن تطبيق هذا الإجراء ما زال دون المأمول. وربما يرجع التساهل في تطبيق القرار إلى العجز الذي تعانيه الوزارة في توفير الدعاة للمساجد التابعة لها، والتي تضمها سنوياً إليها، على نحو ما كشف عنه الدكتور على جمعة مفتي جمهورية مصر العربية عن أن عدد المعينين في هذه المساجد من جانب وزارة الأوقاف لا يزيد عن ٣٢ ألفاً بينما يوجد ٤٨ ألف خطيب في المساجد الأخرى من الهواة. وقد يرجع ذلك إلى التوسع في إنشاء المساجد الأهلية الذي شجعت عليه السياسات الرسمية خصوصاً في مراحل مواجهة التيارات المعارضة للحكم من اليساريين .

ورغم أن هذا الأمر ليس منتقداً دائماً، إلا أن ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لكل راغب في الدعوة دون تخصص أو تأهيل منظم قد يفتح الباب لكثير من التشويش والخلط ومن ثم الضعف في الخطاب الإسلامي. وهذا بالطبع له خطورته في مجتمع تسوده الأمية ، والفقر، والتبعية ، وخاصة لأن الخطاب الديني ينبغي أن يشكل مصدراً مهماً من مصادر المعرفة الدينية الصحيحة التي تنمي الوعي لدى الجمهور، وبالتالي ينبغي ان يكون منتج الخطاب متخصصاً لأن الجمهور في بعض الأحيان يكون غير مؤهل للحكم على صحة ومصداقية ما يقال له من خلال منابر الدعوة، وتساؤلنا هنا لماذا ونحن في القرن الحادي والعشرون نطالب بالتخصص الدقيق في كل المجالات، دون أن يمتد ذلك إلى منتجى الخطاب الإسلامي، مما يؤدي إلى جراءة البعض على الدعوة والإفتاء في الدين على الرغم من عدم تخصصه.

لقد بلغ عدد منتجى الخطاب الإسلامي ممن ينتمون إلى وظائف أخرى ١٥٢ فى جميع أنواع الخطاب ،موزعة كالتالى فقد قدم الخطاب المكتوب الإسلامى ٩٨ غير متخصصين فى علوم الدين وذلك بالرغم من ان مجلة الأزهر موجهة للرأى العام العربى المسلم، وأيضا يفترض انها تقوم بتحديد نمط الخطاب المتبغى توجيهه فى عموم المساجد فى مصر بصفة خاصة والبلاد العربية الإسلامية بصفة عامة، فكان من المفترض عدم اقحام غير المتخصصين لإنتاج الخطاب الإسلامى المكتوب بينما كان ظهور الدعاة المتخصصين بوزارة الأوقاف غالباً فى الخطاب الشفاهى حيث وصل إلى ١١٦، فى حين بلغ عدد غير المتخصصين لإنتاج الخطاب الشفاهى الإسلامى إلى ٢٠ ، ولا غرابة فى ذلك حيث أن هذا يعد من أصيل مسئولياتهم وواجباتهم الوظيفية. اما الذى يثير الغرابة وهو ارتفاع عدد غير المتخصصين فى الخطاب الإسلامى المرئى فقد بلغ عددهم ٣٤ من ٥١ من الذين يقوموا بتقديم البرامج الدينية ، بينما وصل عدد المتخصصين إلى ١٧ ممن ينتمون إلى الأزهر وجامعة الأزهر، وقد يرجع ذلك إلى أن القنوات الفضائية الموجودة على الساحة الإعلامية الآن تعمل بأسلوب (الإعلام الرأسمالى) الذى يعتمد على ترويج المادة الإعلامية بصفة عامة، والمادة الإعلامية - الدينية بصفة خاصة كسلعة، فاستعانت بالمشاهير بصرف النظر عن تخصصهم أو عدم تخصصهم، وذلك لما لهم من شعبية فى الشارع العربى الإسلامى. فى حين لم تكن هذه الشعبية لمن يعملون فى المؤسسة الأزهرية لاستخدامها المستمر فى إطار السياسة و المواقف السياسية الحكومية الداخلية والخارجية على تغيرها، وتناقضها بين الحين والآخر ، الأمر الذى أثر على مصداقية خطاب المؤسسة، وخطابات رموزها الدينية.

• كما كشفت الدراسة الراهنة على غلبة الشيوخ على إنتاج الخطاب الإسلامى على نحو ما هو مستقر دوماً فى هذا الخصوص، فقد ناهزت نسبة الشيوخ أربعة اخماس العينة، بينما اقتصرت مساهمة الشباب على ١٣.٦٪.

لقد بينت الدراسة غلبة الشيوخ على انواع الخطاب، بيد أن النسبة تبدو طاغية فى الخطاب المكتوب، حيث زادت على أربعة أخماس الخطاب المكتوب، الأمر الذى يعنى أن المجلة تستقطب كبار السن من الكتاب، ومن ثم تحد من فرص الشباب للمساهمة فى إنتاج الخطاب الإسلامى المقدم من خلالها.

ومن ناحية أخرى، فقد لوحظ ارتفاع نسبي فى الشباب منتجى الخطاب الشفاهى، الأمر الذى يعد انعكاساً لسعى وزارة الأوقاف لسد النقص فى خطباء المساجد والدعاة من خلال عدد من المسابقات المتكررة فى السنوات الأخيرة.

كما بينت الدراسة طبيعة العلاقة بين موضوعات الخطاب ووظيفة منتجه، حيث بدا اختلاف في الاهتمام بموضوعات التنمية باختلاف وظيفة الداعية مصدر الخطاب. فبينما مال أساتذة جامعة الأزهر، وعلماء الأزهر، ودعاة وزارة الأوقاف، بل وغير المتخصصين من الدعاة، لطرح موضوعات العقائد والعبادات والسير، مال أساتذة الجامعات الأخرى والمفكرين الإسلاميين لطرح الموضوعات الخاصة بالتنمية بجوانبها المختلفة. ويعنى هذا أن المؤسسات الدينية المنوط بها إنتاج الخطاب الديني، فضلاً عن إعداد الدعاة الجدد، يتسم خطابها بالتقليدية المفرطة التي تنأى عن تناول قضايا التنمية، وتبتعد عن تناول الوقائع التي يزخر بها المجتمع بما يؤدي إلى تزييف وعى الناس عن الواقع الذي يعيشونه ويعانون وطأة الاستغلال فيه.

• بيد أن ما يستحق الإشارة إليه هو ارتفاع نسبة الترغيب في الخطاب لقد وصلت ٤١.٣٪، هذا بعكس ما شاع دوماً من أن هذا الخطاب ينحو باتجاه الترهيب، ويبدو أن هذا يعد تحولاً عن هذا الاعتقاد الشائع لدى الكثيرين بفعل جهود وزارة الأوقاف في كتبها الدورية التي توزعها على الدعاة. في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة مدخل الترهيب حيث بلغت ٥.٦٪.

• بدا من التحليل الكمي السابق تركيز الخطاب على الأبعاد الخاصة بالعقيدة والعبادات والسير، بشكل يفوق الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث بلغت نسبتها ما يربو على ٥٠٪ من إجمالي الخطاب. ورغم أن هذه الجوانب الروحية تمثل أساسيات الخطاب الإسلامي بما يعنى ضرورة التأكيد عليها. غير أن ما يسترعى الانتباه أنها قد جاءت في معظم الحالات مجتزأة وبعيدة عن أن تمثل قاعدة لتناول الواقع المعاش، حيث جاءت في شكل عرض مجرد للأفكار يبدو غريباً في ضوء أن متلقيه من جمهور المسلمين المؤمنين بالفعل. وقد يرجع ذلك إلى تأكيد الطبقة المسيطرة في المجتمع على أن يكون الدين ضمن آليات الحفاظ على سيطرتها وذلك بالابتعاد به عن الحكم على الواقع المعاش بما ينطوى عليه من ظلم واستغلال.

ومن ثم، يصير الإغراق في الغيبات والعبادات بمثابة تزييف وعى الطبقات المقهورة عن جوانب الاستغلال التي تتعرض لها والتي لا يكاد الخطاب يعرض لها رغم أن الحديث الشريف يقرر أن "الدين المعاملة" بما يعنى وجوب التركيز على جوانب التنمية بأبعادها المختلفة. فكأن الخطاب يركز على جوانب المحافظة دون أن يعرض بحال للجوانب الثورية الهادفة لمكافحة الظلم والاستغلال. وبهذا يؤكد على ما ذكره سان سيمون بشأن أن أنظمة

المجتمع سابقة على النظام الديني. ومن ثم هي التي تتحكم في رسالته الدينية تبعاً لتوجهها الأيديولوجي ومصالح الطبقات الحاكمة والتي تسعى للتأكيد على فكرة تهميش الدين واقتصار العمل الديني على العبادات فقط.^٢

ولما كانت هذه الطبقة المسيطرة محلياً تحتل وضعاُ تابعاً للطبقات الرأسمالية في المراكز فقد كان من شأنها أن تستجيب للضغوط المفروضة لتطويع الثقافة المحلية للتجاوب مع أحكام النسق العالمي القائم، والمتسم بهيمنة القوى الرأسمالية الغربية. ومن ثم لا يبدو غريباً أن زاد التركيز على الموضوعات الروحية في أعقاب تزايد الضغوط ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ويتفق هذا مع ما ذكره كارل ماركس من أن الطبقة الرأسمالية المسيطرة تحرص دوماً على توظيف الدين ليصير بمثابة "أفيون الشعوب"، للحفاظ على بقائها وأمنها.

كما بينت الدراسة طبيعة العلاقة بين موضوعات الخطاب وسن منتجه، فقد كشفت الدراسة اختلافاً في الاهتمام بموضوعات التنمية بين شباب الدعاة وشيوخهم، ولكن في عكس الاتجاه المتوقع. فقد كان شباب الدعاة أقل اهتماماً بموضوعات وقضايا التنمية مقارنة بشيوخ الدعاة. فثلثا الموضوعات التي قدمها شباب الدعاة تركزت على العقائد والعبادات والسير، في مقابل أقل من نصف الموضوعات التي قدمها شيوخ الدعاة، الذين كانوا أكثر ميلاً لتناول موضوعات تتعلق بقضايا التنمية.

ويشير هذا الأمر إلى أن المؤسسات الدينية القائمة على إعداد الدعاة، والمنتجة للخطاب الديني، تتطور نحو مزيد من التقليدية والبعد عن تناول قضايا المجتمع الحقيقية بالإغراق في الغيبات، والنزعة الماضوية، في الوقت الذي يشهد المجتمع المصري تحولات مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لا يمكن فصلها عن التحولات في بناء القوة الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع وعلى الصعيد العالمي، لصالح الرأسمالية المحلية المتحالفة مع الرأسمالية العالمية.



هوامش الفصل الثالث:

- (1) <http://www.akhbarelyom.org.eg/akhbarelyom/issues/3086/0104.html>
- (2) Anthony J. Blasi, Marginality as a Societal Position of Religion, 202 in <http://www.findarticles.com/cfo/mosor/363/p1> and:
زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، الفجالة، القاهرة، دبت، ص ١١٣-١١٤.



الفصل الرابع

التنمية الاقتصادية ففي الخطاب الإسلامي



برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress ، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization. وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وطبقاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقاً للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحاً الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالى. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة: ۲۷۶].^١

بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمراً للبيئة ولنسيج المجتمع، ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب.^٢

ومما سبق .. اهتمت الدراسة الراهنة للتعرف على ماهية التنمية الاقتصادية في الخطاب، لذلك سعت الدراسة الراهنة للتعرف على موقعها في الخطاب الإسلامي، وكذلك مساحتها منه، حيث تركز هذه الدراسة على إيضاح العلاقة ما بين الخطاب الإسلامي المعاصر (الشفاهي، والمكتوب، والمرئي) بجانبه الرسمي، وغير الرسمي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، وما إذا كانت قضايا التنمية الاقتصادية تحظى باهتمام هذا الخطاب الإسلامي الرسمي، وغير الرسمي المعاصر أم لا.

كما تتناول طبيعة هذا الاهتمام بمعنى ما إذا كان حافزاً للتنمية أم معوقاً لها، وعلى مستوى آخر مدى اهتمامه بقضايا تنموية اقتصادية معينة وترك قضايا أخرى وكيفية معالجته للقضايا التنموية الاقتصادية التي يهتم بها. ومحاولة معرفة الأسباب وراء هذا الاهتمام بتلك القضايا محور اهتمامه، وأيضاً التعرف على الأسباب وراء تجاهله لقضايا تنموية اقتصادية أخرى في نفس الوقت.

ومن ثم، فيجب علينا البحث في العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الخطاب والممارسة الحياتية اليومية ومدى ارتباطها بالعمليات التنموية الاقتصادية.

سوف يقدم هذا الفصل عرضاً كمياً للتنمية الاقتصادية في الخطاب الإسلامي، من حيث النظرة العامة للاقتصاد، والعمل والإنتاج، وضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية، والفقر. ويعرض الفصل لتصنيف تناول هذه البنود تبعاً لأنواع الخطاب الإسلامي، ولسنة صدور الخطاب المكتوب، وتبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي، والخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي. وقد انتهى الفصل إلى تحليل سوسيولوجي لأهم نتائج التنمية الاقتصادية في الخطاب الإسلامي.

أولاً: التنمية الاقتصادية في الخطاب الإسلامي. (عرض كمى)

بالنظر إلى النتائج الخاصة بتصنيف الخطاب الإسلامي تبعاً لموضوعاته، أو أفكاره الرئيسية، أن التنمية الاقتصادية لا تشغل نسبة كبيرة من اهتمام هذا الخطاب. فقد وردت في ٢٤ موضوعاً، شكلت ٤.٦٪ فقط من عينة التحليل بمختلف أنواعها. وهي نسبة محدودة للغاية في ضوء الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها الاقتصاد المصري منذ فترة ليست بالقصيرة.

وقد اتجهت الدراسة لتناول البنود المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، بدءاً من الاقتصاد، العمل والإنتاج، ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية، والفقر والتي سنتناولها فيما يلي.

الاقتصاد في الخطاب الإسلامي :

ينطوى هذا البعد على عدد من البنود مثل التنمية الاقتصادية، أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية، أهمية التنمية الاقتصادية، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها في جدول (٤-١).

جدول (٤-١)
الاقتصاد في الخطاب الإسلامي

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٢,٥	١٣	التنمية الاقتصادية	١.
١,٩	١٠	أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية	٢.
٠,٢	١	أهمية التنمية الاقتصادية	٣.
٩٥,٣	٤٩٧	لا ينطبق	٤.

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع أكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق .. انخفاض مستوى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد عموماً. فقد بدا جلياً أن ما يربو على ٩٥.٣٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل لم يهتم بتناول التنمية الاقتصادية، كما أن البند الذي حظى باهتمام الخطاب وهو " التنمية الاقتصادية" لم تتجاوز نسبة الاهتمام به ٢.٥٪، هذا بالرغم من أن مصر تشهد في الحقبة الحالية عملية تحول إلى نظام الحرية الاقتصادية القائم على التحرير المالي والخصخصة، ومن ثم حرية الأسواق، وهي العملية التي انطوت على جدل كبير بشأن جدواها وتأثيراتها سلبياً وإيجابياً على المجتمع المصري.

أما أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية، أن الاهتمام بهذا البند في الخطاب لم يرد إلا بنسبة ١.٩٪ من إجمالي عينة الخطاب الإسلامي.

ومع الأسف لم يحظ البند المتعلق " بأثر أهمية التنمية الاقتصادية " إلا على اهتمام محدود للغاية ، حيث بلغت نسبته ٠.٢٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد . وذلك على نحو ما يشير جدول (٤-٢).

جدول (٤-٢)

الاقتصاد في أنواع الخطاب الإسلامي

الهدف	البيان	مكتوب	النسبة	شفوي	النسبة	فضائيات	النسبة
١. التنمية الاقتصادية	٣	٠,٩	١٠	٧,٤	٠	٠	
٢. أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية	١	٠,٣	٧	٥,١	٣	٥,٩	
٣. أهمية التنمية الاقتصادية	٠	٠	١	٠,٧	٠	٠	
٤. لا ينطبق	٣٣٠	٩٨,٨	١٢٢	٨٩,٧	٤٨	٩٤,١	

- المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق .. تفوق اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع الاقتصاد بشكل عام، مقارنة بالخطاب المكتوب. فبينما لم يرد الحديث عن هذا الموضوع في نحو ٩٩٪ من موضوعات الخطاب المكتوب، فإنه لم يرد في نحو ٩٠٪ من الخطاب الشفاهي. كما لم يرد فيما يربو على ٩٤٪ من إجمالي الخطاب المرئي وبالتالي، استحوذ الخطاب الشفاهي بدرجة أكبر على الجوانب المتعلقة بالاقتصاد عموماً على نحو يفوق النوعين الآخرين.

وفيما يخص تطور تناول الاقتصاد في الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل، فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبند المتعلقة بالاقتصاد كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي (٤-٣).

جدول (٤-٣)

تطور تناول الاقتصاد في الخطاب الإسلامي المكتوب

الهدف	البيان	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠٤	النسبة
١- التنمية الاقتصادية	٢	١,٢	١	٠,٦	
٢- أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية	١	٠,٦	٠	٠	
٣- أهمية التنمية الاقتصادية	٠	٠	٠	٠	
٤- لا ينطبق	١٦١	٩٨,٢	١٦٩	٩٩,٤	

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

مع الأخذ في الاعتبار النسبة الهزيلة لاهتمام الخطاب المكتوب بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد، نلاحظ ثمة تطور سلبي في هذا الصدد نتيجة تدنى نسبة الاهتمام المذكور في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤. حيث ورد الحديث عن الاقتصاد بمجلة الأزهر في أربع موضوعات فقط، ثلاث موضوعات في عام ٢٠٠١ قبل مشروع الشرق الأوسط الكبير، وموضوع واحد فقط في مجلة الأزهر، وهذه النتيجة تدعى إلى الاستغراب لكونها مجلة إسلامية تتمثل مهمتها المأمولة في توجيه ديني وإصلاح للمسلمين. كما أنها تعد أداة توجيهية للخطباء وأئمة المساجد بوجه عام، وأيضاً تحديد نمط الخطاب المتبغى توجيهه في عموم المساجد في مصر.

وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على مدى تباين اهتمام أماكن صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في جدول (٤-٤).

جدول (٤-٤)

الاقتصاد تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي

الهدف	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١- التنمية الاقتصادية	٠	٠	٠	٣	٧
٢- أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية	١	٠	٠	١	٤
٣- أهمية التنمية الاقتصادية	٠	٠	٠	١	٠
٤- لا ينطبق	١٧	٢٦	٣٥	٤٤	

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الموضوعات الاقتصادية تقريباً، إلا بالنسبة لموضوع أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية، والذي ورد الحديث عنه بمعدل مرة واحدة فقط.

وقد بدا أن الجوانب الاقتصادية لم تحظ بأى اهتمام من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة، وإن جاء هذا الاهتمام بشكل محدود نسبياً في الوجهين القبلى والبحرى.

وفيما يتعلق باهتمام الخطاب الإسلامي الشفاهي بالاقتصاد وفقاً لتبعية المسجد لوزارة الأوقاف أم عدم تبعيته لها (الرسمى، وغير الرسمى). موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في جدول (٤-٥).

جدول (٥-٤)
الاقتصاد في الخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

الهدف	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١- التنمية الاقتصادية		٥	٥,٦	٥	١٠,٩
٢- أثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية		٢	٢,٢	٤	٨,٧
٣- أهمية التنمية الاقتصادية		١	١,١	٠	٠
٤- لا ينطبق		٨٢	٩١,١	٤٠	٨٧

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى اهتمام الخطاب الصادر عن المساجد غير الرسمية بالحديث عن الاقتصاد حيث ورد في ٩ من إجمالي موضوعات هذا الخطاب، وذلك في مقابل ٨ موضوعات من إجمالي الخطاب الصادر عن المساجد الرسمية. وبدا أن الخطاب غير الرسمي أكثر اهتماماً بنود هذا البعد مقارنة بالخطاب الرسمي. على الرغم من دعوة المساجد التي ضمت لوزارة الأوقاف إلى تجديد الخطاب الديني والتركيز على اهتمامات الأمة التي من ضمنها بالتأكيد الموضوعات الاقتصادية. ومن هذه النتيجة قد بدا للباحثة ان الدعوة أي النصيحة قد عملت بها المساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف المصرية!

العمل والإنتاج في الخطاب الإسلامي

سعت الدراسة الراهنة للتعرف على مدى اهتمام الخطاب الإسلامي موضع التحليل بتناول موضوع العمل والإنتاج. ويأتى هذا انطلاقاً مما يحثنا عليه الإسلام من تطبيق الإيمان عملاً وسلوكاً، ومن ثم جاءت آيات القرآن الكريم التي تحثنا على الإيمان، تحثنا بعده مباشرة على العمل. ، وأن تصون حقوق العمال والعاملين. وبالتالي، فقد اتجهت الدراسة لتناول تلك البنود الخاصة بموضوع العمل والإنتاج على نحو ما هو موضح في الجدول (٤-٦).

جدول (٦-٤)

العمل والإنتاج في الخطاب الإسلامي

البند	البيان	التكرارات	النسبة
١- قيمة العمل		٢٨	٥,٤
٢- العمل كسبيل للتنمية		٢٠	٣,٨
٣- حقوق وواجبات العامل المادية والمعنوية		١٢	٢,٣
٤- التوكل على الله لا يتنافى مع العمل		٩	١,٧
٥- يجب أن تكون نية العمل خالصة لله		٦	١,٢
٦- العلاقة بين العاملين في سياق العمل		٤	٠,٨
٧- البطالة		١١	٢,١
٨- لا ينطبق		٤٧٤	٩١,٠

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق عناية الخطاب موضع التحليل باقتران كل من الإيمان والعمل، فبلغت نسبته ٥.٤٪ من إجمالي الخطاب المرصود، يليه الحديث عن العمل ككونه عنصر أساسى للتنمية حيث بلغت نسبة الموضوعات التي تناولته ٣.٨٪، يليه حقوق وواجبات العامل المادية والمعنوية فقد بلغت نسبته ٢.٣٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. يليه الدعوة للتوكل على الله مقرونة بالدعوة إلى العمل حيث بلغت ١.٧٪. بينما موضوع البطالة لم يشكل سوى ٢.١٪ من اهتمام الخطاب الإسلامى، وهذه النتيجة تمثل الأكثر إثارة للاهتمام هى تلك المتعلقة بالبطالة، التي تشكل هماً جاثماً على صدور الكثير من الأسر المصرية، كما تشكل تحدياً كبيراً للحكومات المتعاقبة على مصر، نتيجة تزايد نسب البطالة السافرة فى مصر فى السنوات الأخيرة .

وقد سعت الدراسة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبنود المتعلقة بالعمل والإنتاج. وذلك على نحو ما يشير الجدول التالى:

جدول (٤-٧)

العمل والإنتاج فى أنواع الخطاب الإسلامى

الهدف	البيان	مكتوب	النسبة	شفوى	النسبة	فضائيات	النسبة
قيمة العمل	٩	٢,٧	١٣	٩,٦	٦	١١,٨	
العمل كسبيل للتنمية	٤	١,٢	١١	٨,١	٤	٧,٨	
حقوق وواجبات العامل المادية والمعنوية	٤	١,٢	١	٠,٧	٠	٠	
التوكل على الله لا يتنافى مع العمل	٣	٠,٩	٥	٣,٧	١	٢,٠	
يجب أن تكون نية العمل خالصة لله	٠	٠	٥	٣,٧	١	٢,٠	
العلاقة بين العاملين فى سياق العمل	٢	٠,٦	٢	١,٥	٠	٠	
البطالة	١	٠,٣	٤	٢,٩	٦	١١,٨	
لا ينطبق	٣٢٢	٩٦,٤	١١٣	٨٣,١	٣٣	٦٤,٧	

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

وقد أكد الجدول السابق كما بدا من الجدول السابق.. انخفاض مستوى اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع العمل والإنتاج مقارنة بمستوى اهتمام الخطاب الشفاهى بصفة عامة . كما بدا أيضاً انخفاض مستواه فى طرح مشكلة البطالة التي ورد الحديث عنها بمعدل مرة واحدة فقط،

وفى المقابل بدا اهتمام البرامج الدينية فى الفضائيات بالتأكيد على قيمة العمل واقتترانه بالإيمان، ووجوب العمل لتنمية المجتمع ، كما اعتنى بمشكلة البطالة بدرجة ملموسة نسبياً، على نحو يفوق نوعى الخطاب الآخرين.

وفيما يخص العمل والإنتاج تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة به كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي (٤-٨).

جدول (٤-٨)

تطور تناول العمل والإنتاج في الخطاب الإسلامي المكتوب

الهدف	البيان	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠٤	النسبة
١- قيمة العمل		٥	٣,٠	٤	٢,٤
٢- العمل كسبيل للتنمية		١	٠,٦	٣	١,٨
٣- حقوق وواجبات العامل المادية والمعنوية		٣	١,٨	١	٠,٦
٤- التوكل على الله لا يتنافى مع العمل		١	٠,٦	٢	١,٢
٥- يجب أن تكون نية العمل خالصة لله		٠	٠	٠	٠
٦- العلاقة بين العاملين في سياق العمل		٢	١,٢	٠	٠
٧- البطالة		٠	٠	١	٠,٦
٨- لا ينطبق		١٥٨	٩٦,٣	١٦٤	٩٦,٥

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

نلاحظ من الجدول السابق .. عدم وجود تطور في الاهتمام بالحديث عن العمل والإنتاج في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م. باستثناء الحديث نسبياً عن تأكيد الخطاب على العمل باعتباره سبيل التنمية وقد جاء بنسبة محدودة للغاية.

وفيما يتعلق بالعمل والإنتاج تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في جدول (٤-٩).

جدول (٤-٩)

العمل والإنتاج تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي

الهدف	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١- قيمة العمل		٠	١	٥	٨
٢- العمل كسبيل للتنمية		٠	٢	٣	٦
٣- حقوق وواجبات العامل المادية والمعنوية		٠	٠	١	٠
٤- التوكل على الله لا يتنافى مع العمل		٠	٠	٣	٢
٥- يجب أن تكون نية العمل خالصة لله		١	١	٠	٣
٦- العلاقة بين العاملين في سياق العمل		٠	٠	٠	٢
٧- البطالة		٠	١	٢	١
٨- لا ينطبق		١٧	٢٣	٣٢	٤١

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الحديث عن العمل والإنتاج إلا بالنسبة لموضوع "يجب أن تكون نية العمل خالصة لله"، الذي ورد الحديث عنه بمعدل مرة واحدة فقط.

وقد بدا أن الاهتمام من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة، تجلى في الحديث عن العمل كسبيل للتنمية" الذي ورد في الخطاب بمعدل مرتين وإن جاء هذا الاهتمام أكثر وضوحاً في الوجهين القبلي والبحري.

ونلاحظ مما سبق، أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن جامع الأزهر يكاد أن يتجنب الحديث عن العمل، وضرورته، والحقوق والواجبات المتعلقة به. وكذلك مساجد القاهرة، والوجهين القبلي والبحري.

وفيما يتعلق بالعمل والإنتاج وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي. أنظر جدول (٤-١٠)

جدول (٤-١٠)

العمل والإنتاج في الخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

الهدف	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
قيمة العمل		٦	٦,٧	٨	١٧,٤
العمل كسبيل للتنمية		٨	٨,٩	٣	٦,٥
حقوق وواجبات العامل المادية والمعنوية		١	١,١	٢	٤,٣
التوكل على الله لا يتنافى مع العمل		٤	٤,٤	٣	٦,٥
يجب أن تكون نية العمل خالصة لله		٢	٢,٢	٣	٦,٥
العلاقة بين العاملين في سياق العمل		٠	٠	٤	٨,٧
البطالة		٤	٤,٤	٠	٠
لا ينطبق		٧٦	٨٤,٤	٣٧	٨٠,٤

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى اهتمام الخطاب الصادر عن المساجد غير الرسمية بالحديث عن العمل والإنتاج حيث ورد في ٢٠٪ من إجمالي هذا الخطاب، وذلك في مقابل أقل من ١٦٪ من إجمالي الخطاب الصادر عن المساجد الرسمية. وبدا أن الخطاب غير الرسمي أكثر اهتماماً ببنود هذا البُعد مقارنةً بالخطاب الرسمي. خاصة اهتمامه وحثه على العمل حيث ورد في ٨ خطب للجمعة حيث بنسبة ١٧,٤٪ من إجمالي الخطب التي تم رصدها من المساجد غير الرسمية. في مقابل ٦,٧٪ من إجمالي الخطب التي تم رصدها من المساجد الرسمية.

ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية في الخطاب الإسلامي

تسعى الدراسة الراهنة للتعرف على ما يخص "ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية" في الخطاب الإسلامي موضع التحليل.. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٤-١١)

ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية في الخطاب الإسلامي

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٠,٦	٣	كتابة العقود	١-
٠,١	١	الإشهاد في المعاملات	٢-
١,٠	٥	منع الاحتكار	٣-
٠,٤	٢	عدم المغالاة في الأسعار	٤-
١,٣	٧	آداب البيع وعدم الغش	٥-
٢,١	١١	الإتقان في العمل	٦-
٢,٥	١٣	تجنب الرزق الحرام	٧-
٢,٧	١٤	البعد عن المعاملات الربوية	٨-
٩٢,٧	٤٨٣	لا ينطبق	٩-

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق .. مدى اهتمام الخطاب موضع التحليل بالحديث عن المعاملات الربوية ووجوب البعد عنها حيث بلغت نسبة ورودها ٢.٧٪، وكذلك وجوب تجنب الرزق الحرام الذي ورد بنسبة ٢.٥٪، يليهما الحديث عن "الإتقان في العمل"، ثم الحديث عن آداب البيع وعدم الغش الذي ورد بنسبة ١.٣٪، ثم الحديث عن منع الاحتكار الذي بلغت نسبته ١.٠٪، بينما جاءت "كتابة العقود" بنسبة محدودة بلغت ٠.٦٪ من إجمالي الخطاب المرصود. أما فيما يتعلق بالإشهاد في المعاملات لم يذكر إلا مرة واحدة فقط من إجمالي الخطاب موضع الدراسة الراهنة.

وقد سعت الدراسة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبند المتعلقة بالضوابط الاقتصادية والتجارية. وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٤-١٢)
ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية في أنواع الخطاب

الهدف	البيان	مكتوب	النسبة	شفوى	النسبة	فضائيات	النسبة
كتابة العقود	٢	٠,٦	٠	٠	١	٢,٠	
الإشهاد في المعاملات	١	٠,٣	٠	٠	٠	٠	
منع الاحتكار	٤	١,٢	٠	٠	١	٢,٠	
عدم المغالاة في الأسعار	١	٠,٣	٠	٠	٠	٠	
آداب البيع وعدم الغش	٥	١,٥	٢	١,٥	٠	٠	
الإتقان في العمل	٢	٠,٦	٦	٤,٤	٣	٦,٠	
تجنب الرزق الحرام	٤	١,٢	٩	٦,٦	٠	٠	
البعد عن المعاملات الربوية	٨	٢,٤	٣	٢,٢	١	٢,٠	
لا ينطبق	٣١٨	٩٥,٢	١١٨	٨٦,٨	٤٧	٩٢,٢	

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يوضح الجدول السابق الاهتمام النسبي الذي يوليه الخطاب الشفوى بموضوع ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية، الأمر الذي يتجلى في ورود أفكار متعلقة به في نحو ١٥٪ من النصوص الخاصة به، بينما خلا ٨٦,٨٪ من إجمالي الخطاب الشفاهي من أى إشارة إليه؛ وفي المقابل، خلا ما يربو على ٩٥٪ من الخطاب المكتوب من أى تناول لتلك البنود، واقتصرت نسبة ورودها على ٥٪ من نصوص الخطاب المكتوب تقريباً. كما أن النسبة لم تكن أحسن حالاً في الفضائيات التي لم يرد فيها الحديث عن هذه الضوابط إلا في أقل من ٨٪ من حلقات البرامج الدينية في الفضائيات في الدورة التليفزيونية موضع التحليل.

ويلاحظ أن البنود الخاصة بكتابة العقود، والإشهاد في المعاملات، ومنع الاحتكار، وعدم المغالاة في الأسعار، قد اقتصر الحديث عنها على الخطاب المكتوب دون الشفاهي، وقد جاء تناولها في إطار الحديث العام والمفصل الذي خصصته المجلة لموضوع الاقتصاد الإسلامي وميزاته، ولم يتأت لها أن تشير إلى الواقع المصري من قريب أو بعيد في هذا الصدد، وإنما جاء تناولها نظرياً بحثاً، ومغرفاً في الحديث عما ينبغي أن يكون بمعنى الترغيب في الأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

أما بند الإتقان في العمل الذي مثل النسبة الأكبر من اهتمام الفضائيات بموضوع ضوابط العمل، فقد جاء متركزاً في برنامج واحد هو "صناع الحياة" الذي يقدمه الأستاذ عمرو خالد والذي يركز فيه على موضوع الصناعات الصغيرة بوصفها آلية نهوض الأمة الإسلامية، وسبيل ضروري لمواجهة مشكلة البطالة التي تعاني منها بلادنا.

وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب الإسلامي المكتوب بالبنود المتعلقة بالضوابط الاقتصادية والتجارية في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وذلك على نحو ما يشير

الجدول التالي:

جدول (٤-١٣)

تطور تناول ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية في الخطاب الإسلامي المكتوب

الهدف	البيان	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠٤	النسبة
١. كتابة العقود	٢	١,٢	٠	٠	
٢. الإشهاد في المعاملات	٢	١,٢	٠	٠	
٣. منع الاحتكار	٥	٣,٠	٠	٠	
٤. عدم المغالاة في الأسعار	١	٠,٦	١	٠,٦	
٥. آداب البيع وعدم الغش	٥	٣,٠	٢	١,٢	
٦. الإتقان في العمل	٣	١,٨	٠	٠	
٧. تجنب الرزق الحرام	٤	٢,٤	١	٠,٦	
٨. البعد عن المعاملات الربوية	١٠	٦,١	٠	٠	
٩. لا ينطبق	١٥٠	٩١,٥	١٦٨	٩٨,٨	

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

نلاحظ من الجدول السابق .. أن التطور في الاهتمام بالحديث عن العمل والإنتاج في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م قد جاء سلبياً، ذلك أن كل البنود قد شهدت تقلصاً في الحديث عنها في الخطاب موضع التحليل خلال تلك الفترة. وقد كان حرياً بالدراسة أن تستكشف مدى تباين اهتمام الخطاب الإسلامي بالبنود المتعلقة بالضوابط الاقتصادية والتجارية تبعاً لاختلاف مكان صدور الخطاب الشفاهي وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٤-١٤)

ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي

الهدف	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلي	بحري
١. كتابة العقود	٠	٠	٠	٠	٠
٢. الإشهاد في المعاملات	٠	٠	٠	٠	٠
٣. منع الاحتكار	٠	٠	٠	٠	٠
٤. عدم المغالاة في الأسعار	٠	٠	٠	٠	٠
٥. آداب البيع وعدم الغش	٠	٠	٠	٠	٢
٦. الإتقان في العمل	٠	١	٠	٠	٥
٧. تجنب الرزق الحرام	١	١	١	٥	٢
٨. البعد عن المعاملات الربوية	٠	٠	٠	٤	١
٩. لا ينطبق	١٧	٢٤	٣٣	٤٤	٤٤

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الحديث فيما يخص ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية إلا بالنسبة لموضوع " تجنب الرزق الحرام " ، الذي ورد الحديث عنه بمعدل مرة واحدة فقط.

وقد بدا أن الاهتمام من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة يقتصر على نفس الموضوع السابق بالإضافة إلى بند الإتقان في العمل، حيث ورد الحديث عنهما مرة واحدة لكل منهما.

وبينما ركزت مساجد الوجه القبلي على موضوعي تجنب الرزق الحرام والبعد عن المعاملات الربوية، فإن مساجد الوجه البحري قد وزعت اهتمامها على آداب البيع وعد الغش، وإتقان العمل والبعد عن الربا، وتجنب الرزق الحرام.

ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد في مختلف الأماكن عن تناول البنود الأولى بما فيها الخاصة بارتفاع الأسعار، ومنع الاحتكار، آداب البيع وعدم الغش رغم إلحاح هذه القضايا خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي.

وقد اتجهت الدراسة لاستكشاف مدى تباين اهتمام الخطاب الإسلامي الشفاهي بالبنود المتعلقة بالضوابط الاقتصادية وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب. انظر الجدول التالي:

جدول (٤-١٥)

ضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية في الخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

الهدف	البيان	رسمى	%	غير رسمي	%
١. كتابة العقود		٠	٠	٠	٠
٢. الإشهاد في المعاملات		٠	٠	٠	٠
٣. منع الاحتكار		٠	٠	٠	٠
٤. عدم المغالاة في الأسعار		٠	٠	٠	٠
٥. آداب البيع وعدم الغش		٠	٠	٢	٤,٣
٦. الإتقان في العمل		٣	٣,٣	٣	٦,٥
٧. تجنب الرزق الحرام		٧	٧,٨	٢	٤,٣
٨. البعد عن المعاملات الربوية		٣	٣,٣	٢	٤,٣
٩. لا ينطبق		٧٨	٨٦,٧	٤٠	٨٧,٠

المجموع قد يكون أكبر من ١٠٠ لاحتواء الموضوع على أكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى تماثل اهتمامى الخطاب الرسمى ، والخطاب غير الرسمى بضوابط المعاملات الاقتصادية والتجارية الذى ورد بنسبة ٨٧٪ من اجمالى خطب الجمعة التى تم رصدها من المساجد التابعة لوزارة الأوقاف ، والمساجد غير التابعة لها .

الفقر والتكافل الاجتماعى فى الخطاب الإسلامى :

سعت الدراسة الراهنة للتعرف على مدى اهتمام الخطاب الإسلامى موضع التحليل بتناول موضوع الفقر. وبالتالي، فقد اتجهت الدراسة لتناول تلك البنود الخاصة به على نحو ما هو موضح فى الجدول التالى .

جدول (٤-١٦)

الفقر والتكافل الاجتماعى

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٠,٦	٤		١. أسباب الفقر
٠,٢	٢		٢. مظاهر الفقر وصوره
٠,٦	٥		٣. آثار الفقر
٦,٤	٣٣		٤. التكافل الاجتماعى للحد من الفقر والقضاء عليه
٩٢,١	٤٨١	٦	٥. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية فى موضوع التحليل

يتضح من الجدول السابق، ان ثمة اهتماماً نسبياً قد أولاه الخطاب الإسلامى موضع التحليل لموضوع الفقر والتكافل الاجتماعى. فقد ورد فى ما يربو على ٨٪ من اجمالى الخطاب موضع التحليل.

وتفصح البيانات عن اهتمام الخطاب بموضوع التكافل للحد من صور التفاوت والحد من الفقر فى المجتمع، دون ان يولى اهتماماً للحديث عن الأبعاد الأخرى المتعلقة بظاهرة الفقر من حيث أسبابها، وأثارها.

وقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبنود المتعلقة بالفقر والتكافل الاجتماعى. وذلك على نحو ما يشير الجدول التالى.

جدول (٤-١٧)

الفقر والتكافل الاجتماعي في أنواع الخطاب الإسلامي

النسبة	فصانيات	النسبة	الشفاهي	النسبة	المكتوب	البيان
٢,٠	١	٢,٢	٣	٠	٠	أسباب الفقر
٢,٠	١	٠,٧	١	٠	٠	مظاهر الفقر وصوره
٣,٩	٢	٠	٠	٠,٨	٣	آثار الفقر
٥,٩	٣	١٢,٠	١٦	٤,٠	١٤	التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه
٩٤,١	٤٨	٨٥,٢	١١٦	٩٥,٠	٣١٧	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يوضح الجدول السابق الاهتمام النسبي الذي يوليه الخطاب الشفوي بموضوع الفقر والتكافل الاجتماعي، الأمر الذي يتجلى في ورود أفكار متعلقة به في نحو ١٥٪ من النصوص الخاصة بهذا الخطاب، وفي المقابل، اقتصرت نسبة ورودها على ٥٪ من نصوص الخطاب المكتوب تقريباً، ونفس الأمر للخطاب المرئي.

ويلاحظ أن الحديث عن البند الخاص بآثار الفقر، قد اقتصر على الخطاب المكتوب، والمرئي، دون الشفاهي.

وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب الإسلامي بالبند المتعلقة بالفقر والتكافل الاجتماعي في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م، كما يشير الجدول التالي.

جدول (٤-١٨)

تطور تناول الفقر والتكافل الاجتماعي في الخطاب الإسلامي المكتوب

النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠١	البيان
٠	٠	٠	٠	أسباب الفقر
٠	٠	٠	٠	مظاهر الفقر وصوره
٠,٥	١	١,٢	٢	آثار الفقر
١,٦	٣	٦,٦	١١	التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه
٩٧,٦	١٦٦	٩٢,٠	١٥١	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

نلاحظ من الجدول السابق.. أن التطور في الاهتمام بالحديث عن الفقر والتكافل الاجتماعي في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م قد جاء سلبياً، ذلك أن كل البنود قد شهدت تقلصاً في الحديث عنها في الخطاب موضع التحليل خلال تلك الفترة. وقد انعكست تلك النتيجة في ارتفاع نسبة "لا ينطبق" التي تعبر عن النصوص التي لم تحو أي إشارة إلى هذه البنود.

وقد كان حرياً بالدراسة أن تستكشف مدى تباين اهتمام الخطاب الإسلامي بالبنود المتعلقة بالفقر والتكافل الاجتماعي تبعاً لاختلاف مكان صدور الخطاب الشفاهي. وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٤-١٩)

الفقر والتكافل الاجتماعي تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي

البند	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلي	بحري
١.	أسباب الفقر	٠	٠	١	١
٢.	مظاهر الفقر وصوره	٠	٠	٠	١
٣.	آثار الفقر	٠	٠	٠	٠
٤.	التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه	٠	٣	٣	١
٥.	التكافل الاجتماعي للحد من التفاوت	٠	٠	٢	١
٦.	لا ينطبق	١٨	٢٣	٣٤	٤٨

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الحديث فيما يخص الفقر، وقد بدا أن الاهتمام من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة اقتصر على موضوع "التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه"، حيث ورد الحديث عنه في ثلاث خطب من إجمالي خطب مساجد القاهرة. بينما ركزت مساجد الوجه القبلي على موضوع التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه، فإن مساجد الوجه البحري قد وزعت اهتماماً محدوداً على موضوعات التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه، التكافل الاجتماعي للحد من التفاوت وكذلك أسباب الفقر، وأيضاً مظاهر الفقر وصوره.

وقد يبدو مفهوماً أن تركيز مساجد الوجه القبلي على أسباب الفقر لما يعاني هذا الإقليم من ارتفاع نسبة الفقراء به بصورة ملموسة، غير أن الاهتمام قد جاء ليركز على التكافل كسبيل للحد من قسوة الفقر، وكأن الخطاب يمثل بالفعل وسيلة لتسكين آلام الفقراء دون أن يساعدهم على التخلص منها. ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد في مختلف الأماكن عن تناول البند المتعلق آثار الفقر، رغم إلحاح القضية خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي.

وفيما يتعلق بتباين الاهتمام بالموضوعات المتصلة بالفقر وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (٤-٢٠)

الفقر والتكافل الاجتماعي في الخطاب الإسلامي الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

البند	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١. أسباب الفقر		٢	٢,٢	١	٢,٢
٢. مظاهر الفقر وصوره		١	١,١	٠	٠
٣. آثار الفقر		٠	٠	٠	٠
٤. التكافل الاجتماعي للحد من الفقر والقضاء عليه		٨	٨,٨	٨	١٧,٤
٥. لا ينطبق		٨٠	٨٨,٩	٣٨	٨٢,٦

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في موضوع التحليل

ويبدو من الجدول السابق تفوق اهتمام الخطاب غير الرسمي بالفقر والتكافل الاجتماعي فقد ورد في الخطب التي تم رصدها بنحو ١٨,٠٪ مقارنة بـ ١١,٠٪ من اهتمام خطب الجمعة في المساجد الرسمية.

ثانياً: التحليل السوسيولوجي لنتائج التنمية الاقتصادية في الخطاب

أوضحت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية عموماً حيث بلغ عدد الموضوعات التي تناولتها ٢٤ موضوعاً من إجمالي ٥٢١ موضوعاً سواء خطبة جمعة ، أو موضوع بمجلة الأزهر في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤م، أو حلقة من البرامج الدينية في الفضائيات . وينم هذا عن عدم عناية الخطاب الإسلامي المعاصر بالحديث عن الجوانب الاقتصادية، أو البعد عن قضايا اقتصادية معينة وهذا ما سوف نحاول الاقتراب منه على النحو التالي .

- فقد بدا جلياً أن ما يربو على ٩٥.٣٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل لم يهتم بتناول التنمية الاقتصادية، كما أن البند الذي حظى باهتمام الخطاب وهو " التنمية الاقتصادية" لم تتجاوز نسبة الاهتمام به ٢.٥٪، هذا بالرغم من أن مصر تشهد في الحقبة الحالية عملية تحول إلى نظام الحرية الاقتصادية القائم على التحرير المالي والخصخصة، ومن ثم حرية الأسواق، وهي العملية التي انطوت على جدل كبير بشأن جدواها وتأثيراتها سلبياً وإيجابياً على المجتمع المصري. ومن ثم يبدو مثيراً للانتباه أن يقل الاهتمام بهذا الموضوع في الخطاب الإسلامي حتى ليكاد أن يختفى!!.

ومع الأسف لم يحظ البند المتعلق " بأثر أهمية التنمية الاقتصادية " إلا على اهتمام محدود للغاية حيث بلغت نسبته ٠.٢٪.

- تفوق اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع الاقتصاد بشكل عام، مقارنةً بالخطاب المكتوب. فبينما لم يرد الحديث عن هذا الموضوع في نحو ٩٩٪ من موضوعات الخطاب المكتوب، فإنه لم يرد في نحو ٩٠٪ من الخطاب الشفاهي. كما لم يرد فيما يربو على ٩٤٪ من إجمالي الخطاب المرئي وبالتالي الأمر الذي يتجلى في ارتفاع نسبة النصوص التي لم تحو أفكاراً اقتصادية فيه ، مقارنةً بالخطاب الشفاهي. وقد يبدو هذا مفهوماً لو أن الأمر يتعلق بالموضوعات السياسية التي قررت مجلة الأزهر أنها لا تضعها في بؤرة اهتمامها، بيد أنه يصير غريباً أن تتجاهل الحديث عن التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من مفاهيم وموضوعات بالرغم من أن هذا النوع من التنمية يشكل البعد الأهم في المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري - بل والكثير من المجتمعات الإسلامية عموماً - في العقود الأخيرة.

- كما بدا اهتمام الخطاب المرئي والخطاب المكتوب بأثر الأخلاق على التنمية الاقتصادية ، وإن كان يركز عليها بشكل عام دون تقديم تفصيلات أو أفكاراً متنوعة في هذا

الصدد، ومن ثم يبدو حديث الخطاب الشفاهي في هذا الصدد أقرب إلى الشعارات منه إلى التناول الموضوعي المفصل الرامى إلى الإقناع والتأسيس لمنهج بديل فى الاقتصاد يمكن للمجتمع الاتجاه إليه إن رغب. وربما يلتمس العذر للدعاة فى هذا الصدد بسبب قصر مدة الخطبة وتنوع جمهور المتلقين من حيث المستوى التعليمى والثقافى، غير أن إمكانية تجاوز هذا الأمر تظل قائمة على نحو أو آخر لو أن الداعية قد اهتم بتحديد بؤرة معينه لموضوع الخطبة عوضاً عن الكثير من الأفكار الفرعية التى ترد مبتسرة ومختزلة فلا تؤدى الغرض المرجو منها.

- كشفت الدراسة الراهنة عن تجاهل الخطاب الإسلامى المكتوب بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد، فقد لاحظنا ثمة تطوراً سلبياً فى هذا الصدد نتيجة تدنى نسبة الاهتمام المذكور فى الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، الأمر الذى قد يعد غريباً لما يعانىه المجتمع المصرى من أزمة اقتصادية حقيقية، وأنه يتجاهل بذلك الواقع الاقتصادى المعاش، كما يغفل زيادة المطالبة بإصلاح اقتصادى حقيقى فى الدول الإسلامية والعربية ومن بينها مصر. ويعنى ذلك انفصال هذا الخطاب عن الواقع الذى يعانىه الناس، ولاسيما التحول الاقتصادى الذى يتم لصالح الرأسمالية وعلى حساب الطبقات الوسيطة والدنيا. وعلى ذلك، يكون انفصال الخطاب عن هذا الواقع قد جعل منه خطاباً مغترباً عن واقعه، ومؤد إلى تزييف وعى الجمهور الذى يتلقاه. الأمر الذى يتفق ومقولات كارل ماركس فى هذا الصدد.

- اوضحت نتائج الدراسة أن الخطاب الإسلامى الشفاهى الصادر عن جامع الأزهر يكاد أن يتجنب الحديث عن الجوانب الاقتصادية، داخلية كانت او خارجية، بشكل شبه تام. هذا على الرغم من ان الفترة التى تم خلالها رصد خطب الجمعة بالأزهر الشريف قد توافقت مع مراحل مهمة من الإصلاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى من جانب ، وأيضاً شيوع الحديث عن الطرح الأمريكى لمبادرة " الشرق الأوسط الكبير " ، تلك المبادرة التى اعتمدت على تقريرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حول التنمية البشرية العربية لعامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فى الحصول على المعلومات ، والبيانات الكاشفة لأوجه القصور، والنواقص التى يعانى منها الشرق الأوسط الكبير، ولاسيما فى المجال الاقتصادى. التى تركز المبادرة اهتمامها عليها، فى انطلاقها نحو عملية الإصلاح، وفى هذا السياق وضعت المبادرة الأمريكية لها ثلاثة أهداف أساسية ، كسبيل للإصلاح:

- الأول: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- الثانى: بناء مجتمع المعرفة.
- الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية

وبالطبع تلك المبادرة ليست من أجل عيون الشرق الأوسط، ولكن المسألة ان الغرب رأى أن الشرق الأوسط الكبير بأوضاعه الاقتصادية السيئة يشكل تهديداً للحضارة الغربية الحديثة ، لذلك ينبغي على الغرب أخذ زمام المبادرة في عملية إصلاح شاملة حتى يمكن سد منافذ التهديد الخارجي.^٢

وعلى ذلك، يكون نمط الخطاب الصادر عن الأزهر أكثر اتساقاً مع مصلحة الطبقة الحاكمة، وارتباطاتها الإقليمية والدولية، بأكثر مما تتفق مع الواقع الذي يعاينه الناس. فهذا الخطاب يتجنب تناول تلك القضايا التي قد تثير الجمهور إذا ما تم تناولها بشكل مستنير وشفاف، أو تثير حفيظتهم إذا ما تم تناولها على نحو مختزل أو مزيف، ومن ثم يكون الخطاب المغترب الذي ينأى عن تناول القضايا الشائكة حتى وإن ارتبطت بمصير المجتمع. ويؤكد هذا الأمر استمرار طبيعة الدور الذي ترسمه السلطة للأزهر منذ عهد محمد علي، وليمثل سندا للسلطة، وبالتالي الطبقة الحاكمة، لا أن يمثل قوة مستقلة قد تنقلب عليها.

- كشفت نتائج الدراسة عن اهتمام الخطاب الصادر عن المساجد غير الرسمية بالحديث عن الاقتصاد حيث ورد في ١٣٪ من إجمالي هذا الخطاب، وذلك في مقابل أقل من ٩٪ من إجمالي الخطاب الصادر عن المساجد الرسمية. وبدا أن الخطاب غير الرسمي أكثر اهتماماً ببنود هذا البُعد مقارنةً بالخطاب الرسمي. على الرغم من دعوة المساجد التي ضمت لوزارة الأوقاف الى تجديد الخطاب الديني والتركيز على اهتمامات الأمة التي من ضمنها بالتأكيد الموضوعات الاقتصادية. ومن هذه النتيجة قد بدا للباحثة ان الدعوة أي النصيحة قد عملت بها المساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف المصرية!. ويعنى ذلك أن المساجد الرسمية هي أكثر التزاماً بالدور التاريخي المفروض عليها من قبل السلطة، ومن ثم، الطبقة الحاكمة. وعلى ذلك فإن تعليمات وزارة الأوقاف بشأن الخطب التي تلقى في المساجد الرسمية تنأى غالباً عن القضايا التنموية في المجتمع بما يؤدي إلى تزييف وعى الناس وتدعيم سيطرة واستغلال الطبقة الحاكمة.

- لم يشكل موضوع البطالة سوى ٢.١٪ من اهتمام الخطاب الإسلامي، وهذه النتيجة تعد الأكثر إثارة للاهتمام؛ فالبطالة تشكل هماً جاثماً على صدور الكثير من الأسر المصرية، كما تشكل تحدياً كبيراً للحكومات المتعاقبة على مصر، نتيجة تزايد نسب البطالة السافرة في مصر في السنوات الأخيرة ، في سياق تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ويضفي هذا على البطالة طابعاً قاتماً، من حيث أنها تصيب أساساً الشباب، وكثرة منهم من خريجي النظام التعليمي، والفئات الاجتماعية الأضعف، في أوضاع تتسم بانخفاض مستوى المعيشة الإنسانية وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعويضات البطالة، وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة.

صفوة القول .. انخفاض مستوى الاهتمام بموضوع البطالة في مضمون الخطاب المرصود رغم إنها تشكل مشكلة من الأهمية والخطورة تفضي إلى مشكلات اجتماعية أخرى كتأخر سن الزواج، والعنف والاعتصاب وغيرها، كما قد تفضي على عدم استقرار سياسي. ويمكن القول أن إهمال هذه القضية تحديداً يمثل أجلى صور تزييف الوعي التي يمارسها الخطاب، بما يعنى أحد أهم صور الدعم للطبقة الرأسمالية التي يجري الإصلاح الاقتصادي لمصلحتها. فهذا الإصلاح قد أدى إلى تزايد البطالة الظاهرة، ذلك أن هذه الطبقة لم تخلق فرص عمل جديدة من خلال مشروعاتها على نحو ما كان يفعل القطاع العام في مراحل تاريخية سابقة، كما أنها ساهمت في زيادة البطالة بالتخلص من العمالة في المشروعات التي حصلت عليها عبر عملية الخصخصة. وهكذا، فإن تجاهل الخطاب لهذه القضية الجوهرية التي ترتبط بالعدالة في المجتمع، وتمثل مصدراً مهماً من مصادر الفقر، يمثل أقصى صور تزييف الوعي، بما يتفق ومقولات ماركس بشأن الدين.

كما بدأ أيضاً انخفاض مستوى اهتمام الخطاب المكتوب في طرح مشكلة البطالة التي ورد الحديث عنها بمعدل مرة واحدة فقط، وكانت ضمن رسائل القراء التي تطرح حل لمشكلة البطالة وهو: - أن توفر الدولة العمل لشباب الخريجين من الذكور فقط مع رفع رواتبهم وعودة المرأة إلى بيتها مما يعود على المرأة بتوفير فرص الزواج.⁴

والغريب أن تلك الرسالة التي عرضت على مدى صفحتين كاملتين في مجلة الأزهر لم تحظ بأي ردٍ عليها يمكن ان نلمح منه موقف المجلة من الطرح الذي تحدثت به القارئة، وإن كان نشر الاقتراح على هذا النحو يفيد قبولاً ضمناً به، وهو ما يثير التساؤلات حول موقف الأزهر من قضية عمل المرأة التي يبدو أن المجتمع يتجه إلى حسمها رغم المعوقات المتعلقة بموقف المؤسسة الدينية منها. كما يثير تساؤلاً آخر بشأن الموافقة الضمنية على الحل المطروح من قبل القارئة ذلك أنه يتجه إلى جوهر قضية البطالة التي تتمثل في عجز الاقتصاد المصري عن خلق فرص عمل حقيقية تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتكتفي باختزال المشكلة وحلها على حساب الجانب الأضعف في المجتمع والاستيلاء على نصيبه من تلك الفرص، بما يمثل استمراراً لقضية الاستغلال في المجتمع والتي تتم في هذه الحالة لصالح الرجل على حساب المرأة، وباستخدام المقولات الدينية، الأمر الذي يتفق مع تحليلات ماركس في هذا الصدد.

- أوضحت نتائج الدراسة الراهنة أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن المساجد الموجودة في ريف الوجه البحري، والقبلي يكاد أن يتجنب الحديث عن البطالة، حيث

تم تناولها في ثلاث خطب فقط ، ويبدو هذا غريباً في ضوء البيانات التي توضح أن النسبة الأكبر من المتعطلين هم من قاطنى الريف ، حيث أن البطالة قد بلغت نسبة مرتفعة تقدر بـ ٩.٥٪ فى الريف المصرى ، وقد كانت النسبة الأعلى للبطالة فى ريف الوجه البحرى حيث بلغت ١١.٧٪ ، بينما بلغت نسبتها فى ريف الوجه القبلى ٩.٤٪ من قوة العمل عام ٢٠٠٢م^٦.

وبالتالى، يبدو اهتمام الخطاب الصادر عن مساجد الوجهين القبلى والبحرى فى مصر، ولاسيما فى الريف، محدوداً للغاية فى ضوء ارتفاع نسب البطالة بين الشباب. وقد يفسر ذلك بتحيز خطط التنمية الاقتصادية لصالح الحضرة على حساب الريف، ولصالح المحافظات الحضرية على حساب الوجهين البحرى والقبلى، فيما يعبر عن هامشية وضع هذين الإقليمين فى هذه الخطط، التى تركز على المركز الحضرى، فى العاصمة خصوصاً. وهو ما تفسره مدرسة التبعية بوضع محيط المحيط، أى الوضع الطرفى الهامشى فى الدولة الطرفية التابعة للمركز الرأسمالى الدولى.

وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من تجاهل الخطاب الإسلامى الصادر فى الريف، وفى الوجهين البحرى والقبلى لواحدة من القضايا المهمة التى يعانى منها المجتمع فيهما. وقد كان مثيراً للانتباه أن مساجد القاهرة لم تعرض للبطالة إلا مرة واحدة، بينما غابت تماماً عن خطب الأزهر الشريف فى الفترة موضع الدراسة. ويؤكد هذا دور الخطاب الصادر عن هذه المساجد فى تزييف الوعى من خلال تهميش القضايا الحيوية التى يعانىها المجتمع المصرى بوجه عام، والمجتمعات المحلية داخله بوجه خاص، فيما يصب لمصلحة الطبقة الرأسمالية المحلية المسيطرة وعلاقتها مع المراكز الرأسمالية الدولية.

- وفى المقابل بدا اهتمام البرامج الدينية فى الفضائيات بالتأكيد على دعم الإسلام لقيمة العمل واقتترانه بالإيمان، ووجوب العمل فى الإسلام لعمارة الكون وخدمة المجتمع، كما اعتنى بمشكلة البطالة بدرجة ملموسة نسبياً، على نحو يفوق نوعى الخطاب الآخرين. ومن بين هذه البرامج الدينية الفضائية برنامج "صناع الحياة" الذى اهتم بالحديث عن مشكلة البطالة ووصفها بأنها أشر شيء فى الدنيا ، لأنها أصل كل المعاصى ، فينظر للبطالة انها لغت هدف وجود الانسان وهو اعمار الارض، ومن وجهة نظره ان مشكلة البطالة لا بد ان تحل بمشروع قومى الكل يساعد فيه " كلكم راع . وكلكم مسئول عن رعيته...^٧.

غير أن هذا الخطاب قد جاء متجاهلاً لمسئولية السلطة/الطبقة الحاكمة عن تفشى البطالة فى المجتمع، مؤكداً على مسئولية الشباب عن خلق فرص عمل لهم من خلال المشروعات الصغيرة، وهو نفس ما تدعو إليه المقولات الرأسمالية التى تحمل الفقراء مسئولية فقرهم،

وتزعم أن الفرص متاحة للجميع لتحقيق النجاح والحراك الاجتماعي الصاعد، متجاهلة الظروف البنائية التي تحول دون ذلك. وبالتالي فقد ركز هذا الخطاب على الصناعات الصغيرة كحل للمشكلة، وهو نفس ما تدعو إليه السلطة/الطبقة الحاكمة وتدعمه من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي أثبتت التجربة أنه آلية للحد من آثار الخصخصة، دون أن يمثل سبيلاً لعلاجها.

ولعله من الغريب أن يتجاهل الخطاب الإسلامي عدداً من القضايا المهمة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وبالأحرى في عام ٢٠٠٤، وفي مقدمتها قضية الارتفاع السريع في أسعار السلع والخدمات، والغش، والاحتكار على نحو يفوق إمكانات قطاعات واسعة من المجتمع المصري، بما يعنى مزيداً من الإفقار الواقع عليهم، والتدنى في مواقعهم الاجتماعية. ورغم ذلك لم تتعد نسبة الاهتمام بها من قبل الخطاب الإسلامي المعاصر سوى ٥.٢٪. كما يكاد الخطاب ان يتجاهل قضية الاحتكار التي أثير الجدل بشأنها خلال العام المذكور بصدد حديد التسليح الذي ارتفعت أسعاره بشكل كبير جداً على حين ظل قانون الاحتكار المعروض على مجلس الشعب حبيس الأدرج.

وفي الوقت الذي تبدو فيه قضية إتقان العمل وتحسين المنتجات المصرية أمراً بالغ الأهمية لكي يمكن لتلك السلع المنافسة ليس فقط في السوق المحلية، وإنما أيضاً في الأسواق الدولية في ظل التطبيق الكامل لاتفاقيات حرية التجارة الدولية. فإنه يبدو غريباً ألا يولى الخطاب تلك القضية اهتماماً، بل إنه ليكاد يتجاهل الجانب الآخر لبند الإتقان في العمل وهو الغش بالرغم مما يعانيه المستهلكون في هذا الصدد، وبالرغم من الأثر السلبي لهذا الأمر على المجتمع. ويصب هذا في مصلحة الطبقة البرجوازية التي تعتمد في الربح والإثراء على السوق الداخلية، التي لا تقتضى منها معايير جودة عالية، ولا تولى اهتماماً بالسوق الخارجية التي توجب مراعاة هذه المعايير.

- أوضحت نتائج الدراسة أن البنود الخاصة بكتابة العقود، والإشهاد في المعاملات، ومنع الاحتكار، وعدم المغالاة في الأسعار، قد اقتصر الحديث عنها على الخطاب المكتوب دون الشفاهي، وقد جاء تناولها في إطار الحديث العام والمفصل الذي خصصته المجلة لموضوع الاقتصاد الإسلامي وميزاته، ولم يتأت لها ان تشير إلى الواقع المصري من قريب أو بعيد في هذا الصدد، وإنما جاء تناولها نظرياً بحتاً، ومفرقاً في الحديث عما ينبغي ان يكون بمعنى الترغيب في الأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد في مختلف الأماكن عن تناول البنود الخاصة بارتفاع الأسعار، ومنع الاحتكار، وعدم الغش، والحث على إتقان العمل، وأيضا التحذير من الرزق الحرام. رغم إلحاح هذه القضايا خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي. وكل هذا التجاهل من الخطاب الإسلامي لهذه القضايا رغم ما كشفته دراسة اقتصادية حديثة أن تكلفة الفساد في مصر قد وصلت إلى ٥٠ مليار جنيه سنويا. فقد حددت الدراسة إن تكلفة الفساد في الدروس الخصوصية (أكثر من ١٥ مليار جنيه سنويا)؟، والتهرب الضريبي (١٠ مليارات جنيه)، والفواتير غير الحقيقية والتهرب الجمركي (٤ مليارات جنيه)، خسائر مقاولي البناء والإسكان والمشروعات المختلفة نتيجة احتكار السوق وارتفاع أسعار الحديد والأسمنت والغرامات المفروضة عليهم نتيجة تأخر تسليم المنشآت وأجور العاملين العاطلين عن العمل نحو (٦ مليارات جنيه)، الأموال المهربة (٦ مليارات جنيه)، الخ.. مما رفع إجمالي ميزانية الفساد إلى نحو ٥٠ مليار جنيه سنويا.

وأشارت الدراسة إلى أن حساب خسائر الحوادث المختلفة والأمراض التي تفشت بسبب تلوث المياه واستعمال المبيدات وتكلفة الدعاية الصحية والتعويضات المختلفة للحوادث سواء حوادث القطارات أو السيارات أو الطائرات أو الحرائق بالإضافة إلى القيمة الحقيقية للمشروعات التي تم تخصيصها خلال عقد التسعينيات، والمباني التي في حاجة إلى صيانة أو إعادة ترميم أو تنكيس مع الأموال التي هربت للخارج. وانتقدت الدراسة ما حدث مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي حينما تحول الفساد من الرشوة والعمولات واستغلال الوظيفة في الإثراء غير المشروع إلى استغلال النفوذ والمحسوبية وانتشار الوساطة في كافة المجالات، وقالت الدراسة إنه بعد أن كانت قضايا الرشوة واستغلال النفوذ تتمثل في صغار موظفي الدولة صار المتهمون وزراء ومسؤولين كبارا، واعتبرت أن أكثر الأشكال تعبيرا عن الفساد الاقتصادي والسياسي هو حجم الفساد في قطاع البنوك، وسيظل هذا النوع من الفساد هو الأكبر والأوضح للعيان نظرا لكم الأموال التي نهبت.^٨

وقد يفسر تجاهل الخطاب لتلك القضايا الخطيرة بالتوجيهات التي تفرضها وزارة الأوقاف على الدعاة، حيث تملى عليهم موضوعات الخطب التي تتجنب إثارة أي قضايا تكشف عن جوانب الاستغلال التي تمارسها الطبقة الرأسمالية المسيطرة، والتي يبدو واضحا أن هذه الممارسات الفاسدة تتم تحت نظرها، بل ويتحالفات معها. ولعل أبرز دليل على ذلك هو عدم صدور قانون مكافحة الاحتكار من مجلس الشعب المصري، وتعطيله لفترة طويلة بواسطة اللجنة التشريعية في المجلس التي يرأسها المهندس أحمد عز الذي أشير كثير من الجدل بشأن احتكاره لحديد التسليح ورفع أسعاره خلال العام ٢٠٠٤م.

- أوضحت نتائج الدراسة أن قد الخطاب أولى اهتماماً نسبياً لموضوع المال والمعاملات المرتبطة به على نحو يفوق الموضوعات السابقة، مع تفوق الخطاب الشفوي في هذا الصدد. ولم تكد تتطور معالجة الخطاب المكتوب لهذا الموضوع إلا على نحو سلبي طفيف خلال فترة التحليل، واتضح انصراف خطاب الأزهر عن الحديث فيما يخص هذه الضوابط إلا بمعدل مرة واحدة. ولقد اتضح من الدراسة الراهنة عدم عناية كلاً من الخطاب الرسمي وغير الرسمي بموضوع المال والمعاملات المرتبطة به. ولم تنل كذلك اهتماماً كافياً من خطاب البرامج الدينية في الفضائيات موضع التحليل. لم تكد تتغير معالجة الخطاب لهذا الموضوع من موضوعات التنمية الاقتصادية إلا على نحو سلبي طفيف، يفيد قدراً من انصراف الخطاب نسبياً عن تناول هذا الموضوع، بالرغم من تزايد الاهتمام بقضية التحرير المالي في المجتمع المصري مع تحرير سعر الصرف، وكذا تزايد الجدل بشأن موضوع تأمين المال والحفاظ عليه مع تفجر قضايا الهروب بأموال البنوك، وتعثّر العديد من المقترضين، بما يعرض أموال المودعين للخطر، ويهدد القطاع المالي والمصرفي في مصر للخطر، بما لهما من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

- أوضحت نتائج الدراسة ان الخطاب الإسلامي قد أولى اهتماماً نسبياً موضع التحليل لموضوع الفقر. فقد ورد في ما يربو على ٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. على الرغم أن الفقر موضوع بالغ الخطورة لأنه يشير إلي درجة ما، مطلقة أو نسبية، من العجز عن توفير الحاجات الأساسية من مأكّل ومشرب وكساء ومأوى وعلاج وتعليم بظلالها على الفقراء، ويقدر اتساع نطاقهم اجتماعياً تتجلى أهمية آثار الفقر بالنسبة للمجتمع^١. فقد بدا اتساع نطاق الفقر، حيث اتضح أن ما يزيد على خمس الشعب المصري يعاني الفقر، وأن نحو ٦٪ منه يعانون فقراً مدقعاً^٢، وذلك طبقاً لخط الفقر الوطني، وعند استخدام تقدير السكان الذين يحصلون على أقل من دولارين يومياً ترتفع نسبة الفقراء إلى ٤٤٪ من المصريين وفقاً لتقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٥^٣.

ومع كل ذلك لم يول الخطاب اهتماماً للحديث عن الأبعاد المتعلقة بظاهرة الفقر من حيث أسبابها، وأثارها. فلم يصرف أدنى اهتمام للحديث عن مسببات الفقر في مصر، ولا يقدم حلولاً فعلية للحد من ظاهرة الفقر، بل إنه لا يدين الفقر المنتشر في ربوع مصر. ومن ثم يمكن القول أن تناول هذه الظاهرة من قبل الخطاب بهذا الشكل والأسلوب يستهدف الحفاظ على الأوضاع القائمة، من انتشار الفقر وتفاوت في توزيع الدخل منذ تطبيق الإصلاحات الهيكلية، التي من نتائجها خفض الدعم الذي أدى إلى خفض مستويات المعيشة لدى الفئات الضعيفة في غيبة زيادة الدخل، ولعدم إحلال نظام بديل ما لدعم الأسر الفقيرة^٤. وكذا

نتيجة لعدم فعالية أو لضيق نطاق إجراءات الحكومة لاستيعاب فائض العمالة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والصناعات الصغيرة.^{١٣}

وهكذا، يبدو المسار الاقتصادي - الاجتماعي في مصر الحديثة وقد اتجهت تياراته تدفع نحو مزيد من تركيز الدخل والثروة، ومن ثم تزايد الهوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملموس.

- كما كشفت الدراسة عن الاهتمام النسبي الذي يوليه الخطاب الشفوي بموضوع الفقر، الأمر الذي يتجلى في ورود أفكار متعلقة به في نحو ١٥٪ من النصوص الخاصة بهذا الخطاب، بينما وردت في نحو ٥٪ من نصوص الخطاب المكتوب تقريباً، ونحو ٥٪ من موضوعات البرامج الدينية في الفضائيات.

- اوضحت نتائج الدراسة ان الحديث بآثار الفقر، قد اقتصر على الخطاب المكتوب، والمرئي، دون الشفاهي، وقد جاء تناوله دون الإشارة إلى الواقع المصري من قريب أو بعيد في هذا الصدد، وإنما جاء تناوله نظرياً بحتاً. وانصرف الى ذلك برنامج الشريعة والحياة الذي تناول مشكلة الفقر في احدى حلقاته التي تم فيها استضافة ا.د يوسف القرضاوي الذي قرر ان الفقر مشكلة ومصيبة، فالفقر خطر على العقيدة، والفكر، والأسرة، والمجتمع كله، وحلها يكون بالأساس من خلال العمل -التنمية التي من خلالها ممكن العيش، حيث الاسلام يعتبر العمل جهاد في سبيل الله، بالعمل يتحقق الغنى الذي يترتب عليه الزكاة^{١٤} كصورة من صور التكافل.

- كشفت الدراسة أن التطور في الاهتمام بالحديث عن الفقر في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م قد جاء سلبياً وتبدو غرابة هذه النتيجة بالنظر إلى بروز العديد من صور الإفطار في المجتمع المصري مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وانخفاض الأجور الحقيقية.

- كما بينت النتائج مدى تركيز مساجد الوجه القبلي على التكافل كسبيل للحد من قسوة الفقر، دون التطرق للحديث عن أسباب الفقر وآثاره وكأن الخطاب يمثل بالفعل وسيلة لتسكين آلام الفقراء دون أن يساعدهم على التخلص منها^{١٥}.

على الرغم ان الفقر يعد ملمح صعيدي وذلك أن أكثر من ثلث سكان الوجه القبلي فقراء ونحو ثمن سكانه فقراء مدقعون، حيث الصعيد مظلوم في عهد عبد الناصر، والسادات، والرئيس مبارك بنسبة وتناسب، فالدولة المصرية المركزية بمنأى عن ما يحدث في الصعيد من توترات، فغالباً الدولة تنظر للصعيد بعين تنموية عندما تسبقها كارثة، أو ظروف امنية (

عنف) ، حيث الدولة تهتم بالصعيد على المستوى الأمني دون الاهتمام به على المستوى الاقتصادي ، او الاجتماعي .

- وفقاً لنتائج الدراسة التي تناولت اهتمام الخطاب الاسلامي بقضية الفقر اتضح لنا بالفعل مدى تجاهل الخطاب لأهم قضية يعيشها الواقع المصري وكل مواطن مصري حيث مازال هناك ملايين من الأشخاص يعيشون تحت خط الفقر ، ربما بفعل، التطورات الاقتصادية المصاحبة للعولمة التي أدت إلي مزيد من الإفقار بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة حيث صار على المواطنين أن يدفعوا في مقابل الحصول على خدمات كانت تقدمها أو تدعمها الدولة وفقاً للسعر السائد في السوق مع عدم الزيادة في الدخل .

- في نفس الوقت فإن إعادة الهيكلة ادت إلى مزيد من البطالة وانخفاض في معدلات الأجور وتزايد في الفقر أيا كان تعريفه والذي ينتشر من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية وخاصة الوجه القبلي . وكل هذه التداعيات بسبب عدم تبني سياسات إصلاحية وطنية بديلة نابعة من داخل مجتمعنا المصري ، ومعبرة عن أحلام وآمال وطموحات كافة القوى الاجتماعية فيها ، وفي ظل استمرار أوضاع السياسات الليبرالية المفرطة الراهنة على ما هي عليه، فإن التداعيات الاجتماعية السلبية سوف تزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وتظهر ملامحها المستقبلية على فئات المستضعفين اجتماعياً من الأجيال القادمة أيضاً ، مما يسهم في نهاية المطاف في تغذية نزعات التطرف والعنف والجريمة وتحدي هيبة الدولة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

- ويعبر هذا التجاهل عن ميل الخطاب لتكريس الأوضاع القائمة بما تنطوي عليه من استغلال وإفقار، بيد أن الخطاب يشير إلى بعض الجوانب الخاصة بالفقر لا يشير إلى الأسباب الحقيقية للفقر، ويكتفي بضرورة الحد منه من خلال التكافل الاجتماعي، وهو ما يدخل في إطار تزييف الوعي، و"تلطيف" حدة الصراع الاجتماعي الذي قد ينتج عن التفاوت الاجتماعي الشديد .

- **وخلص القول..** تجلّى واقع التنمية الاقتصادية المأزوم في المجتمع على مدى العقود الأخيرة متمثلاً في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد نوبات الركود، وارتفاع اعباء الديون وخدمتها، وتزايد معدلات البطالة والفساد إلى حدود تنذر بالخطر. ورغم ذلك كله نجد التجاهل من قبل أحد وأهم الخطابات الفكرية الثقافية وهو الخطاب الديني بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة في الشارع المصري وهذا ينم على تراجع دوره الذي استطاع اكتسابه في فترات تاريخية سابقة .

مما سبق، يتضح مدى اتفاق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة ينجر Yinger عن العلاقات المتبادلة بين الأفكار الدينية والمصالح الاقتصادية وذلك من خلال تحليله للضغوط المختلفة الواقعة على المنظمات الدينية لمنعها من ممارسة سلطة على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والشئون العلمانية بوجه عام . وقد أشار ينجر إلى انه لم يعد لبعض الأفكار الدينية في بعض المجتمعات المعاصرة ذلك التأثير الكبير على القيم الاقتصادية كما كان الحال في الماضي . إلا ان الصلة بينهما مع ذلك لم تنقطع تماماً ، والقدر الباقي منها - وخاصة في الثقافات ذات الارتباط الوثيق بتراثها وتعيش الان عملية التغير الاجتماعي السريع^{١١} .

ومن ثم، اتضح من الدراسة الراهنة، أن اهتمام الخطاب الإسلامي الشفاهي "الرسمي" ، وغير الرسمي" - والمكتوب - والمرئي " البرامج الدينية في الفضائيات" قد جاء في تناوله للتنمية الاقتصادية دون المستوى المتوقع، الأمر الذي يمكن وصفه بأنه خطاب يميل إلى البعد او تجاهل سواء مقصود ام غير مقصود للواقع الاقتصادي الذي يعايشه المجتمع المصري الذي يتسم بسيطرة طبقة رأسمالية توجه السياسات الاقتصادية لمصالحها الخاصة ولمصلحة علاقاتها بالمراكز الرأسمالية المتقدمة .

فهذا الخطاب يتجاهل الحديث عن جوانب الاستغلال التي تمارسها هذه الطبقة ولا يناقش او حتى يشير إلى الآثار الاقتصادية السلبية للعلاقة بين بلادنا والغرب الرأسمالي . بمعنى آخر على علاقات التبعية التي تربط بين الاقتصاد المصري بالاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وخلاصة القول .. ان الدراسة الراهنة قد كشفت تجاهل الخطاب الاسلامي الرسمي للقضايا التنموية وقد يرجع ذلك لأن الدين كان ولا يزال عنصراً بارزاً في البنية الايديولوجية للتكوينات الاجتماعية العربية لذلك دائماً تسعى الطبقات الحاكمة لاستخدامه كأداة ايديولوجية لإقرار السيطرة وإضفاء الشرعية على وضعيتها ، ولتبرير السياسات والممارسات ، وللتعبئة السياسية والفكرية ، وفي خلق التأييد ، ولمواساة المحكومين على الأوضاع المعاشة سواء ايجابية او سلبية ، بمعنى آخر تبني المؤسسات الدينية الرسمية خطاباً ايديولوجياً النظام الحاكم وممارساته ، ومن ثم تقوم بصياغة الوعي الديني بشكل يستجيب ومصالح الطبقات الحاكمة ويكون انعكاساً لهذه المصالح . ولكل هذه الاسباب تؤدي إلى بعد او تجاهل الخطاب لقضايا ومشكلات تنموية اقتصادية مثل البطالة ، وقضايا الفساد .. الخ التي لا تستجيب لمصالح الطبقة الحاكمة وقد يؤدي إلى ثورة المحكومين .

بينما الذي اثير انتباه الدراسة الراهنة هو موقف الخطاب الإسلامي الرسمي من التنمية في وقتنا الحاضر حيث الدعوة بتجديد الخطاب الديني في المجتمعات العربية بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. حيث برصدنا لنتائج واقع لقضايا ومشكلات التنمية الاقتصادية في الخطاب الاسلامى فى مصر، قد اتضح لنا ان الخطاب الإسلامى مازال يوظف ليستجيب لمصالح الطبقات الحاكمة المحلية والعالمية، حيث دعوة التجديد الدينى للخطاب الرسمي انتهت بالخطاب الاسلامى الرسمي لان يخطو فى حركته الى الخلف ولا يتقدم الى الامام . وتم الاخذ بالتجديد الدينى منحى هابطا اخذا فى التراجع ثم التصلب فى النهاية .

فى نفس الوقت .. نحو الخطاب الإسلامى غير الرسمي وخصوصاً الفضائيات منحى الخطاب الرسمي وهو البعد عن الحديث فى الأمور الحياتية - التنموية ، وحتى عندما تناولتها كان عرض مجرد للفكرة دون تعميق فى الأسباب من اجل الوصول إلى حلول جذرية ، وهذا ما يسترعى انتباهنا ، هل هى الأخرى تخضع بشكل او بآخر للضغوط سواء محلية او عالمية تمنعها من الحديث عن ما يهم المواطن العربى، او بمعنى آخر يكون من مصلحة الشارع العربى الإسلامى من قضايا ومشكلات حياتية قد يكون لها حلول من جانب الخطاب الدينى ، حيث بطرحه للقضايا الحياتية يكون بذلك مؤدى لدوره الذى ينبغى ان يكون عليه الخطاب الدينى منذ ان شرع الله الدين على الأرض . اوضحت نتائج الدراسة الراهنة إغراق الخطاب الإسلامى فى الغيبيات بصورة واضحة ، وبما ان الخطاب الدينى يشكل وعى افراد المجتمع .. مما يؤدي ذلك إلى تراجع المجتمع وذلك لعدم اعمال ملكة العقل وذلك للارتكان على الغيبيات والقدرية وإرادة الله وامتحان من الله ، وعلينا قبول هذا الامتحان الالهى ... الى غير ذلك من المترادفات التى تروج للإدراك القدرى للواقع المعاش لقبول الواقع على ما هو عليه من ناحية ، والبعد عن الواقع المعاش.

هوامش الفصل الرابع :

- (١) نصر عارف، مفهوم التنمية، في:
- <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtm>
- (٢) نصر عارف، المرجع السابق.
- (٣) لمزيد من التفاصيل : صلاح عبد الرحيم محمد، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، في مجلة الأزهر ، عدد يونيو ٢٠٠٤، ص ص ٦٦٥-٦٦٩.
- (٤) رسالة قارنة ، عفاف عبد الرؤوف - رئيس قسم بالتربية والتعليم بكفر الشيخ، بطالة الشباب .. إلى متى .. والى أين ، مجلة الأزهر ، عدد يناير ٢٠٠٤م، ص ص ١٨٣٣-١٨٣٤.
- (٥) نادر فرجاني، البطالة في مصر: الأبعاد والمواجهة، ديسمبر ١٩٩٩، في:
-<http://www.almishkat.org/arbdoc99/ar-rn13/ar-rn13.htm>
- (٦) معهد التخطيط القومي & برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية المصري ٢٠٠٤، القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٥، ص ١٩٧.
- (٧) عمرو خالد ، برنامج صناع الحياة ، قناة اقرأ الفضائية، يوم الثلاثاء - الساعة ١٠ مساءً ، تاريخ الحلقة ٣-٥-٢٠٠٥.
- (٨) نعمان الزياتي، الصحافة الاقتصادية ومحاربة الفساد في مصر، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي نظمتها مركز البحوث والدراسات السياسية "شركاء في دعم الحكم الصالح"، (نوفمبر ٢٠٠٤). وكذلك:
- <http://www.al-araby.com/articles/904/040411-11-904-inv09.htm>
- (٩) كمال المنوفى، عبد السلام نوير، أمانى مسعود الحدينى، الأبعاد السياسية للفقر في مصر، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ (معهد التخطيط القومي & برنامج الأمم المتحدة للتنمية) ١٩٩٧، ص ١.
- (١٠) د.سعد الدين إبراهيم، الحكم والتكيف الهيكلي، في:- د.أحمد زايد، د.سامية الخشاب (محررين)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي : أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة في الفترة ١٠-١١ مايو ١٩٩٤، بدون بيانات ، ١٩٩٥، ص ١٠١.
- ولمزيد:
- Cassandra ; The Impending Crisis in Egypt , Middle East Journal , Vol. 49, No1 (Winter 1995) pp11-12
- (١١) برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ص ٢٢٨.
- (١٢) د.سعد الدين إبراهيم، الحكم والتكيف الهيكلي، في:- د.أحمد زايد، د.سامية الخشاب (محررين)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي : أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة في الفترة ١٠-١١ مايو ١٩٩٤، بدون بيانات ، ١٩٩٥، ص ١٠١.

ولمزيد:

Cassandra ; The Impending Crisis in Egypt , **Middle East Journal** , Vol. 49,
No1 (Winter 1995) pp11-12

(13) Ibid. ; pp 12-13

(١٤) يوسف القرضاوى، فى: برنامج الشريعة والحياة ، الفقر، قناة الجزيرة الفضائية ، يوم الاحد
—بتاريخ ١٥-٥-٢٠٠٥م، الساعة ٩,٣٠ مساءً

(١٥) معهد التخطيط القومى & برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مصر: تقرير التنمية البشرية
٢٠٠٣، ص ١٥٨.

(١٦) عبد الله الخريجي ، علم الاجتماع المعاصر ، مكتبة جامعة الرياض ، ط١، ١٩٧٧ ، ص ٥٣.





الفصل الخامس

التنمية الاجتماعية فى الخطاب الإسلامى



سوف يقدم هذا الفصل عرضاً كمياً للتنمية الاجتماعية في الخطاب الإسلامي، من حيث العدالة الاجتماعية (تبعاً لمعاري الإقليم - الثروة)، الأحوال الشخصية والقرابة، والتضامن الاجتماعي، والمرأة، والانحراف الاجتماعي. ويعرض الفصل لتصنيف تناول هذه البنود تبعاً لأنواع الخطاب الإسلامي، ولسنة صدور الخطاب المكتوب، وتبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي، والخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي. وقد انتهى الفصل إلى تحليل سوسيولوجي لأهم نتائج التنمية الاجتماعية في الخطاب الإسلامي.

أولاً: التنمية الاجتماعية في الخطاب الإسلامي (عرض كمى)

بالنظر إلى النتائج الخاصة بتصنيف الخطاب الإسلامي تبعاً لموضوعاته، أو أفكاره الرئيسية، أن التنمية الاجتماعية لا تشغل نسبة كبيرة من اهتمام هذا الخطاب. فقد وردت في ٩٦ موضوعاً، شكلت ١٨,٤٪ فقط من عينة التحليل بمختلف أنواعها. وهي نسبة محدودة في ضوء ما يعانيه المجتمع المصري.

وقد اتجهت الدراسة لتناول بعض البنود المتعلقة بمفهوم التنمية الاجتماعية، بدءاً من العدالة الاجتماعية، الأحوال الشخصية والقرابة، التضامن الاجتماعي، المرأة، قضايا الانحراف الاجتماعي. والتي سنتناولها فيما يلي.

العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي:

ينطوى هذا البعد على عدد من البنود منها العدالة في الخدمات الصحية، العدالة في فرص التعليم، والعدالة في توزيع الدخل والثروة، ونعرض للنتائج الخاصة بها في جدول (٥-١).

جدول (٥-١)

العدالة الاجتماعية (الإقليم، الثروة)

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٠,٤	٢		١. العدالة في الخدمات الصحية
٠	٠		٢. العدالة في فرص التعليم
٢,١	١١		٣. العدالة في توزيع الدخل والثروة
٩٧,٥	٥٠٨		٤. لا ينطبق

يشير الجدول السابق إلى عدم عناية الخطاب الإسلامي بموضوع العدالة حيث غاب عن ٩٧.٥٪ من نصوص الخطاب الإسلامي موضع التحليل، وفي المقابل وجد بنحو ٢.١٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل التي تركزت على البند المتعلق بالعدالة في توزيع الدخل والثروة. في نفس الوقت التي لم تلقى كل من العدالة في الخدمات الصحية، أو العدالة في فرص التعليم أي اهتمام يذكر من قبل الخطاب الإسلامي موضع التحليل.

وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بموضوع العدالة الاجتماعية، الأمر الذي تتضح نتائجه من خلال الجدول التالي.

جدول (٥-٢)

العدالة الاجتماعية (الإقليم، الثروة) تبعاً لنوع الخطاب

النسبة	فضائيات	النسبة	الشفاهي	النسبة	المكتوب	البيان	البند
٣,٩	٢	٠	٠	٠	٠		العدالة في الخدمات الصحية
٠	٠	٠	٠	٠	٠		العدالة في فرص التعليم
٠	٠	١,٤	٢	٢,٦	٩		العدالة في توزيع الدخل والثروة
٩٦,١	٤٩	٩٨,٥	١٣٤	٩٧,٣	٣٢٥		١. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يكشف الجدول السابق عن عدم عناية كل من الخطاب الإسلامي الشفاهي والمكتوب بموضوع العدالة في الخدمات الصحية وأيضاً في فرص التعليم، في نفس الوقت بدأ تفوق اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع العدالة في توزيع الدخل والثروة حيث بلغت نسبته ٢.٦٪، بينما بلغت ١.٤٪ من إجمالي الخطاب الشفاهي. وبصفة عامة يشير الجدول إلى تجاهل

الخطاب للحديث في العدالة. وبينما غابت الأبعاد المتعلقة بالثروة والتعليم عن الخطاب المرئي، فقد انفرد بتناول موضوع العدالة في توزيع الخدمات الصحية.

وفيما يخص العدالة الاجتماعية (الإقليم، الثروة) تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل، فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة بالعدالة الاجتماعية كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (٣-٥)

العدالة الاجتماعية (الإقليم، الثروة) تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠١	البيان	البند
٠	٠	٠	٠	١	العدالة في الخدمات الصحية
٠	٠	٠	٠	٢	العدالة في فرص التعليم
١,١	٢	٤,٢	٧	٣	العدالة في توزيع الدخل والثروة
٩٨,٨	١٦٨	٩٥,٧	١٥٧	٤	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج مع الأخذ في الاعتبار النسبة الهزيلة لاهتمام الخطاب المكتوب بالموضوعات المتعلقة بالعدالة، نلاحظ أن ثمة تطوراً سلبياً في هذا الصدد نتيجة تدنى نسبة الاهتمام المذكور في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، الأمر الذي قد يعد غريباً لما يعانيه المجتمع المصري من أزمة حقيقية على صعيد العدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالعدالة تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي كما يبين الجدول التالي.

جدول (٤-٥)

العدالة الاجتماعية (الإقليم، الثروة) تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي

النسبة	قبلي	القاهرة	الأزهر	البيان	البند
٠	٠	٠	٠	١	العدالة في الخدمات الصحية
٠	٠	٠	٠	٢	العدالة في فرص التعليم
٢	٠	٠	٠	٣	العدالة في توزيع الدخل والثروة
٥	٤٠	٢٦	١٨	٤	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الموضوعات المتعلقة بالعدالة. وكذلك انصراف الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة، والغريب تجاهل الحديث عن العدالة في مساجد الوجه القبلي التي تفتقر إلى الحد الأدنى من العدالة من اهتمام الحكومة المصرية عبر المسير التاريخية.

وفيما يتعلق بمدى تباين الاهتمام بالبنود المتعلقة بالعدالة وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي كما يبين الجدول التالي.

جدول (٥-٥)

العدالة الاجتماعية (الإقليم، الثروة) وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب

البند	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١.	العدالة في الخدمات الصحية	٠	٠	٠	٠
٢.	العدالة في فرص التعليم	٠	٠	٠	٠
٣.	العدالة في توزيع الدخل والثروة	٠	٠	٢	٤,٣
٤.	لا ينطبق	٩٠	١٠٠	٤٤	٩٥,٧

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى عدم عناية الخطاب الرسمي والخطاب غير الرسمي بموضوع العدالة الاجتماعية، لاسيما اهتمام محدود جداً من قبل الخطاب غير الرسمي بقضية العدالة في توزيع الدخل والثروة حيث وردت في خطبتين من خطب الجمعة من اجمالي الخطب التي تم رصدها في مساجد غير تابعة لوزارة الأوقاف.

الأحوال الشخصية والقرباة في الخطاب الإسلامي:

سعت الدراسة الراهنة للتعرف على مدى اهتمام الخطاب الإسلامي موضع التحليل بتناول موضوع الأحوال الشخصية والقرباة وما يتضمنه من موضوعات الزواج، والطلاق، العلاقات بين الآباء والأبناء، الحث على صلة الرحم، المواريث ويأتي هذا انطلاقاً مما يحدث عليه الإسلام من تطبيق الإيمان عملاً وسلوكاً، ونتيجة لاهتمام الإسلام البالغ ببناء المجتمع الذي تعد الأسرة هي اللبنة الأولى فيه. وعلى ذلك اتجهت الدراسة لتناول تلك البنود الخاصة بموضوع الأحوال الشخصية والقرباة على نحو ما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٦-٥)
الأحوال الشخصية والقرباة

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٧,٦	٤٠	أحكام الزواج وأنواعه	١-
١,٢	٦	أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته	٢-
٥,٨	٣٠	العلاقات بين الآباء والأبناء	٣-
٥,٠	٢٦	الحث على صلة الرحم	٤-
٠,٦	٣	المواريث	٥-
٨٩,١	٤٦٤	لا ينطبق	٦-

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتقال ورود أكثر من فكرة فرعية فى الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

رغم ما يعانىة المجتمع المصرى من مشكلات متفاقمة على صعيد الأحوال الشخصية والقرباة، فقد جاء الاهتمام بهذا الجانب من المعاملات محدوداً ولا يتناسب مع حجم وأهمية هذه المشكلات، ومن ثم فقد غاب هذا الاهتمام عن ما يربو عن ٨٩.١٪ من الخطاب موضع التحليل.

وفى إطار هذا الاهتمام المحدود، أوضح الجدول السابق العناية النسبية التى يوليها الخطاب موضع التحليل لموضوع احكام الزواج، حيث بلغت نسبته ٧.٦٪ من إجمالى الخطاب المرصود، وقد كان مثيراً للانتباه أن معظم هذا التناول قد تركز على حقوق الزوجة، الأمر الذى يمثل استجابة لما يتردد فى السياق الثقافى بشأن حقوق المرأة، ومدى اهتمام الإسلام بها، على الصعيدين الداخلى والدولى.

بلغ عدد الموضوعات التى تناولت الحديث عن احكام الزواج وأنواعه أربعين موضوعاً فقط من إجمالى الخطاب موضع التحليل، هذا على الرغم من أن هذا الموضوع قد اقترن بكثير من المشكلات التى تنطوى على عدد من الظواهر المستجدة والتى تشكل هماً جاثماً على صدور الكثير من الأسر المصرية، نتيجة تزايد نسبة غير المتزوجين من جانب، وكذلك لانتشار صور للارتباط بين الذكور والإناث يطلقون عليها الزواج العرفى، أو بالأحرى الزواج السرى، الذى يتم تحت وطأة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب، ونتيجة جهل الشباب بالدين وعدم معرفتهم بموضوع الزواج وأحكامه فى الشريعة الإسلامية من جانب آخر.

أما أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته فقد بلغت نسبته ١.٢٪ من إجمالى الخطاب موضع التحليل، وما يثير الاستغراب عدم عناية الخطاب الكافية لموضوع الطلاق - الخلع وتبعاته

رغم من انتشاره في الآونة الأخيرة بين الشباب في المجتمع المصري. بالنظر إلى الجدول السابق يمكن القول أن علاقات القربى في الإسلام قد حظيت باهتمام نسبي، حيث ورد الحديث عنها في نحو ١١٪ من الخطاب موضع التحليل.

وقد كشفت النتائج عن مدى اهتمام الخطاب موضع التحليل بالحديث عن كل من صلة الرحم مؤكدة على ضرورة الحث عليها. وعلى نفس القدر، جاء تناول واجب الآباء إزاء الأبناء حيث بلغت نسبة كل منهما نحو ٥.٠٪، بينما جاء الحديث عن "المواريث" بنسبة محدودة بلغت ٠.٦٪ من إجمالي الخطاب المرصود.

ولعله من الغريب أن يتجاهل الخطاب الإسلامي عدداً من القضايا المهمة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها انتشار ظاهرة عقوق الأبناء للآباء، والتي وصل البعض منها إلى ساحات المحاكم، وتكشف صفحات الحوادث في الصحف عنه من أن لآخر.

وقد سعت الدراسة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبند المتعلقة بالأحوال الشخصية والقراءة. وقد جاءت النتائج على نحو ما يشير الجدول (٥-٧).

جدول (٥-٧)

الأحوال الشخصية والقراءة في أنواع الخطاب

البيان	المكتوب	النسبة	الشفاهي	النسبة	فضائيات	النسبة
١. أحكام الزواج وأنواعه	١٣	٣,٦	٨	٥,٨	١٩	٣٧,٣
٢. أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته	٣	٠,٨	٠	٠	٣	٥,٩
٣. العلاقة بين الآباء والأبناء	١٥	٤,٣	٩	٦,٥	٦	١١,٧
٤. صلة الرحم	٩	٢,٥	١٦	١١,٧	١	٢,٠
٥. المواريث	٢	٠,٥	٠	٠	١	٢,٠
٦. لا ينطبق	٣٠٨	٩٢,٢	١١١	٨١,٦	٤٥	٨٨,٢

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتلال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

كشفت الجدول السابق عن انخفاض مستوى اهتمام كل من الخطاب المكتوب والخطاب الشفاهي بالأحوال الشخصية الزواج والطلاق مقارنةً بمستوى اهتمام الخطاب المرئي بصفة عامة. كما بدا أيضاً انخفاض مستوى اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع الطلاق والخلع وتبعاته. بينما جاء بنسبة ٥.٩٪ في الخطاب المرئي حيث جاء في أحد البرامج الفضائية تناولاً لبعض الأسباب المتصلة بارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة يتضح من الجدول السابق.. تفوق اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع علاقات القربى في الإسلام بشكل عام، مقارنةً بالخطاب المكتوب. فبينما ورد الحديث عن هذا

الموضوع في نحو ٨٪ من موضوعات الخطاب المكتوب، فإنه ورد في نحو ١٨.٥٪ من الخطاب الشفاهي.

وبالتالي، استحوذ الخطاب الشفاهي بدرجة أكبر على الجوانب المتعلقة بعلاقات القربى عموماً على نحو يفوق الخطاب المكتوب، الأمر الذي يتجلى في ارتفاع نسبة النصوص التي لم تحو أفكاراً حول علاقات القربى فيه، مقارنةً بالخطاب الشفاهي. وقد يبدو هذا مفهوماً لو أن الأمر يتعلق بالموضوعات السياسية التي قررت مجلة الأزهر أنها لا تضعها في بؤرة اهتمامها، بيد أنه يصير غريباً أن تتجاهل الحديث عن التنمية الاجتماعية وما يرتبط بها من مفاهيم وموضوعات بالرغم من أن هذا النوع من التنمية يشكل بعداً مهماً في المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري - بل والكثير من المجتمعات الإسلامية عموماً - في السنوات الأخيرة.

كما بدا اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع الحث على صلة الرحم، وإن كان يركز عليها بشكل عام دون تقديم تفصيلات أو أفكار متنوعة في هذا الصدد. ومن ثم، يبدو حديث الخطاب الشفاهي في هذا الصدد أقرب إلى النصح منه إلى التناول الموضوعي المفصل الرامى إلى الإقناع. وربما يُلتمس العذر للدعاة في هذا الصدد بسبب قصر مدة الخطبة وتنوع جمهور المتلقين من حيث المستوى التعليمي والثقافي، غير أن إمكانية تجاوز هذا الأمر تظل قائمة على نحو أو آخر لو أن الداعية قد اهتم بتحديد بؤرة معينه لموضوع الخطبة عوضاً عن الكثير من الأفكار الفرعية التي ترد مبتسرة ومختزلة فلا تؤدي الغرض المرجو منها.

وفيما يخص الأحوال الشخصية والقراءة تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل، فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة به كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م. انظر الجدول التالي

جدول (٥-٨)

الأحوال الشخصية والقراءة تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠١	البيان
٢,٨	٥	٤,٨	٨	١. أحكام الزواج وأنواعه
٠,٥	١	١,٢	٢	٢. أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته
٩,٢	١٠	٣,٠	٥	٣. علاقة الآباء بالأبناء
٠	٠	٥,٤	٩	٤. صلة الرحم
٠,٥	١	٠,٦	١	٥. الموارد
٩٣,٥	١٥٩	٩١,٠	١٤٩	٦. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتقال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

نلاحظ من الجدول السابق، أن ثمة تطوراً سلبياً في درجة الاهتمام بالحديث عن الأحوال الشخصية والقرابة في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م. فبينما تم تناولها في ٩٪ من الخطاب المكتوب الصادر في عام ٢٠٠١، تناقصت النسبة إلى ٦,٥٪ فقط من الخطاب المكتوب الصادر في عام ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق الأحوال الشخصية والقرابة تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (٩-٥)

الأحوال الشخصية والقرابة تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي

البند	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١.	أحكام الزواج وأنواعه	١	٢	٢	٥
٢.	أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته	٠	٠	٠	٠
١.	علاقة الآباء بالأبناء	٠	١	٤	٤
٢.	الحث على صلة الرحم	٠	٢	٣	١١
٣.	المواريث	٠	٠	٠	٠
٤.	لا ينطبق	١٨	٢٣	٣٣	٣٧

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتقال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الحديث عن الأحوال الشخصية والقرابة إلا بالنسبة لموضوع "أحكام الزواج وأنواعه"، الذي ورد الحديث عنه بمعدل مرة واحدة فقط.

وقد بدا أن الاهتمام النسبي من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة، تجلى في الحديث عن "الزواج" الذي ورد في الخطاب بمعدل مرتين. وكذلك الحديث عن صلة الرحم أما الخطاب الصادر من الوجه القبلى والبحرى فاهتم نسبياً بموضوع الأحوال الشخصية والقرابة وخاصة الحديث الحث على صلة الرحم.

ونلاحظ مما سبق، أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن جامع الأزهر وكذلك مساجد القاهرة، يكاد أن يتجنب الحديث عن الطلاق، وتبعاته، وكذلك الحديث عن المواريث

كما يبدو غريباً ألا تتناول مساجد الوجهين القبلي والبحري قضية المواريث رغم شيوع ظواهر عدم توريث المرأة في بعض المناطق الريفية في الإقليمين، وشيوع ظواهر الخلاف بسبب المواريث ولاسيما المتعلقة بالأراضي الزراعية.

وفيما يتعلق بتباين الاهتمام بالأحوال الشخصية والقرابة وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (٥-١٠)

الأحوال الشخصية والقرابة وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب

البند	البيان	رسمى	%	غير رسمى	%
١.	أحكام الزواج وأنواعه	٥	٥,٥	٣	٦,٥
٢.	أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته	٠	٠	٠	٠
١.	علاقة الآباء بالأبناء	٤	٤,٤	٥	١٠,٩
٢.	الحث على صلة الرحم	٥	٥,٥	١١	٢٣,٩
٣.	المواريث	٠	٠	٠	٠
٤.	لا ينطبق	٨٢	٩١,١	٣٦	٧٨,٣

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

لقد بدا من الجدول عدم عناية خطباء المساجد غير الرسمية بالأحوال الشخصية والقرابة، وإن اتضح اهتمام بالحديث عن الحث على صلة الرحم الذي ورد في ١١ خطبة، في نفس الوقت ورد في خمسة خطب للجمعة في المساجد الرسمية، وبدا من الجدول عدم الحديث مطلقاً عن الطلاق، والمواريث في كل من المساجد الرسمية، وغير الرسمية رغم إلحاح القضية خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي،، واتضح لنا بصفة عامة ان الحديث عن الأحوال الشخصية والقرابة لم يرد إلا في حوالي ٨.٩٪ فقط من إجمالي الخطب التي تم رصدها من المساجد التابعة لوزارة الأوقاف، و٢١.٧٪ من خطب المساجد غير التابعة لها.

التضامن الاجتماعي في الخطاب الإسلامي:

لا شك أن الإنسان اجتماعي بطبعه، بمعنى أنه لا بد أن ينشأ في مجتمع يعيش فيه ويتعامل معه، لذلك احتل المجتمع مكاناً بارزاً في التشريع الإسلامي، حيث تناول التشريع الإسلامي كل جوانب المجتمع وحاجاته اللازمة لاستقراره، واطمئنان أفراد، وجعل لكل هذه الجوانب أسساً ينبغي أن تقوم عليها ومن أهم هذه الأسس " التضامن الاجتماعي" حيث التعاون بين أفراد المجتمع في كل ما تتطلبه مصلحة المجتمع.

ينطوى هذا البعد على عدد من البنود مثل أهمية التضامن الاجتماعي، رعاية اليتيم، رعاية الشيوخ وكبار السن، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، احترام حقوق الجار، التعامل مع أهل الذمة، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها في الجدول التالي.

جدول (٥-١١)

التضامن الاجتماعي في الخطاب الإسلامي

النسبة	التكرارات	البيان	البند
١٢,٧	٦٦		١. أهمية التضامن الاجتماعي
٣,٥	١٨		٢. رعاية اليتيم
١,٥	٨		٣. رعاية الشيوخ وكبار السن
٢,١	١١		٤. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
١,٢	٦		٥. احترام حقوق الجار
٠,٨	٤		٦. التعامل مع أهل الذمة
٧٨,٥	٤٠٩		٧. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتقال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يتضح من الجدول السابق عناية الخطاب موضع التحليل النسبية بالتضامن الاجتماعي، حيث ورد في ما يربو على ٢٢٪ من إجمالي هذا الخطاب.

لقد انصرف اهتمام الخطاب إلى الحديث عن ضرورة التضامن الاجتماعي في الإسلام، فبلغت نسبة ورودها ١٢.٧٪ من إجمالي الخطاب المرصود. ويكشف هذا عن اهتمام الخطاب بالموضوعات ذات الطبيعة النظرية المجردة التي لا يابها كاتبوها بالربط بينها وبين الواقع المعاش. بينما جاء الحديث عن رعاية اليتيم تالياً، حيث بلغت نسبة الموضوعات التي تناولته ٣.٥٪. أما الحث على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة فقد بلغت نسبته ٢.١٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. ورغم أن هذه النسبة تتلاءم مع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري، فإنه يمكننا القول أن الحث على رعايتهم في إطار هذا الخطاب قد شملهم ضمن الضعفاء الواجب رعايتهم اجتماعياً. بينما بلغت الدعوة لرعاية الشيوخ وكبار السن نسبة ١.٥٪ من إجمالي الخطاب. أما الحث على احترام حقوق الجار فقد استحوذ على ١.٢٪ من إجمالي الخطاب، هذا بالرغم من انتشار ظواهر من قبيل العداوة في سياق الجيرة، والتي قد تنتهي إلى ساحات القضاء. أما الحديث عن التعامل مع أهل الذمة في الإسلام فبلغت نسبته ٠.٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

وقد سعت الدراسة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبنود المتعلقة بالتضامن الاجتماعي وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٥-١٢)

التضامن الاجتماعي في أنواع الخطاب

النسبة	فضائيات	النسبة	الشفاهي	النسبة	المكتوب	البيان البند
١١,٨	٦	٣٣,٠	٤٥	٤,٤	١٥	أهمية التضامن الاجتماعي
٧,٨	٤	٧,٣	١٠	١,١	٤	رعاية اليتيم
٢,٠	١	٢,٩	٤	٠,٨	٣	رعاية الشيوخ وكبار السن
٣,٩	٢	٣,٦	٥	١,١	٤	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
٠	٠	٢,٢	٣	٠,٨	٣	احترام حقوق الجار
٠	٠	١,٤	٢	٠,٥	٢	التعامل مع أهل الذمة
٧٦,٥	٣٩	٤٩,٢	٦٧	٩٠,٧	٣٠٣	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

وقد أكد الجدول السابق.. انخفاض مستوى اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع التضامن الاجتماعي مقارنةً بمستوى اهتمام الخطاب الشفاهي، الأمر الذي يتجلى في ورود أفكار متعلقة به في نحو ٥١.٠٪ من النصوص الخاصة به، بينما خلا ٤٩.٢٪ من إجمالي الخطاب الشفاهي من أي إشارة إليه؛ وفي المقابل، خلا ما يربو على ٢٣٪ من الخطاب المرئي، وحوالي ٩٠.٠٪ من الخطاب المكتوب من أي تناول لتلك البنود المتعلقة بالتضامن الاجتماعي.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر لاهتمام الخطاب الشفاهي قد تركزت على تأكيد أهمية التضامن الاجتماعي، على نحو مجرد يأخذ طابع النصح المباشر، دون التناول المفصل أو المتعمق.

ومن ناحية أخرى، فقد ورد الحديث عن الخطاب المرئي التضامن الاجتماعي في الإسلام بنسبة تناهز ٢٥٪ على حين خلا ثلاثة أرباع خطاب الفضائيات من تناول هذا الموضوع.

وقد تركز اهتمام برامج الفضائيات على رعاية اليتيم، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما التضامن الاجتماعي تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة به كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (٥-١٣)

التضامن الاجتماعي تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠١	البيان
١,١	٢	٧,٩	١٣	١. أهمية التضامن الاجتماعي
٠	٠	٢,٤	٤	٢. رعاية اليتيم
٠	٠	١,٨	٣	٣. رعاية الشيوخ وكبار السن
٠	٠	٢,٤	٤	٤. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
٠	٠	١,٨	٣	٥. احترام حقوق الجار
٠	٠	١,٢	٢	٦. التعامل مع أهل الذمة
٩٨,٩	١٦٨	٨٢,٣	١٣٥	٧. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

نلاحظ من الجدول السابق.. أن التطور في الاهتمام بالحديث عن التضامن الاجتماعي في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م قد جاء سلبياً، ذلك أن كل البنود قد شهدت تقلصاً في الحديث عنها في الخطاب موضع التحليل خلال تلك الفترة. وقد انعكست تلك النتيجة في ارتفاع نسبة "لا ينطبق" التي تعبر عن النصوص التي لم تحو أي إشارة على هذه البنود حيث بلغت ٩٨.٩٪ من إجمالي الخطاب الإسلامي المكتوب لعام ٢٠٠٤م موضع التحليل. وهذه النتيجة تعنى عدم عناية الأعداد الخاصة بمجلة الأزهر لعام ٢٠٠٤م بالحديث أو الحث عن العلاقة بالآخر في سياق المجتمع.

وقد كان حرياً بالدراسة أن تستكشف مدى تباين اهتمام الخطاب الإسلامي بالبنود المتعلقة بالتضامن الاجتماعي تبعاً لاختلاف مكان صدور الخطاب الشفاهي وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٥-١٤)

التضامن الاجتماعي تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي

البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١. أهمية التضامن الاجتماعي	٠	١٣	١٥	١٧
٢. رعاية اليتيم	٠	٢	٣	٥
٣. رعاية الشيوخ وكبار السن	٠	١	٠	٢
٤. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	٠	١	١	٤
٥. احترام حقوق الجار	٠	١	٠	٢
٦. التعامل مع أهل الذمة	١	٠	١	٠
٧. لا ينطبق	١٧	٨	٢٠	٢٢

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الحديث فيما يخص التضامن الاجتماعي إلا بالنسبة لموضوع " التعامل مع أهل الذمة " ، الذي ورد الحديث عنه بمعدل مرة واحدة فقط.

وقد بدا أن الاهتمام من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة توزع على موضوع " أهمية التضامن الاجتماعي في الإسلام " الذي ورد الحديث عنه في ١٣ خطبة، يليه الحديث عن رعاية اليتيم الذي ورد في خطبتين فقط.

وقد ورد الحديث عن كل من موضوع رعاية الشيوخ وكبار السن، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الحث على احترام حقوق الجار، مرة واحدة لكل منهم.

وفي المقابل، استحوذ موضوع أهمية التضامن الاجتماعي على اهتمام الخطاب الشفاهي الصادر من قبل مساجد الوجه القبلي، وأيضاً مساجد الوجه البحري.

ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد تقريباً في مختلف الأماكن عن تناول البند المتعلق بالتعامل مع أهل الذمة، رغم إلحاح القضية خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي.

وفيما يتعلق بتباين الاهتمام بالموضوعات المتصلة بتعزيز التضامن الاجتماعي وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على نحو ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (٥-١٥)

التضامن الاجتماعي في الخطاب الإسلامي الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

البند	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١.	أهمية التضامن الاجتماعي	٢٤	٢٦,٧	٢١	٤٥,٦
٢.	رعاية اليتيم	٨	٨,٩	٢	٤,٣
٣.	رعاية الشيوخ وكبار السن	٣	٣,٣	١	٢,٢
٤.	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	٣	٣,٣	٢	٤,٣
٥.	احترام حقوق الجار	١	١,١	٢	٤,٣
٦.	التعامل مع أهل الذمة	٢	٢,٢	٠	٠
٧.	لا ينطبق	٦٢	٦٨,٩	٢٣	٥٠,٠

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج ويبدو من الجدول السابق مدى اهتمام الخطاب غير الرسمي بالتضامن الاجتماعي فقد استحوذ على ٥٠,٠٪ من إجمالي خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد غير التابعة

لوزارة الأوقاف، ولكن في المقابل استحوذ موضوع التضامن الاجتماعي على ٣٢.٠٪ من إجمالي الخطب التي تم رصدها من المساجد الرسمية.

المرأة في الخطاب الإسلامي:

ينطوى هذا البعد على عدد من البنود مثل زى المرأة، عمل المرأة، ميراث المرأة ودمتها المالية، شهادة المرأة، تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية، ولاية المرأة، قدوة المرأة، ختان الإناث، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها في الجدول التالي.

جدول (٥ - ١٦)

المرأة في الخطاب الإسلامي

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٣,٣	١٧		١. زى المرأة
١,٣	٧		٢. عمل المرأة
١,٧	٩		٣. ميراث المرأة ودمتها المالية
٠,٦	٣		٤. شهادة المرأة
٢,١	١١		٥. تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية
٠	٠		٦. رئاسة المرأة للدولة
٤,٤	٢٣		٧. قدوة المرأة
٠,٢	١		٨. ختان الإناث
٨٩,٦	٤٦٧		٩. لا ينطبق

الجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

جاء اهتمام الخطاب بالموضوعات المتعلقة بالمرأة محدوداً بالرغم من الجدل المثار بشأن اهتمام الإسلام بها، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن ثم، لم تتجاوز نسبة الاهتمام بهذا الموضوع ١٠.٥٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

لقد كشف الجدول السابق عناية الخطاب موضع التحليل بإعطاء نماذج لنساء المسلمين باعتبارهن قدوة ينبغي على النساء الاحتذاء بهن؛ وقد بلغت نسبة الاهتمام به ٤.٤٪ من إجمالي الخطاب المرصود، يليه الحديث عن زى المرأة حيث بلغت نسبة الموضوعات التي تناولته ٣.٣٪ فقط.

أما الحث على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية فقد بلغت نسبته ٢.١٪ فحسب من إجمالي الخطاب موضع التحليل بالرغم من كل الجدل المثار.

بلغت نسبة الحديث عن ميراث المرأة وزمتها المالية ١.٧٪ فقط رغم البعض قد أثار الشبهات بخصوص ميراث المرأة في الإسلام مؤكداً وجوب مساواتها مع الرجل، الأمر الذي أحيى الجدل المثار لدى من يشككون في الإسلام من المستشرقين وغيرهم. وقد كان مثيراً للانتباه أن الحديث عن شهادة المرأة قد بلغت نسبته ٠.٦٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل بالرغم مما ينطوي عليه من إثارة للشبهات حول احترام الإسلام لحقوق المرأة.

أما موضوع ختان الإناث تم تناوله بمعدل مرة واحدة فقط من إجمالي الخطاب. والملفت للنظر عدم عناية الخطاب بموضوع ولاية المرأة بأي شكل من الأشكال.

وقد سعت الدراسة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبنود المتعلقة بالمرأة في الإسلام. وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٥-١٧)

المرأة في الخطاب تبعاً لنوع الخطاب

النسبة	فضائيات	النسبة	الشفاهي	النسبة	المكتوب	البيان
٩,٨	٥	٥,١	٧	١,٤	٥	زى المرأة
٣,٩	٢	٠,٧	١	١,١	٤	عمل المرأة
٢,٠	١	٠	٠	٢,٣	٨	ميراث المرأة وزمتها المالية
٠	٠	٠	٠	٠,٨	٣	شهادة المرأة
٢,٠	١	١,٤	٢	٢,٣	٨	تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	رئاسة المرأة للدولة
٠	٠	٥,٨	٨	٤,٤	١٥	قدوة المرأة
٠	٠	٠	٠	٠,٢	١	ختان الإناث
٩٥,٧	٤٤	٨٦,٧	١١٨	٨٦,٨	٢٩٠	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

بدا من الجدول السابق.. تطابق عناية كل من الخطاب المكتوب، وكذلك الشفاهي بموضوع المرأة في الإسلام، واتضح تفوقهما في درجة الاهتمام به مقارنةً بالخطاب المرئي، فقد بلغت نسبة اهتمام كل منهما ما يناهز ١٤.٠٪ من إجمالي اهتمام الخطاب المكتوب والشفاهي بصفة عامة. هذا على حين جاء تناول برامج الفضائيات محدوداً، حيث اقتصرت نسبة تناول قضايا المرأة على ٤.٣٪ فقط من البرامج.

وبينما نجد تفوق الخطاب الشفاهي في الحديث عن موضوع زى المرأة، وكذلك في طرح نماذج لقدوة المرأة في الإسلام، فقد تركز اهتمام الخطاب المكتوب في الحديث عن قدوة المرأة، وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية، ثم الحديث عن ميراث المرأة وذمتها المالية. هذا على حين تركز تناول برامج الفضائيات على الجدل الخاص بزى المرأة، كما تناول خطاب الفضائيات تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية.

وفيما يخص المرأة في الإسلام تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة به كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٥-١٨)

المرأة في الخطاب تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠١	البيان
١,١	٢	١,٨	٣	زى المرأة
١,١	٢	١,٢	٢	عمل المرأة
٣,٥	٦	١,٢	٢	ميراث المرأة وذمتها المالية
١,٧	٣	٠,٦	١	شهادة المرأة
٣,٥	٦	١,٢	٢	تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية
٠	٠	٠	٠	رئاسة المرأة للدولة
٤,١	٧	٤,٨	٨	قدوة المرأة
٠	٠	٠,٦	١	ختان الإناث
٨٤,٧	١٤٤	٨٨,٤	١٤٥	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

نلاحظ من الجدول السابق.. أن التطور في الاهتمام بالحديث عن المرأة في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م قد جاء إيجابياً. وقد انعكست تلك النتيجة في انخفاض نسبة "لا ينطبق" التي تعبر عن النصوص التي لم تحو أي إشارة إلى هذه البنود حيث كانت ٨٨.٤% عام ٢٠٠١م بينما بلغت ٨٤.٧% من إجمالي الخطاب الإسلامي المكتوب لعام ٢٠٠٤م موضع التحليل.

وعلى هذا النحو، جاء تناول عدد من الموضوعات المترابطة، التي تسعى الخطاب العلماني (المغاير) في عام ٢٠٠٤م من خلالها الطعن في مدى عناية الإسلام بالمرأة ورعايته لحقوقها،

ومن ثم سعى الخطاب الإسلامي لبيان الحكمة بشأن شهادة المرأة، وأن الإسلام لا يحول بين المرأة وممارسة حقوقها المدنية.

وقد كان حرياً بالدراسة أن تستكشف مدى تباين اهتمام الخطاب الإسلامي بالبند المتعلقة المرأة في الإسلام تبعاً لاختلاف مكان صدور الخطاب الشفاهي. أنظر الجدول التالي:

جدول (٥-١٩)

المرأة في الخطاب تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي

البند	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلي	بحري
زى المرأة	٠	٠	١	٦	٠
عمل المرأة	٠	٠	٠	١	٠
ميراث المرأة وذمتها المالية	٠	٠	٠	٠	٠
شهادة المرأة	٠	٠	٠	٠	٠
تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية	٠	٠	٢	٠	٠
رئاسة المرأة للدولة	٠	٠	٠	٠	٠
قدوة المرأة	٠	١	١	٣	٠
ختان الإناث	٠	٠	٠	٠	٠
لا ينطبق	١٧	٢٢	٢٢	٢٢	٥٢

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الحديث فيما يخص المرأة في الإسلام إلا بالنسبة للموضوع الخاص قدوة المرأة، الذي ورد الحديث عنه بمعدل مرة واحدة فقط.

وقد بدا أن الاهتمام من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة توزع على موضوع "تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية" الذي ورد الحديث عنه في خطبتين، يليه الحديث عن زى المرأة الذي ورد في خطبة واحدة فقط، كذلك موضوع قدوة المرأة ورد في خطبة واحدة فقط.

وفي المقابل، استحوذ موضوع زى المرأة على اهتمام الخطاب الشفاهي الصادر من قبل مساجد الوجه القبلي، حيث ورد في ستة خطب.

أما موضوع قدوة المرأة، فقد ورد في ثلاث خطب، بينما الحديث عن عمل المرأة جاء في خطبة واحدة فقط.

وقد بدأ من الجدول السابق عدم عناية الخطاب الصادر من قِبل مساجد الوجه البحرى بتناول البنود المتعلقة بالمرأة فى الإسلام.

ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد تقريباً فى مختلف الأماكن عن تناول البنود المتعلقة بميراث المرأة وذمتها المالية، شهادة المرأة، ولاية المرأة، ختان الإناث، رغم إلحاح هذه القضايا خلال فترة رصد الخطاب الشفاهى.

وفيما يخص الموضوعات المتصلة بالمرأة فى الإسلام وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تباين اهتمام الخطاب الرسمى وغير الرسمى بالبنود المتعلقة به كل على حدة. وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٥-٢٠)

المرأة فى الخطاب وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب

البند	البيان	رسمى	%	غير رسمى	%
زى المرأة	٧	٧,٨	٠	٠	
عمل المرأة	١	١,١	٠	٠	
ميراث المرأة وذمتها المالية	٠	٠	٠	٠	
شهادة المرأة	٠	٠	٠	٠	
تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل فى الحقوق المدنية	١	١,١	٢,٢	١	
رئاسة المرأة للدولة	٠	٠	٠	٠	
قدوة المرأة	٥	٥,٦	٦,٦	٣	
ختان الإناث	٠	٠	٠	٠	
لا ينطبق	٧٨	٨٦,٧	٩١,٣	٤٢	

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية فى الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

نلاحظ من الجدول السابق..العناية المحدودة للخطاب الرسمى بالحديث عن المرأة التى بلغت حوالى ١٤.٠٪ من خطب الجمعة التى تم رصدها من المساجد الرسمية، وتركيزها بالتحديد على زى المرأة، وعرض نساء المسلمين الأوائل فى الإسلام كقدوة لنساء المسلمين فى وقتنا الحاضر، بينما موضوع المرأة لم يستحوذ على اهتمام يذكر من جانب الخطاب غير الرسمى لاسيما فى موضوع قدوة المرأة الذى تم تناوله فى ثلاث خطب للجمعة من المساجد غير الرسمية، وكذلك خطبة واحدة فقط ركزت على المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق المدنية من اجمالى خطب الجمعة التى تم رصدها من المساجد غير الرسمية.

الانحراف الاجتماعي في الخطاب الإسلامي:

سعت الدراسة الراهنة للتعرف على مدى اهتمام الخطاب الإسلامي موضع التحليل بتناول موضوع الانحراف الاجتماعي. ويأتي هذا انطلاقاً مما بحثنا عليه الإسلام من تطبيق الإيمان عملاً وسلوكاً، ومن ثم جاءت آيات القرآن الكريم التي تحثنا على الإيمان، تحثنا على السلوك المستقيم لا المنحرف. لقد أعطى الإسلام توجيهاته للأمة جمعاء أن تعمل وتحرص على الاستقامة، وبالتالي، فقد اتجهت الدراسة لتناول تلك البنود الخاصة بموضوع الانحراف الاجتماعي على نحو ما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٥-٢١)

الإسلام وقضايا الانحراف الاجتماعي

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٢,٥	١٣		١. إدمان المخدرات
٣,١	١٦		٢. شرب الخمر
٠,٨	٤		٣. التدخين
١,٠	٥		٤. الميسر
١,٠	٥		٥. إدمان مشاهدة الصور والأفلام الجنسية
٢,٥	١٣		٦. الزنا
٣,٦	١٩		٧. قذف الشرفاء والمحصنات
٣,٦	١٩		٨. العنف
١,٠	٥		٩. الرشوة
٢,١	١١		١٠. شهادة الزور
٠,٦	٣		١١. الفن الهابط
١,٣	٧		١٢. التجسس
٠,٦	٣		١٣. السخرية والتناؤد بالألقاب
٨٦,٢	٤٤٩		١٤. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يبدو من الجدول أن الخطاب الإسلامي موضع التحليل قد اهتم بمواجهة ظواهر الانحراف الاجتماعي بشكلٍ نسبي يفوق البنود الأخرى الخاصة بالتنمية الاجتماعية، فقد جاء تناولها في ٧٢ موضوعاً بنسبة تناهز ١٤٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

وقد بدا أن الخطاب يهتم بموضوع العنف، وقذف الشرفاء، فقد بلغت نسبة ورود كل منهما ٣,٦٪ من إجمالي الخطاب المرصود. أما إقرار الإسلام النهي عن شرب الخمر فقد

بلغت نسبته ٢.١٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. يليه التحذير من إدمان المخدرات حيث بلغت نسبته ٢.٥٪. أما التدخين فرغم انتشاره بين كافة طبقات المجتمع وفئاته العمرية، ورغم أثاره بالغة الضرر على الصحة العامة للمجتمع وعلى الاقتصاد القومي، فلم يحظ بأدنى اهتمام يذكر من الخطاب المرصود.

وقد سعت الدراسة للتعرف على مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بالبنود المتعلقة بقضايا الانحراف الاجتماعي. وذلك على نحو ما يشير الجدول التالي:

جدول (٥-٢٢)

الإسلام وقضايا الانحراف الاجتماعي في أنواع الخطاب

النسبة	الفضائيات	النسبة	الشفاهي	النسبة	المكتوب	البيان	البند
٥,٩	٣	٠,٧	١	٢,٦	٩	إدمان المخدرات	إدمان المخدرات
٣,٩	٢	٠,٨	٣	٣,٢	١١	شرب الخمر	شرب الخمر
٧,٨	٤	٠	٠	٠	٠	التدخين	التدخين
٠	٠	٠,٨	٣	٠,٥	٢	الميسر	الميسر
٢,٠	١	٠,٧	١	٠,٨	٣	إدمان مشاهدة الصور والأفلام الجنسية	إدمان مشاهدة الصور والأفلام الجنسية
٧,٨	٤	٠	٠	٢,٦	٩	الزنا	الزنا
٣,٩	٢	٥,١	٧	٢,٩	١٠	قذف الشرفاء والمحصنات	قذف الشرفاء والمحصنات
٢,٠	١	٨,٠	١١	٢,٠	٧	العنف	العنف
٢,٠	١	٠,٨	٣	٠,٢	١	الرشوة	الرشوة
٥,٩	٣	٠,٨	٣	١,٤	٥	شهادة الزور	شهادة الزور
٣,٩	٢	٠	٠	٠,٢	١	الفن الهابط	الفن الهابط
٥,٩	٣	٠,٨	٣	٠,٢	١	التجسس	التجسس
٣,٩	٢	٠	٠	٠,٢	١	السخرية والتناؤد بالألقاب	السخرية والتناؤد بالألقاب
٧٦,٥	٣٩	٧٤,٢	١٠١	٨٢,٠	٢٧٤	لا ينطبق	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

كما بدأ من الجدول السابق.. انخفاض مستوى اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع الانحراف الاجتماعي مقارنةً بمستوى اهتمام الخطاب الشفاهي بصفة عامة. حيث استحوذت قضايا الانحراف على نحو ٢٦٪ من اهتمام الخطاب الشفاهي، بينما بلغت نسبة ٢٤.٥٪ من الخطاب المرئي، ونسبة ١٨.٠٪ من اهتمام الخطاب المكتوب.

كما يلاحظ أن زيادة درجة الاهتمام في الخطاب الشفاهي مقارنةً بالخطاب المكتوب، قد شملت كل من موضوعي العنف الاجتماعي، وقذف الشرفاء والمحصنات. هذا على حين جاءت معالجة الخطاب المكتوب والمرئي لقضايا الانحراف الأخرى أكثر تنوعاً وتركيزاً وبدرجة أكبر من الخطاب الشفاهي.

وفيما يخص قضايا الانحراف الاجتماعي تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة به كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (٥-٢٣)

الإسلام وقضايا الانحراف الاجتماعي تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

البند	البيان	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠٤	النسبة
١.	إدمان المخدرات	١	٠,٦	٥	٢,٩
٢.	شرب الخمر	٦	٣,٦	٢	١,١
٣.	التدخين	٠	٠	٠	٠
٤.	الميسر	١	٠,٦	١	٠,٥
٥.	إدمان مشاهدة الصور والأفلام الجنسية	٢	١,٢	١	٠,٥
٦.	الزنا	٧	٤,٢	٢	١,١
٧.	قذف الشرفاء والمحصنات	٩	٥,٤	١	٠,٥
٨.	العنف	٤	٢,٤	٣	١,٧
٩.	الرشوة	١	٠,٦	٠	٠
١٠.	شهادة الزور	٣	١,٨	٢	١,١
١١.	الفن الهابط	١	٠,٦	٠	٠
١٢.	التجسس	٢	١,٢	٢	١,١
١٣.	السخرية والتناؤد بالألقاب	١	٠,٦	٠	٠
-	لا ينطبق	١٢٦	٧٦,٨	١٥١	٨٨,٨

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

مع الأخذ في الاعتبار النسبة الهزيلة لاهتمام الخطاب المكتوب بالموضوعات المتعلقة بقضايا الانحراف الاجتماعي، نلاحظ ثمة تطور سلبي في هذا الصدد نتيجة تدنى نسبة الاهتمام المذكور في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بقضايا الانحراف الاجتماعي تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي على النحو ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (٥-٢٤)

قضايا الانحراف الاجتماعي في الخطاب الإسلامي الشفاهي

البند	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١.	إدمان المخدرات	٠	٠	٠	١
٢.	شرب الخمر	٠	١	٢	١
٣.	التدخين	٠	٠	٠	٠
٤.	الميسر	٠	١	٢	٠
٥.	إدمان مشاهدة الصور والأفلام الجنسية	٠	٠	١	٠
٦.	الزنا	٠	٠	٠	٠
٧.	قذف الشرفاء والمحصنات	١	٠	٥	١
٨.	العنف	٠	٣	٣	٥
٩.	الرشوة	٠	١	١	١
١٠.	شهادة الزور	٠	٠	٣	٠
١١.	الفن الهابط	٠	٠	٠	٠
١٢.	التجسس	٠	٠	١	٢
١٣.	السخرية والتناؤد بالألقاب	٠	٠	٠	٠
-	لا ينطبق	١٧	٢١	٣٠	٤٢

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتقال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

يشير الجدول السابق إلى عدم اهتمام عام من قبل الأزهر الشريف، ومساجد القاهرة، ومساجد الوجهين القبلى والبحرى بموضوع قضايا الانحراف الاجتماعي، مع زيادة الاهتمام به نسبياً في الوجه القبلى.

لقد بدا أن موضوعات التدخين، والزنا، والفن الهابط، والسخرية والتناؤد بالألقاب لم تحظ بأى اهتمام من قبل الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف و مساجد القاهرة، وكذلك في الوجهين القبلى والبحرى.

وكذلك لم يحظ موضوع المخدرات إلا باهتمام خطبة واحدة فقط صدرت عن أحد المساجد بالوجه البحرى.

ونلاحظ مما سبق، أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن جامع الأزهر يتجنب الحديث عن قضايا الانحراف الاجتماعي.

وفيما يخص الموضوعات المتصلة بقضايا الانحراف الاجتماعي وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تباين اهتمام الخطاب الرسمي وغير الرسمي بالبنود المتعلقة به كل على حدة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٥-٢٥)

الانحراف الاجتماعي في الخطاب الإسلامي الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

البند	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١.	إدمان المخدرات	١	١,١	٠	٠
٢.	شرب الخمر	٢	٢,٢	١	٢,٢
٣.	التدخين	٠	٠	٠	٠
٤.	الميسر	٣	٣,٣	٠	٠
٥.	إدمان مشاهدة الصور والأفلام الجنسية	١	١,١	٠	٠
٦.	الزنا	٠	٠	٠	٠
٧.	قتل الشرفاء والمحصنات	٥	٥,٦	٢	٤,٤
٨.	العنف	٧	٧,٨	٤	٨,٧
٩.	الرشوة	٢	٢,٢	١	٢,٢
١٠.	شهادة الزور	٠	٠	٣	٦,٥
١١.	الفن الهابط	٠	٠	٠	٠
١٢.	التجسس	١	٢,٢	٢	٤,٤
١٣.	السخرية والتناؤد بالألقاب	٠	٠	٠	٠
-	لا ينطبق	٧٤	٨٢,٢	٣٦	٧٨,٣

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال ورود أكثر من فكرة فرعية في الموضوع أو الخطبة أو البرنامج

نلاحظ من الجدول السابق.. اهتمام كلاً من الخطاب الرسمي وغير الرسمي بالحديث عن العنف والنهي عنه حيث بلغت نسبته حوالي ٧,٨% من إجمالي خطب الجمعة في المساجد الرسمية، بينما بلغت نسبته ٨,٧% في المساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف الموزعة ما بين القاهرة، والوجه القبلي، والوجه البحري (ريف - حضر).

ثانياً: التحليل السوسولوجي - الكيفي لنتائج

التنمية الاجتماعية في الخطاب الإسلامي

- أوضحت نتائج الدراسة عدم عناية الخطاب الإسلامي بموضوع العدالة حيث غاب عن ٩٧.٥٪ من نصوص الخطاب الإسلامي موضع التحليل، وفي المقابل وجد في نحو ٢.١٪ فقط من إجمالي الخطاب موضع التحليل، تلك النسبة التي تركزت على البند المتعلق بالعدالة في توزيع الدخل والثروة؛ وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تتناسب بأي حال مع واقع عدم العدالة على صعيد توزيع الدخل في مصر؛ فتوضح البيانات اتساع نطاق واقع عدم المساواة في توزيع الدخل ذلك أن أفقر ١٠٪ من المصريين كانوا يحصلون على ٣.٧٪ من الدخل القومي للبلاد، بينما يستحوذ أعلى ١٠٪ من السكان على ٢٩.٥٪ من هذا الدخل وفقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥. كما توضح البيانات تفاوتاً ملموساً بين الحضر والريف في هذا الصدد، فقد بلغت نسبة انتشار الفقر في حضر مصر ١٨.٤٪ من إجمالي السكان، بينما بلغت في الريف ٢١.٤٪ من السكان. ومن ناحية أخرى، اتضح أن الفقر يكاد يكون ظاهرة مرتبطة بالوجه القبلي الذي يعاني أكثر من ثلث سكانه (٣٥.٢٪) وطأة الفقر.^٢

- وعلى صعيد آخر، لم تلق كل من العدالة في الخدمات، ولا سيما العدالة في فرص التعليم أي اهتمام يذكر من قبل الخطاب الإسلامي موضع التحليل؛ هذا على الرغم من انتشار الأمية وخصوصاً في ريف الوجه القبلي التي بلغت نسبتها ٥٢.٦٪ من سكانه.^٤ الأمر الذي يتلاءم مع وضعه كطرف لدولة طرفية يتم استنزافه وإخضاعه لصالح الطبقة الرأسمالية في الدولة الطرفية في النظام الدولي طبقاً لما تذهب مدرسة التبعية، ويمثل تزييف الوعي أداة لتكريس هذه العلاقة ودعمها.

ومن ثم اتضح تجاهل الخطاب الإسلامي للعدالة بصفة عامة. ويتجلى هذا في عدم عناية كل من الخطاب الشفاهي والمكتوب بموضوع العدالة في الخدمات الصحية وأيضاً في فرص التعليم. ويعد هذا الأمر بمثابة تزييف لوعي الناس عن إدراك حقيقة الواقع الذي يعيشونه ويعانون وطأته على نحو ما أشار ماركس.

- وامتداد لهذا التجاهل من قبل الخطاب الإسلامي فقد بلغت العدالة ١.٤٪ من إجمالي اهتمام الخطاب الشفاهي. وهذا يوضح أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الرسمي، وغير الرسمي يكاد أن يتجنب الحديث عن الجوانب المتعلقة بالعدالة، داخلية كانت أو خارجية، بشكل شبه تام. وحينما يشير إليها، يكتفي بتناولها على نحو مجرد لا يكاد يرتبط بواقع

الناس ومعاشهم. هذا على الرغم من أن الفترة التي تم خلالها رصد خطب الجمعة قد تراكبت مع مرحلة مهمة في التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي للمجتمع المصري.

ويتجلى غياب الإدراك بواقع التفاوت على صعيد توزيع الفرص التعليمية والصحية بين أقاليم المجتمع وطبقاته المختلفة، الأمر الذي يؤكد أن هذا الخطاب إما أنه لا يدرك من التفاوت إلا ذلك المتعلق بالدخل والثروة، أو أنه يتجاهل تلك الصور من التفاوت التي تتجلى فيها مسئولية السلطة عنه. وهكذا يمكن تفسير السياق الذي يتجاهل فيه الخطاب في الوجه القبلي واقع التفاوت الذي يعانيه أكثر من غيره من أقاليم مصر. وفي هذا الصدد تشير إحدى خطب الجمعة إلى أن العدالة تمثل الأساس الذي قامت عليه الشريعة الإسلامية، "فالعدالة إذا تحققت في أمة من الأمم إلا وكانت غايتها الأمان والرخاء والمحبة بين أبنائها". وبصفة عامة تشير النتائج إلى تجاهل الخطاب للحديث في العدالة.

وبينما غابت الأبعاد المتعلقة بالثروة والتعليم عن الخطاب المرئي، فقد انفراد بتناول موضوع العدالة في توزيع الخدمات الصحية وهذا تم تناوله في برنامج "صناع الحياة" الذي يقدمه عمرو خالد وجاءت كفكرة فرعية عقب أحداث التفجيرات التي حدثت في حي الحسين عام ٢٠٠٥ مشيراً في ذلك أن الحكومة المصرية اودعت المواطنين المصريين في مستشفى الحسيني الجامعي، بينما المواطنين الأجانب المصابين اودعتهم في مستشفى دار الفؤاد، موضحاً بذلك مدى التفاوت في المعاملة وعدم وجود عدالة على الإطلاق بين المصريين مع بعضهم البعض لتفاوتات اقتصادية فيما بينهم من جانب، وبين المصريين أنفسهم وغيرهم من المواطنين من جنسيات أخرى (الغربية)، والحصيلة عدم وجود عدالة محققة يشعر بها المواطن المصري على كافة الأصعدة سواء على مستوى مجتمعه أو على مستوى العالم اجمع.

وبالتالي، يمكننا القول أن هذا الخطاب يتجاهل الواقع المعاش، كما يغفل زيادة المطالبة بتحقيق عدالة حقيقة في الدول الإسلامية والعربية ومن بينها مصر. ومن ثم، يبدو مثيراً للانتباه أن هذا الأمر لم يؤد إلى زيادة في الاهتمام بهذه الجوانب بل إلى "تجاهلها"!!، هذا بالرغم من الكثير من جوانب التفاوت التي أسفر عنها برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والذي بدأ تطبيقه منذ مطلع التسعينيات. هذا بالرغم من انعدام العدالة في مصر ليس جديداً أو مستحدثاً، ولا يمكن إرجاع وجوده بصورة كلية إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، لأن عدم العدالة بشقيه الحضري والريفي موجود في مصر قبل تطبيق إجراءات هذه السياسات، ويرد إلى أزمات هيكلية اقتصادية، وظروف بنائية متزامنة وأوضاع تاريخية مرتبطة بالسياق العام المعاش. وباختصار شديد، فإن عدم العدالة في أي مجتمع من

المجتمعات الإنسانية ومن بينها مصر يعكس طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي السائد في هذا المجتمع. بيد أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر قد أسهمت في أخرى في تزايد إيقاع الإضرار بالفقراء ومحدودي الدخل، وزيادة وجود عدم العدالة وإضافة حرمان جديد على حرمانهم القائم، وبذلك أضعفت من قدراتهم على توفير ضروريات الحياة الأساسية الخاصة بوجودهم الاجتماعي.

فأوضحت الوقائع المعاشة بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أن البطالة المقنعة التي كانت في القطاع العام قد تكون أفضل من البطالة السافرة الناتجة عن بيعه وتفكيكه. فظواهر الجريمة والبلطجة والمخدرات هي نتائج البطالة السافرة خاصة البطالة لدى المتعلمين، حيث تعتبر قبلة موقوتة سوف تنفجر حتماً في وجه النظام. ويرى عبد الباسط عبد المعطى أن تحقيق العدالة والديمقراطية السليمة هما سبيل النهضة لمصر، حيث أن هذين المبدأين هما القاطرة الأساسية لأي مشروع اجتماعي يسعى لتبني حقوق البشر في التعليم والصحة والغذاء والإسكان والمشاركة والعمل. ورأى عبد المعطى أنه من المفروض أن تكون الحكومة هي الحكم بين الطبقات، وأن تقوم سلطة الدولة على التحالف من أجل تحقيق مصالح كل الطبقات، لا أن تكون الدولة أداة في يد طبقة واحدة، وذلك لتحقيق قدر من التعاون الذي يساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن تجاهل الخطاب لتفاقم حالة عدم المساواة التي يعانيها المجتمع المصري على الصعيدين الطبقي والجغرافي يمثل دعماً للطبقات المستفيدة من واقع عدم المساواة وهي الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقات الوسيطة والدنيا، وعلى حساب العاصمة (المركز) على حساب الأطراف (الوجه القبلي على وجه الخصوص).

- رغم ما يعانيه المجتمع المصري من مشكلات متفاقمة على صعيد الأحوال الشخصية والقرابة، فقد جاء الاهتمام بهذا الجانب من المعاملات محدوداً ولا يتناسب مع حجم وأهمية هذه المشكلات، ومن ثم فقد غاب هذا الاهتمام عن ما يربو عن ٨٩.١٪ من الخطاب موضع التحليل.

وفي إطار هذا الاهتمام المحدود، أوضحت نتائج الدراسة العناية النسبية التي يوليها الخطاب موضع التحليل لموضوع الزواج، حيث بلغت نسبته ٧.٦٪ من إجمالي الخطاب المرصود، وقد كان مثيراً للانتباه أن معظم هذا التناول قد تركز على حقوق الزوجين وخاصة حقوق الزوجة (المرأة) فقد استحوذ على اهتمام نسبي من قبل كل من الخطاب الشفاهي والمكتوب. وإن كانت عناية الخطاب المرئي به أكبر نسبياً، وقد جاء تناوله من خلال برنامج "هذا ديننا" للدكتور عمر عبد الكافي^٧، بالإضافة لبعض الأفكار التي وردت في برنامج "عم

يتساءلون". وفي هذا الصدد، أشار البرنامج الأخير إلى العديد من أشكال الزواج مثل الزواج العرفي، والتي أفتى بعدم جوازها وأنها تأخذ حكم الزنا. وقد أرجع البرنامج مسؤولية انتشار هذه الأنواع إلى الظروف الاقتصادية ومغالة الأسر في المهور، الأمر الذي أدى إلى تأخر سن الزواج وانتشار العنوسة.^٨ ويبدو أن مثل هذه التفسيرات لا تتجه لتحميل الظروف البنائية، من فقر وبطالة... في المجتمع مسؤولية انتشار هذه الأشكال المستحدثة من الزواج التي يسعى من خلالها الشباب لمواجهة مشكلاته مع إسباغ المشروعية الدينية عليها، وتكتفي بتحميل الأسر المصرية تلك المسؤولية. ويمكن القول بأن هذا النمط من التفسير يمكن اعتباره طبقاً لتحليل ماركس تزييفاً لوعي المستغلين باستخدام الدين.

وفي هذا الصدد يشير أحد الموضوعات بمجلة الأزهر إلى توضيح حقوق الزوج والزوجة، وتحديد سمات الزوج الوفي والزوجة الوفية، وكيفية حل الخلافات الزوجية التي قد تنشأ بين الزوجين، والحث على سيادة الاحترام بين الزوجين.^٩

واهتمام الخطاب بمثل هذه الموضوعات وكيفية تناولها بهذا اسلوب يمثل استجابة لما يتردد في السياق الثقافي بشأن حقوق المرأة، على الصعيدين الداخلي والدولي، الأمر الذي يبين تأثير وضغوط المجتمع العالمي على الخطاب الإسلامي والتي تتم بشكل غير مباشر.

ومن ناحية أخرى، لم يعط الخطاب اهتماماً أكبر بموضوع انواع الزواج التي ظهرت بشكل كبير في هذه الاونة دون غيرها من الفترات التاريخية السابقة وبين فئات عمرية شابة كانت لم تعرف على المستوى الديني، والقانوني سوى الزواج الرسمي المعلن المباشر.

وعلى الرغم من أن موضوع انواع الزواج قد اقترن بكثير من المشكلات التي تنطوى على عدد من الظواهر المستجدة والتي تشكل هماً جاثماً على صدور الكثير من الأسر المصرية، وقد بدا أن العقود الأخيرة التي شهدت فيها مصر أزمة اقتصادية شديدة، واتساع في نطاق الفقر والبطالة بين الشباب، وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع سن الزواج بين الشباب، بل واستحالة تحقيق حلم الزواج بالنسبة للبعض الآخر. ومن ثم تزايدت معدلات العنوسة في المجتمع وارتفع عدد الشباب غير المتزوجين ليقدّر بالملايين.

وقد أدى كل هذا إلى اتساع نطاق الانحرافات الأخلاقية من ناحية، كما أسفر عن ظهور أشكال جديدة من الارتباط بين الشباب والفتيات فيما عُرف خطأً باسم الزواج العرفي، وإن كان الفقهاء يسمونه الزواج السري، ويلجأ إليه الشباب بوصفه أبسط الطرق حلالاً من وجهة نظرهم، وتفادياً لعوائق الزواج الكثيرة التي يفرضها المجتمع.

وقد كشفت بعض المصادر عن وجود ١٢٠٠٠ ألف دعوى إثبات نسب كنتيجة لأرقام ضخمة من الزواج العرفي يقدرها البعض بالملايين.^{١٠}

ومن ناحية ثانية، فقد بدا أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية تتعرض للكثير من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عما اعتراها من تغيرات ثقافية أدت إلى تشوش في معايير بنائها، وتفاعلاتها، الأمر الذي أدى إلى تحطم العديد من الأسر المصرية بمعدلات تفوق نظيرتها في عقود سابقة، نتيجة تزايد نسبة غير المتزوجين من جانب، وكذلك لانتشار صور للارتباط بين الذكور والإناث يطلقون عليها الزواج العرفي، أو بالأحرى الزواج السري، الذي يتم تحت وطأة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب، ونتيجة جهل الشباب بالدين وشيوع الأمية الدينية بين المصريين وعدم معرفتهم بموضوع الزواج وأحكامه في الشريعة الإسلامية من جانب آخر.

وقد جاء اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع تعدد الزوجات على نحو ايجابي في تفسير البعض بالمشروعية المطلقة للزواج من أكثر من امرأة دون مبرر. فقد جاء الخطاب ضد النفوذ، والمال، وسيادة الثقافة الذكورية في المجتمع، التي يستغلها بعض الرجال. وفي هذا الصدد تناول أحد الموضوعات بمجلة الأزهر تعدد الزوجات وضوابطه لتوضيح مبررات الإسلام لتعدد الزوجات. وقرر أن تشريع الإسلام لتعدد الزوجات كان نوعاً من التشريع الذي يراعى البعد الاجتماعي فيعالج العديد من المشكلات المرتبطة بالزواج وبناء الأسرة، ولعل من أهمها مشكلة الأيتام التي كانت محلاً لاهتمام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم منذ بداية رسالته، حيث تفاقمت لارتفاع عدد الشهداء في غزوة أحد؛ فلم يترك الشهداء زوجات فقط، لكنهم تركوا بنات وأخوات وقريبات في حاجة لمن يكفلهم. هذا إلى احتمال وجود فائض في عدد النساء غير المتزوجات، واللاتي كن يستغلن استغلالاً سيئاً، مما ألجأ القرآن إلى إباحة تعدد الزوجات.^{١١}

- أما أحكام الطلاق (أو الخلع) وتبعاته فقد بلغت نسبته ١,٢٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل، وما يثير الاستغراب عدم عناية الخطاب الكافية لموضوع الطلاق - الخلع وتبعاته رغم من انتشاره في الآونة الأخيرة بين الشباب في المجتمع المصري. فقد أوضحت لنا الإحصائيات حدوث حالة طلاق كل ٦ دقائق !!، فقد كشفت هذه الإحصائية التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن انضمام ٢٤٠ زوجة يومياً إلى قائمة المطلقات في مصر، الأمر الذي لا يتوافق مع رؤية الإسلام لقدسيتها الروابط القرابية الزوجية، ويكشف بالتالي عن أن هناك خللاً اجتماعياً خطيراً لا يتوقف عند حدود جهل الأزواج بعواقب يمين الطلاق، ولكن يتجاوزها إلى ظروف أزمة بنائية يمر بها المجتمع وتلقى بظلالها على العلاقات الأسرية.

لقد أفضى ما سبق إلى وجود ٢ مليون و ٤٥٨ ألف مطلقة في مصر، و ٤ آلاف زوجة تطلب الطلاق سنوياً، و ٨٨ ألف حالة طلاق سنوياً. والإحصائيات توضح زيادة معدلات الطلاق في مصر ما بين عامي حيث كانت النسبة ٧٪ عام ١٩٧٠ بينما بلغت ٤٠٠٪ عام ٢٠٠٠ م.^{١٢} وهذا يكشف إلى ارتفاع نسبة الطلاق في مصر.. التي قد ترجع أسبابه إلى عدم الوعي بالدين من جانب، وعدم تطبيقه من جانب آخر، وعدم الوعي القانوني، فضلاً عن الواقع الاقتصادي المأزوم على نحو ما أسلفنا.

- كشفت النتائج عن انخفاض مستوى اهتمام كل من الخطاب المكتوب والخطاب الشفاهي بالأحوال الشخصية الزواج والطلاق مقارنةً بمستوى اهتمام الخطاب المرئي بصفة عامة. حيث جاء في أحد البرامج الفضائية تناولاً لبعض الأسباب المتصلة بارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة وكذلك موضوع الطلاق والخلع وتبعاته. وقد جاء في أحد البرامج الفضائية تناولاً لبعض الأسباب المتصلة بارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وحيث أكد البرنامج مسئولية الأسر عن عدم تثقيف أبنائها بشأن الزواج.^{١٣}

- كشفت النتائج أن الحديث عن العلاقات الأسرية والقرابة قد حظيت باهتمام نسبي، حيث ورد الحديث عنها في نحو ١١٪ من الخطاب موضع التحليل بصفة عامة حيث تم تناول ٥٠٪ من اهتمام الخطاب بالحديث عن صلة الرحم وضرورة الحث عليها. وعلى نفس القدر، جاء تناول واجب الآباء إزاء الأبناء حيث بلغت نسبة اهتمام الخطاب به ٥٠٪، بينما جاء الحديث عن "المواريث" بنسبة محدودة بلغت ٠.٦٪ من إجمالي الخطاب المرصود. وهذا الاهتمام المحدود من الخطاب يعكس تجاهل الخطاب الإسلامي عدداً من القضايا المهمة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها انتشار ظاهرة عقوق الأبناء للآباء، والتي وصل البعض منها إلى ساحات المحاكم، وتكشف صفحات الحوادث في الصحف عنه من أن إلى آخر.

كما بدا اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع الحث على صلة الرحم، وإن كان يركز عليها بشكل عام دون تقديم تفصيلات أو أفكار متنوعة في هذا الصدد. ومن ثم، يبدو حديث الخطاب الشفاهي في هذا الصدد أقرب إلى النصح منه إلى التناول الموضوعي المفصل الرامي إلى الإقناع. وربما يُلتمس العذر للدعاة في هذا الصدد بسبب قصر مدة الخطبة وتنوع جمهور المتلقين من حيث المستوى التعليمي والثقافي، غير أن إمكانية تجاوز هذا الأمر تظل قائمة على نحو أو آخر لو أن الداعية قد اهتم بتحديد بؤرة معينة لموضوع الخطبة عوضاً عن الكثير من الأفكار الفرعية التي ترد مبتسرة ومختزلة فلا تؤدي الغرض المرجو منها.

مع الأخذ في الاعتبار النسبة الهزيلة لاهتمام الخطاب المكتوب بالموضوعات المتعلقة بعلاقات القربى، نلاحظ ثمة تطوراً سلبياً في هذا الصدد نتيجة تدنى نسبة الاهتمام المذكور في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، لاسيما كل من موضوع الحث على صلة الرحم، وواجب الآباء إزاء الأبناء؛ فقد بدا من الجدول اهتمام بهما في عام ٢٠٠٤ يفوق اهتمام الخطاب في عام ٢٠٠١، الأمر الذي قد يعد استجابةً لتدهور في علاقات القربى بين أفراد وجماعات المجتمع المصري، على نحو ما تكشف عنه وسائل الإعلام المتنوعة بين حين وآخر.

ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد في مختلف الأماكن وبصفة خاصة مساجد الوجهين القبلي والبحري عن تناول الحديث عن المواريث رغم شيوع ظواهر عدم توريث المرأة في بعض المناطق الريفية في الإقليمين، وشيوع ظواهر الخلاف بسبب المواريث ولاسيما المتعلقة بالأراضي الزراعية.

وقد يبدو هذا التجاهل من الخطاب مفهوماً لو أن الأمر يتعلق بالموضوعات السياسية، بيد أنه يصير غريباً أن يتجاهل الحديث عن التنمية الاجتماعية وما يرتبط بها من مفاهيم وموضوعات بالرغم من أن هذا النوع من التنمية يشكل بعداً مهماً في المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري - بل والكثير من المجتمعات الإسلامية عموماً - في السنوات الأخيرة.

- يتضح من نتائج الدراسة عناية الخطاب موضع التحليل النسبية بالتضامن الاجتماعي، حيث ورد في ما يربو على ٢٢٪ من إجمالي هذا الخطاب.

لقد انصرف اهتمام الخطاب إلى الحديث عن ضرورة التضامن الاجتماعي، فبلغت نسبة ورودها ١٢.٧٪ من إجمالي الخطاب المرصود. ويكشف هذا عن اهتمام الخطاب بالموضوعات ذات الطبيعة النظرية المجردة التي لا يأبه كاتبوها بالربط بينها وبين الواقع المعاش.

- أوضحت الدراسة أن الحديث عن التعامل مع أهل الذمة (أصحاب الديانة المسيحية الذين يعيشون في مجتمع يدين غالبية بالديانة الإسلامية) فبلغت نسبته ٠.٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. وتبدو هذه النتيجة غريبة في ضوء حالة الاحتقان التي يعانها المجتمع المصري على صعيد العلاقة بين المسلمين والأقباط، والتي شهدت عدداً من المصادمات، والتي كانت أحداث الكشع من أهمها، والتظاهرات التي قام بها الأقباط لأسباب متنوعة لعل من أهمها قيام إحدى الصحف المستقلة بنشر صور فاضحة لقس مفصول من الخدمة الكنسية (الراهب المشلوح)، واتهام الأقباط للمسلمين بخطف وإجبار زوجة أحد الرهبان على اعتناق الإسلام..

وقد أكدت النتائج.. انخفاض مستوى اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع التضامن الاجتماعي مقارنةً بمستوى اهتمام الخطاب الشفاهي، الأمر الذي يتجلى في ورود أفكار متعلقة به في نحو ٥١.٠٪ من النصوص الخاصة به، بينما خلا ٤٩.٢٪ من إجمالي الخطاب الشفاهي من أي إشارة إليه؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر لاهتمام الخطاب الشفاهي قد تركزت على تأكيد أهمية التضامن الاجتماعي، على نحو مجرد يأخذ طابع النصح المباشر، دون التناول المفصل أو المتعمق. حيث كعرض مجرد فكرة. ويبدو ملفتاً للنظر انصراف جميع المساجد تقريباً في مختلف الأماكن الحديث عن التعامل مع أهل الذمة، رغم إلحاح القضية خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي.

وفي المقابل، خلا ما يربو على ٢٣٪ من الخطاب المرئي، حيث ٧٧٪ من اهتمام برامج الفضائيات بأهمية التضامن الاجتماعي في الإسلام ورعاية اليتيم، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. بينما حوالي ٩٠.٠٪ من الخطاب المكتوب من أي تناول للتضامن الاجتماعي، وقد بينت الدراسة.. أن التطور في الاهتمام بالحديث عن التضامن الاجتماعي في الخطاب الإسلامي المكتوب في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م قد جاء سلبياً، ذلك أن الحديث عن موضوعات التضامن الاجتماعي قد شهدت تقلصاً في الحديث عنها في الخطاب موضع التحليل خلال تلك الفترة. وقد انعكست تلك النتيجة في ارتفاع نسبة "لا ينطبق" التي تعبر عن النصوص التي لم تحو أي إشارة على هذه البنود حيث بلغت ٩٨.٩٪ من إجمالي الخطاب الإسلامي المكتوب لعام ٢٠٠٤م موضع التحليل. وهذه النتيجة تعنى عدم عناية الخطاب الإسلامي المكتوب لعام ٢٠٠٤ بالحديث أو الحث عن العلاقة بالآخر في سياق المجتمع.

ويبدو من نتائج الدراسة مدى اهتمام الخطاب غير الرسمي بالتضامن الاجتماعي فقد استحوذ على ٥٠.٠٪ من إجمالي خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد غير التابعة لوزارة الأوقاف، ولكن في المقابل استحوذ موضوع التضامن الاجتماعي على ٣٢.٠٪ من إجمالي الخطب التي تم رصدها من المساجد الرسمية.

- أوضحت نتائج الدراسة إلى أن اهتمام الخطاب بالموضوعات المتعلقة بالمرأة محدوداً بالرغم من الجدل المثار بشأن الاهتمام بها، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن ثم، لم تتجاوز نسبة الاهتمام بهذا الموضوع ١٠.٥٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

لقد كشفت الدراسة عناية الخطاب موضع التحليل بإعطاء نماذج لنساء المسلمين باعتبارهن قدوة ينبغي على النساء الاحتذاء بهن؛ وقد بلغت نسبة الاهتمام به ٤.٤٪ من إجمالي الخطاب المرصود، يليه الحديث عن زى المرأة حيث بلغت نسبة الموضوعات التي تناولته ٣.٣٪ فقط. أما الحث على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية فقد بلغت

نسبته ٢.١٪ فحسب من إجمالي الخطاب موضع التحليل بالرغم من كل الجدل المثار، وبالرغم من وضوح واقع الظلم الذي تعانيه المرأة في هذا الصدد نتيجة القهر الاجتماعي الذي يستخدم الكثير من المفاهيم الدينية المغلوطة لتكريس هذا القهر. بينما بلغت نسبة الحديث عن ميراث المرأة ودمتها المالية ١.٧٪ فقط رغم البعض قد أثار الشبهات بخصوص ميراث المرأة في الإسلام مؤكداً وجوب مساواتها مع الرجل، الأمر الذي أحيى الجدل المثار لدى من يشككون في الإسلام من المستشرقين وغيرهم. بينما كان مثيراً للانتباه أن الحديث عن شهادة المرأة قد بلغت نسبته ٠.٦٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل بالرغم مما ينطوي عليه من إثارة للشبهات حول احترام الإسلام لحقوق المرأة. أما موضوع ختان الإناث تم تناوله بمعدل مرة واحدة فقط من إجمالي الخطاب. والملفت للنظر عدم عناية الخطاب بموضوع ولاية المرأة بأي شكل من الأشكال.

أوضحت النتائج.. تطابق عناية كل من الخطاب المكتوب، وكذلك الشفاهي بموضوع المرأة، واتضح تفوقهما في درجة الاهتمام به مقارنةً بالخطاب المرئي، فقد بلغت نسبة اهتمام كل منهما ما يناهز ١٤.٠٪ من إجمالي اهتمام الخطاب المكتوب والشفاهي بصفة عامة.

وبينما نجد تفوق اهتمام الخطاب الشفاهي في الحديث عن موضوع زى المرأة، وكذلك في طرح نماذج لقدوة المرأة، حيث تشير النتائج إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف و الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة عن الحديث فيما يخص المرأة في الإسلام إلا بالنسبة لموضوع قدوة المرأة وتم طرحه بأسلوب يغلب عليه التاريخية، والماضوية دون إعطاء كيفية تمثل نساء الوقت الحاضر بهن.

وفي نفس الوقت، استحوذ موضوع زى المرأة على اهتمام الخطاب الشفاهي الصادر من قبل مساجد الوجه القبلي، وفي هذا الصدد تشير إحداهما إلى أن زى المرأة هو الحجاب وله شروط أهمها أن يكون ساتراً للجسد، وألا يكون في ذاته زينة، وألا يكون معطراً. وتضيف أن الحجاب قد فرض على النساء والفتيات كما هو واضح في سورة الأحزاب والنور.^{١٤}

بينت نتائج الدراسة.. العناية المحدودة للخطاب الرسمي بالحديث عن المرأة التي بلغت حوالي ١٤.٠٪ من خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد الرسمية، وتركيزها بالتحديد على زى المرأة، وعرض نساء المسلمين الأوائل في الإسلام كقدوة لنساء المسلمين في وقتنا الحاضر، بينما موضوع المرأة لم يستحوذ على اهتمام يذكر من جانب الخطاب غير الرسمي لاسيما في موضوع قدوة المرأة وكذلك المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية من إجمالي خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد غير الرسمية.

- ومما سبق يوضح انصراف جميع المساجد تقريباً في مختلف الأماكن عن تناول البنود المتعلقة بميراث المرأة وذمتها المالية، شهادة المرأة، ورئاسة المرأة للدولة، ختان الإناث، الخ رغم إلحاح هذه القضايا خلال فترة رصد الخطاب الشفاهي.

- بينت نتائج الدراسة تركيز اهتمام الخطاب المكتوب في الحديث عن قدوة المرأة، وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية، ثم الحديث عن ميراث المرأة وذمتها المالية. وامتد اهتمام الخطاب المكتوب بالمرأة في الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٤م وقد انعكست تلك النتيجة في انخفاض نسبة "لا ينطبق" التي تعبر عن النصوص التي لم تحو أي إشارة إلى هذه البنود حيث كانت ٨٨.٤٪ عام ٢٠٠١م بينما بلغت ٨٤.٧٪ من إجمالي الخطاب الإسلامي المكتوب لعام ٢٠٠٤م موضع التحليل. فقد كشفت نتائج الدراسة.. وفي إطار عرض هذه القضايا تناولت بعض الأقلام موضوع ميراث المرأة، ودعوة وجوب مساواتها في الميراث بالرجل، تلك الدعوة التي لم تلق قبولا، بل هجوماً وتجاهلاً من سيدات مصر وعلى رأسهم السيدة هدى شعراوي وغيرها.^{١٥} لقد كان تناول هذا الموضوع على نحو أكثر من ذي قبل انعكاساً للدعوة التي أثارها البعض بوجوب المساواة في الميراث، وأن عدم المساواة هو من قبيل الظلم الواقع على المرأة في الإسلام.

وعلى هذا النحو، جاء تناول عدد من الموضوعات المترابطة، التي سعى الخطاب العلماني (المغاير) في عام ٢٠٠٤م من خلالها الطعن في مدى عناية الإسلام بالمرأة ورعايته لحقوقها، ومن ثم سعى الخطاب الإسلامي لبيان الحكمة بشأن شهادة المرأة، وأن الإسلام لا يحول بين المرأة وممارسة حقوقها المدنية.

هذا على حين جاء تناول برامج الفضائيات محدوداً، حيث اقتضرت نسبة تناول قضايا المرأة على ٤.٣٪ فقط من البرامج. فقد كشفت النتائج إن برامج الفضائيات ركزت على الجدل الخاص بزى المرأة، وحيث أكد على وجوب الحجاب مؤكداً أن إنكار الحجاب هو إنكار لمعلوم من الإسلام بالضرورة، وأن هذا يخرج المرأة من جماعة المؤمنين.^{١٦} كما تناول خطاب الفضائيات تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية التي اعتبرها الخطاب الصادر من برنامج "الشريعة والحياة" بمثابة جوهر النسوية الإسلامية والتي لا تغنى التماثل البيولوجي بين الذكر والأنثى على نحو ما تذهب النسوية الغربية.^{١٧}

أوضحت نتائج الدراسة تركيز الخطاب على موضوعات استهلك الحديث فيها مثل موضوع زى المرأة و موضوع القدوة للمرأة ولكن عرضه جاء بشكل تاريخي ماضوي حيث اقتصرهم على اعطاء نماذج للمرأة في التاريخ الاسلامي متضمنة قيم ايجابية تحث على الأخلاق والتزام، وهذا مطلوب، لكنهم في نفس الوقت لم يتم ربط هذا العرض بنماذج حديث

لسيدات معاصرات في وقتنا الراهن وهذا قد يكشف لنا عن عدم معرفة منتجى الخطاب الاسلامي بنساء معاصرات يجب الاحتذاء بهن من جانب، او عدم اعترافهم بدور المرأة في المجتمع في الوقت الحاضر من جانب آخر.

ومما سبق ينم عن تجاهل الخطاب الاسلامي المعاصر لكثير من واقع المرأة المعاش في وقتنا الحاضر، وليس المرأة فقط بل المجتمع كله على اعتبار أن وضع ومكانة المرأة يتأثر بالوضع العام للمجتمع. فهناك بعض المؤشرات التي تعكس الوضع المتدني للمرأة ومنها على سبيل المثال:^{١٨}

- ١ - تدني الوضع التعليمي للنساء حيث ترتفع نسبة الأمية بينهن بشكل ملحوظ.
- ٢ - تعقد وتخلف القوانين التي تنظم أحوال المرأة، مما يجعلها أسيرة القلق والمشكلات المترتبة على عدم استقرار أوضاعها الأسرية (قانون الأحوال الشخصية - الجنسية ... إلخ).
- ٣ - تدني المستوي المعيشي وأثر العامل الاقتصادي على دخل الأسرة وهو الأمر الذي تتحمل المرأة عبء التكيف معه، حيث تمضي معظم وقتها في البحث عن سبل تلبية احتياجات الأسرة.
- ٤ - تحمل المرأة للأعباء الناتجة عن تراجع مستويات أداء المؤسسة التعليمية في التدريس الكفء للأبناء. حيث بات عليها أن تشغل تلك المساحة التي تراجعت عنها المدرسة سواء بنفسها. أو بتدبير الدروس الخصوصية لهم
- ٥ - أثر بعض الإجراءات الاقتصادية الأخيرة على قضية عمل المرأة حيث يسرت الدولة المعاش المبكر للنساء العاملات في شركات القطاع العام تخفيفاً لأعبائها عند الخصخصة. مما دعم من تلك الرؤية الداعية إلى عودة المرأة إلى البيت.
- ٦ - لقد كانت الكتب المدرسية لعقود طويلة خلقت من أهم وسائل تكريس الصورة السلبية التقليدية للمرأة المصرية، حيث تصور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية، وكتابعات للرجال، وفي مرتبة أدنى منهم؛ وذلك بدلاً من التركيز على الصور الإيجابية للمرأة تاريخياً وفي الحياة العامة المعاصرة.^{١٩}
- ٧ - عندما نتأمل المضمون الذي يقدمه الإعلام حول المرأة وقضاياها نلمس ما يلي:^{٢٠}
 - أ. التركيز على مجموعة من القيم التراثية التي تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعي والثقافي بين النوعين باعتباره أمراً طبيعياً لا يقبل الجدل؛ ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التي تتمثل في ترسيخ الصور السلبية عن المرأة ككائن جنسي يتسم بالأنانية والتردد والسلبية.

ب. الانحياز للصورة والأدوار التقليدية للمرأة ويحاول أن يحصرها في تلك الأدوار النمطية.

ج. لا يطرح الإعلام رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق المرأة فيتجاهل واجبات ومسئوليات الرجل مركزاً على المسئوليات والواجبات التقليدية للمرأة.

د. تتميز السياسات الإعلامية بالانتقائية والتحيز ضد الإناث حيث يتم توظيف تراث الأمثال الشعبية والقصص الشعبي في إعادة إنتاج الصور التقليدية للعلاقات القائمة بين الرجل والمرأة وجورها التسلط/الخضوع.

٨ - تخلف نظرة المجتمع للمرأة. وطبيعة تقسيم الأدوار التي استقرت في يقين عامة أفراد المجتمع من تكريس الدور التقليدي للمرأة كربة بيت فحسب. بينما تناط بالرجل كل الأدوار خارج البيت.

ومما سبق يبين مدى تجاهل الخطاب الإسلامي لواقع عدم المساواة الذي تعانيه المرأة المصرية، وحتى طرحه لبعض القضايا كان طرحاً ماضوياً تاريخياً لا يربطه بالوقت الحاضر والتراث والدراسات في مختلف المجالات التي اقتصت بدراسة المرأة بينت نتائجها مدى اتجاهاً معظم الخطابات الفكرية والإعلامية لمشكلات المرأة من جانب، وانعكاس صورة للمرأة فيها ترسيخ لخضوعها وقهرها، وهذا لا يمت للإسلام بشيء بقدر ما يتصل بالعادات الاجتماعية التي تعظم من شأن الرجل وتقلل من شأن المرأة، تلك العادات التي تمثل بالنسبة للمرأة كالرقيب الداخلي مغروس داخلها.

ومما سبق يتضح ان هذا التجاهل، وهذا لأسلوب في التناول، وعرض قضايا، وترك قضايا أخرى تشترك فيه معظم الخطابات الفكرية النابعة من بيئة تكون غير مدركة لأهمية المرأة من جانب وفي نفس الوقت فإن تجاهلها لقضايا مثارة في المرجعيات التحديثية ومحاولتها وضع المرأة العربية في اطار غربي لا يناسب بعضه ديننا الإسلامي، فهذا بالتأكيد يفتح الباب لسيطرة الثقافة الغربية من خلال الكتابات الغربية والتي خلقت فيما بعد الخطاب النسوي العربي والذي مثل امتداد للخطاب النسوي الغربي الذي يدرك غياب الحديث ومناقشة قضايا المرأة على المستوى المجتمعي المصري في مختلف خطاباته، وحتى تناوله فقد جاء لقضايا تقليدية، وتركه قضايا أخرى يكون الشارع المسلم في حاجة على سماع الرؤى العربية الإسلامية بصدها، وخاصة رؤية الدين الإسلامي وحصول المرأة في ظله على حقوقها التي قد يحرمها منها المجتمع فمن هنا على الخطاب الإسلامي تناول هذه الحقوق، ليبين ان اشكالية المرأة لم توجد في الدين الإسلامي بل وجدت لدى الغرب وحاول البعض

تسويقها لنا، ومن هنا فالمطلوب من الخطاب تنمية الصلة بين ما هو مقدس وما هو مجتمعي للتغلب على تحديات التنمية الاجتماعية، بإزالة العوائق والقيود الموروثة من امام حقوق المرأة وتمكينها يحتاج إلى تجديد فعلى لمضمون الخطاب اسلامى الذى ينطلق على افاق الحق من منطلق تأسيسه وتدعيمه اولاً، ثم توعية النساء به ثم دعوتهم لممارسته وفقاً لأحكام الدين الاسلامى.

خلاصة ما سبق... على الخطاب الاسلامى ادراك الواقع والتعامل معه ومناقشة قضاياها، حتى يبقى للبيئة المحيطة به تحويل القدرة الرمزية التى اعطاها الاسلام إلى قدرة تحويلية سلوكية تهدف التنمية.

- اوضحت نتائج الدراسة أن الخطاب الإسلامى موضع التحليل قد اهتم بمواجهة ظواهر الانحراف الاجتماعى بشكل نسبى يفوق البنود الأخرى الخاصة بالتنمية الاجتماعية، فقد جاء تناولها فى ٧٢ موضوعاً بنسبة تناهز ١٤٪ من إجمالى الخطاب موضع التحليل.

وقد بدا أن الخطاب يهتم بموضوع العنف، وقذف الشرفاء، فقد بلغت نسبة ورود كل منهما ٣.٦٪ من إجمالى الخطاب المرصود، وقد يعد هذا الأمر انعكاساً لتزايد معدلات العنف الاجتماعى المتمثلة فى جرائم القتل، والبلطجة، والمشاجرات.. الخ، وتصاعد الجدل بخصوص تناول الصحف للشخصيات العامة على نحو قد يسيء لسمعتها بدون دليل أو بيعة.

وكذلك ما تكشف وسائل الاعلام الكثير من صور ومظاهر للجريمة غير المألوفة او على أقل تقدير غير مألوف حدوثها بهذه الوتيرة المتكررة، فما يكاد خاطر العام يهدا من روع إحدى الجرائم البشعة حتى تلممه مره أخرى وتوقظه من هدوئه جريمة أخرى أكثر بشاعة^{٢١}.

وعلى الرغم من وجود انخفاض نسبى فى الأعداد المطلقة لصور الانحراف المجرمة إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة انخفاضاً موازياً فى سلوك الانحراف فى المجتمع المصرى. وذلك قد يرجع إلى عدة أمور منها:^{٢٢}

١ - يمكن أن نقرر بأمانة وثقة أن ما يظهر أمامنا من مؤشرات الانحراف ما هو إاقمة جبل الجليد، فهناك آلاف من الجرائم المقيدة فى السجلات لا تصل إلى علم وسائل الإعلام، وبالتالي إلى علم الرأى العام. وهناك ما اصطلح علي تسميته فى علم الجريمة بالأعداد المظلمة **Black numbers** وهى الجرائم التى لاتصل أصلاً إلى علم السلطات العامة رغم أن أعدادها تفوق بمراحل الجرائم المعروفة، الأمر الذى يجعلنا نتحفظ على بيانات مصلحة الأمن العام.

٢ - بالرغم من الانخفاض النسبي لصور الانحراف لكن هناك تصاعد في بشاعة صور الانحراف المجرمة في الفترة الحديثة من تمثيل بالجثث، وتقطيع الأوصال...، وحدث الجرائم لأهون سبب، مثل حادث تهشيم شخص حاصل على ليسانس حقوق رأس شقيقه بقالب طوب بسبب لعب الأطفال، أو مقتل مهندس زراعي بسبب ليمونتين في آخر أيام رمضان.

٣ - كما يجب ان ندرك أن سلوكيات الانحراف ليست كلها مجرمة، وبالتالي فإن بعض صور الانحراف لا يتم إدراجها في السجلات،، إما نتيجة اعتياد المجتمع عليها كأفعال متكررة لا سبيل إلى تجنبها مثل أفعال السب والوساطة في أمر غير مشروع والرشوة البسيطة التي يأخذها صغار الموظفين تحت مسمى الإكرامية، بحيث أصبحت بمثابة عادة إدارية ثابتة، وإما لعزوف الناس عن الإبلاغ عن نوعية معينة من الجرائم كجرائم الشرف والمنازعات العائلية، وإما لعجز السلطات العامة عن الوصول إلى مرتكبي الجريمة كما في جرائم التربح من الوظيفة العامة التي تمر في هدوء ولا تثير كثيراً من اللغط علي صاحبها، خاصة إذا كانت على وجه التبادل، وكما في جرائم تعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم غير المعلنة.

- أما إقرار الإسلام النهي عن شرب الخمر فقد بلغت نسبته ٣.١٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. يليه التحذير من إدمان المخدرات حيث بلغت نسبته ٢.٥٪. أما التدخين فرغم انتشاره بين كافة طبقات المجتمع وفئاته العمرية، ورغم أثاره بالغة الضرر على الصحة العامة للمجتمع وعلى الاقتصاد القومي، فلم يحظ بأدنى اهتمام يذكر من الخطاب المرصود.

على الرغم من هذه الحقائق:^{٣٣}

- أن الإنفاق على المخدرات قد بلغ ٢١٠.٥ مليار جنيه خلال عشر سنوات، الأمر الذي يمثل عبئاً اقتصادياً رهيباً على دولة تعاني الزيادة السكانية وانخفاض مستوى الدخل والديون الخارجية والداخلية.
- أن الخسارة البشرية هنا هي الخسارة الحقيقية، لأن معنى هذه الأرقام أننا أمام ملايين من الشباب الذي ضاع في هذا الطريق المظلم.
- أن هذا المبلغ الكبير يمثل عبئاً علي موارد مصر من العملات الصعبة خاصة أن تجاره المخدرات تجارة دولية تسد أسعارها بالعملات الصعبة
- لا يمكن ان نفصل اتساع نطاق هذه التجاره المخيفه في مصر عن خطط واضحة المعالم لتدمير شباب مصر بين المخدرات، والفنون الهابطة، والأفلام الرخيصة، وحالة التسبب في لغة الحوار والتعامل والسلوك في الشارع المصري.

• أن التدخين هو المدخل الرئيسي لتعاطي المخدرات، وقد قرر نقيب الأطباء المصريين الدكتور حمدي السيد في بيان أمام مجلس الشعب أن التدخين يزداد ٨٪ سنوياً في مصر، وأن ٢٠٪ من أطفال مصر يدخنون، وأن رئيس الشركة الشرقية للدخان التي تنتج السجاير المصرية يتفاخر بأن انتاج الشركة بلغ ١٠ مليارات سيجارة كل عام، الأمر الذي يؤكد أن حجم الإنفاق على التدخين في مصر يقدر بمليارات الجنيهات.^{٢٤}

كما بدا من النتائج.. انخفاض مستوى اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع الانحراف الاجتماعي مقارنةً بمستوى اهتمام الخطاب الشفاهي بصفة عامة. حيث استحوذت قضايا الانحراف على نحو ٢٦٪ من اهتمام الخطاب الشفاهي، تشير النتائج إلى عدم اهتمام عام من قبل الأزهر الشريف، ومساجد القاهرة، ومساجد الوجهين القبلي والبحري بموضوع قضايا الانحراف الاجتماعي، مع زيادة الاهتمام به نسبياً في الوجه القبلي.

والأمر المثير للاستغراب أن موضوع المخدرات لم يحظ إلا باهتمام خطبة واحدة فقط من إجمالي الخطاب الإسلامي الشفاهي موضع التحليل، التي صدرت عن أحد المساجد بالوجه البحري؛ وقد تناولت النهي عن المخدرات استناداً إلى القاعدة الفقهية التي تقرر "أن كل طيب حلال، وكل خبيث حرام، وأن الله سبحانه وتعالى ما حرم إلا كل خبيث" وتضيف الخطبة أن غاية المحرمات التي حرمها الله ليس للتحريم في حد ذاته وإنما لأن غاية المحرمات أنها تفسد ولا تصلح، تدمر ولا تبني؛ فهي تحول بين الإنسان وتحقيق مقاصد الشريعة المعروفة باسم الكليات الخمس جميعها"^{٢٥}.

ونلاحظ مما سبق، أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن جامع الأزهر يتجنب الحديث عن قضايا الانحراف الاجتماعي، لاسيما إحدى خطب الجمعة الصادرة من خلاله قد تناولت موضوع قذف الشرفاء والمحصنات منطلقاً من نقد للصحف التي تعتمد أساساً على إفشاء أسرار الناس وفضحهم مقابل تحقيق مكسب اقتصادي ومجد ذاتي.^{٢٦} هذا على الرغم من أن الفترة التي تم خلالها رصد خطب الجمعة بالأزهر الشريف لم تخل من مظاهر الخلل والانحراف الاجتماعي التي تعبر عن أزمة تربوية ملحة على الواقع المصري. وتبدو الإشارة الواردة في الخطبة في ضوء السعي الذي بذلته السلطة/الطبقة الحاكمة لتمرير قانون الصحافة، في يوليو ٢٠٠٦، بشكل يحمي مصالحها من سهام النقد والاتهام. ومن هذا المنطلق يعد التركيز على هذا المعنى في الخطبة دعماً لمصالح هذه الطبقة ولاسيما أنها لا تشير إلى سبل مواجهة المفسدين.

بلغت نسبة اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع الانحراف الاجتماعي ١٨.٠٪ فقط، مع الأخذ في الاعتبار النسبة الهزيلة لاهتمام الخطاب المكتوب بالموضوعات المتعلقة بقضايا الانحراف الاجتماعي، في نفس الوقت نلاحظ ثمة تطور سلبي في هذا الصدد نتيجة تدني نسبة الاهتمام المذكور في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، الأمر الذي قد يعد غريباً لما يعانيه المجتمع المصري من أزمة اجتماعية حقيقية، وأنه يتجاهل بذلك الواقع الاجتماعي المعاش، وبالتحديد شيوع صور العداوة اللفظية ومنها السخرية والتناوب بالألقاب التي لم تلق اهتمام الخطاب المكتوب إلا في موضوع واحد فقط عام ٢٠٠١ الذي يشير إلى فكرة أخوة الإيمان بين المسلمين وتطهير العلاقات فيما بينهم حيث لا سخرية ولا تناوب بالألقاب ولا سوء الظن فيما بينهم.^{٢٧}

بينما بلغت قضايا الانحراف الاجتماعي نسبة ٢٤.٥٪ من الخطاب المرئي، وتعد نسبة محدودة للغاية، لما كان الاعلام مطالباً بمقابلة اهتمامات ومشكلات الناس - الجماهير، فمن الضروري ان تهتم أجهزته المختلفة بتخصيص مساحات مناسبة لمعالجة القضايا العامة والمشكلات وخصوصاً قضايا الانحراف الاجتماعي بما يتناسب مع حجمها وخطورتها على المجتمع، وبالطبع يأتي الان التليفزيون والفضائيات على رأس الوسائل الاعلامية التي تتميز بقدرة على التأثير في الرأي العام وتوجيهه في المسارات التي يمكن ان تخدم قضايا التنمية في المجتمع خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا التي تعرقل تطوره والتي يمكن ان يلعب الدين والبرامج الدينية دوراً في حلها، وهذا تؤكدته إحدى الدراسات بان نسبة كبيرة من الشباب تتأثر بمضمون البرامج الدينية، الأمر الذي يدفعهم احياناً على تغيير اتجاهاتهم وأرائهم في بعض القضايا.^{٢٨} ورغم ذلك بينت نتائج الدراسة الراهنة بان اهتمام البرامج الدينية في الفضائيات بتناول قضايا ومشكلات الانحراف الاجتماعي كان محدوداً للغاية لا يتناسب مع حجم المشكلات هذا من جانب، والجانب الاخر لأنها لم تستغل قدرتها في التأثير على الرأي العام، وتناولها لقضايا الانحراف الاجتماعي، حتى في طرحها لهذه النسبة المحدودة فقد جاء كأفكار فرعية من موضوعات البرامج الدينية، او رد على اسئلة المشاهدين، او كنوع من انواع الفتاوى الدينية التيك أو أي - السريعة من قبل ضيوف البرنامج (رجال الدين التقليديين، والجدد).

والخلاصة مما سبق على الرغم من ان واقع التنمية الاجتماعية في مصر يفصح عن العديد من جوانب الأزمة التي تجد أبعادها في استمرار اتساع في عدم العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية، التي تركز واقع عدم المساواة في توزيع الدخل، كما تجد أحد أهم أبعادها بالنظر إلى أوضاع القهر وعدم المساواة التي ما زالت تعانيها المرأة المصرية. وتضيف الأزمات المرتبطة بالأسرة المصرية والأحوال الشخصية للمصريين بعداً مهماً على

هذا الصعيد، فيما يتراءى من معدلات الطلاق المرتفعة وانتشار الزواج السرى والعلاقات غير السوية بين الجنسين. ولا يعد غريباً أن تمثل ظواهر الانحراف الاجتماعى حصداً لهذا الواقع المأزوم، حيث تتزايد بشاعتها وتتسارع وتيرتها على نحو يصدم الحس الاجتماعى العام يوماً تلو الآخر.

وبالنظر إلى موقف الخطاب الإسلامى من هذا الواقع المأزوم بأبعاده نلاحظ ما يلى:

- عدم عنايته (شفاهياً ومكتوباً ومرئياً) الكافية والمتوقعة بموضوع العدالة، الأحوال الشخصية والقرابة، التضامن الاجتماعى، الموضوعات المتعلقة بالمرأة، ظواهر الانحراف الاجتماعى كما كشفت النتائج عن عدم عناية أى من الخطاب الرسمى والخطاب غير الرسمى بهم، كما كشفت أيضاً عن تشابه تام بين خطاب الدعاة التقليديين والدعاة الجدد فتطوير خطاب الدعاة الجدد اقتصر على الشكل دون المساس بالمضمون، كذلك جاء الخطاب سواء للتقليديين أو الجدد مجرد عرض فكرة، أو يكون حديث ماضوى لا يرتبط بالواقع الراهن. ولا يربطه معه مما قل من الاستفادة من طرح الخطاب لبعض موضوعات التنمية الاجتماعية.

وقد يفسر ذلك فى ظل إستراتيجية تعرف بالهولمة التى ارتبطت بعالم الاقتصاد وعالم المال وكذلك عالم الثقافة، والتى تعد مزيداً من تكريس التبعية ومزيداً من السيطرة الرأسمالية العالمية،، فهى تمثل مجالاً لتنافس السادة وأصحاب القدرة التى تسعى للسيطرة على العالم ووضعها بكل إمكاناته وأسواقه وثقافته وقيمه وخطاباته الفكرية والسياسية والإعلامية والدينية فى إطار واحد. وبذلك فالنظام الرأسمالى العالمى يعمل على نشر الثقافة العالمية التى إن لم تعمل على تغييب الثقافة الوطنية أو إلغائها، فعلى الأقل تعمل على تخفيضها وإبعادها عن حقول السلطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي، تدفع النخب الاجتماعية إلى تبنى سياسات وخطابات لا تخضع لقيم ومعايير وطنية، ولكن لتبنى معايير البقاء فى إطار المنافسة العالمية. ومن هذا المنطلق، يتم الضغط على كافة المؤسسات، بما فيها المؤسسات الدينية، وكافة الخطابات السياسية والإعلامية والثقافية ويأتى الخطاب الدينى فى مقدمته، حيث تسعى الطبقات الرأسمالية العالمية من خلال وكلائها من الطبقات الرأسمالية العالمية من الحيلولة دون تطوير خطاب دينى واقعى ثورى.

فمن هنا، يعد الخطاب الدينى معوقاً للتغيير الاجتماعى حيث يُوظف بشكل مباشر أو غير مباشر للمحافظة على الأوضاع القائمة وإعاقة المحاولات المختلفة للتغيير الاجتماعى والتجديد الثقافى، مما انعكس فى عدم تناولها للمشكلات الاجتماعية والانحرافات الاجتماعية فى المجتمع ويتضح هذا الوجه المحافظ للدين من خلال ٢٩، الحفاظ على الوضع القائم.

هوامش الفصل الخامس:

- (١) عبد الحليم حنفى، أسس العلاقات الاجتماعية في الإسلام، مجلة الأزهر، يونيو ٢٠٠١م، ص ٥٣٣-٥٣٨.
- (٢) برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، ص ٢٧٢.
- (3) Institute of National Planning; Egypt: Human Development Report 2004, p 186.
- (4) Idem.
- (٥) خطبة جمعة بمسجد ناصر بمدينة بنها - محافظة القليوبية- بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٤م.
- (٦) عبد الباسط عبد المعطى، مشيداً بمشروع ناصر التنموي، فى:
- <http://www.al-araby.com/articles/1002/060326-1002-fct06.htm>
- (٧) عمر عبد الكافي، فى: برنامج "هذا ديننا"، قناة الشارقة الفضائية، ١٥/٤/٢٠٠٥، الجمعة الساعة ٩،٣٠ مساءً.
- (٨) عبلة الكحلاوى، فى: برنامج "عم يتساءلون"، قناة دريم ٢، الثلاثاء ١٠/٥/٢٠٠٥، الساعة ٧،٣٠ مساءً.
- (٩) انظر حول هذا الموضوع:
- محمود محمد عمارة، "الزوجة الوفية كأنك تراها"، مجلة الأزهر، أغسطس ٢٠٠١م، ص ٧٩٩-٨٠٦.
- فوزى الزفزاف، "حسن العشرة بين الزوجين فى الإسلام" مجلة الأزهر، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ١١٢٥-١١٢٩.
- (10) <http://www.ahram.org.eg.archive.4/3/05.html>.
- (١١) ابراهيم عوضين، عرض كتاب سيرة النبي لكارين أرمسترونج، مجلة الأزهر، يوليو، ٢٠٠١، ص ٦٤٠-٦٥١.
- (12) <http://www.ahram.org.eg.archive.7/1/05.html>.
- (١٣) عبلة الكحلاوى، فى: برنامج "عم يتساءلون"، قناة دريم ٢، الثلاثاء ١٠/٥/٢٠٠٥، الساعة ٧،٣٠ مساءً.
- (١٤) خطبة الجمعة بمسجد خشبة بمحافظة أسبوط بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٤م.
- (١٥) انظر حول هذا الموضوع:
- محمد رجب بيومى، افتتاحية العدد: لغو عن ميراث المرأة، مجلة الأزهر، أغسطس ٢٠٠١، ص ٧٣٨-٧٤١. وكذلك انظر: - زينب صالح الأشوح، المرأة المسلمة بين النعم الإلهية والنقم البشرية، مجلة الأزهر، فبراير ٢٠٠٤، ص ١٩٥٥-١٩٦٥.

- (١٦) عمر عبد الكافي، في: برنامج "هذا ديننا"، الضعيفان، قناة الشارقة الفضائية، الجمعة ٢٠/٥/٢٠٠٥، الساعة ٩،٣٠ مساءً.
- (١٧) د. أماني أبو الفضل، في: برنامج "الشريعة والحياة"، النسوية الإسلامية، قناة الجزيرة الفضائية، الأحد ٢٩/٥/٢٠٠٥، الساعة ٩،٣٠ مساءً.
- (١٨) أمل محمود، نظام الحصص وجهة نظر سياسية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة" مرجع سابق، ص ٢-٣.
- (١٩) رقيقة سليم حمود، المرأة المصرية: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧، ص ١٥٤.
- (٢٠) د. عواطف عبد الرحمن، المرأة العربية والإعلام في مواجهة تحديات العصر، في: المجلس القومي للمرأة، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠: المحاور الفكرية، ج٢، ٢٠٠١، ص ٢١-٢٢. وكذلك: - د. رقيقة حمود، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٧.
- (٢١) محمد نور فرحات، ملاحظات على مشهد الجريمة في مصر، الأهرام، ٢٨/٤/٢٠٠١.
- (٢٢) نجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحي، السياق الاجتماعي للعداوة في السلوك الاجتماعي: دراسة في الثقافة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص ١٢٩.
- (٢٣) فاروق جويده، تجارة الموت، الأهرام، ٣٠/٥/٢٠٠٣.
- (24) <http://www.ahram.org.eg.archive.20/7/01.html>.
- (٢٥) خطبة الجمعة بمسجد الأنصار بشبين الكوم- المنوفية، ٢٥/٦/٢٠٠٤.
- (٢٦) خطبة الجمعة بمسجد الأزهر الشريف بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٤م.
- (٢٧) أحمد عمر هاشم، " من ركائز التضامن الإسلامي، " مجلة الأزهر، عدد سبتمبر ٢٠٠١، ص ٩٣٢-٩٣٨.
- (٢٨) عادل فهمي بيومي، البرامج الدينية في التلفزيون المصري ودورها في التنقيف الديني للشباب، مرجع سابق..
- (٢٩) عاطف العقلة عضيبات، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤. كذلك:

- Jeramy Townsley; Marx, Weber and Durkheim on Religion, Op.Cit.



الفصل السادس

التنمية الثقافية

ففي الخطاب الإسلامي



لقد نظر إلى الثقافة، كمفهوم قد يتجاوز الأفراد، وإن كان لا ينكر حركتهم كلية. إذ أن الأفراد ينشئون بالفعل في إطار ثقافة ما، لكنهم أيضا ينتجونها أو يعيدون إنتاجها، ومن ثم، أشارت دراسات عديدة لاختلاف أنماط القيم والاتجاهات والمعتقدات من بلد لآخر، بل وداخل نفس البلد، تبعا لاختلاف تجارب الحياة، والخبرات التاريخية، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك شاع استخدام الاقتراب الثقافي لتفسير هذا الاختلاف، وبدا أن ثمة ارتباطاً بين طبيعة الثقافة السائدة في مجتمع ما، وطبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع.

يتسم النسق الثقافي بطبيعة تراكمية. وهي خاصية يزداد تأثيرها وفعاليتها كلما كان المجتمع موغلاً في القدم من حيث تاريخه وحضارته. فمن الأمور المسلم بها في هذا الشأن أن القيم المكونة لهذا النسق لا تظهر فجأة لتختفي بعد فترة دون أن تترك أثراً. قد تختفي شكلاً وقد يتحول مظهرها، وقد يتغير إطارها العام، إلا أن ذلك يعد تأصيلاً للقيمة وليس طمساً لها. والمجتمع المصري من ذلك النمط من المجتمعات ذات التاريخ العريض المتمثل في حضارة تضرب جذورها إلى أكثر من سبعة آلاف عام. ولاشك أن القيم التي ظهرت في العصور الفرعونية السحيقة قد نمت وأضيف إليها كثير من أنماط القيم في العهود البطلمية والرومانية، وقد اندمج كل ذلك مع أشكال القيم التي ظهرت في عصر الفتح العربي، وتفاعل معها لتصل بعد ذلك بما تكون من قيم أثناء العصر المملوكي وامتد طيلة فترة الحكم العثماني إلى أن أصيبت بفترة الاحتلال البريطاني الذي أفاد كثيراً من طبيعة نسق القيم المتراكم مضيفاً إليه قيماً جديدة. ولم يكن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ خروجاً عن النسق القيمي الذي ساد تلك الفترة. ومنذ تلك الفترة، وحتى الفترة المعاصرة، أضيف لهذا النسق كثير من الأبعاد، تفاعلت مع مكوناته وأثرت عليه ثباتاً أو تغييراً.

ومن هنا تتجلى أهمية دراسة كيفية تعامل الخطاب الإسلامي مع عدد من القضايا الثقافية المهمة والتي تلح على واقع التنمية الثقافية في مصر في الفترة الراهنة ولعل من أهمها أنماط التنشئة، والتعليم، والمكانة التي يوليها المجتمع للعلم والعلماء، هذا بالإضافة إلى قضية علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافات الأخرى، ورؤية الخطاب للدعوة الموجهة إلى المسلمين ومن سواهم.

سوف يقدم هذا الفصل عرضاً كمياً للتنمية الثقافية في الخطاب الإسلامي، من حيث مكانة العلم والعلماء، والموقف من الثقافات الأخرى، والقيم التي يحث عليها الخطاب الإسلامي. ويعرض الفصل لتصنيف تناول هذه البنود تبعاً لأنواع الخطاب الإسلامي، ولسنة صدور الخطاب المكتوب، وتبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي، والخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي. وقد انتهى الفصل إلى تحليل سوسيولوجي لأهم نتائج التنمية الثقافية في الخطاب الإسلامي.

أولاً: التنمية الثقافية في الخطاب الإسلامي

بالنظر إلى النتائج الخاصة من الدراسة الراهنة بتصنيف الخطاب الإسلامي تبعاً لموضوعاته، أو أفكاره الرئيسية، أن التنمية الثقافية لا تشغل نسبة كبيرة من اهتمام هذا الخطاب. فقد وردت في ٨٠ موضوعاً، شكلت ١٥,٤٪ فقط من عينة التحليل بمختلف أنواعها. وهي نسبة محدودة للغاية في ضوء التطورات الثقافية. وقد اتجهت الدراسة لتناول بعض من البنود المتعلقة بالتنمية الثقافية، (مكانة العلم والعلماء، الموقف من الثقافات الأخرى، القيم) والتي سنتناولها فيما يلي سواء على مستوى الخطاب الإسلامي بوجه عام، وأنواعه (الشفاهي، المكتوب، المرئي)، وتطور تناول التنمية الثقافية في الخطاب المكتوب في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠١، ومكان الخطاب الشفاهي في كل من (مساجد القاهرة، والوجه البحري، والوجه القبلي) والخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي.

مكانة العلم والعلماء في الخطاب الإسلامي:

ينطوي هذا البعد على عدد من البنود هي حث الإسلام على طلب العلم و محاربة الأمية، دور العلم والعلماء في التنمية، الاجتهاد والتجديد، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها في جدول (٦-١)

جدول (٦-١)

مكانة العلم والعلماء

النسبة	التكرارات	البيان	البند
٥,٨	٣٠		١. طلب العلم ومحاربة الأمية
١٤,٧	٧٦		٢. دور العلم والعلماء في التنمية
٥,٨	٣٠		٣. الاجتهاد والتجديد
٧٨,٧	٤١٠		٤. لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يفصح الجدول السابق عن اهتمام نسبي بموضوع مكانة العلم والعلماء، حيث ورد في نحو ٢١٪ من إجمالي الخطاب الإسلامي موضع التحليل، بينما خلا نحو ٧٩٪ من هذا الخطاب من أي إشارة إلى هذا الموضوع، بالرغم من أهميته التي يقرها الإسلام الذي حث على طلب العلم، وأكد دور العلماء ومسئوليتهم، وميزهم عن غيرهم بأنهم الأكثر خشيةً لله تعالى. بل يمكن القول أن هذا الاهتمام النسبي يعد محدوداً إذا قورن بمدى إلحاح القضايا المرتبطة بالعلم والتعليم في حياتنا المعاصرة، ولاسيما في بلادنا.

يتضح من الجدول السابق مدى الاهتمام النسبي الذي يوليه الخطاب الإسلامي موضع التحليل لموضوع دور العلم والعلماء في التنمية، فقد بلغت نسبة الحديث عنه ١٤.٧٪ من إجمالي الخطاب. وقد تلاه في الاهتمام موضوع الحث على طلب العلم ومحاربة الأمية، فبلغت نسبته ٥.٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل.

استحوذ الحث على الاجتهاد والتجديد على نسبة ٥.٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل، ويبدو هذا منطقياً في ضوء تواتر الدعوات المطالبة بتطوير الخطاب الديني، ومن ثم تطوير وتجديد الأسس التي يقوم عليها، وكذلك في ضوء بروز العديد من التطورات والقضايا التي باتت تلح على خاطر الإسلام في مختلف الجوانب بما يدفع إلى وجوب تجديد الفقه الإسلامي ليستجيب لهذا الواقع المتغير.

وقد شرعت الدراسة في الكشف عن مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بموضوع مكانة العلم والعلماء وهو ما تتجلى نتائجه في الجدول (٦-٢).

جدول (٦-٢)

مكانة العلم والعلماء في أنواع الخطاب

البند	البيان	مكتوب	النسبة	شفاهي	النسبة	فضائيات	النسبة
١.	طلب العلم ومحاربة الأمية	٢٠	٦,٠	٨	٥,٨	٢	٣,٩
٢.	دور العلم والعلماء في التنمية	٦٤	١٩,٢	٨	٥,٨	٤	٧,٨
٣.	الاجتهاد والتجديد	١٩	٥,٧	٥	٣,٧	٦	١١,٨
٤.	لا ينطبق	٢٥٢	٧٥,٤	١١٩	٨٧,٥	٣٩	٧٦,٥

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

رغم ما أشرنا إليه من اهتمام نسبي من قبل الخطاب الإسلامي موضع التحليل بمكانة العلم والعلماء، فقد أوضح الجدول السابق ان اهتمام كل من الخطاب المكتوب والخطاب المرئي به يفوق اهتمام الخطاب الشفاهي؛ فبينما ورد الحديث عن مكانة العلم والعلماء

بينودها المختلفة في نحو ٢٥٪ من نصوص كل من الخطاب المكتوب والمرئي موضعى التحليل، نجد أن تناولها قد اقتصر على ١٢.٥٪ من خطب الجمعة موضع التحليل، وأن نحو ٨٧.٥٪ منه قد خلا من أدنى إشارة إليه.

يفصح الجدول مدى اهتمام كل من الخطاب المكتوب والشفاهى بالحديث عن دور العلم والعلماء فى التنمية، والتي بدا أن اهتمام الخطاب المكتوب بها يفوق الخطاب الشفاهى بنسبة ملموسة، حيث أن هذا البند قد ورد بنسبة ١٩.٢٪ من إجمالى الخطاب المكتوب، وبما يناظر ثلاثة امثال النسبة الخاصة بهذا البند فى الخطاب الشفاهى. ويبدو هذا الأمر طبيعياً فى ضوء غلبة الأكاديميين فى منتجى الخطاب المكتوب، مقارنةً بمنتجى الخطاب الشفاهى.

وقد جاءت نسبة ورود البند الخاص بالحث على طلب العلم ومحاربة الأمية على نحو يكاد يكون متساوياً فى أنواع الخطاب. هذا على حين تركز اهتمام الخطاب المرئى على قضية الاجتهاد والتجديد، بيد أن ما تجدر الإشارة إليه أن التناول لم يكن موزعاً على البرامج الأربعة موضع التحليل، وإنما كان النصيب الأكبر لبرنامج "الشريعة والحياة" ولاسيما الحلقات التى استضافت الدكتور يوسف القرضاوى.

وفيما يخص مكانة العلم والعلماء تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب موضع التحليل، فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بمكانة العلم والعلماء خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالى.

جدول (٦-٣)

مكانة العلم والعلماء تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠١	البيان	البند
٣,٥	٦	٨,٥	١٤	١	طلب العلم ومحاربة الأمية
١٥,٩	٢٧	٢٢,٦	٣٧	٢	دور العلم والعلماء فى التنمية
٢,٩	٥	٨,٥	١٤	٣	الاجتهاد والتجديد
٨١,٨	١٣٩	٦٨,٩	١١٣	٤	لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق أن اهتمام الخطاب المكتوب بمكانة العلم والعلماء خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م، قد شهد تطوراً سلبياً حيث ان الاهتمام بهذا الموضوع قد بلغت نسبته ما يربو على ٣١٪ من إجمالى الخطاب موضع التحليل فى عام ٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الاهتمام به ما يناهز ١٨٪ من إجمالى الخطاب فى عام ٢٠٠٤.



وقد تجلى هذا الأمر في مختلف البنود المتعلقة بهذا الموضوع، حيث تراجعت نسب الاهتمام بكل منها خلال هذه الفترة، هذا بالرغم من أن التطورات تؤكد على أهمية العلم في النهوض بالأمم، وأنه مقياس التقدم والرقى في عالمنا المعاصر.

وفيما يتعلق بمكانة العلم والعلماء تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي كما هو مبين في جدول (٦-٤)

جدول (٦-٤)

مكانة العلم والعلماء تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي

البند	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١.	طلب العلم ومحاربة الأمية	١	١	٣	٠
٢.	دور العلم والعلماء في التنمية	١	٠	٥	١
٣.	الاجتهاد والتجديد	٠	٠	٣	١
٤.	لا ينطبق	١٧	٢٥	٣١	٥٠

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتقال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

بدا من الجدول عدم عناية الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن الأزهر ومساجد القاهرة بموضوع مكانة العلم والعلماء، لاسيما موضوعى طلب العلم، دور العلم والعلماء في التنمية اللذين تم تناولهما في ثلاث خطب للجمعة.

وقد تجلى عدم الاهتمام نفسه من قبل الخطاب الصادر عن مساجد الوجه البحرى، لاسيما موضوعى دور العلم والعلماء في التنمية، والاجتهاد والتجديد حيث تم تناولهما بمعدل مرة واحدة فقط من اجمالى خطب الجمعة الصادرة من قبل الوجه البحرى.

أما الوجه القبلى فقد بدا أن اهتمامه بمكانة العلم والعلماء اكبر من باقى الأنحاء التى رصدت خطب الجمعة منها، وقد توزع هذا الاهتمام على البنود المختلفة على نحو ما كشف الجدول. بيد أن المثير للانتباه أن هذا الإقليم الذى يعانى أكثر من غيره من مشكلة الأمية، لا نجد الخطاب فيه مهتماً على نحو يتلاءم وخطورة القضية موضع الاهتمام.

وفيما يتعلق بمدى تباين اهتمام الخطاب بالموضوعات المتعلقة بمكانة العلم والعلماء وفقاً

لتبعية المسجد مصدر الخطاب. فقد رصدته الدراسة في جدول (٦-٥)

جدول (٥-٦)

مكانة العلم والعلماء وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب

البند	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١.	طلب العلم ومحاربة الأمية	٧	٧,٨	١	٢,٢
٢.	دور العلم والعلماء في التنمية	٧	٧,٨	١	٢,٢
٣.	الاجتهاد والتجديد	٥	٥,٦	٠	٠
٤.	لا ينطبق	٧٥	٨٣,٣	٤٤	٩٥,٦

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق الى اهتمام الخطاب الاسلامي الرسمي نسبياً بالحديث عن مكانة العلم والعلماء فقد بلغت نسبة وروده في الخطاب حوالي ١٧.٠٪ من اجمالي عدد خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد الرسمية، وتركيزه النسبي بالتحديد على طلب العلم، دور العلم والعلماء في التنمية، وكذلك الحث على الاجتهاد والتجديد. أما الحديث عن العلم والعلماء في الخطاب الاسلامي الشفاهي غير الرسمي لم يحظى إلا على نسبة محدودة جداً بلغت حوالي ٤.٠٪ من اجمالي خطب الجمعة في المساجد الرسمية.

الموقف من الثقافات الأخرى في الخطاب الإسلامي

يمثل الإسلام دعوة ثقافية بالأساس، تنطلق لدعوة الناس كافةً للدخول في الدين، ومن ثم، فإن الإسلام يطرح نفسه على الثقافات الأخرى في تفاعل متنوع، بيد أن الإسلام في تفاعله هذا يؤكد على قيمة الحوار مع الآخر الحضاري بوصف أن الحوار هو السبيل لنشر الدعوة على نحو ما تشير الآية "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة". أنظر الجدول التالي

جدول (٦-٦)

الموقف من الثقافات الأخرى في الخطاب الإسلامي

البند	البيان	التكرارات	النسبة
١.	احترام الثقافات الأخرى	١٧	٣,٣
٢.	الحوار مع الآخر	٤٤	٨,٤
٣.	الإفادة من الحضارات الأخرى	٦٦	١٢,٧
٤.	الرد على شبهات المشككين	٥٠	١٠,٠
٥.	مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى	٤٢	٨,١
٦.	الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة	١	٠,٢
٧.	لا ينطبق	٣٤٨	٦٦,٨

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يبدو من الجدول السابق ان ثمة اهتماماً نسبياً يوليه الخطاب الإسلامي موضع التحليل لموضوع الموقف من الثقافات الأخرى، فقد ورد الحديث عنه في نحو ثلث الخطاب، بينما لم ترد أدنى إشارة إليه في ٦٦,٨٪ منه.

وفي هذا الإطار، يبدو طبيعياً أن يركز الخطاب الإسلامي على تناول علاقة الإسلام بالثقافات والحضارات الأخرى، مع قدرٍ ملموس من التأكيد على دعوة الإسلام لحوار الحضارات لا صراع الحضارات الذي أكد عليه هنتنغتون *Huntington*.

وقد شرعت الدراسة في الكشف عن مدى تباين اهتمام أنواع الخطاب بموضوع الموقف من الثقافات الأخرى وهو ما تتجلى نتائجه في الجدول التالي.

جدول (٦-٧)

الموقف من الثقافات الأخرى تبعاً لنوع الخطاب

البند	البيان	مكتوب	%	شفاهي	%	فضائيات	%
احترام الثقافات الأخرى	٨	٢,٤	٩	٦,٦	٠	٠	
الحوار مع الآخر	٢١	٦,٣	٢٢	١٦,٢	١	٢,٢	
الإفادة من الحضارات الأخرى	١٢	٣,٦	٤	٢,٩	٥	١٠,٩	
الرد على شبهات المشككين	٤٥	١٣,٥	٢	١,٥	٣	٦,٥	
مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى	٢٦	١٣,٥	١٤	١٠,٣	٣	٦,٥	
الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة	٠	٠	١	٠,٧	٠	٠	
لا ينطبق	٢١٣	٦٣,٨	٩٣	٦٨,٤	٤٢	٩١,٣	

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

رغم ما أشرنا إليه من اهتمام نسبي من قبل الخطاب الإسلامي موضع التحليل بالإسلام والثقافات الأخرى، فقد أوضح الجدول السابق مدى اهتمام الخطاب المكتوب ببعض الموضوعات يفوق اهتمام الخطاب الشفاهي؛ حيث ورد الحديث عن الإسلام والرد على شبهات المشككين من نصوص الخطاب المكتوب موضع التحليل بنسبة ١٣,٥٪، بينما نجد تناولها قد اقتصر على ١,٥٪ من خطب الجمعة موضع التحليل، ونفس الاهتمام بموضوع الإسلام ومواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى، بينما نجد تناوله قد اقتصر على ١٠,٥٪ من خطب الجمعة موضع التحليل، في نفس الوقت نلاحظ اهتمام من قبل الخطاب الشفاهي بموضوع الإسلام والحوار مع الآخر الذي بلغت نسبته ١٦,٢٪ من إجمالي خطب

الجمعة موضع التحليل، بينما نجد تناوله قد اقتصر على ٦.٣٪ من نصوص الخطاب المكتوب موضع التحليل. وكذلك اهتم الخطاب الشفاهي بموضوع الإسلام واحترام الثقافات الأخرى الذي بلغت نسبته ٦.٦٪ من إجمالي الخطب المرصودة. بينما نجد تناوله قد اقتصر على ٢.٤٪ من نصوص الخطاب المكتوب موضع التحليل. وبدا من الجدول عدم اهتمام الخطاب الإسلامي المكتوب والشفاهي بموضوع الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة، لاسيما ذكر في خطبة واحدة فقط.

أما خطاب الفضائيات فقد تركز اهتمامه النسبي على موضوع الإفادة من الحضارات الأخرى والذي ورد بنسبة ١٠.٥٪، وقد بدا التأكيد على وجوب تجنب المظاهر السلبية في الحضارات الأخرى الذي ورد بنسبة ٦.٥٪ من إجمالي الخطاب المرئي موضع التحليل. هذا بالإضافة إلى الرد على شبهات المشككين في الإسلام.

وفيما يخص الموقف من الثقافات الأخرى تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب موضع التحليل، فقد سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالموقف من الثقافات الأخرى خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (٦-٨)

الموقف من الثقافات الأخرى تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

البند	البيان	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠٤	النسبة
١.	احترام الثقافات الأخرى	٥	٣,٠	٣	٢,٢
٢.	الحوار مع الآخر	١١	٦,٧	١٠	٧,٤
٣.	الإفادة من الحضارات الأخرى	٧	٤,٣	٥	٣,٧
٤.	الرد على شبهات المشككين	٢٨	١٧,١	١٧	١٢,٥
٥.	مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى	٥	٣,٠	٢١	١٥,٤
٦.	الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة	٠	٠	٠	٠
٧.	لا ينطبق	١٠٥	٦٤,٠	١٠٨	٧٩,٤

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق انخفاض اهتمام الخطاب المكتوب الإسلام والثقافات الأخرى خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م، قد شهد تطوراً سلبياً حيث ان الاهتمام بهذا الموضوع قد بلغت نسبته ما يربو على ٣٦٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل في عام ٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الاهتمام به ما يناهز ٢١٪ من إجمالي الخطاب في عام ٢٠٠٤.

وقد تجلّى هذا الأمر في مختلف البنود المتعلقة بهذا الموضوع، حيث تراجعت نسبة الاهتمام بموضوع الإسلام والرد على شبهات المشككين من ١٧.١٪ في عام ٢٠٠١ إلى ١٢.٥٪ في عام ٢٠٠٤، وهذا ينسحب على كل البنود ماعدا ارتفاع نسبة اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى قد بلغت نسبته ما يربو إلى ٣.٠٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل في عام ٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الاهتمام به ما يناهز ١٥.٤٪ من إجمالي الخطاب في عام ٢٠٠٤. وقد جاء هذا الاهتمام منطقياً من قبل الخطاب المكتوب للحث على مواجهة السلبيات الموجودة في الثقافات الأخرى وخاصة التي تبث لنا عبر القنوات الفضائية. أما موضوع الإسلام والحوار مع الآخر قد بلغت نسبته ٦.٧٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل في عام ٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الاهتمام به ما يناهز ٧.٤٪ من إجمالي الخطاب في عام ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بالموقف من الثقافات الأخرى تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب الشفاهي كما يبين الجدول التالي.

جدول (٦-٩)

الموقف من الثقافات الأخرى تبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي

البيد	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١.	احترام الثقافات الأخرى	٠	٠	٤	٤
٢.	الحوار مع الآخر	٠	٣	٥	١٣
٣.	الإفادة من الحضارات الأخرى	٠	٠	١	٣
٤.	الرد على شبهات المشككين	٠	٠	١	٠
٥.	مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى	٠	٠	٧	٧
٦.	الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة	٠	٠	١	٠
٧.	لا ينطبق	١٨	٢٣	٢١	٣٣

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

بدا من الجدول..عدم عناية الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن الأزهر ومساجد القاهرة بموضوع الموقف من الثقافات الأخرى، لاسيما موضوع الحوار مع الآخر، اللذي تم تناوله في ثلاث خطب للجمعة صدرت عن مساجد القاهرة..

وقد تجلّى عدم الاهتمام نفسه من قبل الخطاب الصادر عن مساجد الوجه البحرى، والوجه القبلى لاسيما موضوع الحوار مع الآخر حيث تم تناوله ١٣ مرة في مساجد الوجه البحرى، وخمس خطب صدرت عن مساجد الوجه القبلى.

وفيما يتعلق بمدى تباين اهتمام الخطاب بالموضوعات المتعلقة بالموقف من الثقافات الأخرى وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدتها الدراسة على نحو ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (٦-١٠)

الموقف من الثقافات الأخرى وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب

البند	البيان	رسمي	%	غير رسمي	%
١.	احترام الثقافات الأخرى	٦	٦,٧	٣	٦,٥
٢.	الحوار مع الآخر	١٠	١١,١	١٢	٢٦,١
٣.	الإفادة من الحضارات الأخرى	٢	٢,٢	٢	٢,٢
٤.	الرد على شبهات المشككين	٢	٢,٢	٠	٠
٥.	مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى	٦	٦,٧	٦	١٣,٠
٦.	الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة	١	١,١	٠	٠
٧.	لا ينطبق	٦٩	٧٦,٧	٢٤	٥٢,٢

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق.. الى اهتمام نسبي من قبل الخطاب غير الرسمي بموضوع الاسلام والثقافات الأخرى حيث بلغت نسبة وروده في الخطاب حوالي ٤٨.٠٪، بينما في المقابل لم يحظ إلا على نسبة ٢٣.٤٪ من مجموع خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد الرسمية!

القيم التي يحث عليها الخطاب الإسلامي:

هي تعنى على مستوى أكثر عمقاً "تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط السياسية يصدرها الفرد تعبيراً عن درجة الامتياز أو الفضل المرتبطة بها".^٢

والقيمة قد تكون نسبية اى تختلف من فرد إلى آخر أو من مجتمع إلى آخر، أو من زمان إلى آخر، وقد تكون القيمة مطلقة يتعارف عليها الناس جميعاً ويحاولون السعى للوصول إليها كغاية مثلى يهدف إليها كل إنسان، ويجب ان تتقمص السلوك والمعاملات بين الناس. ومن ثم ينطوى هذا البعد إذن على مجموعة من القيم الإنسانية التي يحث عليها الخطاب الإسلامي، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بهم في الجدول التالي.

جدول (٦-١١)

القيم التي يحث عليها الخطاب الإسلامي (المكتوب- الشفاهي- المرئي)

القيمة	البيان	التكرارات	النسبة
١. الإخلاص		٨١	١٥,٥
٢. الأمانة		٤٣	٨,٣
٣. العدل		٥٩	١١,٣
٤. التسامح وقبول الآخر		٦٢	١١,٩
٥. المساواة		٥٣	١٠,٢
٦. الصدق		٢٩	٥,٦
٧. الحرية		٢٩	٥,٦
٨. الاتحاد والتعاون		٨٦	١٦,٥
٩. الإتيان		١٠	١,٩
١٠. الصبر		٤٣	٨,٣
١١. الاعتدال وعدم التطرف		٢٢	٤,٢
١٢. الإيثار		٢٢	٤,٢
١٣. الرضا والقناعة		١١	٢,١
١٤. التواضع		١٤	٢,٧
١٥. الشجاعة		١٨	٣,٥
١٦. الوفاء		١١	٢,١
١٧. التراحم		١٨	٣,٥
١٨. الكرم		٣	٠,٦
١٩. لا ينطبق		١٩٣	٣٧,٠

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

بدا من الجدول السابق، عناية الخطاب الإسلامي موضع التحليل بكل من قيمة الاتحاد والتعاون فقد بلغت نسبة ١٦.٥% من اجمالي موضوعات الخطاب الإسلامي، وقد جاء التأكيد على هذه القيمة متواكباً مع الظروف التي يعايشها العالم الإسلامي، التي يؤكد الخطاب مسئولية التفكك والتفرق بين المسلمين عنها، ومن ثم يرون ان الاتحاد والتعاون بين المسلمين هو السبيل لمواجهة هذا الضعف. بينما جاء الحث على قيمة الإخلاص في مرتبة تالية، حيث بلغت نسبتها ١٥.٥%، يليه الحديث عن التسامح وقبول الآخر الذي استحوذ على ١١.٩%،

أما موضوع العدالة فقد استحوذ على ١١.٣% من جملة الخطاب الإسلامي، أما قيمة المساواة فقد بلغت نسبة الحديث عنها ١٠.٢%، بينما الحديث عن الأمانة لم يستحوذ سوى ٨.٣%، وهي نفس نسبة ورود الموضوعات التي أكدت على قيمة الصبر، يليه الحديث عن الصدق ثم الحديث عن الإيثار.

وقد جاء الحديث عن الاعتدال وعدم التطرف في نسبة ٤.٢٪ من إجمالي الخطاب الإسلامي موضع التحليل. ويعد هذا الأمر رداً على ظواهر التطرف والمغالاة التي تسم بعض الشباب، والتي ارتبطت بالعنف والإرهاب في عدد من البلدان الإسلامية، وإن كانت نسبة التداول دون مستوى التحدي الذي تواجهه بلادنا حالياً.

ثانياً: التحليل السوسولوجي لنتائج

التنمية الثقافية في الخطاب الإسلامي

تدل نتائج واستخلاصات الدراسة على الإجابة على التساؤل الذي دار حول واقع ومساحة التنمية الثقافية في الخطاب الإسلامي.

وفي هذا السياق أوضحت المعطيات الميدانية أن التنمية الثقافية لا تشغل نسبة كبيرة من اهتمام هذا الخطاب. فقد وردت في ٨٠ موضوعاً، شكلت ١٥.٤٪ فقط من عينة التحليل بمختلف أنواعها. وهي نسبة محدودة للغاية في ضوء التطورات الثقافية. ولعل هذا الأمر، يبدو بصورة أكثر وضوحاً حينما نتناول في الجزء التالي النتائج والاستخلاصات التي وافتنا بها الدراسة الميدانية والتي تتعلق ببعض بنود الثقافة (دور العلم والعلماء في التنمية، والموقف من الثقافات الأخرى، والقيم).

- فقد كشفت الدراسة مدى الاهتمام النسبي الذي يوليه الخطاب الإسلامي موضع التحليل لموضوع دور العلم والعلماء في التنمية، فقد بلغت نسبة الحديث عنه ١٤.٧٪ من إجمالي الخطاب وهذه نسبة منخفضة تعد انعكاس لتراجع البحث العلمي بين أولويات الحكومات المتعاقبة في مصر. كما يتجلى هذا التدنى في قصور التمويل الذي لا يحقق سوى استمرار الأداء العاجز لمؤسسات البحث العلمي، ويحول بينها وبين التقدم.

ففي معظم البلدان تخصص موارد إضافية للبحوث، ولاسيما من مصادر حكومية، من أجل دعم مبادرات وأفكار، الأفراد العاملين في مواقع التعليم العالي. ويعد هذا التمويل بمثابة اعتراف بالقيمة الخاصة التي ينطوي عليها مزاولة التعليم الجامعي وسط مناخ بحثي. فهو إعانة مالية مقدمة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي المماثلة، تتجاوز المتطلبات الأساسية للتدريس، وتخصص لكي تستخدمها هيئات التدريس فيما يسمى بالبحوث الأساسية والموجهة إلى فروع العلم في معظمها.^٤

وفي الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ نجد أن مخصصات البحث العلمي لم تتجاوز ٠.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يشير إلى تدنى البحث العلمي في أولويات الدولة ولاسيما بالمقارنة مع ما خصصته دول الأخرى مثل إسرائيل التي أنفقت ٥.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، وكوريا الجنوبية التي أنفقت ٢.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة.^٥

يعبر قصور التمويل عن نظرة حكومية غير متحمسة للبحث العلمي أكثر من كونها عدم توافر الإمكانيات نظراً للإنفاق الحكومي الضخم على مشروعات استيراد التكنولوجيا والاستعانة بالخبرات الأجنبية، والإنفاق الحكومي البذخي في حالات عدة.

ومن ناحية أخرى، يفتقد العلماء والباحثون العلميون عدداً من الميزات الحياتية التي تتوافر لغيرهم من الكفاءات، ولاسيما إسباغ الطابع المهني عليهم، وتمتعهم بعضوية جماعة مصلحة يمكنها تجميع مصالحهم والتعبير عنها، فضلاً عن توفير الرعاية الاجتماعية والصحية التي تتوافر لغيرهم فتمثل دعماً إضافياً لدخولهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة بحث علمي واعية ربما جنبت العلماء المهاجرين الإحساس بوطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة التي عبروا عنها كعامل مهم في اتخاذ قرار الهجرة.

كما يتأثر العاملون في البحث العلمي بظروف غياب الحرية بشكل عام، والحرية الأكاديمية بشكل خاص، وتتزايد أهمية هذا البعد في مجال البحث العلمي الاجتماعي. وقد عبر العلماء المصريون المهاجرون عن أهمية هذا السبب في اتخاذ القرار بالرحيل عن الوطن في ظل تراجع البحث العلمي ضمن أولويات الحكومات المتعاقبة، وفي إطار أهداف إنشائية، لم يكن غريباً أن تعكس الهياكل الإدارية للمؤسسات البحثية ترهلاً يعوق أدائها لمهامها.

وبالنظر إلى كل ما سبق تتأكد ملامح أزمة العلم والعلماء في مصر، الأمر الذي يعد في ذاته دليلاً على تدنى معدلات التنمية، كما أنه يمثل أحد أهم أسباب هذا التدنى، وهو ما يعد أمراً يستوجب التنبيه إليه والتأكيد على أهميته لتمكين البلاد من عبور فجوة التنمية الآخذة في الاتساع بمرور الزمن وبشكل متسارع. ورغم الواقع المعاش للعلم والعلماء في مصر، إن اهتمام الخطاب الإسلامي موضع التحليل لم يشكل سوى اهتمام نسبي به ولكنه في نفس الوقت يعكس رغبة واستجابة الخطاب للحديث عن أهمية العلم والعلماء المسلمين واجتهاداتهم الفكرية، والتأكيد على التفوق العلمي الذي وصل بالأمة إلى قمة التفوق والتقدم في عصورها الزاهرة، ومن ثم فإنه سيصل حتماً بالأمة إلى التقدم والرخاء في عصرها الحديث الذي يعد العلم هو أدواته للتقدم والنهضة.

ويعنى كل ما سبق دعم مصلحة الرأس مالية المحلية المرتبطة بالرأس مالية الدولية عبر التوكيلات التجارية والاستيراد، الأمر الذي يجعل دعم البحث العلمى لإيجاد البديل المحلى لما يتم استيراده ضد مصلحتها.

- كما اوضحت النتائج مدى الاهتمام بموضوع الحث على طلب العلم ومحاربة الأمية فقد بلغت نسبته ٥.٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل. على الرغم من ارتفاع نسبة الامية فى مصر حيث الإحصائيات تذكر ان نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين البالغين ٦٥.٦٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م^٦ وهذه النسبة توضح لنا أن نحو ثلاثة عقود من التنمية لم تسفر عن التنمية المأمولة على الصعيد التعليمى، فما زال اكثر من ٣٤٪ من المصريين البالغين يجهلون القراءة والكتابة.

بينما جاءت نسبة ورود الحديث عن محاربة الامية على نحو يكاد يكون متساوٍ فى أنواع الخطاب موضع التحليل. لكن المثير للانتباه ان الخطاب الشفاهى موضع التحليل الصادر من المساجد الموزعة بين أقاليم مصر لم يعكس لنا مدى التفاوت فى توزيع الخدمة التعليمية بين أقاليم مصر، حيث أن أعلى نسب الأمية تتركز فى الوجه القبلى الذى عانى طويلاً من تجاهل خطط التنمية له، وبالتالي فإن ما يناهز نصف سكانه من البالغين يجهلون القراءة والكتابة فى مطلع القرن الحادى والعشرين. ورغم أن الوجه البحرى أفضل حالاً، فإن حوالى ثلث سكانه البالغين من الأميين. ومن ناحية أخرى، تتركز أعلى نسب الأمية فى الريف، ولاسيما فى الوجه القبلى، حيث أن أكثر من نصف سكان الريف فيه من الأميين. حيث تناهز نصف سكان الريف البالغين فيه.

ويبدو من كل هذا أن الريف عمومًا، والوجه القبلى خصوصاً، يعانى الكثير من جوانب القصور فى التنمية بما يستوجب اهتماماً زائداً فى إطار خطط التنمية المستقبلية به، وكذلك من قبل الخطاب الإسلامى المتردد فى مساجده لحفز التنمية، والحث على تجاوز معوقاتها^٧. ورغم الواقع التعليمى المعاش فى مصر لا نجد الخطاب فيه مهتماً على نحو يتلاءم وخطورة القضية موضع الاهتمام.

ويمثل هذا الأمر استمراراً وإفرازاً لما ذكرناه - فى الفصل السابق - بشأن عدم المساواة فى الخدمات التعليمية، والتي تجعل من الأمية همًا للطبقات الفقيرة، وواقعاً مريعاً فى الريف عمومًا، وريف الوجه القبلى خصوصاً. ويعنى تجاهل الخطاب لهذا الواقع أنه مغترب، ومن ثم يسعى للإبقاء على الوضع القائم على الاستغلال وعدم المساواة طبقياً وجغرافياً.

- بينما بينت الدراسة على استحواد الحث على الاجتهاد والتجديد على نسبة ٥.٨٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل، ويبدو هذا منطقياً في ضوء تواتر الدعوات المطالبة بتطوير الخطاب الديني، ومن ثم تطوير وتجديد الأسس التي يقوم عليها، وكذلك في ضوء بروز العديد من التطورات والقضايا التي باتت تلح على خاطر الإسلام في مختلف الجوانب بما يدفع إلى وجوب تجديد الفقه الإسلامي ليستجيب لهذا الواقع المتغير. وفي هذا الصدد تقرر إحدى خطب الجمعة التي تناولت هذا الموضوع بوصفه الفكرة الرئيسية للخطبة (إلى ان العلماء لا يخلفون ذهباً ولا فضة، وهكذا فإن العلماء خلفاء الأنبياء، وقد قال رسول الله ان الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجل يجدد دينها)^١.

وأوضحت الدراسة ان اهتمام كل من الخطاب المكتوب والخطاب المرئي به يفوق اهتمام الخطاب الشفاهي بالحديث عن مكانة العلم والعلماء بينودها المختلفة في نحو ٢٥٪ من نصوص كل من الخطاب المكتوب والمرئي موضع التحليل، نجد أن تناولها قد اقتصر على ١٢.٥٪ من خطب الجمعة موضع التحليل. ويبدو هذا الأمر طبيعياً في ضوء غلبة الأكاديميين في منتجي الخطاب المكتوب، والخطاب المرئي مقارنةً بمنتجي الخطاب الشفاهي. ولكن على الرغم من الاهتمام النسبي للخطاب المكتوب بموضوع العلم والعلماء لكننا لاحظنا خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م، بأنه قد شهد تطوراً سلبياً حيث ان الاهتمام بهذا الموضوع قد بلغت نسبته ما يربو على ٣١٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل في عام ٢٠٠١.

وفي هذا الصدد تناول أحد الموضوعات بمجلة الأزهر عام ٢٠٠١ قضية التجديد والاجتهاد وذكرت فيها "قصرها على القضايا الجدلية التي لا جدوى منها، وذلك لكي تضمن الفئات الحاكمة على مر السنين والقرون بقائها وتباشر سلطاتها على هواها، ولذلك عطلت المصدر الثالث للإسلام بعد القرآن والسنة وهو الاجتهاد (اجتهاد الاجماع) المناسب للمكان والزمان والظروف. كما حالت دون التوعية او الاجتهاد في اصول الإسلام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، محاولة قصره على النواحي التعبدية (علم أحكام الوضوء والصلاة وكذا الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق))^٢.

لقد بلغت نسبة الاهتمام بهذا الموضوع ما يناهز ١٨٪ من إجمالي الخطاب في عام ٢٠٠٤. حيث تراجعت نسب الاهتمام به خلال هذه الفترة، هذا بالرغم من أن التطورات تؤكد على أهمية العلم في النهوض بالأمم، وأنه مقياس التقدم والرقى في عالمنا المعاصر.

وتشير نتائج الدراسة الى اهتمام الخطاب الاسلامي الرسمي نسبياً بالحديث عن مكانة العلم والعلماء فقد بلغت نسبة وروده في الخطاب حوالي ١٧.٠٪ من إجمالي عدد خطب الجمعة

التي تم رصدها من المساجد الرسمية، أما الحديث عن العلم والعلماء في الخطاب الإسلامي الشفاهي غير الرسمي لم يحظ إلا بنسبة محدودة جداً بلغت حوالي ٤.٠٪ من إجمالي خطب الجمعة في المساجد الرسمية.

- تشير نتائج الدراسة ان ثمة اهتماماً نسبياً يوليه الخطاب الإسلامي موضع التحليل لموضوع الموقف من الثقافات الأخرى، فقد ورد الحديث عنه في نحو ثلث الخطاب، بينما لم ترد أدنى إشارة إليه في ٦٦.٨٪ منه. ولعل هذا الاهتمام نابع مما يثار خلال السنوات الأخيرة بشأن نظرية صراع الحضارات التي طرحها عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنجتون *Samuel Huntington* في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، والتي قرر فيها أن العالم مؤهل لصراع حضارات يحل بدلاً للصراع الأيديولوجي السابق في عصر الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقرر أن الإسلام مرشح بقوة للصراع مع الغرب المسيحي نتيجة للاختلاف في القيم والمعتقدات. لقد أثارت هذه النظرية الكثير من الجدل والردود في حينها، بيد انها لم تلبث ان اكتسبت أهمية إضافية مع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة، والتي نسبت لـ "تنظيم القاعدة الإسلامي".^١ وفي هذا الإطار، يبدو طبيعياً ان يركز الخطاب الإسلامي على تناول الموقف من الثقافات والحضارات الأخرى، مع قدرٍ ملموس من التأكيد على دعوة الإسلام لحوار الحضارات لا صراع الحضارات الذي أكد عليه هنتنجتون.

رغم ما أشرنا إليه من اهتمام نسبي من قبل الخطاب الإسلامي موضع التحليل بالموقف من الثقافات الأخرى، فقد اوضحت نتائج الدراسة مدى اهتمام الخطاب المكتوب ببعض الموضوعات يفوق اهتمام الخطاب الشفاهي؛ حيث ورد الحديث عن الإسلام والرد على شبهات المشككين من نصوص الخطاب المكتوب موضع التحليل بنسبة ١٣.٥٪، بينما نجد تناولها قد اقتصر على ١.٥٪ من خطب الجمعة موضع التحليل، ونفس الاهتمام بموضوع امواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى، بينما نجد تناوله قد اقتصر على ١٠.٥٪ من خطب الجمعة موضع التحليل، في نفس الوقت نلاحظ اهتمام من قبل الخطاب الشفاهي بموضوع الحوار مع الآخر الذي بلغت نسبته ١٦.٢٪ من إجمالي خطب الجمعة موضع التحليل، بينما نجد تناوله قد اقتصر على ٦.٣٪ من نصوص الخطاب المكتوب موضع التحليل. وكذلك اهتم الخطاب الشفاهي بموضوع احترام الثقافات الأخرى الذي بلغت نسبته ٦.٦٪ من إجمالي الخطب المرصودة. بينما نجد تناوله قد اقتصر على ٢.٤٪ من نصوص الخطاب المكتوب موضع التحليل. وبدا من نتائج الدراسة عدم اهتمام الخطاب الإسلامي

المكتوب والشفاهي بموضوع الازدواجية الثقافية في الشخصية المسلمة، لاسيما ذكر في خطبة واحدة فقط.

أما خطاب الفضائيات فقد تركز اهتمامه النسبي على موضوع الإفادة من الحضارات الأخرى والذي ورد بنسبة ١٠.٥٪. بينما اوضحت نتائج الدراسة اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع الموقف من الثقافات الأخرى خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م، قد شهد تطوراً سلبياً حيث ان الاهتمام بهذا الموضوع قد بلغت نسبته ما يربو على ٣٦٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل في عام ٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الاهتمام به ما يناهز ٢١٪ من إجمالي الخطاب في عام ٢٠٠٤.

وهذا ينسحب على كل البنود ماعدا ارتفاع نسبة اهتمام الخطاب المكتوب بموضوع مواجهة المظاهر السلبية في الثقافات الأخرى قد بلغت نسبته ما يربو إلى ٣٠٪ من إجمالي الخطاب موضع التحليل في عام ٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الاهتمام به ما يناهز ١٥.٤٪ من إجمالي الخطاب في عام ٢٠٠٤. وقد جاء هذا الاهتمام منطقياً من قبل الخطاب المكتوب للبحث لمواجهة السلبيات الموجودة في الثقافات الأخرى وخاصة التي تبث لنا عبر القنوات الفضائية.

أوضحت نتائج الدراسة عدم الاهتمام بالموقف من الثقافات الأخرى من قبل الخطاب الشفاهي الصادر عن مساجد الوجه البحري، والوجه القبلي لاسيما موضوع الإسلام والحوار مع الآخر حيث تم تناوله ١٣ مرة في مساجد الوجه البحري، وخمس خطب صدرت عن مساجد الوجه القبلي. وفي هذا الصدد تقرر إحدى خطب الجمعة التي تناولت هذا الموضوع بوصفه الفكرة الرئيسية للخطبة أن الحوار ما بين أهل الأديان يعد بالأساس مبادرة إسلامية قبل أن تكون مبادرة غربية، حيث أن الغرب يتهم الإسلام بأنه لا يعترف بالآخر، وذلك دون أن يهتم الغرب بالتعرف على الموقف الحقيقي للإسلام من الآخر. وتعد الخطبة نموذجاً لسعي غير المسلمين للتعرف على الإسلام من خلال معرفة القرآن او تعاملات المسلمين الفعلية على نحو ما بدا من الحوار الذي تم بين أحد اليهود وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشأن آية "اليوم أكملت لكم دينكم..." التي قرر اليهودي أنها لو نزلت على معشر اليهود لاتخذوا يوم نزولها عيداً" مما سبق يتضح أن اهتمام الخطاب الشفاهي بموضوع الموقف من الثقافات الأخرى كان خطاباً تاريخياً، ماضوياً دون ربطه بالواقع المعاش، ودون وضع توصيات تفيد كيفية التعامل مع الآخر على مستوى الدين، والجنسية، والثقافة، والطبقة... الخ.

ومن ناحية أخرى، يبدو تناول الخطاب لهذه القضية دفاعياً في مواجهة ضغوط النظام العالمي على الإسلام وحضارته، في ظل نظرية صراع الحضارات التي ظهرت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وتزايد الاهتمام بها في أعقاب حادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث اهتم الخطاب بالرد على الاتهامات الموجهة للحضارة الإسلامية، مؤكداً على أهمية الحوار بين الحضارات، ذلك أن الصراع سيكون موجهاً ضد الحضارة الإسلامية دون غيرها من الحضارات.

- أشارت النتائج الى اهتمام نسبي من قبل الخطاب غير الرسمي بموضوع الموقف من الثقافات الأخرى حيث بلغت نسبة وروده في الخطاب حوالي ٤٨.٠٪، بينما في المقابل لم يحظ إلا على نسبة ٢٣.٤٪ من مجموع خطب الجمعة التي تم رصدها من المساجد الرسمية!

ومما سبق... يعكس لنا مدى تجاهل الخطاب الإسلامي النسبي لموضوع الموقف من الثقافات الأخرى، وحتى في عرضه لها كان عرضاً مجرد فكرة، او عرض تاريخي، ماضوي لا يخرج منه بشيء يمكن الاستفادة منه في الواقع المعاش في الوقت الراهن.. وهذا يمكن تفسيره من خلال الدعوات العالمية التي طالبت بتجديد الخطاب الديني بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م تلك الدعوات التي تركز في المقام الاول والأخير على مصلحة النخب المسيطرة، الحاكمة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي ولذلك تكمن هذه الدعوات في قيام النظام الرأسمالي العالمي بنشر الثقافة العالمية التي إن لم تعمل على تغييب الثقافة الوطنية أو إلغائها، فعلى الأقل تعمل على تخفيضها وإبعادها عن حقول السلطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي، تدفع النخب الاجتماعية إلى تبني سياسات وخطابات لا تخضع لقيم ومعايير وطنية، ولكن لتبني معايير البقاء في إطار المنافسة العالمية. ومن هذا المنطلق، يتم الضغط على كافة المؤسسات، بما فيها المؤسسات الدينية، وكافة الخطابات السياسية والإعلامية والثقافية ويأتي الخطاب الديني في مقدمته، حيث تسعى الطبقات الرأسمالية العالمية من خلال وكلائها من الطبقات الرأسمالية العالمية من الحيلولة دون تطوير خطاب ديني ثوري يقف في وجه القيم الاستهلاكية والعلمانية ويكافح الاختراق الأجنبي.

وإذا كانت القيم الاجتماعية تعد أحد أبرز عناصر المنظومة أو البنية الثقافية في أي مجتمع من المجتمعات، فإنها - القيم الاجتماعية - تعد الموجه والباعث والمحرك لاتجاهات ورؤى ومواقف وسلوكيات أفراد المجتمع وفئاته الاجتماعية المختلفة. وعليه فإن تغييرها عبر المراحل الزمنية المتباينة يصاحبه - ولا شك - العديد من ملامح التغيرات الاجتماعية،

سواء على مستوى الحراك الاجتماعي، أو على مستوى المنظومة التعليمية بعناصرها ومستوياتها، أو المنظومة الإعلامية والثقافية بكل عناصرها ومحتوياتها، أو على مستوى منظمة العمل، أو مؤسسة الأسرة، وكذا على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الفئات والشرائح والجماعات الاجتماعية.^{١٢}

- ولذلك عنيت الدراسة الراهنة بمدى عناية الخطاب الإسلامي موضع التحليل بالقيم، ولقد كشفت عن أن كل من قيمة الاتحاد والتعاون فقد بلغت نسبة ١٦.٥٪ من إجمالي موضوعات الخطاب الإسلامي، وفي هذا الصدد تقرر إحدى خطب الجمعة التي تناولت هذا الموضوع بوصفه الفكرة الرئيسية للخطبة، أنه "عندما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الناس وجعلهم أمة واحدة لا فرق بينهم إلا بالتقوى، ووضع لهم منهج يتسم بالوحدة والاتحاد بين صفوف المسلمين. ويتجسد هذا المنهج عندما أخذ الرسول بأيدي المسلمين وهاجر بهم من مكة إلى المدينة، ليبين للمسلمين أن في الاتحاد قوة".^{١٣}

وقد جاءت نتائج الدراسة للتأكيد على هذه القيمة متواكباً مع الظروف التي يعايشها العالم الإسلامي، التي يؤكد الخطاب مسئولية التفكك والتفرق بين المسلمين عنها، ومن ثم يرون أن الاتحاد والتعاون بين المسلمين هو السبيل لمواجهة هذا الضعف. بينما جاء الحث على قيمة الإخلاص في مرتبة تالية، حيث بلغت نسبتها ١٥.٥٪، يليه الحديث عن التسامح وقبول الآخر الذي استحوذ على ١١.٩٪، أما موضوع العدالة فقد استحوذ على ١١.٢٪ من جملة الخطاب الإسلامي، وذكر مجرد كلمة خالية من أي فكرة أو مضمون وفي هذا الصدد يقرر أحد موضوعات مجلة الأزهر التي تناولت هذا الموضوع أن الإسلام هو دين العدالة.^{١٤}

ورغم أن القيم السابقة تؤسس لمكارم الأخلاق التي تؤسس للتنمية بمعناها الشامل، فهي تمثل جانباً مهماً من القيم التي قامت عليها الدولة الإسلامية التي قادت العالم لبضعة قرون متصلة، إلا أنها تفتقد ذلك الجانب القيمي الدافع للتغيير والتقدم. قيم لا يساعد بعضها على بزوغ وتبلور ثقافة تنموية. فهي تؤكد على الجبرية لا الانطلاق والإبداع، وتغفل موضوع حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق الفردية كالحرية.^{١٥}

ومن ثم فهي لا تؤكد على معنى التغيير بقدر ما تؤكد على معاني القنوع والمسألة، الصبر والرضا بما هو كائن، ومن ثم بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما تنطوي عليه من مظاهر استغلال تمارسه الطبقة الرأسمالية المسيطرة على المستويين المحلي والدولي دون تغيير

من ناحية أخرى، توظف المؤسسات الدينية بشكل مباشر أو غير مباشر للمحافظة على الأوضاع القائمة، وإعاقة المحاولات المختلفة للتغيير الاجتماعي والتجديد الثقافي، وهو ما حدث تاريخياً من خلال "العلاقة الخاصة" بين المؤسسة الدينية والسلطة، بما يوجد محدداً هاماً لتفسير الشريعة، وإصدار الفتوى في سياق معين، كما حدث عبر اللجوء لنشر وتشجيع التفكير السلفي والغيبى الرجعي، المغرق في القدرية ومتاهاات الماضي، والذي يبقى على الفقر والاستبداد بدعوى أنها قسمة الله.^{١٦}

وفي هذا الإطار، يشيع الحديث المستمر عن العقائد والعبادات، والحرص على طاعة ولي الأمر، والبعد عن الخوض في قضايا الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية، وأهمية العلم والعلماء في التنمية وهو ما يمثل جوهر المفهوم الديني لمعظم أئمة المساجد في المدن والقرى العربية^{١٧}، ومن بينها المصرية^{١٨}، الأمر الذي يؤكد دور إمام المسجد في تكريس ثقافة غير مواتية لتحقيق التنمية. وهكذا يمكن قول ماركس بأن ثمة علاقة سلبية بين الدين والتنمية، لأن الدين يمثل أحد عوامل تزييف وعى الشعوب ومن ثم، تشكل وجهة النظر الماركسية تصوراً يتسم بالطابع الثوري الراديكالي بخصوص الدين وعلاقته بالمجتمع، فمن هنا، يعد الدين معوقاً للتغيير الاجتماعي حيث يُوظف بشكل مباشر أو غير مباشر للمحافظة على الأوضاع القائمة وإعاقة المحاولات المختلفة للتغيير الاجتماعي والتجديد الثقافي.

ويتضح مما سبق دور هذا الخطاب في إقرار الوضع القائم، بما ينطوي عليه من إخفاق التنمية، وعدم تكافؤها بين الأقاليم المختلفة، وذلك من خلال تجاهل جوانب الأزمة، والتأكيد على وجوب الصبر والتراحم والتكافل، وهي حلول تتجاهل مسببات الأزمة، كما تصرف عقول الناس وأبصارهم عن المسببات الفعلية لما يعانون.

وقد تجلّى أن أنواع الخطاب (الشفاهي، والمكتوب، المرئي) الرسمي، وغير الرسمي تتفاوت في أسلوب تقديم الموضوعات أكثر مما تختلف في المضمون المرجو توصيله للجمهور، ومن ثم فإن تناول الأنواع الثلاثة للخطاب موضع التحليل كانت متقاربة في درجة اهتمامها المحدودة بموضوعات التنمية، وقد يستثنى من ذلك مشروع عمرو خالد، وإن كان في حديثه عن النظام التعليمي قد أسهب كثيراً في انتقاده دون أن يقدم معالم نظام بديل. ومن ثم كان خطاب الدعاة الجدد، على الرغم من تجديدهم لكنه تجديد يقترب من الشكل أكثر من المضمون.

وحتى اهتمام أنواع الخطاب الإسلامي كان يمثل تعبيراً عما يسود المجتمع من قضايا وتوجهات أكثر من كونه تعبيراً عن رؤية متكاملة تسعى لتحقيق التنمية لواقع الثقافة في

مصر المأزوم من حيث أن نحو ثلاثة عقود من التنمية لم تسفر عن التنمية المأمولة على الصعيد التعليمي، كما بدا التفاوت في توزيع الخدمة التعليمية بين أقاليم مصر، حيث يتضح أن أعلى نسب الأمية تتركز في الوجه القبلي، واتضح من نتائج الدراسة تقصير الخطاب في الحديث عن هذا الموضوع، حيث أن مساجد الوجه القبلي لم تكذ تتحدث عن أزمة يعانيها سكانه أكثر من غيرهم! وهذا ينم عن عدم اهتمام منتج الخطاب بمتلقيه من ناحية ن وبيئة استقبال هذا الخطاب من ناحية أخرى.

ومن ناحية أخرى اتضح تراجع البحث العلمي بين أولويات الحكومات المتعاقبة في مصر. كما تأكدت ملامح أزمة العلم والعلماء في مصر، الأمر الذي يعد في ذاته دليلاً على تدنى معدلات التنمية، كما أنه يمثل أحد أهم أسباب هذا التدنى.

وعلى صعيد موقف الخطاب الإسلامي من هذا الواقع يمكننا القول أن الاهتمام لا يكاد يرتقى إلى مستوى الأزمة الثقافية التي يعانيها المجتمع على الصعيد الثقافي، بل يمكن القول بالفعل أن هذا النمط من التناول قد يكون هو نفسه مسئولاً عن بعض هذه الأزمة.

أكد الخطاب على الكثير من القيم التي تؤسس لمكارم الأخلاق، إلا أنه لم يول عناية لذلك الجانب القيمي الدافع للتغيير والتقدم. ومن ثم فهو لا يؤكد على معنى التغيير بقدر ما تؤكد على معاني القنوع والمسائلة، الصبر والرضا بما هو كائن.

هوامش الفصل السادس :

- (1) Stephen Chilton; Defining Political Culture, *Western Political Quarterly*, Vol. 41, No. 3 (Sept. 1988) p 419.
- (2) د محمود الكردي، **التخلف ومشكلات المجتمع المصري**، القاهرة: دار المعارف، ط ١، ١٩٧٩، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- (3) حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة: عالم الكتب، ط ٤، ١٩٧٧، ص ١٣٢. (بتصرف) كذلك انظر:
- د. عبد اللطيف محمد خليفة، **ارتقاء القيم: دراسة نفسية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - عالم المعرفة. سلسلة كتب شهرية (عدد ١٦٠)، إبريل ١٩٩٢، ص ٥٩ - ٦٠.
- (4) د. جون ب ديكنسون، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، ترجمة: شعبة الترجمة باليونيسكو، الكويت: عالم المعرفة-سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ١١٢ (أبريل ١٩٨٧) ص ٣٢.
- (5) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥**، ص ص ٢٦٢-٢٦٣. ولمزيد من التفاصيل حول البحث العلمي في مصر أنظر: عبد السلام نويرة، **سياسة البحث العلمي وهجرة العقول من مصر**، مرجع سابق، ص ١٥.
- (6) معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مصر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣**، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (7) معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مصر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣**، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (8) خطبة الجمعة بمسجد عبد الحلیم محمود - مدينة السلام - بليبس - الشرقية، ٢٠٠٤/٦/١٨.
- (9) مجلة الأزهر، موضوع " اشغال المسلمين بقضايا جدلية لا جدوى منها، ككون الإنسان مجبر ام مخير؟ " إبريل، ٢٠٠١، ص ٨٨.
- (10) أحمد ثابت، **حوار الحضارات.. وطأة السياسة وسقف الثقافة، في:**
- <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2004/06/article01.shtml>
- (11) خطبة الجمعة بمسجد الشهداء بمدينة بهتيم قسم ثان القليوبية، ٢٠٠٤/٦/١١.
- (12) شادية فناوي: **الآثار الاجتماعية لتغير القيم في المجتمع المصري في:**
<http://www.smartwebonline.com/NewCulture/cont/017500160003.asp>
- (13) خطبة الجمعة، مسجد السيدة زينب، القاهرة، ٢٠٠٤/٥/٢١.
- (14) حول هذا الموضوع أنظر: عادل خفاجة، **الإسلام دين العدالة**، مجلة الأزهر، عدد يوليو، ٢٠٠٤، ص ٨٠٤: ص ٨٠٩.

- (١٥) عبد المنعم المشاط، التوجهات السياسية في كتب الدراسات الاجتماعية، في د.كمال المنوفي (محرراً)، التعليم والتنشئة السياسية في مصر، الجيزة: مركز البحوث و الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٦-٩٧.
- (١٦) د.عاطف العقلة عضيبات، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢١-٥٠.
- (١٧) د.كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية...، مرجع سابق، ص ١٨٣
- (١٨) أكدا القائمون بالاتصال في البرامج الدينية بالتلفزيون المصري كلهم أن المسجد لم يعد يؤدي دوره المبتغى في التنشئة الدينية، وأن هذا الأمر راجع الى ضعف مستوى الأئمة، ومحدودية ثقافتهم، وتدهور مستوى الخطب التي يقولونها لمزيد أنظر:-
- د نجوى الفوال (وآخرين) البرامج الدينية في التلفزيون المصري -القائمون بالاتصال، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية، التقرير الثاني، ١٩٩٦، ص ٢٩٩ - ٣٠٢.





الفصل السابع

التنمية السياسية فـى الخطاب لإسلامي



يعتبر مفهوم التنمية السياسية مفهوماً حديثاً نسبياً في العلوم السياسية، إذ لم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك كاستجابة للتغيرات في المجتمع الدولي التي أحدثتها تلك الحرب. حيث كان النسق العالمي قبلها محكوماً بعدد قليل من الدول الأوروبية التي كانت تسيطر على معظم ما يسمى بالعالم النامي أو الثالث الفقيرة اقتصادياً، ومتخلفة اجتماعياً، وغير مستقرة سياسياً وتفتقر إلى أي نوع من المشاركة السياسية.^١

ومع بدء مرحلة الاستقلال والتحرر من السيطرة والاحتلال الأوربيين، بدأ العديد من المفكرين والباحثين دراسة قضايا القومية والتنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة لبلدان العالم الثالث.^٢

لقد انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.^٣

ومنذ ذلك الحين، حفل مفهوم التنمية السياسية بالعديد من التعريفات. فقد عرفت التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.^٤

وقصد بها البعض النمو والتغير في النظم السياسية، أي الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، وهناك من يفهم التنمية السياسية على أنها تعنى قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية الاقتصادية، أو على أنها شرط مسبق لتحقيقها وذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وتطبيق قواعد القانون.

وبناءً على ما سبق، فإن مفهوم التنمية السياسية يشتمل على عدد من العناصر أهمها تدعيم عملية بناء وتحديث أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها المؤسسات السياسية، وذلك على النحو الذي يحقق مزيداً من التخصص والتمايز في الأدوار والوظائف، وزيادة قدرات

النظام السياسي، فضلاً عن تحقيق المساواة بين المواطنين في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية للمواطنين في صنع القرارات والسياسات. وأخيراً، ترسيخ أسس الشرعية المؤسسية للسلطة الحاكمة وتدعيم حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي وذلك من خلال زيادة قدرة النظام على الاستجابة للمطالب والتكيف مع المستجدات.^٦

ومن هذا المنطلق، فإن عملية التنمية في جوهرها عملية إصلاح سياسي تتضمن معنى إضفاء الديمقراطية، حتى وإن تعددت نماذج تطبيقها مؤسسياً وتنظيمياً، إلا أنها تبقى كنظام سياسي هي الأنسب لتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع وتدعيم المشاركة السياسية، وتوفير ضمانات لاحترام حقوق الإنسان، وإدارة الصراعات الاجتماعية بطريقة سلمية ومنظمة، وتمثيل المصالح المختلفة من خلال آليات مؤسسية منظمة.^٧

سوف يقدم هذا الفصل عرضاً كمياً للتنمية السياسية في الخطاب الإسلامي، من حيث أصول الحكم في الخطاب الإسلامي. ويعرض الفصل لتصنيف تناول هذه البنود تبعاً لأنواع الخطاب الإسلامي، ولسنة صدور الخطاب المكتوب، وتبعاً لمكان صدور الخطاب الشفاهي، والخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي. وقد انتهى الفصل إلى تحليل سوسيولوجي لأهم نتائج التنمية السياسية في الخطاب الإسلامي.

أولاً: التنمية السياسية في الخطاب الإسلامي

بالنظر إلى النتائج الخاصة من الدراسة الراهنة بتصنيف الخطاب الإسلامي تبعاً لموضوعاته، أو أفكاره الرئيسية، أن التنمية السياسية لا تشغل نسبة كبيرة من اهتمام هذا الخطاب. فقد وردت في ٥٦ موضوعاً، شكلت ١٠.٧٪ فقط من عينة التحليل بمختلف أنواعها. وهي نسبة محدودة للغاية في ضوء الأحداث السياسية الجارية الآن سواء على المستوى المحلي، والعربي، والعالمى. وقد اتجهت الدراسة لتناول البنود المتعلقة بالتنمية السياسية، بدءاً من مسؤوليات الدولة، وشروط الحاكم، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، الانتماء، تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع، والتي سنتناولها فيما يلي سواء على مستوى الخطاب الإسلامي بوجه عام، وأنواعه (الشفاهي، المكتوب، المرئي)، وتطور تناول التنمية السياسية في الخطاب المكتوب في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠١م، ومكان الخطاب الشفاهي في كل من (مساجد القاهرة، والوجه البحري، والوجه القبلي) والخطاب الشفاهي الرسمي وغير الرسمي.

وبالتالي، فقد اتجهت الدراسة لتناول تلك البنود الخاصة بمفهوم التنمية السياسية وذلك على نحو ما يشير جدول (٧-١).

جدول (٧-١)

أصول الحكم في الخطاب الإسلامي

النسبة	التكرارات	البيان
		١. البند
٥,٨	٣٠	٢. مسئوليات وواجبات الدولة
٣,٦	١٩	٣. شروط الحاكم
٦,١	٣٢	٤. الديمقراطية
١٠,٠	٥٢	٥. احترام حقوق الإنسان
٢,٥	١٣	٦. الانتماء
٨,٣	٤٣	٧. تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع
٧٤,٥	٣٨٨	- لا ينطبق

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يتضح من الجدول السابق انخفاض مستوى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالسياسة عموماً، فقد بدا أن نحو ثلاثة أرباع الخطاب موضع التحليل قد نأت بنفسها عن الخوض في هذا الموضوع، هذا بالرغم من واقع التنمية السياسية المزوم في مصر عبر العقود الأخيرة، والتي انتهت، بفعل الضغوط الخارجية، إلى احتدام الجدل في السنوات الأخيرة، التي تم التحليل فيها، حول ضرورة الإصلاح السياسي وأهميته..

وبالتالي يتجلى أن اهتمام الخطاب الإسلامي بتناول الموضوع كان دون المستوى المتوقع، الأمر الذي يدفع لوصفه بأنه خطاب يتجاهل القضايا السياسية التي يعايشها المجتمع.

ومن ناحية أخرى اتضح مدى الاهتمام النسبي الذي يوليه الخطاب الإسلامي موضع التحليل "لاحترام حقوق الإنسان" حيث بلغت نسبة الاهتمام بها ١٠,٠%.

كما بدا مدى الحرص النسبي الذي يوليه الخطاب موضع التحليل لتطبيق الشريعة الإسلامية، حيث بلغت نسبتها في الخطاب ٨,٣%، أما الديمقراطية فقد استحوذت على ٦,١% من اهتمام الخطاب موضع التحليل.

أما مسئوليات وواجبات الدولة في الإسلام فقد استحوذت على ٥,٨% من اهتمام الخطاب موضع التحليل، وحيث تجلى التأكيد على ضرورة قيام الدولة على الإيمان بالله والعلم النافع والقوة العادلة الرشيدة. وهذه النسبة تبدو هزيلة جداً في الوقت الذي تشهد فيه الدولة تحولاً في دورها الاجتماعي، ومن ثم تغييراً في واجباتها ومسئولياتها إزاء المجتمع.

وقد بلغت نسبة ورود الحديث عن شروط الحاكم في الإسلام ٣.٦٪ من إجمالي الخطاب المرصود، وهي نسبة تؤكد هذا الميل للابتعاد عن تقويم الحاكم سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر في الخطاب.

وأخيراً، فقد جاء التأكيد على قيمة الانتماء للوطن بنسبة ٢.٥٪ من إجمالي الخطاب الإسلامي موضع التحليل. وهي نسبة هزيلة إذا قورنت بما يثار بشأن قيمة الانتماء من جدل بفعل الضغوط التي يعانيتها الشباب الذي يفتقد بعضاً من حقوقه في العمل والمسكن والزواج.

وفيما يخص أصول الحكم تبعاً لنوع الخطاب الإسلامي موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب على نحو ما هو مبين في جدول (٧-٢)

جدول (٧-٢)

أصول الحكم في انواع الخطاب الإسلامي

البند	البيان	المكتوب	%	الشفاهي	%	فضائيات	%
مسئوليات وواجبات الدولة	٩	٢,٧	١٧	١٢,٥	٤	٧,٨	
شروط الحاكم	١٢	٣,٦	٧	٥,١	٠	٠	
الديموقراطية	٢٤	٧,٢	٥	٣,٧	٣	٥,٩	
احترام حقوق الإنسان	٢٧	٨,١	٢١	١٥,٤	٤	٧,٨	
الانتماء	٦	١,٨	٦	٤,٤	١	٢,٠	
تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع	٩	٢,٧	٣١	٢٢,٨	٣	٥,٩	
- لا ينطبق	٢٦٨	٨٠,٢	٨١	٥٩,٦	٣٩	٧٦,٥	

المجموع قد يزيد عن ١٠٠٪ لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

وقد بدا من النتائج أن الخطاب الشفاهي يعتنى بدرجة أكبر بالجوانب المتعلقة بالسياسة عموماً على نحو يفوق الخطاب المكتوب، والخطاب المرئي، الأمر الذي يتجلى في نسبة النصوص التي تحوى افكاراً سياسية في الخطاب الشفاهي ٤٠.٤٪، اما نسبة النصوص التي تحوى افكاراً سياسية في الخطاب المرئي ٢٢.٥٪، في حين لم تصل النسبة في الخطاب المكتوب سوى ١٩.٨٪.

ويبدو من الجدول أن الخطاب الشفاهي يولى عناية أكبر بموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية) دون غيرها، حيث حظيت بنسبة ورود قدرها ٢٢.٥٪ من إجمالي الخطاب الشفاهي موضع لتحليل.

كما بدا اهتمام الخطاب الشفاهي باحترام حقوق الإنسان، وإن كان يركز عليها بشكل عام، أو مركزاً على الحقوق الأساسية المتعلقة بالمأكل والمسكن وخلافه.

وفى المقابل، لوحظت عناية الخطاب المكتوب بالديموقراطية على نحو يفوق بكثير عناية الخطاب الشفاهي موضع التحليل، ولعل ارتفاع نسبة الأكاديميين والمفكرين بين منتجي الخطاب المكتوب مسؤولة عن هذه النتيجة، حيث انهم أكثر اهتماماً بتحقيق هذه القيمة في المجتمع أكثر من غيرهم من فئات المجتمع.

أما بخصوص الخطاب المرئي فقد اهتم نسبياً بموضوعي مسئوليات الدولة وواجباتها، واحترام حقوق الإنسان. بيد أن درجة الاهتمام لا تتواكب مع ما تشهده المجتمعات العربية من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ولا تتناسب مع طبيعة التغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة.

وفيما يخص أصول الحكم تبعاً لسنة صدور الخطاب الإسلامي المكتوب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب المكتوب، على نحو ما يبين جدول (٧-٣).

جدول (٧-٣)

تطور تناول أصول الحكم تبعاً لسنة صدور الخطاب المكتوب

البند	البيان	٢٠٠١	%	٢٠٠٤	%
١.	مسئوليات وواجبات الدولة	٤	٢,٤	٥	٢,٩
٢.	شروط الحاكم	١٠	٦,١	٢	١,٢
٣.	الديموقراطية	١٧	١٠,٤	٧	٤,١
٤.	احترام حقوق الإنسان	١١	٦,٧	١٦	٩,٤
٥.	الانتماء	١	٠,٦	٥	٢,٩
٦.	تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع	٤	٢,٤	٥	٢,٩
-	لا ينطبق	١٣٤	٨١,٧	١٣٤	٧٨,٨

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

سعت الباحثة للتعرف على مدى تطور اهتمام الخطاب المكتوب بالبنود المتعلقة بأصول الحكم كل على حدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م. وقد اتضح زيادة في الاهتمام النسبي بموضوع احترام حقوق الإنسان.

وفى المقابل بدا انخفاض نسبي في الحديث عن "شروط الحاكم" وأيضاً موضوع الديموقراطية، وكأن تصاعد الدور السياسي والاهتمام بالإصلاح في المجتمع المصري قد أدى على تطور عكسي في الخطاب حيث تراجع اهتمامه بتلك القضايا الملحة.

أما البنود المتعلقة بنظام الحكم والأصول التي يجب أن يراعيها فقد بدأ ثمة اتجاه لتجنبها بمرور الوقت، بالرغم من أن تلك الفترة قد شهدت تصاعداً في الدعاوى، بل والضغط الخارجية، المطالبة بإصلاح نظم الحكم وتوسيع نطاق الديمقراطية في الدول الإسلامية والعربية ومن بينها مصر. ومن ثم، يبدو مثيراً للانتباه أن هذا الأمر لم يؤد إلى زيادة في الاهتمام بهذه الجوانب بل إلى تجاهلها ربما خشية الحساسية السياسية.

وفيما يتعلق بأصول الحكم تبعاً لمكان صدور الخطاب الإسلامي الشفاهي موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة في الخطاب المكتوب. انظر جدول (٧-٤).

جدول (٧-٤)

أصول الحكم تبعاً لمكان الخطاب الشفاهي

البند	البيان	الأزهر	القاهرة	قبلى	بحرى
١.	مسئوليات وواجبات الدولة	١	٦	٤	٥
٢.	شروط الحاكم	٠	٠	٥	٢
٣.	الديموقراطية	٠	١	٢	٢
٤.	احترام حقوق الإنسان	١	٣	٧	١١
٥.	الانتماء	٠	٢	١	٣
٦.	تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع	٠	٩	١١	١١
٧.	لا ينطبق	١٦	١٣	٢٣	٢٩

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الموضوعات السياسية تقريباً، إلا بالنسبة لموضوعي احترام حقوق الإنسان، ومسئوليات وواجبات الدولة، اللذين ورد الحديث عنهما بمعدل مرة واحدة لكل منهما.

وقد بدأ أن موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع قد حظى باهتمام نسبي من قبل الخطاب الصادر عن مساجد القاهرة، الذي تجلى الاهتمام به على نحو ملحوظ في القاهرة، وأما في الوجهين القبلى والبحرى بدأ اهتمامهما بكل من موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع، واحترام حقوق الإنسان.

ونلاحظ مما سبق، أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن جامع الأزهر يكاد أن يتجنب الحديث عن الجوانب السياسية، داخلية كانت أو خارجية، بشكل شبه تام.

وفيما يتعلق بمدى تباين الاهتمام بموضوعات أصول الحكم وفقاً لتبعية المسجد مصدر الخطاب موضع التحليل فقد رصدت الدراسة أهم البنود الواردة على نحو ما هو مبين في جدول (٧-٥).

جدول (٧-٥)

أصول الحكم في الخطاب الإسلامي الشفاهي الرسمي وغير الرسمي

البند	رسمي	%	غير رسمي	%
١. البند	٩	١٠,٠	٨	١٧,٤
٢. مسنوليات وواجبات الدولة	٣	٣,٣	٤	٨,٧
٣. شروط الحاكم	٢	١,١	٣	٦,٤
٤. الديمقراطية	١٢	١٣,٣	١٠	٢١,٧
٥. احترام حقوق الإنسان	٤	٤,٤	٢	٤,٣
٦. الانتماء	١٩	٢١,١	١٢	٢٦,١
٧. تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع	٥٦	٦٢,٢	٢٥	٥٤,٣
٨. لا ينطبق				

المجموع قد يزيد عن ١٠٠% لاحتمال تضمن الموضوع الواحد لأكثر من فكرة فرعية

يشير الجدول السابق إلى درجة أعلى من الاهتمام بالموضوعات السياسية بدت في الخطاب الصادر عن المساجد غير الرسمية غير التابعة لوزارة الأوقاف التي لم تنضم حتى الآن لوزارة الأوقاف ، التي تتحدث في كافة أمور المسلمين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك السياسية التي ظهرت من خلال الدراسة الراهنة أنها بالفعل استجابت لدعوة تجديد الخطاب الديني ومحاولة مواكبته للأحداث الجديدة والعصر واحتياجاته الذي نعيش فيه. في نفس الوقت لاحظنا درجة أدنى من الاهتمام بالموضوعات السياسية بدت من الخطاب الصادر عن المساجد الرسمية التابعة لوزارة الأوقاف التي كان من المنتظر منها عناية واهتمام أكبر بالحديث عن موضوعات سياسية معينة كديمقراطية، والانتماء، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من الموضوعات على الرغم من احتياج الناس لسماع رأى الدين في هذه الموضوعات في واقعنا الحاضر.

ثانياً: التحليل السوسيولوجي لأهم نتائج

التنمية السياسية في الخطاب الإسلامي

- كشفت نتائج الدراسة عن انخفاض مستوى اهتمام الخطاب الإسلامي المعاصر في مصر بالموضوعات المتعلقة بالسياسة عموماً، حيث بلغت نسبة اهتمامه ٢٥% من إجمالي الخطاب موضع التحليل، وحتى هذه النسبة جاءت أغلبها إما مجرد فكرة فرعية في الخطاب، كمحاولة لتسكين الشارع المصري الإسلامي والنصح لهم بالدعاء لله والتوكل عليه دون عمل أي شيء آخر، وهذا قد جاء بشكل صريح وواضح في إحدى خطب الجمعة بالجامع الأزهر الشريف في فترة رصد وتحليل عينة الدراسة، وهذا يوضح لنا أن اهتمام الخطاب

الإسلامى بالحديث عن الجوانب السياسية كان دون المستوى المتوقع، على الرغم من أن الواقع المعاش شهد، ويشهد العديد من الأحداث السياسية الجارية سواء على المستوى المحلى أو العربى أو العالمى، الأمر الذى يمكن معه وصف الخطاب بأنه يميل إلى الاغتراب عن القضايا السياسية التى يعايشها المجتمع. أو بمعنى آخر تجاهل الخطاب أو سكوت الخطاب عن ما يجرى على الساحة المصرية والعربية والعالمية، وبهذا يغيب عن المجتمع المصرى رجل الدين العضوى - على النحو الذى بينه جرامشى بشأن المثقف العضوى. وقد يرجع ذلك للموروث الثقافى وخاصة الأمثال الشعبية لعل من أهمها: "إذا كان الكلام من فضة، فإن السكوت من ذهب"، " واشترى ما تبعش " و " الحيطان لها ودان" ويؤكد المثل الأخير دور الخوف والتوجس فى انحسار حرية الرأى عند عوام الناس وكذلك توجس المثقفين بصفة عامة، ورجال الدين بصفة خاصة فى المجتمع المصرى، والذين انحسر كلامهم فى الجوانب السياسية على نحو جوهره القدح والذم من وراء الحجرات. أما فى العلن، فلا يكون إلا المدح والتمجيد، وعند الشجاعة يكون الالتماس. وبالتالى تحولت المؤسسات الدينية إلى أجهزة ايدولوجية للدولة^٤. "حيث تقول كما تحب الدولة ان تقوله وتسكت عن ما لاتحب ان تقوله"، حيث يوظف الدين تبعاً للمواقف والمصالح التى يحتاج إليها اصحاب السلطة والنفوذ. وهذا قد يكون مقبولاً فى فترات تاريخية سابقة كانت الدولة هى المصدر الأساسى وربما الوحيد لوعى وثقافة افراد وجماعات المجتمع، حيث ان الدولة كانت متحكمة فى كل منافذ الوعى المختلفة، لكن الان الأمر اختلف بوجود الفضائيات وما يبيث فيها من قضايا وأحداث جارية سواء فى مصر او فى العالم، ورغم ذلك تستمر الدولة فى تهميش الخطاب الدينى وهذا واضح كل الوضوح فى تواجد قوات من الأمن كل يوم جمعة عند مسجد الأزهر الشريف، والسؤال هنا هل هذه القوات لحماية المصلين، وحماية الخطيب ام تمثل عصا لتخويف من يجرأ فى الحديث عن احوال المجتمع بصفة عامة، التى تكون منها الحديث عن الجوانب السياسية، وبالطبع فى ظل هذه السياسة يمثل الخطاب الدينى عمل تغييبى وغير واقعى للواقع المعاش، وهذا أيضاً يدعو للاستغراب، فى وجود دعاوى تنادى بتجديد الخطاب الدينى بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م، ويتضح من نتائج الدراسة مدى تجاهل الخطاب الإسلامى للقضايا والمشكلات السياسية، ذلك يفسر لنا ان المؤسسات الدينية المسؤولة عن انتاج الخطاب الدينى فهمت ان التجديد يعنى "عدم الحديث عن موضوعات حياتية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة، والإغراق فى العقائد والعبادات"، على الرغم ان مؤسسات انتاج الخطاب تعلم ان هذا الخطاب موجه إلى مسلمين مصلين ورغم ذلك تجديد الخطاب عندها يتركز فى الغيبيات دون المساس بالواقع الخ ومن ثم فقيام

مؤسسات انتاج الخطاب الديني بإعاقه وظيفة الخطاب الديني - الإسلامي التي كان ينبغي عليه القيام بها.

وهذا يتجلى في أمور عدة كشفت عنها الدراسة الراهنة منها:

- إن الحديث عن احترام حقوق الإنسان¹⁰ بلغت نسبة الاهتمام بها ١٠٠٪. من هذه النسبة يتضح وعي الخطاب الإسلامي بمدى ارتباط التنمية بحماية حقوق الإنسان حيث أن العقيدة والشريعة الإسلامية تحمي وترعى حقوق الإنسان من كل جانب¹¹ لكنه جاء حديثه عن حقوق الإنسان كدفاع ضد الحضارة الغربية التي تضغط على الثقافة التقليدية وبما فيها الخطاب الديني وتتهجم على الإسلام بوصفه يهدر حقوق الإنسان، لكن الخطاب لم يتناول قضية حقوق الإنسان في المجتمع المصري وموقف الإسلام منها حيث انه لم يذكر ان الإسلام يرفض الظلم واعتقالات، والتعذيب حيث ورود موضوع حقوق الإنسان في الخطاب موضع التحليل كان مجرد كلمة عامة جداً، وردت كرد بشأن الإسلام في الخارج وهذا يعبر عن ضغوط الثقافة العالمية على الثقافة المحلية، وجدلية العالمية والخصوصية في الثقافة، فمن حيث المحلية حيث الظروف الامنية المشددة التي جعلت تناول الخطاب لموضوع حقوق الإنسان في صيغة عامة مجردة تفتقد تناول التفصيلي لواقع ملموس يعايشه الناس في الوقت الراهن سواء المستوى الداخلي او الخارجي، وفي هذا الصدد تشير إحدى الخطب إلى أن الإسلام يحترم حقوق الإنسان حيث ضمن له الطعام والسكن والعيش كريماً، فجعل كفالة الصغير على أسرته، وعندما يكبر تصير كفالته حق له من جانب المجتمع كله.¹¹

وبالتالي، يرجح أن طرح الخطاب الديني لموضوع حقوق الإنسان على هذا النحو قد جاء بمثابة استجابة للضغوط الثقافية العالمية التي تطالب بتجديد الخطاب الديني في المنطقة العربية عموماً، بما يبسر عملية التوائم بين القيم الإسلامية وقيم الحضارة الغربية المسيطرة، أو على الأقل تحد من قدرة القيم الثقافية الإسلامية على مقاومة الثقافة الوافدة في سياق العولمة.

وعلى الرغم أن الخطاب الديني موضع الدراسة معظمه موجه للداخل وليس الخارج، لكنه مع الأسف جاء تناوله لموضوع حقوق الإنسان مجرد كلمة نظرية من جانب، وأيضاً جاء غير مستهجن للانتهاكات التي تمارسها القوى الكبرى مثل اعتداء امريكا على العراق، وفي نفس الوقت لا يستغل موضوع حقوق الإنسان في الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية في المجتمع، وبالتالي جاءت ورودها في الخطاب الإسلامي موضع

التحليل حديث مجرد، وهذا ينم عن تزييف الوعي. الأمر الذي يعبر عن استمرار تعثر المسار المصري على طريق احترام حقوق الإنسان بجلاء^{١٢}، وفي مقدمتها الحقوق السياسية.

- كما بدا مدى الحرص النسبي الذي يوليه الخطاب موضع التحليل لتطبيق الشريعة الإسلامية، حيث بلغت نسبتها في الخطاب ٨.٣٪، مما يوضح قدرًا من الحرص على الرغبة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتضمنة في القرآن الكريم، والسنة، والإجماع. والدليل على هذا قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلًا"^{١٣}. ويعد هذا الأمر تجاوبًا مع الجدل المتكرر بشأن تطبيق الشريعة في مصر، والتي أسفرت بفعل ظروف متعددة إلى تعديل الدستور المصري الدائم الصادر في عام ١٩٧١، والذي كان يقرر أن الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع، ومن ثم عدل في عام ١٩٨٠، ليقرر أن "الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"^{١٤}. وعندما يذكر الخطاب الديني تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع باعتبارها حل سحري لكافة مشكلات المجتمع، حيث ذكر الخطاب تطبيق الشريعة الإسلامية هذا يعد بمثابة انتقاد ضمنى لوضع التنمية القائم، حيث التنمية في حالة تعثر بسبب ما يسود في المجتمع من فساد، وعدم شفافية، وبالطبع عدم عدالة.

- أما نسبة الديمقراطية فبلغت ٦.٢٪ من اهتمام الخطاب الإسلامي برغم أن الديمقراطية ترتبط بالقيم الكبرى التي يؤمنها الإسلام وفي مقدمتها العدل والحق والمساواة. لكن نسبة تناول هذه القيمة المحورية لم يكن على قدر أهميتها كقضية محورية على اعتبار أن مسئولية نوعية الحكم تقع على كاهل المواطن، هذا المواطن الذي ينبغي أن يختار حكومته وأن يخلق الآليات والأجهزة اللازمة لحسن إدارة الموارد العامة بكافة أشكالها، أي بما فيها الموارد البشرية والمعنوية، والضامنة لرشد القرار وحسن ممارسة السلطة.^{١٥}

من الملاحظ عبر المسيرة التاريخية أن عدم المشاركة في السلطة السياسية لا تشكل قضية بالنسبة لأعضاء المجتمعات العربية عموماً. وما أن تسوء الأحوال حتى نراهم يعلنون براءتهم موجهين الاتهامات إلى الحاكمين ومن بيدهم السلطة^{١٦}.

وفي ضوء موقف المصري من السلطة، والذي أوجدته وكرسته عوامل عديدة، لم يكن غريباً أن تشيع السلبية واللامبالاة بالحياة السياسية في المجتمع. ومن ثم، لا يشيع لدى الأفراد ذلك الإدراك بأن لهم حقاً في اختيار الحكام والمسئولين، فضلاً عن عدم إدراكهم لحقهم في الرقابة على عمل هؤلاء ومحاسبتهم إذا تجاوزوا حدود مسئوليتهم. لا يدرك كثير من المصريين هذه الحقوق التي يمكنهم أدائها من خلال الانتخابات. ومن الناحية الفعلية، يعد التصويت هو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية لمعظم أفراد الشعب.^{١٧} وأهم المؤشرات الخاصة بهذا البعد في ضوء الواقع المصري، أن المشاركة في الانتخابات، البرلمانية لا تزيد فعلاً عن ١٥ - ٢٠٪ من المقيدين في جداول الانتخابات.^{١٨} وهذا يعكس أن أغلب السكان في هوة السلبية الانتخابية. وهذا يشير إلى درجة كبيرة من عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية. وقد تكمن بعض أسباب العزوف عن المشاركة السياسية في أن الأحزاب السياسية لا تعمل بطريقة ديمقراطية في داخلها، ولا تتمتع بدعم شعبي قوي. وبالإضافة لذلك، فالإشراف السياسي ضعيف، والتقاليد السائدة في المجتمع يبدو أنها لا تعتقد في جدوى المشاركة السياسية، وأكثر من ذلك فإن البيروقراطية والعوائق والمحاذير القانونية تجعل من الصعب على الناس أن يكون لهم دور ملموس في الانتخابات.^{١٩}

وفيما يخص الركن الحزبي لعملية المشاركة ما زالت التعددية الحزبية في مصر مقيدة لدرجة ملفته أبرز مظاهرها أن لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم ترفض بصورة تلقائية تقريباً أي طلب لتأسيس حزب جديد، وأن الخصومة القانونية أمام القضاء أصبحت هي المنفذ الوحيد للتواجد الحزبي الشرعي.^{٢٠} هذا من جانب، بينما الجانب الآخر هو عدم وعي المواطنين بماهية كلمة أحزاب! مما ينعكس في تدنى مستوى المشاركة السياسية من خلال مشاركة المواطنين في النشاط الحزبي. فقد أوضحت دراسة كشك على عمال الزراعة، ١٨٣ مفردة، أن ٢٧٪ فقط من العينة هم الذين يعلمون بوجود أحزاب، بينما لا يعلم ٧٣٪ منهم عنها شيئاً.^{٢١}

وقد أوضحت دراسة أخرى، أجريت على ١٠٥٩ فلاحاً، أن نسبة من يعرفون الأحزاب هي ٢٧٪ من عمال الزراعة، ٥١٪ من الفلاحين الفقراء، ٦٣.٥٪ من صغار الفلاحين، ٦٨٪ من أغنياء الفلاحين.^{٢٢}

وقد أوضح تحليل مضمون استجابات من لا يعرفون الأحزاب عدم إدراكهم لدلالة كلمة (حزب)، مثل قول بعضهم "تقصد مجلس الشعب أو مجلس الشورى"، أو "تقصد الهلال والنجمة والشاكوش" وهي الرموز الانتخابية للمرشحين في الانتخابات، أو "الحمد لله بلدنا كويسة وما فيهاش أحزاب".^{٢٣}

وهكذا يعبر معظم المصريين عن سلبية واضحة على مستوى الممارسة السلوكية للحرية السياسية والديموقراطية، فيما يعبر عن انحسارها كقيمة بينهم قولاً أو فعلاً، وعدم وعى المواطنين بالديموقراطية أو أنهم يملكون وعياً زائفاً عنها وذلك من مصلحة النظام الحاكم الذي دائماً يسعى إلى تكريس الوضع القائم، ومن ثم يفرض سيطرته على منافذ الوعي وهذا ما شهدته السنوات الأخيرة من حبس صحفيين، وإغلاقاً لصحيفة الشعب المعبرة عن حزب العمل، فضلاً عن مصادرة بعض الكتب لما تحويه من أفكار. وانطوى ذلك الأمر على كل منافذ تشكيل وعى المواطنين ومن بينهم الخطاب الإسلامى الذى لم يعتن بموضوع الديمقراطية على الرغم من أهمية الحديث عنها من قبل الخطاب الدينى الذى يفهمه ويثق به، ويصدقه غالبية الشعب المصرى وذلك بفعل سمة التدين الغالبة على الشخصية المصرية من جانب، ولارتفاع نسبة الأمية من جانب آخر حيث غالبية المجتمع يستطيعوا فهم لغة الخطاب الدينى لكنهم لا يستطيعون فهم السياسيين - المثقفين.

- أما مسؤوليات وواجبات الدولة بلغت نسبة ورود ٥.٨٪ من إجمالى الخطاب المرصود، وكان حديثهم عن الدولة وانجازاتها فى الماضى، ولا يتناول الواجبات التى من المفترض ان تقوم بها مثل تحسين أوضاع اقتصادية أو توفير الأمن للمجتمع، وفى احدى الخطب التى تكلمت عن مسؤوليات الدولة حيث تناولت انجازات الدولة فى حرب ١٩٧٣م ، وهذا يكرس مدى الولاء للحاكم بالرغم من مرور ٢٠ سنة، ولم يتحدث عن واجبات الدولة التى ينبغى ان تقوم بها فى الوقت الراهن لكنها قصرت فى ادائها ولعل فى مقدمتها قضية البطالة وتوفير الوظائف، ولم يتكلموا عن واجب الدولة فى مكافحة الفقر.

- بينما الحديث عن شروط الحاكم بلغت نسبة ورود ٣.٦٪ من إجمالى الخطاب المرصود، وهى نسبة تؤكد هذا الميل للابتعاد عن تقويم الحاكم سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر فى الخطاب. حتى حديثه عن الحاكم كانت تاريخياً، تمجيدياً يكرس قيمة الطاعة للحاكم، ولم يتطرق للحديث عن كيفية اختيار الحاكم فى الإسلام، ولا يتكلم عن كيفية الخروج على الحاكم لو ظلم أو استبد على الرغم إن الدين الإسلامى قد جاء ليخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد. ويعنى هذا بالضرورة رفض الإسلام لأى سلطة تستعبد الناس وتستذلهم. وانطلاقاً من هذا يؤكد الإسلام على حق المواطن فى المعارضة، المعارضة بالرأى والتعبير، ويشكل فردى أو جماعى، ويؤكد حق المواطن فى المشاركة السياسية بكافة أشكالها: اختيار الحكام أو الرقابة عليهم، والمشاركة فى صنع القرار من خلال الشورى - الديمقراطية التى تقوم فى جوهرها على الحرية سواءً بشكل



جماهيرى مباشر، أو من خلال ممثلين عن الجماهير هم في الرؤية الإسلامية أهل الحل والعقد.^{٢٤}

وأخيراً... فإن الإسلام لا ينادى بالحرية فى الرأى فحسب، وإنما أوجب تحقيق مقتضياتها، ولاسيما تحرير المواطن من الخوف من الإيذاء البدني والمعنوي وتحريره من الحاجة والعوز ليتأتى له أن يصير قادراً علي ممارسة حريته كاملة غير منقوصة. وهذا يوضح لنا طبيعة الظروف التي تخلق مناخ يستطيع فيه كل فرد بصفة عامة، وكل داعى - منتج خطاب سواء فكرى - ثقافى - إعلامى - دينى الخ، ان يعلن عن خطابه بما يحمله لمصلحة للمجتمع فى المقام الأول والأخير

وهكذا، فقد اتضح من الدراسة الراهنة أن الخطاب الإسلامى، خطاب خاضع للسلطة ومن ثم فيعد بذلك خطاب للحكام دون غيرهم، حيث يطوع الدين لما يتفق ومصالح الطبقة الحاكمة. ويوضح هذا لجوء النظام السياسى إلى الهيمنة لضمان الاستمرار فى الحكم. فهي تصبح مسيطرة - كما ذكر جرامشى *Gramsci* - عندما تمارس السلطة، بيد أنها تلجأ إلى الهيمنة لضمان الاستمرار فيها. إذ لا بد للطبقة المسيطرة أن تمارس سلطة على الطبقات التابعة بواسطة مزيج من الإكراه والإقناع.^{٢٥} ويشير مفهوم الهيمنة إلى ذلك الوضع التاريخى الذى لا تقتصر فيه السيطرة الطبقيّة على مجرد استخدام العنف والقوة، بل تشمل وظيفة القيادة، كما تشمل وظيفة أيديولوجية، بما يضمن قيام علاقة بين الحاكمين والمحكومين على أساس من "الرضا الأيجابى". من جانب الطبقات المقهورة.^{٢٦}

- كشفت نتائج الدراسة الراهنة إنه جاء التأكيد على قيمة الانتماء للوطن بنسبة ٢.٥٪ من إجمالى الخطاب الإسلامى موضع التحليل. وهى نسبة هزيلة إذا قورنت بما يثار بشأن قيمة الانتماء من جدل والتي توضحه لنا بعض الدراسات عن الانتماء الوطنى للمصريين بشكل مباشر قد أسفرت عن تراجع له لصالح الانتماءات الضيقة. فقد أوضحت دراسة ميدانية، طبقت على عينة قوامها ١٧٥ مفردة من المواطنين المصريين، أن العضوية فى الأسرة تأتى فى المركز الأول، يليها الانتماء للقرية، ثم الانتماء للإقليم أو المحافظة، وأخيراً يأتى الانتماء لمصر الوطن فى المرتبة الرابعة.^{٢٧}

وقد أشار آخرون لاهتزاز قيمة الانتماء لدى المصريين خلال العقدين الأخيرين تحت تأثير متغيرات سياسية واقتصادية بالأساس.^{٢٨} حيث إجمالى الضغوط التي يعانها الشباب الذى يفتقد بعضاً من حقوقه الأساسية فى العمل والمسكن والزواج.

وبالنسبة لاهتمام انواع الخطاب بالموضوعات السياسية، فقد اوضحت نتائج الدراسة الراهنة إلى ان الخطاب الشفاهي يعتنى بدرجة أكبر بالجوانب المتعلقة بالسياسة عموماً على نحو يفوق الخطاب المكتوب، والخطاب المرئي، الأمر الذي يتجلى فى نسبة النصوص التى تحوى افكاراً سياسية فى الخطاب الشفاهي ٤٠.٤٪، اما نسبة النصوص التى تحوى افكاراً سياسية فى الخطاب المرئي ٢٣.٥٪، فى حين لم تصل النسبة فى الخطاب المكتوب سوى ١٩.٨٪ .

و يبدو من نتائج الدراسة أن الخطاب الشفاهي يولى عناية أكبر بموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية) دون غيرها، حيث حظيت بنسبة ورود قدرها ٢٢.٥٪ من إجمالي الخطاب الشفاهي موضع لتحليل.

كما بدا اهتمام الخطاب الشفاهي باحترام حقوق الإنسان، وإن كان يركز عليها بشكل عام، أو مركزاً على الحقوق الأساسية المتعلقة بالمأكل والمسكن وخلافه.

وفى المقابل، لوحظت عناية الخطاب المكتوب بالديموقراطية على نحو يفوق بكثير عناية الخطاب الشفاهي موضع التحليل، ولعل ارتفاع نسبة الأكاديميين والمفكرين بين منتجي الخطاب المكتوب مسؤولة عن هذه النتيجة، حيث انهم أكثر اهتماماً بتحقيق هذه القيمة فى المجتمع أكثر من غيرهم من فئات المجتمع.

أما بخصوص الخطاب المرئي فقد اهتم نسبياً بموضوعى مسئوليات الدولة وواجباتها، واحترام حقوق الإنسان. بيد أن درجة الاهتمام لا تتواكب مع ما تشهده المجتمعات العربية من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ولا تتناسب مع طبيعة التغيرات العاصفة التى تشهدها المنطقة.

وبالنسبة لتطور اهتمام الخطاب المكتوب فى عامى ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ بالموضوعات السياسية اوضحت نتائج الدراسة الراهنة زيادة فى الاهتمام النسبى بموضوع احترام حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، الأمر الذى قد يعد نتيجة لما شهدته السنوات الأخيرة من تصاعد الاتهامات الموجهة للإسلام أنه دين إرهاب، وأنه يتجاهل العديد من حقوق الإنسان. وفى هذا الصدد تناولت إحدى الموضوعات بمجلة الأزهر دور الإسلام فى تحقيق للمرء معنى انسانيته الكاملة من خلال فتح عقول الناس بالحكمة لا بالطغيان، والسعى نحو تحرير العبيد من أغلال الإهانة والتحقيق^{٢٩}.

وفى المقابل كشفت الدراسة عن انخفاض نسبى فى الحديث عن "شروط الحاكم" التى تناولته إحدى الموضوعات بمجلة الأزهر وركزت على سمة العدل، واحترام حقوق

الإنسان (المحكومين) وهذه تمثل اهم الشروط الواجب توافرها في الحاكم التي ستؤدي حتماً إلى ثقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم، تلك الثقة التي توجه طاقة الأمة إلى البناء والتعمير^{٢٠}. وأيضاً موضوع الديمقراطية، وكأن تصاعد الدور السياسي والاهتمام بالإصلاح في المجتمع المصري قد أدى على تطور عكسي في الخطاب حيث تراجع اهتمامه بتلك القضايا الملحة.

أما البنود المتعلقة بنظام الحكم والأصول التي يجب أن يراعيها فقد بدا ثمة اتجاه لتجنبها بمرور الوقت، بالرغم من أن تلك الفترة قد شهدت تصاعداً في الدعاوى، بل والضغط الخارجية، المطالبة بإصلاح نظم الحكم وتوسيع نطاق الديمقراطية في الدول الإسلامية والعربية ومن بينها مصر. ومن ثم، يبدو مثيراً للانتباه أن هذا الأمر لم يؤدي إلى زيادة في الاهتمام بهذه الجوانب بل إلى "تجاهلها" ربما خشية الحساسية السياسية.

أما بالنسبة لاهتمام المساجد في مصر بالموضوعات السياسية فقد كشفت نتائج الدراسة الراهنة إلى انصراف الخطاب الصادر عن الأزهر الشريف عن الموضوعات السياسية تقريباً، إلا بالنسبة لموضوعي احترام حقوق الإنسان، ومسئوليات وواجبات الدولة في الإسلام، اللذين ورد الحديث عنهما بمعدل مرة واحدة لكل منهما. وفي هذا الصدد ذكرت إحدى الخطب بان تحقيق الأمن والأمان يعد من اهم مسؤوليات الدولة، تلك المسؤولية التي تتحقق بمعاونة شعب مصر وأبنائها رجال الأمن القائمين على توفير الأمن لمصرنا الغالية^{٢١}.

وقد بدا في الوجهين القبلي والبحري اهتمامهما بكل من موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد ذكرت إحدى الخطب "نهى الدين الإسلامي عن قتل النفس، والتحذير لمن يستحلون دماء المسلمين والذين يعينون على سفك دماؤهم، والذين لا يتحركون لوقف سفك هذه الدماء"^{٢٢}.

ونلاحظ مما سبق، أن الخطاب الإسلامي الشفاهي الصادر عن جامع الأزهر يكاد أن يتجنب الحديث عن الجوانب السياسية، داخلية كانت او خارجية، بشكل شبه تام. هذا على الرغم من ان الفترة التي تم خلالها رصد خطب الجمعة بالأزهر الشريف قد توافقت مع إحكام الولايات المتحدة سيطرتها على العراق، وتصاعد ضغوطها ضد سوريا، هذا بالإضافة إلى تصاعد القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الذي وصل إلى حد التصفية الجسدية لقيادات المقاومة الفلسطينية، بل وتصاعد الشكوك بشأن مسؤولية إسرائيل عن وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

كما لا نشهد أى إشارة فى هذا الخطاب بشأن ما أثير عن الضغوط الأمريكية لتطوير الخطاب الدينى الذى عدته مسئلاً عن تفريخ الإرهابيين، وهو الأمر الذى أفردت له السياسة الأمريكية جانباً مهماً من جوانب مشروعها عن "الشرق الأوسط الكبير" ومن ناحية أخرى، نجد أن الخطاب الصادر عن الأزهر لا يكاد يعكس اهتماماً بواقع التنمية السياسية المأزوم فى مصر، كما لا يعكس تصاعد الاهتمام بالإصلاح السياسى الذى شهدته مصر والمنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وما أثير من جدل بشأن إسقاط عضوية مزدوجى الجنسية، ثم نواب التجنيد، من أعضاء مجلس الشعب.

أوضحت الدراسة اهتمام الخطاب الصادر عن المساجد غير الرسمية غير التابعة لوزارة الأوقاف التى لم تنضم حتى الآن لوزارة الأوقاف ، بالموضوعات السياسية حيث تحدثت فى كافة أمور المسلمين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك السياسية التى ظهرت من خلال الدراسة الراهنة أنها بالفعل استجابت لدعوة تجديد الخطاب الدينى ومحاولة مواكبته للأحداث الجديدة والعصر واحتياجاته الذى نعيش فيه. فى نفس الوقت لاحظنا درجة أدنى من الاهتمام بالموضوعات السياسية بدت من الخطاب الصادر عن المساجد الرسمية التابعة لوزارة الأوقاف التى كان من المنتظر منها عناية واهتمام أكبر بالحديث عن موضوعات سياسية معينة كالديمقراطية، والانتماء، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من الموضوعات على الرغم من احتياج الناس لسماع رأى الدين فى هذه الموضوعات فى واقعنا الحاضر.

هوامش الفصل السابع:

- (١) عبد الله جمعان الغامدي، الأزمة الراهنة في حقل التنمية السياسية: دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٩٩٦م، ص ٨-٩.
- (٢) عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا، مؤسسة العين للإعلان والتوزيع والنشر، العين، ١٩٨٨، ص ٤٨.
- (٣) نصر عارف، مفهوم التنمية، في:
-<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtml>
- (٤) نصر عارف، المرجع السابق
- (٥) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبرى مقلد (محررين)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.
- (٦) حسنين توفيق إبراهيم، الدولة والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠، ص ص ٢٢-٢٤.
- (٧) حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٥.
- (٨) د. عويس، أمثال وتعبيرات شعبية مصرية، القاهرة: كتاب اليوم - مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠، ص ١٠٢-١٠٣.
- (٩) احمد زايد، الإسلام وتناقضات الحداثة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادى والثلاثون، العدد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ١٩٩٤، ص ٥٤.
- (١٠) نبيل السمالوطى، الإسلام وقضايا التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص ٤٩.
- (١١) خطبة جمعة بمسجد سيدى اسماعيل بقرية طنطا الجزيرة، مركز طوخ بمحافظة القليوبية، بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٤م.
- (١٢) محمد السيد سعيد، حقوق الإنسان ومشكلة الحداثة والتحديث في مصر نظرة عامة لمسار حقوق الإنسان، في: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان (محرراً)، حقوق الإنسان وتأخر الإنسان وتأخر مصر، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٣، ١٢١.
- (١٣) القرآن الكريم، سورة النساء، آية ٥٩.
- (١٤) دستور جمهورية مصر العربية الدائم ١٩٧١، وتعديلاته
- (١٥) صلاح زرنوقة، موقف الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية من قضايا حقوق الإنسان، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثاني لمركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء والذي عقده المركز تحت عنوان "حقوق الإنسان في مصر من جنيف ٢٠٠٢ - جنيف ٢٠٠٤" في الفترة ٢٥-٢٦ مايو ٢٠٠٣ في القاهرة.
- (١٦) هشام شرابى، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.
- (١٧) د. سلوى العامرى، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية: استطلاع رأى عينة من الأفراد الجمهور العام، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الثانى، ١٩٩٣، ص ٤٩.

- (18) Moheb Zaki; **Civil Society and Democratization in Egypt 1981 – 1994**, Ibn Khaldoun Center, Cairo, 1994 , p101.
- (١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣م، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ١٦٢.
- (٢٠) أحمد عبد الله، هيكل المشاركة في مصر قصر في الرمال أم منشأة قيد الاكتمال؟، في:
-<http://www.klemat.netfirms.com/hr/go/hk.htm>
- (٢١) حسنين كشك، الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للعمال الأجراء في القرية المصرية: دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ٧٨.
- (٢٢) حسنين كشك، المشاركة في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية لعينات من المشتغلين بالزراعة في قرى مصرية، في د. إنعام عبد الجواد، محسن العرقان & حسنين كشك (محررين)، مؤتمر القرية المصرية بين الواقع والمستقبل: ١٠ - ١٢ إبريل ١٩٩٤، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ج ٢، ١٩٩٦، ص ٥٧٨ - ٥٧٩.
- (٢٣) المرجع السابق، ص ٥٧٩.
- (٢٤) عبد السلام علي نوير، "الحرية السياسية في الإسلام"، مرجع سابق، ص ٢٤.
- (٢٥) نادية بدر الدين أبو غازي، مرجع سابق ص ١٤. كذلك:-
- Miller (Ed) ; op. cit. , p 180.
- د. الطاهر لبيب، سوسيولوجية الثقافة، مرجع سابق، ص ٥٦.
- (٢٦) نيكوس بولانتزاس، مرجع سابق، ص ١٧٩.
- (٢٧) عبد الغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية العربية: دراسة في التحول الديمقراطي، منبر الحوار، السنة التاسعة، عدد ٣٤ (خريف ١٩٩٤)، ص ٧٧ - ٧٨.
- (٢٨) أنظر علي سبيل المثال:
- عبد الخالق فاروق، قضية الانتماء في مصر، منبر الشرق، السنة الأولى عدد ١ (مارس ١٩٩٢) ص ٧١.
- د.صلاح قنصوة، تسرب الشعور بالانتماء لدى الشباب، في: المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية الذي نظمته جامعة عين شمس بالقاهرة في الفترة ٣١ مارس - ١٠ إبريل، المجلد الأول: البحوث الاجتماعية، ١٩٨٤ ص ٦٠ - ٦١ & ص ٦٧ - ٦٨.
- (٢٩) أنظر حول هذا الموضوع: احمد الشرباصي، نموذج لخطبة جمعة بعنوان " نزها الإسلام عن صغائرکم " مجلة الأزهر، عدد أغسطس، ٢٠٠١، ص ٨٦٣: ص ٨٦٥.
- (٣٠) أنظر حول هذا الموضوع: محمود محمد عمارة، درس في الإنصاف، مجلة الأزهر، عدد يونيو، ٢٠٠١، ص ٤٥٠: ص ٤٥٧.
- (٣١) خطبة الجمعة بمسجد الأزهر الشريف - القاهرة - بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٤م.
- (٣٢) خطبة الجمعة بمسجد خشبة - محافظة أسيوط - بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٤م.

الخاتمة:

إذا كانت ثقافة أى مجتمع تعد تعبيراً عن فكره ووجدانه، فيما ينظم حياته وفقاً لمجموعة من المعايير تضعها الأعراف والتقاليد والقوانين والمعارف ورؤى الحياة التى يتناقلها أو يكتسبها. وعلى مستوى الثقافة المصرية، كانت العقيدة الدينية - دائماً وباستمرار - أحد الملامح المميزة لهذه الثقافة منذ أقدم العصور. ورغم تعاقب الأديان على المجتمع المصرى، فإنه ظل قادراً على استيعابها، كما ظل الدين عنصراً أساسياً فى الذاتية الثقافية لمصر. ومن هذا المنطلق، يدور اهتمام الدراسة الراهنة.

ومن ثم، ركزت هذه الدراسة على إيضاح العلاقة ما بين الخطاب الإسلامى بأنواعه، المكتوب والشفاهى والمرئى، وفى جانبه الرسمى وغير الرسمى، التقليدى والمعاصر، وعلاقته بالتنمية، وما إذا كانت قضايا التنمية تحظى باهتمام هذا الخطاب الإسلامى أم لا؟.

كما تناولت طبيعة هذا الاهتمام بمعنى ما إذا كان حافزاً للتنمية أم معوقاً لها. وعلى مستوى آخر، مدى اهتمامه بقضايا تنموية معينة وترك قضايا أخرى وكيفية معالجته للقضايا التنموية التى يهتم بها.

وبالتالى، كان واجباً التعرف على الموضوعات التى ناقشها واهتم بها، وما إذا كانت تلك الموضوعات تستجيب لتفاعلات البيئة المحيطة بالخطاب. كما بدت ضرورة البحث فى أهم العوامل التى قد تكون مسؤولة عن إنتاج هذا الخطاب.

بمعنى أدق سعت الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسى لها والذى تمثل فى محاولة استكشاف ما إذا كان الخطاب الدينى - الإسلامى عاملاً معوقاً أم مدعماً أو متجاهلاً للتنمية فى المجتمع المصرى.

اتضح من الدراسة مدى عناية الخطاب الإسلامى بصفة عامة واهتمامه بالجوانب الدينية (العقائد والعبادات والسير) دون غيرها من الجوانب الدنيوية.

فقد بدت عدم عناية الخطاب الإسلامى الكافية لموضوعات التنمية مما عكس مدى انفصال الخطاب الدينى عن الحياة بكافة أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية والعناية الزائدة من قبل الخطاب بالجوانب العقيدية والتعبدية. ورغم أن هذه الجوانب الروحية تمثل أساسيات الخطاب الإسلامى بما يعنى ضرورة التأكيد عليها، فإن ما يسترعى الانتباه

أنها قد جاءت في معظم الحالات مجتزأة وبعيدة عن أن تمثل قاعدة لتناول الواقع المعاش، حيث جاءت في شكل عرض مجرد للأفكار يبدو غريباً في ضوء أن متلقيه من جمهور المسلمين المؤمنين بالفعل. وقد يرجع ذلك إلى تأكيد الطبقة المسيطرة في المجتمع على أن يكون الدين ضمن اليات الحفاظ على سيطرتها وذلك بالابتعاد به عن الحكم على الواقع المعاش بما ينطوي عليه من ظلم واستغلال.

وهكذا، يصير الإغراق في الغيبيات والعبادات بمثابة تزييف وعى الطبقات المقهورة عن جوانب الاستغلال التي تتعرض لها والتي لا يكاد الخطاب يعرض لها رغم أن الحديث الشريف يقرر أن "الدين المعاملة" بما يعنى وجوب التركيز على جوانب التنمية بأبعادها المختلفة. فكان الخطاب يركز على جوانب المحافظة *Conservation* دون أن يعرض بحال للجوانب الثورية الهادفة لمكافحة الظلم والاستغلال. وبهذا يؤكد على ما ذكره سان سيمون على أن أنظمة المجتمع سابقة على النظام الدينى. ومن ثم هي التي تتحكم في رسالته الدينية تبعاً لتوجهها الأيديولوجى ومصالح الطبقات الحاكمة والتي تسعى للتأكيد على فكرة تهميش الدين واقتصار العمل الدينى على العبادات فقط.

وتتأكد النتيجة السابقة عند إمعان النظر في تناول الخطاب الإسلامى لجوانب الواقع الاقتصادى، الاجتماعى، الثقافى، السياسى للمجتمع المصرى: -

- فبالنظر إلى واقع التنمية الاقتصادية، من حيث مؤشرات النمو الاقتصادى والديون، والتضخم، وقوة العمل والبطالة، بدا أن هذا الواقع يعبر عن أزمة اقتصادية عانتها مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية.

- وفيما يتعلق بموقف الخطاب الإسلامى من واقع الأزمة الاقتصادية المشار إليه، اتضح انخفاض مستوى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد عموماً، ومن ثم، اتضح من الدراسة الراهنة، أن اهتمام الخطاب الإسلامى بتناول التنمية الاقتصادية كان دون المستوى المتوقع، الأمر الذى يمكن وصفه بأنه خطاب يميل إلى الاغتراب عن الواقع الإقتصادى الذى يعايشه المجتمع. ووفقاً لتحليل فيبر فإنه لا يوفر من القيم ما يمثل قاعدة انطلاق للتنمية على النحو الذى أشار إليه عند دراسته للأخلاق البروتستانتية وعلاقتها بتطور الرأسمالية.

لقد تجاهل الخطاب العديد من القضايا الاقتصادية الملحة على الواقع الاقتصادى المصرى، ولاسيما المتصلة ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وأثاره كالاحتكار والبطالة وبرنامج التخصيصية، الأمر الذى يؤدى إلى تجنب توجيه أى نقد لهذا البرنامج الذى يتم لمصلحة الطبقة الرأسمالية المحلية. ومن ثم يعد هذا التجاهل المفضى إلى تزييف الوعى بمثابة تدعيم لهذه الطبقة.

- وبالنظر إلى واقع التنمية الاجتماعية في مصر يتضح العديد من جوانب الأزمة التي تجد أبعادها في استمرار اتساع نطاق الفقر البشري ليشمل خمس السكان، وفي عدم العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية، وبالنظر إلى أوضاع القهر وعدم المساواة التي ما زالت تعانيها المرأة المصرية. ومعدلات الطلاق المرتفعة وانتشار الزواج السري والعلاقات غير السوية بين الجنسين. ولا يعد غريباً أن تمثل ظواهر الانحراف الاجتماعي حصاداً لهذا الواقع المأزوم، حيث تتزايد بشاعتها وتتسارع وتيرتها على نحو يصدم الحس الاجتماعي العام يوماً تلو الآخر.

- وبالنظر إلى موقف الخطاب الإسلامي (الشفاهي والمكتوب والمرئي، رسمياً كان أو غير رسمي) من هذا الواقع المأزوم بأبعاده المختلفة، فقد اتضح عدم عنايته بصفة خاصة بموضوع العدالة.

لقد بدا اهتمام محدود جداً من قبل الخطاب غير الرسمي بقضية العدالة في توزيع الدخل والثروة. غير أن كلا من الخطاب الرسمي والخطاب غير الرسمي قد اتضح ضعف اهتمامها بهذا الواقع الاجتماعي المأزوم

وبالتالي، يمكننا القول أن هذا الخطاب يتجاهل الواقع المعاش، كما يغفل زيادة المطالبة بتحقيق عدالة حقيقة في مصر. ومن ثم، يبدو مثيراً للانتباه أن هذا الأمر لم يؤد إلى زيادة في الاهتمام بهذه الجوانب بل إلى "تجاهلها"!!، هذا بالرغم من الكثير من جوانب عدم التفاوت التي أسفر عنها برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والذي بدأ تطبيقه منذ مطلع التسعينيات. الأمر الذي يؤكد أن هذا الخطاب يميل إلى "تزييف الوعي" طبقاً لتحليل ماركس، فيما يعد تكريساً لواقع التفاوت الاجتماعي القائم والأخذ في الاتساع في مصر لصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة.

- وبالنظر إلى واقع التنمية الثقافية في مصر، نلاحظ أن نحو ثلاثة عقود من التنمية لم تسفر عن التنمية المأمولة على الصعيد التعليمي، كما بدا التفاوت في توزيع الخدمة التعليمية بين أقاليم مصر، إذ يتضح أن أعلى نسب الأمية تتركز في الصعيد، وخصوصاً ريفه.

- ومن ناحية أخرى، اتضح تراجع البحث العلمي بين أولويات الحكومات المتعاقبة في مصر. كما تأكدت ملامح أزمة العلم والعلماء في مصر، الأمر الذي يعد في ذاته دليلاً على تدنى معدلات التنمية، كما أنه يمثل أحد أهم أسباب هذا التدنى

- وعلى صعيد موقف الخطاب الإسلامي من هذا الواقع يمكننا القول أن الاهتمام لا يكاد يرتقى إلى مستوى الأزمة الثقافية التي يعانيها المجتمع على الصعيد الثقافي، بل يمكن القول بالفعل أن هذا النمط من التناول قد يكون هو نفسه مسئولاً عن بعض هذه الأزمة.

- كما أكد الخطاب على الكثير من القيم التي تؤسس لمكارم الأخلاق، إلا أنه لم يول عناية لذلك الجانب القيمي الدافع للتغيير والتقدم. ومن ثم فهو لا يؤكد على معنى التغيير بقدر ما تؤكد على معاني القنوع والمسالمة، الصبر والرضا بما هو كائن. ويتضح مما سبق دور هذا الخطاب في إقرار الوضع القائم، بما ينطوي عليه من إخفاق التنمية، وعدم تكافؤها بين الأقاليم المختلفة، وذلك من خلال تجاهل جوانب الأزمة، والتأكيد على وجوب الصبر والتراحم والتكافل، وهي حلول تتجاهل مسببات الأزمة، كما تصرف عقول الناس وأبصارهم عن المسببات الفعلية لما يعانون.

- وبالنظر إلى واقع التنمية السياسية في مصر، يتجلى تاريخ وواقع المركزية السياسية وميراث الاستبداد، وافتقار حرية الفكر والتعبير، وتدنى معدلات المشاركة السياسية بمؤشراتها المختلفة، وعدم تحسن سجل حقوق الإنسان بشكل ملموس، الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية على واقع التنمية السياسية في البلاد على نحو أثر طبقاتاً لبعض الآراء على قيمة الانتماء التي طالما ميزت المصريين.

- وبالنظر إلى موقف الخطاب الإسلامي من هذا الواقع السياسي المأزوم بدا انخفاض مستوى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالسياسة عموماً، وبالتالي يتجلى أن اهتمام الخطاب الإسلامي بتناول الموضوع كان دون المستوى المتوقع، الأمر الذي يمكن معه وصفه بأنه خطاب يميل إلى الاغتراب عن القضايا السياسية التي يعايشها المجتمع.

- وهذا يوضح لنا أن اهتمام الخطاب الإسلامي بالحديث عن الجوانب السياسية كان دون المستوى المتوقع، على الرغم من أن الواقع المعاش شهد ويشهد العديد من الأحداث السياسية الجارية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي، الأمر الذي يمكن معه وصف الخطاب بأنه يميل إلى الاغتراب عن القضايا السياسية التي يعايشها المجتمع. أو بمعنى آخر تجاهل الخطاب أو سكوت الخطاب عن ما يجري على الساحة المصرية والعربية والعالمية.

- وهكذا، فقد اتضح من الدراسة .. ضعف اهتمام الخطاب الإسلامي الشفاهي والمكتوب والمرئي، رسمياً كان أو غير رسمي، خطاب الشيوخ كان أو خطاب الشباب، التقليدي كان أو المعاصر بموضوع التنمية في مصر، الأمر الذي كشفت عنه محدودية تناول الموضوعات المتصلة بالتنمية في خطب الجمعة، ومجلة الأزهر، والبرامج الدينية في الفضائيات، سواء على مستوى الحى أو المجتمع المصرى بأكمله.

- وتبدو غرابة هذه النتيجة على الرغم مما يقال إن هناك توجهات داخلية او خارجية لتطوير الخطاب الديني في مصر. فكشفت الدراسة الراهنة أن أرض الواقع لم تلحظ أى تقدم مطلقاً، بل على العكس، فقد اوضحت النتائج أن التطور قد جاء سلبياً، حيث انصرف الخطاب المكتوب عن بعض الموضوعات التنموية التي كان يتناولها في ٢٠٠١، إلى موضوعات تتعلق بالعقائد أو العبادات أو السير. هذا على الرغم مما يعقد من ندوات ومؤتمرات، فتجتمع وتنفض دون أى خطوات إيجابية، حيث نفس اداء وطرح الموضوعات ومعالجتها على كل من مستوى الخطاب الإسلامي الشفاهي المتمثل في خطبة الجمعة، والخطاب الإسلامي المكتوب المتمثل في مجلة الأزهر قبل حادث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، او بعده بفترة في عام ٢٠٠٤م. الذي شهد فيه الكثير من الأحداث والخطوب الجلل على كافة الأصعدة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، التي انصرف عنها الخطاب، فبدا منفصلاً عن الأحداث والحياة اليومية للإنسان العربي بصفة عامة، والإنسان المصري بصفة خاصة.

- وعلى ذلك، يمكن القول أن هذا الخطاب يعد نموذجاً لخطاب لا يعبر عن الواقع المحيط به، حيث لا يعكس المشكلات والقضايا التي تلح على المجتمع، وتثور في خاطر أفرادهِ. ويبدو ابتعاد هذا الخطاب عن الواقع على المستويين القومي والمحلي، حيث تجلّى أن الخطاب المنتج في الأقاليم المختلفة من البلاد لا يعكس مشكلات هذه الأقاليم ولا واقعها، الأمر الذي يدعم وضعها الهامشي بالنسبة للعاصمة/المركز.

- ولما كان موقف الإسلام من التنمية بجوانبها المختلفة يفصح عن قدر كبير من الإيجابية، والارتباط بواقع المجتمع، يمكننا أن نستنتج أن هذا الفهم، أو التوظيف للخطاب متأثر بالعديد من العوامل التي تفضي إلى هذا الاغتراب:

- فلا يمكننا أن نغفل أثر الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد، والتي تتجلى في تراجع المشاركة السياسية، ومحدودية حرية الفكر والتعبير، وخصوصاً على الصعيد الديني في اعقاب فترات المواجهة مع الجماعات الإسلامية المتطرفة، والتي أكدت للسلطة وجوب تشديد الرقابة والضبط على المساجد، ومؤسسات إنتاج الخطاب الديني، وفي مقدمتها الأزهر الشريف. ومن هنا يمكننا ان نتفهم هذه الغيبة لقضايا التنمية عن الخطب التي تم جمعها من هذا المسجد العريق الذي يفترض فيه أن يكون مثلاً للمساجد الأخرى في مجال إنتاج الخطاب الديني.

* لاحظت الباحثة أثناء حضورها صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف ما يحيط به من متاريس أمنيّه وعربات أمن مركزى من جميع مداخله على نحو يترع الإحساس بالأمان والحرية من نفوس الخطيب وسامعيه، وهو ما يمكن معه استنتاج الرقابة الشديدة المفروضة على الخطب الصادر عن هذا الجامع بالتحديد، وهو ما يمثل استمراراً للسياسة التي اتبعتها حكاه مصر منذ محمد على، والتي زادت وطأها منذ الستينيات.

- لقد أدت فترات المواجهة مع الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى سعي وزارة الأوقاف على "تأميم" كافة المساجد الأهلية وتحقيق درجة عالية من الضبط والإشراف عليها بالتعاون مع الجهات الأمنية. ومن ثم فقد منعت أن يتولى الخطابة إلا المصرح لهم من الوزارة، كما أصبحت تقدم لهم كتباً دورية تتضمن "توجيهات" بشأن الخطب التي سوف "ينقلونها" إلى جمهور الحاضرين، مع تحديدها لعناصر الخطبة، وتحذيرها من الخوض في الأحداث الجارية حتى لا يؤدي هذا إلى محاذير أمنية.

- ومن ناحية ثانية، تؤثر الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية على إنتاج الخطاب الإسلامي، ولاسيما بالنظر إلى الظروف الاقتصادية العسيرة التي يعانيها الدعاة، والذين يفترض أن يعبروا عن مكانة اجتماعية معينة في نفوس الناس، بينما تتضاءل دخولهم، ولا يتأتى لهم السبيل لتحسينها بأعمال إضافية، وهو ما يصل بالكثير منهم إلى حد الكفاف والفقر. ومن ثم لا يستغرب منهم الانصراف عن العلم سعياً وراء الرزق، أو دفعاً للفاقة.

- ومن ناحية ثالثة، فقد كشفت الدراسة عن أزمة التعليم والثقافة في مصر، ويمكننا أن نتفهم أن أزمة الخطاب الإسلامي هي أحد أسباب هذه الأزمة. لكن في المقابل، يعد هذا الخطاب نتاجاً لهذا الواقع؛ فهؤلاء الدعاة هم نتاج تعليم مأزوم، يعاني الجمود، ولا يشجع على البحث والتطوير. ومن عجب، أن كليات الدعوة تحظى بأقل الطلاب رغبة في التفوق وطلب العلم، فيدخلونها بأقل المجاميع. وقد أسفر كل ما سبق عن العديد من المطالب التي دعت لتطوير التعليم الأزهرى بيد أنها لم تكد تثمر حتى الآن.

- ومن ناحية رابعة، فقد تأثر هذا الخطاب بالظروف الدولية، والضغوط الخارجية التي تمارس على الدول الإسلامية في السنوات الأخيرة، ولاسيما في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي أسفرت عن هجوم شرس على الإسلام ومؤسسات إنتاج الخطاب الديني بوصفها المسئولة عن إنتاج خطاب جامد ومتطرف يفضي لتنشئة شخصيات متطرفة.

ولما كانت الحكومات محدودة القدرة إزاء هذه الضغوط، فقد صارت هذه المؤسسات في موقف لا تحسد عليه من حيث صارت موضعاً لأكثر من مستوى من مستويات المراقبة المفروضة على خطابها، وهو ما يثير القلق لدى منتج الخطاب لما قد يتعرض له من انتقادات بشأن خطابه، أو لما قد ينقل من خطابه لدى هذه المستويات المختلفة من الرقابة، فيؤثر الكثير منهم السلامة والابتعاد عن الموضوعات التي قد تكون شائكة وهي بالطبع في معظمها من قضايا التنمية.

وفى النهاية، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أهمية الخطاب الإسلامي في الحث على حفز معدلات التنمية بمجالاتها المختلفة، وهي أهمية تنبع من أهمية الدين في نفوس المصريين الذين عرفوا تاريخياً بنزعتهم للتدين، ولكون هذا الخطاب موجه إلى أناسٍ مصدقين به وراغبين في سماعه مما يجعله أمضى أثراً وأكثر فاعلية.

لكن هذه الأهمية تجعلنا نهتم بتلمس واقع هذا الخطاب، والتعرف على العوامل المؤثرة عليه، والتي تحد من فاعليته، أملاً في تطوير هذا الخطاب على نحو يستجيب لمتغيرات العصر، ويستثير روح الاجتهاد، ويحفز قوى التقدم والتنمية في أوصال المجتمع.

غير أن الباحثة تدرك أن تفعيل هذا الخطاب بما يحفز عوامل التنمية في المجتمع المصري لن يتأتى بفعل التوصيات أو الشعارات التي يتم إطلاقها بدعوى تجديد الخطاب الديني. فالدراسة تؤكد أن الخطاب الإسلامي على نحو ما تمت دراسته - مكتوباً وشفاهياً ومرئياً - يمارس دوره في تزييف الوعي داخل المجتمع، حيث يتجاهل القضايا الحقيقية وواقع الاستغلال الطبقي القائم، ومن ثم تدعم الطبقة الرأسمالية المسيطرة بشكل مباشر على نحو ما يفعل بعض الدعاة الجدد - مشايخ الفضائيات) حينما يصفون الشرعية على التحولات الرأسمالية ويؤكدون أنه ليس ثمة أي تناقض بين الغنى و التدين، وحين يتجاهلون واقع عدم المساواة القائم؛ أو بشكل غير مباشر حينما يتجاهل الخطابان المكتوب والمرئي قضايا الفقر والبطالة وعدم العدالة.

وهكذا فإن التغيير في الخطاب الإسلامي لن يحدث دون تغيير في طبيعة البناء والتحالفات الطبقيّة في المجتمع على نحو يستجيب لتطلعات أبناء الطبقات الدنيا والوسيطّة نحو مزيد من العدالة والحد من الإفقار الواقع عليها. أما استمرار واقع التفاوت الطبقي والتمايز الحاد في المجتمع فلن يترتب عليه سوى تكريس هذا الخطاب حتى وإن تمت المطالبة بإصلاح أو تجديد الخطاب أثناء الليل وأطراف النهار.

ومن ثم نجد أن الطبقة الرأسمالية الحاكمة ذات النفوذ السياسي والثروة هي التي تحدد كلا من اتجاهات التنمية من ناحية، والخطابات الفكرية السائدة في المجتمع، وفي مقدمتها بالطبع الخطاب الإسلامي، نظراً لطابع التدين عند الشخصية المصرية. لذلك تقوم الرأسمالية بتطويع الخطاب الإسلامي بما يتفق مع مصالحها المحلية والعالمية على كافة الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

وعلى ذلك، يمكن القول أن حالة الخطاب الديني الإسلامي في المجتمع المصري في المرحلة الراهنة ينطبق عليها مقولات كارل ماركس بشأن استخدام الدين لتزييف وعي

الطبقات المُستغلة بواسطة الطبقة المسيطرة، ومقولات الماركسية الجديدة بخصوص الهيمنة التي تمارسها هذه الطبقة بواسطة تطويع ثقافة الطبقات المقهورة.

ولما كان للسيطرة طابعها المحلي وطابعها العالمي، فيمكن تفسير حالة الخطاب الديني في مصر بواسطة حالة الاستغلال التي تمارس من قبل دول المركز على دول المحيط في إطار من التبعية، التي تجد صداها داخل هذه الأخيرة حيث يتجلى التفاوت، بل والتبعية بين مركزها وأطرافها على نحو ما بدا بشأن الريف المصري عموماً، وريف الوجه القبلي خصوصاً، وحيث يتم تجاهل أي قضايا تتعلق بواقع التبعية القائم، بل إن هذا الواقع يفرض تحديات متزايدة ومتجددة على الخطاب الإسلامي للتوائم معه، أو بالأحرى لتفعيل الآلية الثقافية للتبعية عبر الخطاب الديني. ويتضح هذا من خلال ما يفرض على الخطاب الإسلامي من قضايا على صعيد قضايا الأحوال الشخصية، وقضايا المرأة على وجه الخصوص.

وأخيراً، ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات التي يمكن تصنيفها إلى جانبين على النحو التالي:

أولاً. الجانب النظري: ويتضمن الدعوة إلى:

1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول الخطاب الديني بهدف التعرف على طبيعة دوره وتأثيره في تنمية المجتمع وما إذا كان ذا دور إيجابي أو سلبي في هذا الصدد.
2. مراعاة أن تكون العينات التي يتم إجراء البحوث عليها أكبر حجماً وأكثر تمثيلاً للخطاب الديني وهو ما يتوافر للمؤسسات البحثية الكبرى دون الباحث الفرد.
3. إجراء بعض الدراسات على قيادات الأزهر ووزارة الأوقاف والقائمين بالاتصال في البرامج الدينية في وسائل الإعلام للتعرف على رؤيتهم للخطاب الديني والعوامل المؤثرة في صياغته وإنتاجه وسبل تطويره والمعوقات التي تحد من فعاليته.
4. أن ينصرف مزيد من الاهتمام لدراسة الدعاة بوصفهم ناقلين للخطاب الديني، من خلال التوجيهات التي تملئها وزارة الأوقاف عليهم، وبوصفهم منتجين للخطاب بما يضيفون بحكم تكوينهم الثقافي.
5. دراسة مؤسسات إعداد الدعاة للتعرف على جوانب العملية التعليمية بها من مناهج وأعضاء هيئة تدريس وإدارة... الخ، ليتسنى تطويرها، وتجويد مخرجاتها من الدعاة.
6. ترى الباحثة أن الاستعانة بأدوات بحثية متنوعة يسهم في استجلاء أوضح لطبيعة ودور الخطاب الديني. ومن هنا تؤكد على جدوى استخدام المقابلة المتعمقة والملاحظة

بالمشاركة وإن كان يعيبهما الحجم المحدود للعينة وظروف مجتمع البحث. ومع ذلك يبدو أن مجتمعات أخرى لا تفرض معوقات على استخدامها وصولاً لنتائج أكثر مصداقية وعمقاً .
٧. إجراء دراسات مماثلة حول الخطاب الديني المسيحي الذي يسهم في تشكيل وجدان نسبة لا يُستهان بها من مواطني مصر.

ثانياً. الجانب التطبيقي: وتتضمن توصيات هذا الجانب ما يلي:

١. تطوير مؤسسات إعداد الدعاة بشكل شامل وعاجل، بدءاً من التعليم الأزهرى الابتدائي وصولاً إلى التعليم الديني في جامعة الأزهر.
٢. عقد الدورات التدريبية والندوات للدعاة بما يرفع من قدراتهم وينمي ثقافتهم.
٣. تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدعاة بما يحفظ لهم كرامتهم وبما لا يصرفهم عن مهمتهم الدعوية سعياً وراء الرزق، فضلاً عن أن يمكنهم من الاطلاع والبحث في مجال الدعوة.
٤. إتاحة قدر من حرية الفكر والتعبير التي يتمتع بها الإعلاميون والصحفيون للدعاة مع إلزامهم بميثاق شرف، فضلاً عن القواعد الإدارية والقانونية، حتى لا يسيء البعض استغلال تلك الحرية بإشاعة التطرف أو مناخ الإثارة.
٥. ضرورة إشاعة مناخ التسامح وقبول الاختلاف في الخطاب الديني بما يحول دون إصدار بعض منتجي الخطاب أحكاماً قاطعة تنفي الرأي الآخر في أمورٍ تحتمل الاختلاف والتعدد في الرأي، ومن ثم تستدعي الاجتهاد.
٦. التأكيد على ضرورة فتح باب الاجتهاد في الكثير من جوانب الحياة المعاصرة بما يتيح التجاوب الخلاق والمبدع مع تحديات العولمة، ويمكن من استيعاب نتائج العلم والتكنولوجيا، وصولاً للتنمية الشاملة لمجتمعنا.

تم تصوير الكتاب بواسطة

**** معرفتي ****

الجمعة - 11 ديسمبر 2009

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية



المصباحي، نجلاء محمود.
الخطاب الإسلامي والتنمية في المجتمع المصري / نجلاء محمود المصباحي..
ط ١ - القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩.
عدد الصفحات : ٢٤٠
المقاس : ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ٤٠٠-٠ ٢٢٧ - ٩٧٧
١ - الخطابة : الدينية.
أ - العنوان

٨١٥,٠٥

رقم الإيداع ٢٠٦٦٧ / ٢٠٠٩

ISBN 977-227 - 400-0



هذا الكتاب

الخطابات الدينية والمذهبية تمثل أحد أبرز التعبيرات عن حالة الفكر الديني في المجتمعات المتعددة الأديان، من حيث التجديد أو الجمود أو الغلو، ومدى قدرة منتجي الخطابات - أيا كانوا - على طرح القضايا الفقهية والاجتماعية التي تثيرها الحياة المعاصرة بكل تعقيداتها، والتي تطرح أسئلة وإشكاليات عديدة يواجهها المواطنون في الدولة الحديثة والمعاصرة، في ظل تعقيدات وتشابكات بين عديد المتغيرات، والأبعاد الشخصية والجماعية و"الطبقية"، وبين الجوانب الوطنية والإقليمية والعولمية، وهي أمور تزداد تداخلاً وتركيباً في عصرنا. أن الخطابات الدينية هي مرآة عصرها وعلامة عليه في مجتمع ما، ولاسيما المجتمعات العربية الإسلامية التي تواجه موجات متتالية من الغلو الديني، والتشدد والعنف اللفظي والمادي الذي مارسه بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية. ثمة تراجع لخطابات التجديد الفقهي والدعوى لصالح تيار غلاب يعيد إنتاج وترداد منظومة من الأفكار والتفسيرات والتأويلات الدينية الوضعية البشرية تتسم بالترمت وإعادة إنتاج القضايا والأسئلة والآراء والإجابات القديمة التي طرحت في مراحل تاريخية ماضية، ولا يزال بعض منتجي الخطابات الدينية الوضعية يعيد تكرارها!

ثمة انتقادات وجهت ولا تزال لبعض الفكر والخطابات الدينية الإسلامية، التقليدية بأنها تقف عقبة إزاء مشروعات وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. الخ. من هنا شكل ولا يزال موضوع الخطاب الإسلامي والتنمية في المجتمع المصري أحد أهم قضايا الخطاب الديني والدرس الأكاديمي حوله. كتاب الخطاب الإسلامي والتنمية في المجتمع المصري، للدكتورة نجلاء محمود المصيلحي، - وهو في الأصل أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع- مقارنة جادة لموضوع نظرياً، وفي دراسة مؤسسات إنتاج الخطاب الإسلامي الرسمي، وغير الرسمي، ثم تحليل كمي وكيفي للخطاب الإسلامي إزاء قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلادنا دراسة جادة تحتاج إليها المكتبة العربية، ويسعد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية أن تقدمه للقارئ المصري والعربي.

رئيس التحرير